بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ

جامِعَةُ اليَرموكِ

كُلّيَّةُ الآدابِ

قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ

الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في "لِسان العَرَبِ"

Inelegant Languages in "Lisaan 'Al'arab"

إِعْدادُ

محمّد جميل محمّد العزّام

٢٠٠٩١٠١٠٨٨

إِشْرافُ

الدُّكْتور أَحمد محمد أَبو دَلـو – رَئيساً

الدُّكْتور عُمر يوسف عُكاشَة – مُشْرِفاً مُشارِكاً

الفَصْلُ الصّيفي

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م

الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في "لِسانِ العَرَبِ"

Inelegant Languages in "**Lisaan 'Al'arab**"

إعْداد

محمّد جميل محمّد العزّام

بكالوريس اللُّغة العَرَبيّة وآدابها، جامعة آل البيت، 2006م

قُدِّمَتْ هذِهِ الرِّسالَةُ استِكمالاً لِمُتَطلَّباتِ الحُصولِ على دَرَجَةِ الماجستيرِ في تَخَصُّص اللُّغَةِ والنَّحوِ في جامِعَةِ اليَرموكِ، إربِد، الأردن.

وأُجيزَتْ بتاريخ: ٢٤/٧/ ٢٠١٣م.

وافَقَ عليها

الاسم:	التَّوقيع:
د. أحمد محمد أبو دلو	.... (مُشْرِفاً رَئيساً)
د. عمر يوسف عكاشة	.... (مُشْرِفاً مُشارِكاً)
أ.د. عبد الحميد محمد الأقطش	.... (عُضواً خارِجيّاً)
د. أمجد عيسى طلافحة	.... (عُضواً داخليّاً)

إِزْجاءُ الإِهْداءِ

إِلى الوالِدينِ الحَبيبينِ...

بِرّاً بِهِما وَتَزَيُّداً في طاعَتِهِما وَطَمَعاً في دُعائِهِما

شُكْرٌ وامْتِنانٌ

الحَمْدُ لِلّهِ الكَريمِ المَنّانِ، الرَّحيمِ الرَّحْمنِ، خالِقِ الإنْسانِ وَمُشَرِّفِهِ بِالقُرآنِ، والصَّلاةُ أَتَمُّها عَلى حامِلِ لواءِ الفَصاحَةِ والبيانِ، والتَّسْليمُ أَكْمَلُهُ عَلى النَّبيِّ العَرَبيِّ العَدْنانِ، وَبَعْدُ:

ابْتِداءً أُزْجي أوفى مَعاني الشُّكْرِ وأسْمى عِباراتِ الامْتِنانِ لِلْأُستاذينِ الفاضِلينِ الدّكتور أَحمد أبو دَلو والدّكتور عُمر عُكاشة؛ لِتَفَضُّلِهِما بِالإشْرافِ عَلى هذِهِ الدِّراسَةِ، وَما قَدَّماهُ مِنْ وَقْتٍ وَجُهْدٍ مُبارَكينِ في توجيهِ الباحِثِ توجيهاً بَنّاءً مُشْرِقاً، فَحَقّاً وَصِدْقاً أَسْعَفاني بِأَنْظارِهِما النيِّرَةِ، وَخُلُقِهِما العَظيمِ، وَكَرَمِهِما الطيِّبِ. فَجَزاهُما اللهُ ﷻ خيرَ الجَزاءِ وَأَتَمَّهُ، وَبارَكَ لَهُما في عِلْمِهِما وَعُمْرِهِما، وَنَفَعَ بِهِما في الدّنيويَّةِ والأُخْرويَّةِ.

وَشُكْراً طَيِّباً وَتَقْديراً خالِصاً لِلْأُستاذينِ الفاضِلينِ، عُضْوَي لِجْنَةِ المُناقَشَةِ، الأستاذ الدّكتور عبد الحميد الأقطش، والدّكتور أمجد طلافحة، لِتَفَضُّلِهِما بِقَبولِ مُناقَشَةِ هذِهِ الرِّسالَةِ، فَلَهُما الدُّعاءُ كُلُّهُ والثَّناءُ جُلُّهُ.

ووَفاءً بِالجَميلِ أُزْجي وافِرَ المَحَبَّةِ وأوفَرَ التَّقْديرِ لِكُلِّ مَنْ أَثْرى هذا البَحْثَ بِمُساهَمَةٍ صادِقَةٍ طَيِّبَةٍ، وَأَخُصُّ بالذِّكْرِ الأخوَةَ الكُرَماءَ، الأُستاذ محمود رابعة، والأُستاذ إبراهيم مهيدات، والأستاذ معاذ لَبابنة، فَلَهُمْ كُلُّهُمْ أَخْلَصُ الدّعواتِ وَأَزْهى التَّحيّات.

وَأَخيراً أَرجو اللهَ –جَلَّ في عُلاهُ– أَنْ يَكونَ هذا العَمَلُ مُتَقَبَّلاً خالِصاً لوَجْهِهِ الكَريمِ العَظيمِ، وَحَسْبُ.

الباحِثُ

المُحْتوى

المُلَخَّصُ

العَزّام، محمّد جَميل محمّد. **الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في لِسانِ العَرَبِ**، رِسالَةُ ماجستير، جامِعَةُ اليَرْموكِ، ٢٠١٣م، (المُشْرِفُ الرَّئيسُ: الدُّكْتور أَحْمَد أَبو دَلو، المُشْرِفُ المُشارِكُ: الدُّكْتور عُمر عُكاشَة).

تَهْدِفُ هذِهِ الدِّراسَةُ إلى الكَشْفِ عَنْ مَفْهومِ (الرَّديءِ) مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ في مُعْجَمِ (لِسانِ العَرَبِ)، وَتَخْتَصُّ بِشَكْلٍ أَدَقّ بِبيانِ مَنْهَجِ ابْنِ مَنْظورٍ وَأَصْحابِ الأُصولِ الخَمْسَةِ – الّذينَ نَقَلَ عَنْهُمْ– في تَرْديءِ اللُّغاتِ، لِتَخْلُصَ إلى مُحاوَلَةِ إيجادِ ضابِطٍ عِلْميٍّ لِتَرْدِئَةِ اللُّغاتِ عِنْدَهُمْ. وَتَأْسيساً عَلى ما قامَتْ عَليهِ هذِهِ الدِّراسَةُ مِنْ أَهْدافٍ، فَقَدِ اقْتَضى ذلِكَ التَّأْسيسُ دِراسَةَ مَعاييرِ الفَصاحَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ مِنْ جِهَةٍ، وَما تَهادى إليهِ عِلْمُ اللُّغَةِ الحَديثِ عَبْرَ المُسْتَوياتِ المُتَعَدِّدَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى.

وَقَدْ خَلُصَتِ الدِّراسَةُ إلى أَنَّ (الرَّديءَ) مِنَ اللُّغاتِ يُشَكِّلُ أَحَدَ مَراتِبِ الفَصاحَةِ، وَتَبيَّنَ أَنَّ هذا الحُكْمَ المِعياريَّ قائِمٌ عَلى أَساسينِ: الأَوَّلُ مَقْرونٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمالِ أو نُدْرَةِ الكَلِمَةِ. والثّاني مَقْرونٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمالِ أيضاً المُصاحِبِ لِعِلَلٍ أُخْرى، نَحو: مُخالَفَةِ القياسِ اللُّغويِّ، وَمُخالَفَةِ إِجْماعِ القُرّاءِ، وَغيرِها مِنَ العِلَلِ.

الكَلِماتُ المِفْتاحيَّةُ: الرَّداءَةُ، الفَصاحَةُ، النَّقْدُ اللُّغويُّ، المِعياريَّةُ.

المُقَدِّمَةُ

حَمْداً لِلّهِ عَلى ما أَجْزَلَ مِنَ المِنَّةِ، ووَهَبَ مِنَ التّوفيقِ، وَصَلاةً وَسلاماً مُبارَكينِ عَلى أَتَمِّ رُسُلِهِ، وَعَلى آلِهِ الأَطْهارِ، وَصَحْبِهِ الأَخيارِ، وَبَعْدُ:

فاللُّغَةُ هيَ الوَسيلَةُ المُعَبِّرَةُ عَنْ أَبْنائِها، والمِرآةُ الّتي تَنْقُلُ التّاريخَ والحَضارَةَ بِكُلِّ مُجْتَمَعٍ، فَهيَ مَناطُ وَحْدَتِها، وَمُجْتَلى حَضارَتِها، وَمُسْتودَعُ أَفْكارِها. وَلُغَتُنا العَرَبِيَّةُ عَظيمَةُ الشَّأْنِ، مَرِنَةُ التّوليدِ، كَثيرَةُ الرَّصيدِ، وارْتَفَعَ بِها القُرآنُ الكَريمُ إِلى أَعْلى عِلِيّينَ، فَجوَّدَها وَصانَها وَأَشاعَها وَرَسَّخَها. هذِهِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ الّتي شَرَّفَنا اللهُ ﷻ بِها، تَلاسَنَها العَرَبُ صَحيحَةً فَصيحةً بِلُغاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مُنْذُ أَمَدٍ بَعيدٍ، وَقَدِ اعْتَمَدَ عَلى ذَلِكَ عُلَماءُ اللُّغَةِ اعْتِماداً أَساسيّاً في اسْتِنْباطِ القواعِدِ والاحْتِجاجِ لِبَعْضِ اللُّغاتِ، وَدَحْضِ بَعْضِها الآخَرِ.

وَقَدْ حَظِيَتِ اللُّغاتُ العَرَبِيَّةُ القَديمَةُ بِمَلاحِظِ عُلَماءِ اللُّغَةِ، وَلا سيَّما تِلْكَ الّتي خَرَجَتْ في مَظْهَرِها العامِّ عَنِ القوانينِ المُشْتَرَكَةِ الّتي خَضَعَتْ لَها لُغَةُ عَصْرِ الاحْتِجاجِ، وَهيَ المُمْتَدَّةُ مِنْ مَرْحَلَةِ ما قَبْلِ الإِسْلامِ، حَتّى أَواخِرِ العَصْرِ الأُمويِّ وَمَطْلَعِ العَصْرِ العَبّاسيِّ. وَهُمْ بِمِعيارِهِمْ هذا يَكونونَ، بِطَبيعَةِ الْحالِ، حَدَّدوا اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ الّتي يَنْبَغي أَنْ تُحْتَذى نُطْقاً وَرَسْماً. الأَمْرُ الّذي أَدّى في بَعْضِ الأَحيانِ إِلى اطِّراحِ بَعْضٍ مِنْ أَلْفاظِ تِلْكَ اللُّغاتِ وَصيَغِها وَتَراكيبِها، وَإِنْ هُمْ ذَكَروا شيئاً مِنْهُ نَعتوهُ أَحياناً بـ(الرّداءَةِ) أَوِ (الضَّعْفِ) أَوِ (الشُّذوذِ) وَنَحْوِ ذلِكَ.

ويَلْمَحُ المَرْءُ أَثْناءَ قِراءتِهِ في مَعاجِمِ اللُّغَةِ عِباراتٍ تُحَدِّدُ الْمَوْطِنَ الْجُغْرافِيَّ لِأَلْفاظٍ بِعينِها، كَقولِهِمْ: (لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ)، وَ(لُغَةٌ تَميميَّةٌ)، ... وَكَثيراً ما يَلْفِتُ النَّظَرَ كَذلِكَ وَصْفُ الْمُعْجَمِ الْعَرَبِيِّ بَعْضَ الأَلْفاظِ بِأَنَّها (لُغَةٌ رَديئَةٌ) أو (لُغَةٌ شاذَّةٌ) أو (لُغَةٌ ضَعيفَةٌ)... . فَهَلْ كانَ عُلَماءُ

اللُّغَةِ يَنْطَلِقونَ في تَرْديءِ اللُّغاتِ مِنْ مَعاييرَ ذَوْقِيَّةٍ حَسْبُ، أَمْ تُراهُمْ كانوا يَحْتَكِمونَ لاعْتِباراتٍ زَمانِيَّةٍ أَو مَكانِيَّةٍ؟ وَهَلْ يُمْكِنُ الْمَرْءِ أَنْ يَلْتَمِسَ اعْتِباراتٍ أُخْرى مُغايِرَةً لا يُمْكِنُ رَدّها إِلى زَمانٍ أَوْ مَكانٍ؟ إِذْ يُسْتَشَفُّ في بَعْضِ الأَحْيانِ أَنَّ مُنْطَلَقَ الْمُعْجَمِيّينَ في التَّرْديءِ يَعودُ إِلى أَنَّ اللَّفْظَ مِمّا خالَفَ إِجْماعَ الْقُرّاء. أَسوقُ عَلى هذا مِثالاً، لَفْظَ (جِهاز) بِالكَسْرِ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) –فيما يَبْدو– عنِ الأَزْهَرِيِّ (ت٣٧٠هـ) الْقَوْلَ بِأَنَّها "لُغَةٌ رَديئَةٌ"، وَالسَّبَبُ الْواضِحُ في ذلِكَ –كَما جاءَ في قَوْلِ الأَزْهَرِيِّ نَفْسِهِ– هُوَ أَنَّ "الْقُرّاءَ كُلّهُمْ عَلى فَتْحِ الجيمِ في قولِهِ –تَعالى–: ﴿وَلَمّا جَهَّزَهُمْ بَجَهازِهِمْ﴾ (يوسُف ١٢ : ٥٩)". وَجاءَ مَوْقِفُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مُوافِقاً ذلِكَ مِنْ خِلالِ ما نُقِلَ عَنِ "اللَّيْثِ" (ت١٧٥هـ) حَيْثُ قالَ: وَسَمِعْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ يُخَطِّئونَ الْجِهازَ، بِالْكَسْرِ.

وَقَدْ تَخيَّرتُ لِدراسَتي العُنوانَ **"الرَّديء مِنَ اللُّغاتِ في لِسانِ العَرَبِ"**، مُتجاوِزاً عَنْ آخَرَ كُنْتُ قَدِ افْتَرَضْتُهُ: "اللُّغَةُ الرَّديئَةُ فِي لِسَانِ العَرَبِ"، ذاكَ أَنَّ الأَخيرَ قَدْ يَحْرِفُ الأَفْهامَ نَحو أَنَّ الْمَقْصودَ بِالرَّداءَةِ هُوَ نَثْرٌ لابْنِ مَنْظورٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ نَقَلَ مِنْهُمْ.

مُشْكِلَةُ الدِّراسَةِ

لَعَلَّ دِراسةَ اللُّغاتِ العَرَبيَّةِ القَديمَةِ، وَمَعْرِفَةَ أُصولِها، وَأَسْرارِ تَطوُّرِها لَيسَ أَمْراً مَيسوراً، فَمُتَتَبِّعُها لا يَجِدُ مادّةً مُسْتَقِرَّةً في مُؤَلَّفٍ أو مُعْجَمٍ، بَلْ يَجِدُها مَبْثوثةً مَنْثورَةً في المَظانِّ المُخْتَلِفَةِ، كَكُتُبِ اللُّغَةِ والنَّحوِ والمَعاجِمِ. وَلا يَتوقَّفُ الأَمْرُ عِنْدَ ذاكَ، بَلْ يَنْبَغي عَلى دارِسِ تِلْكَ اللُّغاتِ أَنْ يُطالِعَ كُتُباً مِنْ فُنونٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ كالتَّفْسيرِ، والحَديثِ، والأَدَبِ، وَغيرِها، وَأَنْ يُجيلَ النَّظَرَ ويُطيلَهُ في الصِّلاتِ التّاريخيَّةِ الّتي يُمْكِنُ أَنْ تَكونَ قائِمَةً بَيْنَ تِلْكَ اللُّغاتِ ومَا يُقابِلُها مِمّا هُوَ ماثِلٌ في أَخَواتِ العَرَبيَّةِ مِنَ اللُّغاتِ الجَزْرِيَّةِ.

وَيَقودُ موضوعُ الدِّراسَةِ إِلى التَّفْكيرِ في المَعاييرِ الَّتي اتَّبَعَها عُلَماءُ العَرَبيَّةِ في حَديثِهِمْ عَنْ موادٍّ لُغويَّةٍ في اللُّغاتِ القَديمَةِ، والمُصْطَلَحاتِ الّتي أَطْلَقوها؛ فَتارةً نَجِدُهُمْ يَصِفونَ الكَلِمَةَ بِأَنَّها "لُغَةٌ رَديئَةٌ" وَتارَةً بِأَنَّها "لُغَةٌ شاذَّةٌ"، وَنَحو ذلِكَ. وَمِمّا يَشْغَلُ الْبالَ التَّسْآلُ عَنْ إِمْكانِ أَنْ يَكونَ ثَمَّ فَرْقٌ لَدى الْعُلَماءِ الْقُدامى بَيْنَ (الرَّديءِ) مِنَ اللُّغاتِ و(الضَّعيفِ) و(الشّاذِّ)... أَمْ هيَ مِنْ قَبيلِ تَشاكُلِ الأَلْفاظِ وَحَسْب؟

وَتَهْدِفُ هذِهِ الدِّراسَةُ أَساساً إِلى مُقارَبَةِ مَفْهومِ (الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ) كَما هوَ في لِسانِ العَرَبِ، وَتَخْتَصُّ بِشَكْلٍ أَدَقَّ بِبَيانِ مَنْهَجِ ابْنِ مَنْظورٍ وَأَصْحابِ الأُصولِ في تَرْديءِ اللُّغاتِ، لِنَخْلُصَ إِلى مُحاوَلَةِ إيجادِ ضابِطٍ عِلْميٍّ لِتَرْدِئَةِ اللُّغاتِ عِنْدَ صاحِبِ اللِّسانِ والأُصولِ الخَمْسَةِ. وَلِذلِكَ فالدّارِسُ سَيَسْعى جاهِداً إِلى مُحاوَلَةٍ يَبْتَغي مِنْ وَرائِها عَقْدَ مُقارَنَةٍ أَوْ مُوازَنَةٍ بَيْنَ صَنيعِ ابْنِ مَنْظورٍ، وَصَنيعِ أَصْحابِ الأُصولِ في مَجالِ تَرْديءِ اللُّغاتِ. وَسيَلْتَزِمُ الباحِثُ مواطِنَ رَداءَةِ اللُّغاتِ في اللِّسانِ، وَما يَنطوي عَليها مِنْ مَلاحِظَ نَقْديَّةٍ، مُبَيِّناً مَقْصودَ ابْنِ مَنْظورٍ وَأَصْحابِ الأُصولِ مِنْ مَفْهومِ (الرَّديءِ) وَما يُحاقِلُهُ. وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ كُلِّهِ تَأْتي الدِّراسَةُ المَأْمولَةُ "**الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في لِسانِ العَرَبِ**"، يَسْتَقْريها الباحِثُ بالرَّصْدِ والمُقارَنَةِ والتَّصْنيفِ والتَّحْليلِ، مَغلوباً عَلى ظَنِّهِ تَلاقي خُطوطَ التَّحْليلِ اللُّغويِّ بِنَسيجَي الواقِعِ اللَّهْجيِّ والتَّطوُّرِ اللُّغويِّ.

أَسْئِلَةُ الدِّراسَةِ

إِنَّ الدِّراسَةَ الحاليَّةَ المُبْتَغاة سَتَسْعى لِلْإِجابَةِ عَنِ الأَسْئِلَةِ المِحوَريَّةِ الآتيَةِ:

- ما الأَلْفاظُ الّتي أَطْلَقَها ابْنُ مَنْظورٍ وَأَصْحابُ الأُصولِ ليدلّوا بِها عَلى الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ.

- ماذا يَقْصِدُ ابْنُ مَنْظورٍ بالرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عَلى نَحوٍ دَقيقٍ؟ وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَ لِأَحْكامِ أَصْحابِ الأُصولِ اعْتِباراتٍ جُغْرافيَّةً أو سياسيَّةً أو تاريخيَّةً أو غيرها؟!
- مَنْ كانَ في الْحَقيقَةِ وَفي الأَصْلِ الْمُرَدِّئُ الأَوَّلُ؟ هَلْ رَدَّأَ ابْنُ مَنْظورٍ شَيْئاً مِنَ اللُّغاتِ أَمْ كانَ في كُلِّ مَرَّةٍ ناقِلاً تَرْديءَ اللُّغاتِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ اللُّغَوِيّينَ الأَقْدَمينَ؟
- إلى أَيِّ الْقَبائِلِ تَرْتَدُّ اللُّغاتُ الْمُرَدَّأَةُ؟ وَإلى أَيِّ الْمَواطِنِ؟
- هَلِ اقْتَصَرَ تَرْديءُ الْمُعْجَمِيّينَ وَاللُّغَوِيّينَ لِلُّغاتِ عَلى الْعُصورِ الَّتي تَلَتْ عَصْرَ الاحْتِجاجِ؟ أَلا نَقَعُ عَلى لُغاتٍ مُرَدَّأَةٍ تَقَعُ في عَصْرِ الاسْتِشْهادِ؟
- ما المَعاييرُ الَّتي اتَّبَعَها ابْنُ مَنْظورٍ في تَرْديءِ اللُّغاتِ في مُعْجَمِهِ؟
- هَلْ خَرَجَ ابْنُ مَنْظورٍ وَأَصْحابُ الأُصولِ أَثْناءَ تَرْديءِ اللُّغاتِ عَمّا تواضَعَ عَليهِ أَهْلُ العَرَبيَّةِ في تَفْصيحِ اللُّغاتِ؟
- كيفَ يُمْكِنُ توجيهُ النَّزْعَةِ النَّقْديَّةِ لِلُّغاتِ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبيَّةِ عُموماً، مِنْ حيثُ الوَصْفيَّةُ والمِعياريَّةُ؟

أَهْدافُ الدِّراسَةِ

تَهْدِفُ هذِهِ الدِّراسَةُ إلى الكَشْفِ عَنِ الأُمورِ الآتيَةِ:

أوّلاً: الكَشْفُ عَنِ اللُّغاتِ المُرَدَّأَةِ في اللِّسانِ وَعِنْدَ أَصْحابِ الأُصولِ الخَمْسَةِ، وَمُحاوَلَةِ حَصْرِها وَتَصْنيفِها.

ثانياً: مُناقَشَةِ مواطِنِ "الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ" في (لِسان العَرَبِ)، وَمُحاوَلَةِ تَحْليلِها، وَتَتَبُّعِها بِعِنايَةٍ وَدِقَّةٍ.

ثالثاً: مَعْرِفَةِ المَعاييرِ الَّتي اسْتَنَدَ إِليها ابْنُ مَنْظورٍ وَأَصْحابُ الأُصولِ في وَصْفِ اللُّغاتِ بالرَّداءَةِ، وَمُحاوَلَةِ إيجادِ ضابِطٍ عِلْميٍّ عِنْدَ الحَديثِ عَنِ "الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ".

رابِعاً: التَوَقُّفِ عِنْدَ المُرَدِّئِ الأَوَّلِ لِلُّغَةِ؛ وَمَعْرِفَةِ أَساسِ التَّرْديءِ عِنْدَهُ.

أَهَميَّةُ الدِّراسَةِ

إِنَّ أَهَميَّةَ هذِهِ الدِّراسَةِ تَكْمُنُ في أَنَّها تَنْطَلِقُ مِنَ الثَّرْوَةِ اللُّغويَّةِ، الَّتي خَلَّفَها لَنا عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِ العَرَبيَّةِ، وَإِمامٌ مِنْ أَئِمَّتِهَا، هُوَ العَلّامَةُ جَمالُ الدّينِ بنُ مَنْظورٍ الأَنْصاريُّ (ت٧١١هـ)، الَّذي أَفادَ العَرَبيَّةَ بِمُؤَلَّفِهِ الضّافي "لِسَانِ العَرَبِ"، المُعوّلِ عَليهِ كَثيراً عِنْدَ أَهْلِ هذا اللِّسانِ. وَعَنْ عِنايَةِ "لِسانِ العَرَبِ" في بَحْثِنا، فالمُعْجَمُ يَزْخَرُ بالموادِّ اللُّغويَّةِ الَّتي تَزيدُ عَلى ثَمانينَ أَلْفَ مَدْخَلٍ، كَما أَنَّ اللِّسانَ يَنْتَظِمُ أَكْبَرَ المَعاجِمِ وَأَهَمَّها، فابْنُ مَنْظورٍ يَعْرِضُ للرّواياتِ المُتَعارِضَةِ، والنُّصوصِ المُتَضارِبَةِ، ناهيكَ عَنْ عِنايَتِهِ في نِسْبَةِ الشّواهِدِ لِأَصْحابِها، واهْتِمامِهِ بِلُغاتِ العَرَبِ.

وَصَرَّحَ صاحِبُ اللِّسانِ في مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ جَمَعَ مادَّتَهُ مِنْ خَمْسَةِ أُصولٍ، هيَ: تَهْذيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَريِّ (ت٣٧٠هـ)، وَصِحاحُ اللُّغَةِ لِلْجوهَريِّ (ت٣٩٣هـ)، والمُحْكَمُ لابْنِ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ)، وَحواشي ابْنِ بَرّيّ (ت٥٨٢هـ)، والنِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ لابْنِ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ). وَذَكَرَ المُؤَلِّفُ مَنْهَجَهُ بِإِزاءِ هذِهِ الأُصولِ، فَأَجْمَلَ في أَخْذِ ما فيها بِنَصِّهِ دونَ خُروجٍ عَليهِ، وَأَشارَ ابْنُ مَنْظورٍ في مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ نَقَلَ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ مَضْمونَهُ، وَلَمْ يُبْدِلْ مِنْهُ شيئاً، فَمَنْ وَقَفَ فيهِ عَلى صوابٍ أو زَلَلٍ، فَعُهْدَتُهُ عَلى المُصَنِّفِ الأَوَّلِ. وَمِنْ هُنا، فالباحِثُ سَيولي خَمْسَةَ الأُصولِ اللُّغويَّةِ أَهَمِّيَّةً كَبيرَةً وَعِنايَةً خاصَّةً؛ إِذْ يَنْتَوي مُتابَعَةَ مواطِنِ رَداءَةِ اللُّغاتِ في اللِّسانِ، ويُقارِنُها بِالأُصولِ الْخَمْسَةِ ما أَمْكَنَ إِلى ذلِكَ سَبيلاً.

وَعَلى أيِّ حالٍ، مُعْجَمُ (لِسَان العَرَبِ) يُعَدُّ حَقّاً وَصِدْقاً موسوعَةً لُغويّةً وَأَدَبيَّةً، يَسْتَحِقُّ مِنّا الرَّصْدَ والمُقارَنَةَ والتَّصْنيفَ والتَّحْليلَ، وَمِنْ ثَمَّ غَدا جليّاً سَبَبَ اخْتيارِ (لِسَان العَرَبِ) ميداناً لِتَطْبيقِ دِراسَتِنا.

مَنْهَجُ الدِّراسَةِ

تَسْتَنِدُ الدِّراسَةُ المُبتَغاةُ إلى المَنْهَجِ الوَصْفيِّ التَّحْليليِّ، مِنْ خِلالِ موادِّ اللِّسانِ، وَبيانِ مواطِنِ تَرْدِئَةِ اللُّغاتِ، وَمُقابَلَتُها مَعَ الأُصولِ والمَظانِّ المُخْتَلِفَةِ، بِصورَةٍ تَحْليليَّةٍ، عَبْرَ مُراعاةِ الأُمورِ التّاليَةِ:

- طَبيعَةَ مواطِنِ الرَّداءَةِ عِنْدَ أَصْحابِ المَعاجِمِ.
- أُسْلوبَ تَناوُلِ تِلْكَ المواطِنِ، وَتَحْليلَها ضِمْنَ مَنْهَجيَّةٍ سَتُطَبِّقُ خُطواتِ البَحْثِ العِلْميِّ، وَهيَ:

١. تَحْديدُ مُشْكِلَةِ الدِّراسَةِ.
٢. جَمْعُ المَعْلوماتِ والنُّصوصِ المُوَثَّقَةِ.
٣. تَصْنيفُ المَعْلوماتِ، وَعَمَلُ إِحْصائياتٍ.
٤. تَحْليلُ المَعْلوماتِ تَحْليلاً يَعْتَمِدُ عَلى الاسْتِنْتاجِ الاسْتِقْرائيِّ المَدْعومِ بِالحُجَّةِ والدَّليلِ.
٥. اسْتِخْراجُ النَّتائِجِ المَبْنيَّةِ عَلى التَّحْليلِ العِلْميِّ، والحَقائِقِ اللُّغويَّةِ.
٦. تَعْميمُ النَّتائِجِ.

حُدودُ الدِّراسَةِ

تَتَقَيّدُ الدِّراسَةُ بِمُعْجَمِ "لِسانِ العَرَبِ" المُعوَّلِ عَليهِ كَثيراً عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ في كُلِّ زَمانٍ، وَتَتَّجِهُ الدِّراسَةُ إلى تَناوُلِ مواطِنِ رَداءَةِ اللُّغاتِ الْمَعْثورِ عَلَيْها في "لِسانِ العَرَبِ"، وَتَخْتَصُّ بِشَكْلٍ أَدَقّ بِبيانِ مَنْهَجِ ابْنِ مَنْظورٍ وَأَصْحابِ الأُصولِ في تَرْديءِ اللُّغاتِ، لِنَخْلُصَ إلى مُحاوَلَةِ إيجادِ ضابِطٍ عِلْميٍّ لِتَرْدِئَةِ اللُّغاتِ.

الدِّراساتُ السّابِقَةُ

إنَّ الرَّكيزةَ المُعتَمَدَةَ في هذِهِ الدِّراسَةِ هيَ ما قدَّمَهُ عُلماءُ العَرَبيَّةِ مِنْ مُعْجَميّينَ وَنَحويّينَ وَلُغويّينَ وَغيرِهِمْ، مِنْ دِراساتٍ وَتَحْليلاتٍ لِلَهَجاتِ العَرَبِ القَديمَةِ والحَديثَةِ، مُضافاً إليها ما لَهُ صِلَةٌ مِنَ النُّصوصِ والمَروياتِ في خَزائنِنا الأَدَبيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ كانَتْ عَناصِرُ هذِهِ الدِّراسَةِ مُسْتَقاةً مِنْ جَميعِ هذِهِ الميادينِ والمَنابِعِ الفِكْريَّةِ، القَديمَةِ والحَديثَةِ. وَمِنَ الحَقِّ ذِكْرُ ما توصَّلَ إليهِ الباحِثُ مِنْ موضوعاتٍ لَها عَلاقَةٌ بِموضوعِ دراسَتِنا، مِنْها:

- بَحْثٌ بِعُنوانِ "**لُغَةُ الأَهْلِ وَأَهْلُ اللُّغَةِ**" مُسْتَلٌّ مِنْ كِتابِ "شَذَراتٌ مِنَ النَّحوِ واللُّغَةِ والتَّراجِمِ" لِشيخِنا الدّكْتور حَنّا حدّاد.
- كِتابُ "**اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ وَأَبناؤُها**" للدّكتور نِهاد الموسى.
- كِتابُ "**العَرَبيَّةُ والحَداثَةُ**" أَوِ "**الفَصاحَةُ فَصاحاتٌ**" للدّكتور محمّد رَشاد الحَمزاوي.

وَجاءَتْ هذِهِ الدِّراسَةُ إِكْمالاً لِهذِهِ الفُرشَةِ النَّظَريَّةِ المُبارَكَةِ في خِدْمَةِ لُغَةِ القُرآنِ الكَريمِ. وَمِنَ الحَقِّ الَّذي يوجِبُهُ عَلَيَّ الإنْصافُ لِهؤُلاءِ جَميعاً –وَغيرِهِمْ مِمّنْ لَمْ أَذْكُرْهُمْ ههُنا، وَلكِنْ سيَأتي

ذِكْرُهُمْ في ثَنايا هذِهِ الدِّراسَةِ– أَنْ أَذْكُرَ أَنَّ لَهُمْ فَضْلاً جَميعاً، بِما اسْتَفَدتُّهُ مِمّا أَوْدَعُوه كُتُبَهُم مِمّا لَهُ صِلَةٌ بِهذِهِ الدِّراسَةِ. أَمّا أَقْسامُ موضوعِ الدِّراسَةِ وَفُصولِهِ، فَكانَتْ مُسْتَغْرَقَةً عَلى ما هوَ آتٍ:

التَّمْهيدُ، وَتَضَمَّنَ هذا الفَصْلُ الحَديثَ عَنِ الرَّداءَةِ بِمَفْهومِها المُعْجَميِّ، والرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في الدَّرْسِ اللُّغويِّ، وَخُتِمَ التَّمْهيدُ بالتَّعْريجِ إِلى مَسْأَلَةِ النَّقْدِ اللُّغويِّ عِنْدَ عُلَماءِ اللُّغَةِ.

الفَصْلُ الأَوَّلُ بِعُنوانِ: الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في لِسانِ العَرَبِ لابْنِ مَنْظورٍ، وَهوَ ميدانُ عَرْضِ مواطِنِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ المَعْثورِ عَليها في (لِسانِ العَرَبِ). حيثُ تَمَّتِ الاسْتِفادَةُ مِنَ المَنْهَجِ الوَصْفيِّ التَّحْليليِّ المُعْتَمِدِ عَلى اسْتِقْراءِ مواطِنِ الرَّداءَةِ، وَفَرْزِها عَبْرَ موضوعاتٍ مُشْتَرَكَةٍ أَجْلَ عَرْضِ تِلْكَ المواطِنِ، وَمُقابَلَتِها بِأُصولِ اللِّسانِ وَغيرِها مِنَ المدوَّناتِ اللُّغويَّةِ الأُخْرى.

الفَصْلُ الثّاني بِعُنوانِ: تَدوينُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ بينَ اللِّسانِ وَأُصولِهِ الخَمْسَةِ، حيثُ تَعَرَّضَتِ الدِّراسَةُ هُنا إِلى تِلْكَ الإشاراتِ والتَّفْريعاتِ المَبْثوثَةِ في الفَصْلِ الأَوَّلِ، فَكانَ الدَّرْسُ قائِماً عَلى تَناوُلِ تَمْهيدٍ يَخُصُّ اللُّغاتِ المُرَدَّأَةِ، وَمَفْهومِ الرَّديءِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ، وَمِنْ ثَمَّ كانَتِ الحاجَةُ ضَرورَةً مُلِحَّةً في تَناوُلِ مَعاييرِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ وَمُناقَشَتِها عَبْرَ سَبيلينِ: تَتَمَثَّلُ السّبيلُ الأولى بِمُناقَشَةِ تِلْكَ المَعاييرِ مَعَ مَقاييسِ الفَصاحَةِ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبيَّةِ، والسّبيلُ الثّانيَةُ تَتَّكِئُ عَلى عِلْمِ اللُّغَةِ الحَديثِ في مُناقَشَةِ تِلْكَ المَعاييرِ، وَأَخيراً تَصَدى الفَصْلُ لِمَنْهَجيَّةِ ابْنِ مَنْظورٍ في نَقْلِ الرَّديءِ مِنَ الأُصولِ وَمَدى مُطابَقَتِهِ بِما جاءَ في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ.

وَأَمّا **الخاتِمَةُ**، فَتَضَمَّنَتْ جُمْلَةً مِنَ النَّتائِجِ الّتي توصَّلَتْ إِليها الدِّراسَةُ.

واللهُ الهادي إِلى سواءِ السَّبيلِ، وَلَهُ الْحَمْدُ في الأولى والآخِرَةِ

التَّمْهيد

وَفيـهِ تَعْريفٌ بـِ:

- الرَّداءَةِ مُعْجَمِيّاً.
- الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في الدَّرْسِ اللُّغويِّ.
- النَّقْدِ اللُّغويِّ والأَحْكامِ التَّصْحيحيَّةِ.
- المُلْحَقُ العام للرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في (لِسان العَرَبِ) لابْنِ مَنْظورٍ.

الرَّداءَة مُعْجَمِيّاً

قَبْلَ المُضيِّ قُدُماً في الحَديثِ عَنِ الرَّداءَةِ في المَعاجِمِ العَرَبيَّةِ، أَوَدُّ أَنْ أُنَبهَ القارِئَ عَلى أَنَّني سَأعودُ إِلى المَعاجِمِ عودَتينِ ثِنْتينِ، الأولى تُمَثِّلُ الحَقْلَ المُعْجَميَّ الّذي يَتَفَرَّدُ بِتوصيفِ كَلِمَةِ الرَّداءَةِ تَحْتَ المادَّةِ (رَدأ) وَغيرِها مِنَ الموادِّ المَبْثوثِ تحْتَها توصيفاً لِمَعْنى الرَّداءَةِ. والعودَةُ الثّانيَةُ مُتَمَثِّلَةٌ بِالكَشْفِ عَنِ الأَلْفاظِ اللُّغويَّةِ الّتي وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ في المَعاجِمِ، فَكانَتْ حُكْماً تَصْحيحيّاً ارْتَضاهُ أَهْلُ الصِّناعَةِ المُعْجَميَّةِ في تِلْكَ الأَلْفاظِ. وَبِناءً عَلى هذا التَّقْديمِ، فَإِنّي شَرَعْتُ أَتَتَبَّعُ المَعْنى المُعْجَميَّ مِنْ خِلالِ المَعاجِمِ العَرَبيَّةِ الّتي وَقَفْتُ عَليها، فوَرَدَتْ لِمَعانٍ أُجْمِلُها بِالآتي:

الأوَّلُ: **الرَّديءُ بِمَعْنى التَّرامي والهلاكِ والتَّهوُّرِ والفاسِدِ**. وَقَدْ أَحْصى ابْنُ فارِسٍ (ت٣٩٥هـ) هذِهِ المَعاني في مُعْجَمِهِ حيثُ أورَدَ: "يُقالُ: رَديتُهُ بِالحِجارَةِ أَرْديهِ: رَميتُهُ... ويُقالُ: رَديَ يَرْدى، إذا هَلَكَ. وَأَرْداهُ اللهُ: أَهْلَكَهُ. والتَّرَدّي: التَّهوُّرُ في المَهْوى... يُقالُ: أَرْدَأْتُ: أَفْسَدتُ"[(١)].

الثّاني: الرَّديءُ بِمَعْنى **المُنْكَرِ وَالمَكْروهِ**؛ كَما نَقَلَ ذلِكَ ابْنُ مَنْظورٍ **(ت٧١١هـ)** تَحْتَ مادَّةِ (ردأ) ما نَصُّهُ: "الرَّديءُ: الْمُنْكَرُ المَكْروهُ"[(٢)].

[(١)] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، مادّة (ردى).

[(٢)] ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، مادّة (ردأ).

الثّالِثُ: الرَّديءُ بِمَعْنى **الزّائِفِ**؛ فَمِمّا أورَدَهُ ابْنُ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) في مُحْكَمِهِ: "زافَ الدِّرْهَمُ يزيفُ زيوفاً، وَزيوفَةً: رَدُؤَ... وَالدِّرْهَمُ الزّائِفُ وَهوَ الرَّديءُ"[١]. ويَنْبَغي الإشارَةُ هُنا إلى أَنَّ الدِّرْهَمَ يُسْتَعْمَلُ بِكِلْتا حالَتيهِ، الجيِّدَةِ والرَّديئَةِ-، فالرَّداءَةُ ههُنا لا تُشَكِّلُ غَلَطاً، وَإِنَّما عُدولاً مَقْبولاً أو مَرْذولاً.

الرّابِعُ: الرَّديءُ بِمَعْنى **المَرْذولِ**؛ وَقَدْ ذَهَبَ غيرُ واحِدٍ مِنَ العُلَماءِ إلى مِثْلِ هذا التَّفْسيرِ، كالأَزْهَريِّ (ت٣٧٠هـ)[٢]، والجوهَريِّ (ت٣٩٣هـ)[٣]، وابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ)[٤]، والحَمويِّ (ت٧٧٠هـ). حيثُ قيلَ: "رَذُلَ الشّيءُ بِالضَّمِّ رَذالَةً وَرُذولَةً بِمَعْنى رَدُؤَ"[٥].

هذِهِ جُمْلَةُ المَعاني الّتي وَقَفْنا عَليها في المَعاجِمِ العَرَبيَّةِ، والواضِحُ أَنَّها مُتَفاوِتَةٌ في الأَذْهانِ، غيرَ أَنَّ مُجْمَلَ تِلْكَ المَعاني الّتي أورَدَها أَصْحابُ المَعاجِمِ أَحالَتِ الرَّديءَ إلى المُسْتَكْرَهِ والفاسِدِ وَغيرِ ذلِكَ. والحَقيقَةُ المَرْكَزيَّةُ في الحَديثِ الماثِلِ عَنِ الرَّداءَةِ مُعْجَمياً يُمْكِنُ تَجْليَتُها ضِمْنَ إطارٍ لُغويٍّ، إذْ مِنْ خِلالِ مَقاييسِ اللُّغويّينَ في الفَصاحَةِ يُمْكِنُ أَنْ نَعيَ المَفْهومَ اللُّغويَّ لِكَلِمَةِ الرَّداءَةِ، وَهذا ما سيُعْرَضُ في الصَّفَحاتِ التّاليَةِ.

---

[١] ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المُحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، (مَقلوبُه: ز ي ف).

[٢] يُنْظَرُ: الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد، **تهذيب اللّغة**، تحقيق: يعقوب عبد النّبي، مراجعة: محمّد علي النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، ١٩٦٤م، مادّة (رذل).

[٣] الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٩٠م، مادّة (رذل).

[٤] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (رذل).

[٥] الحموي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، تصحيح: الشيخ حمزة فتح الله، مراجعة: محمد حسنين الغمراوى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢م، الراء والذال واللام.

عُني أَهْلُ اللُّغَةِ القُدامى بِجَمْعِ المادّةِ المَرويّةِ وَالتَّقْعيدِ لَها، وَتَباينَتْ مواقِفُهُم حِيالَ كَلامِ العَرَبِ وَالاعْتِدادِ بِهِ، وَاحتَجوا بِكَلامِهِم في النَّقْلِ عَنِ الفُصَحاءِ وَما أُثِرَ عَنْهُم، وَأَفْرَدوا أَبواباً في كُتُبِهِم قَصْدَ التَّحْذيرِ مِنَ الوقوعِ في اللَّحْنِ تارةً[1]، وَلَعلّهُم ارْتَضوا مَنْهَجَ التَّحْكيمِ أَجْلَ الصَّفاءِ وَالنَّقاءِ اللّغويّ، خُصوصاً بَعْدَ اخْتِلاطِ العَرَبيِّ بالنَّبَطيِّ والفارِسيِّ أو غيرِهِمْ مِنَ الدّواخِلِ إِثْرَ الفُتوحاتِ الإسلاميّةِ في ذاكَ العَهْدِ. يَقولُ أَبو بَكْرٍ الزّبيديّ (ت٣٧٩هـ): "لَمْ تَزَلِ العَرَبُ العارِبَةُ، في جاهِلِيَّتِها وَصَدْرٍ مِنْ إِسْلامِها، تَنْزِعُ في نُطْقِها بالسَّجيَّةِ، وَتَتَكَلَّمُ عَلى السَّليقَةِ، حَتّى فُتِحَتِ المَدائِنُ وَمُصِّرَتِ الأَمْصارُ، وَدُوِّنَتِ الدّواوينُ، فاخْتَلَطَ العربيُّ بالنَّبَطيِّ، والنَّقيُّ الحِجازيُّ بالفارِسيِّ، وَدَخَلَ الدّينَ أَخْلاطُ الأُمَمِ، وَسواقِطُ البُلْدانِ، فوَقَعَ الخَلَلُ في الكَلامِ، وَبَدَأَ اللَّحْنُ في أَلْسِنَةِ العوامِّ"[2].

وَأَيّاً يَكُنْ، يتوارَدُ هذا المَبْحَثُ عَلى تَناولاتٍ تُمَثِّلُ مَطالِبَ نَظَرِيَّةً أو تَطْبيقيَّةً ارْتَضاها أَهْلُ العَربيَّةِ صَراحَةً أو ضِمْناً، فَما زالَتْ تِلْكَ الأَحْكامُ النَّقْديَّةُ تَتَرَدَّدُ في مُصَنَّفاتِ اللُّغويّينَ، حَتّى أَثْمَرَتْ مَذاهِبَ تَكَفَّلَتْ بِبيانِ المَبْدَأِ العامِّ الّذي ارْتَضاهُ اللُّغويّونَ الأَقْدَمونَ في الكَشْفِ عَنْ سَلامَةِ العَمَلِ المَنْقودِ مِنَ الخَطَأ، وَمُطابَقَتِهِ لِلمَألوفِ مِنْ قواعِدِ اللُّغَةِ، والمَعْهودِ مِنْ نِظامِها، وَهُمْ في

---

[1] يُنْظَر كِتابُ "لَحْنُ العامَّةِ وَالتّطوّرُ اللُّغويّ"، حيثُ أَفْرَدَ فيهِ صاحِبُهُ قائِمَةً لِلمَخْطوطاتِ وَالكُتُبِ الّتي أُثِرَتْ عَبْرَ الأَزْمانِ مُشَكِّلَةً تُراثاً لُغويّاً مُخْتَصّاً بِلَحْنِ العوامِ. عبد التوّاب، رمضان، **لَحْنُ العامَّةِ وَالتّطوّرُ اللُّغويّ**، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٧٢–٧٣.

[2] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، **لحن العوام**، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م، ص٥٩.

سَبيلِ ذلِكَ، تَنَبَّهوا إلى إنارَةِ مواطِنِ الجودَةِ والرَّداءَةِ في الظّواهِرِ اللّغويَّةِ الّتي اهْتَدوا إليها[1]. وَلا جَرَمَ أَنَّ المَنْطقيَّةَ المَنْهجيَّةَ الّتي فَرَضوها عَلى الظّواهِرِ اللُّغويَّةِ تُعَدُّ مُسوِّغاً لِكَثْرَةِ الأَحْكامِ الّتي أَطْلَقَها أَشياخُنا عَلى امْتِدادِ الأَزْمِنَةِ، فَفَحْصُهُمْ لِتِلْكَ الظّواهِرِ غالِباً ما يكونُ مَأنوساً بالقيمَةِ الكَميَّةِ الّتي تَيَسَّرَ لأولئكَ الأَفْذاذِ البِناءُ عَليها. فَباتَتْ مُحاوَلاتُهُمْ تَرْتَدُّ إلى ما وَعَتْهُ مَلَكَتُهُمُ السّماعيَّةُ مِنْ أَلْفاظٍ وَأَساليبَ. وَمِنْ هذا التّوجُّهِ كَثُرَتْ عَلى أَلْسِنَتِهِمْ أو في مُصَنّفاتِهِمْ مُتَلازِماتٌ تَحْكيميَّةٌ تَأنَسُ بالقولِ: (ليسَ في كَلامِ العَرَبِ)، وَ(يُقالُ وَلا يُقالُ).

الفَصاحَةُ عِنْدَ اللُّغويّينَ

اسْتُثْمِرَتْ مادَّةُ (فَصُحَ) في مُعْجَماتِ العَربيَّةِ لِتَدُلَّ عَلى عِدَّةِ مَعانٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَها صِلَةٌ بِجودَةِ القولِ، وَقَدْ أَجْمَلَها ابْنُ فارِسٍ (ت٣٩٥) في كِتابِهِ، فَجاءَتِ للدَّلالَةِ عَلى[2]:

- **خُلوصِ الشّيءِ مِمّا يَشوبُهُ**، حيثُ قيلَ إنَّ الفاءَ والصّادَ والحاءَ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلى خُلوصٍ في الشّيءِ وَنَقاءٍ مِنَ الشّوبِ. وَمِنْ ذلِكَ: اللِّسانُ الفَصيحُ: الطَّليقُ. والكَلامُ الفَصيحُ: العَرَبيُّ.
- **الوُضوحِ والظُّهورِ**، وَمِنْهُ: أَفْصَحَ الصُّبْحُ إذا بَدا ضوؤهُ، وَكُلُّ واضِحٍ مُفْصِحٌ.
- **الخُلوصِ مِنَ اللَّحْنِ**، ويَدُلُّكَ عَلى ذِكَ قولُهُمْ: فَصُحَ، أي جادَتْ لُغَتُهُ حَتّى لا يَلْحَنُ.

---

[1] يُنْظَر: العزاوي، نعمة رحيم، **النقد اللّغويّ بين التّحرر والجمود**، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٤م، ص١٤.

[2] لَقَدِ اكْتَفينا بِالمَعاني الّتي أورَدَها ابْنُ فارِسٍ في كِتابِهِ؛ لِأَنَّها شَمَلَتْ جَميعَ المَعاني الوارِدَةِ في مَعاجِمِ العَربيَّةِ، فَلا حاجَةَ بِنا إلى سَرْدٍ مُمِلٍّ لا يَفي غَرَضاً ولا يُحَقِّقُ مَطْلَباً سوى تَكْرار لا فائِدَةَ فيهِ، لِذا يُنْظَرُ: ابن فارس، **معجم مقاييس اللّغة**، مادّة (فصح).

هذِهِ جُمْلَةُ المَعاني الّتي نَقَلَها ابْنُ فارِسٍ، وَتَرَدَّدَتْ في المَعاجِمِ العَرَبِيَّةِ، فَكانَتْ عَلى قِصَرِها تَنْسَجِمُ مَعَ بَعْضِ التَّعْريفاتِ الاصْطِلاحيَّةِ أَوِ الإشاراتِ التَّفْسيريّةِ لِكَلِمَةِ الفَصاحَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ. فَمِنْ تِلْكَ الإشاراتِ التَّفْسيريَّةِ ما نَقَلَهُ أبو حيّانَ التّوحيديّ (ت٤١٤هـ) عَنِ الأَصْمَعيِّ (ت٢١٦هـ) حيثُ قالَ: "سُئِلَ عُبيدُ اللهِ بنُ عَتْبَةَ (ت٩٨هـ) عَنِ الفَصاحَةِ فَقالَ: "دُنوُّ المَأْخَذِ، وَقَرْعُ الحُجَّةِ، وَقَدْحُ المُرادِ، وَقَليلٌ مِنْ كَثيرٍ"[(١)]. يُفْهَمُ مِنْ هذا القولِ المُقْتَضَبِ أَنَّ الفَصاحَةَ مَقْرونَةٌ بالمَعاني القَريبَةِ الحاضِرَةِ في الأَذْهانِ، الحافِلَةِ بالحُجَّةِ والبيانِ، القادِحَةِ مَطْلَباً في الأَفْهامِ، المُتَخيَّرَةِ بِقِصَرٍ بَليغٍ في المَقامِ.

وَلا شَكَّ أيضاً أَنَّ وَصْفَ الفَصاحَةِ ارْتَبَطَ –عَمَليّاً– في أَذْهانِ اللُّغويّينَ بِمَناحٍ أُخْرى، وَأَمْرُ تِلْكَ المَناحي يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ أَجْلى إذا التَفَتْنا إلى رواياتِ العُلَماءِ وَنُصوصِهِمْ وَتَعْليقاتِهِمْ، وَعَلى هذا يَكونُ مَشْروعاً أَنْ نَتَصوَّرَ تِلْكَ المُرْتَكَزاتِ مِنْ خِلالِ رَبْطِهِمُ الفَصاحَةَ بالأُمورِ الآتيَةِ:

أوّلاً: الفَصاحَةُ مُرْتَبِطَةٌ بِالقُرْآنِ الكَريمِ وَلُغَةِ قُريشٍ، وَبُعْدِها عَنِ اللَّهَجاتِ المَذْمومَةِ، حيثُ كانَ القُرآنُ وَلا يَزالُ الدُّسْتورَ الأَعْظَمَ في تاريخِ البَشَريَّةِ، والكِتابَ المُقَدَّسَ الّذي أَعْجَزَ وَأَبْهَرَ كُلَّ مُتَتَبِّعيهِ، الأَمْر الّذي أَثَّرَ في عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ، فَنَشَطوا يَتَدَبَّرونَ آياتِهِ، ويَتَذَوَّقونَ كَلِماتِهِ، ويَتَساءَلونَ عَنْ سِرِّ إعْجازِهِ، فوَقَفوا عِنْدَ لُغَتِهِ مُتَعَبِّدينَ مُتَعَلِّمينَ، وَساروا عَلى هَديهِ، فَما كانَ لَهُمْ عِنْدَ جَمْعِ اللُّغَةِ وَتدوينِها وَإِرْساءِ قواعِدِها إلّا أَنْ ظَفَروا بِلُغَةِ القُرآنِ الكَريمِ (وَهيَ لُغَةُ قُريشٍ عِنْدَهُمْ)، "فَكانوا يَنْتَقونَ اللُّغَةَ الّتي تَقْرُبُ مِنْ لُغَةِ القُرآنِ ويُهْمِلونَ ما عَداها"[(٢)]. وَثَمَّةَ رواياتٌ يُمْكِنُ

[(١)] أبو حيّان التّوحيديّ، علي بن محمّد بن العبّاس، **البصائر والذّخائر**، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٣٥/٢.

[(٢)] الكوّاز، محمّد كريم، **الفصاحة في العربيّة المفاهيم والأصول**، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦م، ص٢٢.

عَرْضُها في هذا السَّبيلِ، تُمَثِّلُ ذاكَ الطَّرْحَ السّابِقَ، وَهوَ ارْتِباطُ لُغَةِ القُرآنِ الكَريمِ بِلُغَةِ قُريشٍ. فَمِنْ ذلِكَ ما رويَ عَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قالَ: "إِنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ هذا القُرآنَ فَجَعَلَهُ عَرَبيّاً، وَأَنْزَلَهُ بِلُغَةِ قُريشٍ"[١]. وَمِنْهُ أيضاً ما قالَهُ عُثْمانُ بنُ عَفّانَ ﷺ للرَّهْطِ القُرَشيّينَ الثَّلاثَةِ[٢]: "إذا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزيدُ بنُ ثابِتٍ في شيءٍ مِنَ القُرآنِ، فاكْتُبوهُ بِلِسانِ قُريشٍ، فَإِنَّما نَزَلَ بِلِسانِهِمْ، فَفَعَلوا ذلِكَ"[٣].

وَقَدْ كانَ لِهذا التّوجُّهِ صَدىً، انْعَكَسَ عَلى موقِفِ اللُّغويّينَ في التَّفْصيحِ اسْتِناداً لِلُغَةِ قُريشٍ. يَقولُ ابْنُ فارِسٍ (ت٣٩٥هـ): "أَجْمَعَ عُلَماؤُنا بِكَلامِ العَرَبِ، والرّواةُ لِأَشْعارِهِمْ، والعُلَماءُ بِلُغاتِهِمْ وَأَيّامِهِمْ وَمَحالِّهِمْ **أَنَّ قُريشاً أَفْصَحُ العَرَبِ أَلْسِنَةً وَأَصْفاهُمْ لُغَةً**"[٤]. وَبِهذا المَنْطِقِ تَوَجَّهَ سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى وَصْفِ اللُّغَةِ الحِجازيَّةِ بِأَنَّها (**اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ القَديمَةُ الجيِّدَةُ**)[٥]. وَكَذا الأَمْرُ عِنْدَ ابْنِ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ) حينَما وَصَفَها بِـ(**القويَّةِ**)[٦]، وَقَرَنَها بِالكَثْرَةِ المُتَداوَلَةِ عَلى الأَلْسِنَةِ أَثْناءَ حَديثِهِ عَنِ الشّاذِّ في الاسْتِعْمالِ، مُرَجِّحاً الكَثيرَ المُسْتَعْمَلَ عَلى القويِّ في القياسِ، فَقالَ: "إِلّا

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصيف وَعبد الفتّاح إسماعيل، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، ٣٤٣/١.

[٢] وَهُمْ: سَعيدُ بنُ العاصِ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبير، وَعَبْدُ الرَّحمنِ بنُ الحارِثِ.

[٣] البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، دار الجيل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، كتاب المناقب- باب: (نَزَلَ القُرآنُ بِلُغَةِ قُريشٍ)، حديث رقم: ٣٥٠٦، ص٦٩٩.

[٤] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وَمَسائِلِها وَسُنَنِ العربِ في كَلامِها**، علّقَ عليهِ ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص٢٨.

[٥] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ٤٧٣/٤.

[٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠م، ٣٣٥/٢. ويُنْظَرُ أيضاً في **الخصائص**: ٣٥/٢- ٣٦.

أَنَّكَ إِذا اسْتَعْمَلْتَ شيئاً مِنْ ذلِكَ، فالوَجْهُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلى ما كَثُرَ اسْتِعْمالُهُ، وَهوَ اللُّغَةُ **الحِجازيَّةُ**؛ أَلا تَرى أَنَّ القُرآنَ نَزَلَ بِها"(١). وَهكَذا، فَإِنَّ اللُّغَةَ الموسومَةَ بالفَصاحَةِ هيَ المُقارِبَةُ لِلِّسانِ القُرَشيِّ.

وَقَدْ عَدَّ العُلَماءُ أيضاً سِمَةَ الفَصاحَةِ في الكَلامِ الّذي يَبْرأُ مِنَ السِّماتِ اللَّهجيَّةِ المَذْمومَةِ، كالكَسْكَسَةِ والكَشْكَشَةِ والتَّلْتَلَةِ...، فَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ عُدَّتْ قُرَيشٌ مِنْ أَفْصَحِ العَرَبِ. يَقولُ الفَرّاءُ (ت٢٠٧هـ) فيما يَنْقُلُهُ السّيوطيُّ (ت٩١١هـ): "كانَتِ العَرَبُ تَحْضُرُ الموسِمَ في كُلِّ عامٍ، وَتَحُجُّ البيتَ في الجاهليَّةِ، وَقُرَيشٌ يَسْمَعونَ لُغاتِ العَرَبِ، فَما اسْتَحْسَنوهُ مِنْ لُغاتِهِمْ تَكَلَّموا بِهِ؛ **فَصاروا أَفْصَحَ العَرَبِ، وَخَلَتْ لُغَتُهُمْ مِنْ مُسْتَبْشَعِ اللُّغاتِ وَمُسْتَقْبَحِ الأَلْفاظِ**"(٢). لِذا فإِنَّ احْتواءَ الكَلِمَةِ عَلى خاصيَّةٍ مِنْ خَصائِصِ اللَّهَجاتِ المَذْمومَةِ يُعَدُّ مَغْمَزاً يَنْأى بالكَلِمَةِ عَنِ اللُّغَةِ الأَشْهَرِ، ويَبْعُدُ بِها عَنْ سُلَّمِ الفَصاحَةِ.

ثانياً: الفَصاحَةُ مُرْتَبِطَةٌ بِكَثْرَةُ الاسْتِعْمالِ، فَمِنْ ذلِكَ ما أُثِرَ عَنْ أَبي عَمْرو بنِ العَلاءِ (ت١٥٩هـ) حينَما سُئِلَ: "كيفَ تَصْنَعُ فيما خالَفَتْكَ فيهِ العَرَبُ وَهُم حُجَّةٌ؟ قالَ: **أَعْمَلُ عَلى الأَكْثَرِ**، وَأُسمّي ما خالَفَني لُغاتٍ"(٣). فَهذا مَنْهَجٌ يَقومُ عَلى اعْتِبارِ الأَكْثَرِ، وَعَدَمِ إِنْكارِ الأَقَلِّ، فَهوَ مَقْبولٌ غيرُ مَرْدودٍ، موضوعٌ في دائِرَةِ اللُّغاتِ المَحْكيَّةِ والمَسْموعَةِ عَنِ الأَعْرابِ(٤). فَشيخُ العَربيَّةِ، أَبو عَمْرو بنُ العَلاءِ يَقِفُ موقفاً عِلْمِيّاً مِنَ اللُّغاتِ كافَّةً، إِذْ أَطْلَقَ عَلى الاسْتِعْمالاتِ اللُّغويَّةِ القَليلَةِ (لُغاتٍ)، فَلَمْ يُرَدِّئْها أو يُخَطِّئْها؛ لِأَنَّها تُمَثِّلُ أَداءاتٍ لُغويَّةً عَربيَّةً لَمْ تَصِلْ إِلى مَبْلَغِ

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١/١٢٥.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وَعلي محمد البجاوي وَمحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١/٢٢١.

(٣) الزّبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسي، **طبقات النحويين واللّغويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م، ص٣٩.

(٤) يُنْظَر: الطناحي، محمود محمد، **مقالات العلّامة الدكتور محمود محمد الطناحي "صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب"**، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م، ١/٢٠٠.

سَماعِهِ، ولِأَنَّها صادِرَةٌ عَنْ أَعْرابٍ في مَنْطِقِ الكَلامِ العَربيِّ. لكِنَّ هذا المَخْرَجَ المَنْهَجيَّ البارِعَ لَدى أبي عَمْرو لَمْ يَحْسِمْ أَمْرَ الفَصاحَةِ كَما يَقولُ نِهادُ الموسى: "فَهوَ –وَإِنْ شَرَعَ إِقامَةَ صِفَةِ العَرَبيَّةِ عَلى الأَكْثَرِ باعْتِبارِهِ الأَصْلَ– فَسَحَ المَجالَ لِلْقَليلِ والنّادِرِ باعْتِبارِهِ فُروعاً تَكْتَنِفُ ذلِكَ الأَصْلَ. وَقَدْ غَدا الكَثيرُ والقَليلُ (بِمَراتِبِهِما المُتَدَرِّجَةِ عَلى التَّقْريبِ) أَوِ الأَصْلِ والفَرْعِ يَتَجاذَبانِ المُشْتَغِلينَ بِالعَرَبيَّةِ مُنْذُ ذلِكَ الحينِ حَتّى يومِ النّاسِ هذا"(١).

وَعَلى أَساسِ مَذْهَبِ أَبي عَمرو، فَقَدْ ذَهَبَ أَبو العَبّاسِ ثَعْلَبُ (ت٢٩١هـ) إِلى تَأْسيسِ كِتابِهِ باخْتِيارِ اللُّغَةِ الأَفْصَحِ والأَكْثَرِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ في ظِلِّ زَحْمَةِ الأَلْسِنَةِ، فَقالَ في طَليعَةِ كِتابِهِ: "هذا كِتابُ اخْتيارِ فَصيحِ الكَلامِ **مِمّا يَجْري في كَلامِ النّاسِ وَكُتُبِهِم**، فَمِنْهُ ما فيهِ واحِدَةٌ وَالنّاسُ عَلى خِلافِها فَأَخْبَرْنا بِصوابِ ذلِكَ، وَمِنْهُ ما فيهِ لُغَتانِ وَثلاثٌ **وَأَكْثَرُ** مِنْ ذلِكَ فَاخْتَرنا أَفْصَحَهُنَّ، وَمِنْهُ ما فيهِ لُغَتانِ **كَثُرَتا** وَاسْتُعْمِلَتا فَلَمْ تَكُنْ إِحْداهُما أَكْثَرَ مِنَ الأُخرى، فَأَخْبَرْنا بِهِما"(٢). والمَفْهومُ مِنْ كَلامِ أَبي العَبّاسِ أَنَّ مَدارَ الفَصاحَةِ في الكَلِمَةِ هوَ كَثْرَةُ اسْتِعْمالِ العَرَبِ لَها، خُصوصاً بَعْدَما وَجَدَ أَلواناً نُطْقِيَّةً مُتَعَدِّدَةً لِلْكَلِمَةِ، الأَمْر الّذي دَعاهُ إِلى أَنْ يَبْدَأَ فَصيحَهُ بِكَلِمَةِ (اخْتيار). يَقولُ عَبْدُ الفَتّاحِ مُحَمَّد: "الاخْتيارُ في اللُّغَةِ أَمْرٌ قائِمٌ تُسوِّغُهُ أَسْبابٌ كَثيرَةٌ مِنْها: الكَمُّ اللُّغويُّ الهائِلُ، وَتَعَدُّدُ مَناهِجِ العَرَبِ في كَثيرٍ مِنَ الظّواهِرِ والصّيَغِ، ووُجودِ ما هوَ مُسْتَهْجَنٌ عِنْدَهُمْ كالشّاذِّ والضَّعيفِ.. وَغيرِهِ. فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ هذا الكَمُّ الهائِلُ مِنَ اللُّغَةِ عَلى دَرَجَةٍ واحِدَةٍ مِنْ حيثُ فَصاحَتُهُ"(٣).

---

(١) الموسى، نهاد، **اللّغة العربيّة وأبناؤها**، دار المسيرة للنّشر، عمّان، ط١، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٨م، ص٧٠.

(٢) ثعلب، أبو العباس أحمد بن عيسى بن زيد الشيباني، **كتاب الفصيح**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٢٦٠.

(٣) محمّد، عبد الفتاح، **الفصيح في اللّغة والنّحو حتّى أواخر القرن الرابع الهجري**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان– الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م، ص١٥٢.

وَقَدْ ذَهَبَ عَبْدُ الفَتّاحِ إِلى دِراسَةٍ مُسْتَفيضَةٍ تَخُصُّ موضوعَ الكَثْرَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ والنَّحويّينَ حتّى أواخِرِ القَرْنِ الرّابِعِ الهِجْريِّ، فَخَلُصَ -إِضافَةً إِلى أَنَّ الكَثْرَةَ ذاتُ مَدْلولٍ كَميٍّ- إِلى أَنْ ثَمَّةَ مَقاييسُ يُسْتَدَلُّ بِها عَلى أَنَّ الكَثْرَةَ ذاتُ مَدْلولٍ مِعياريٍّ، هيَ: "الوُرودُ في القرآنِ الكَريمِ قَليلاً كانَ أو كَثيراً، وَكَثْرَةُ القُرّاءِ والقِراءَةِ، وَكَثْرَةُ الاسْتِعْمالِ، وَموافَقَةُ أَكْثَرِ لُغاتِ العَرَبِ، واقْتِرانُ الأَكْثَرِ بالأَفْصَحِ، أو بالأَعْلى، أو بالأَجوَدِ، أو بالأَقيَسِ، أو بِغيرِ هذِهِ الصِّفاتِ، وَمُقارَنَةُ الأَكْثَرِ بِما في كُتُبِ الفَصيحِ، أوِ الكُتُبِ الّتي تُعْنى بِذِكْرِ الفَصيحِ، ووُجودُ قَرينَةٍ يُسْتَدَلُّ بِها عَلى صِلَةِ الكَثْرَةِ بالفَصيحِ"(١).

ثالِثاً: الفَصاحَةُ مُرْتَبِطَةٌ بالسَّليقَةِ وَإِقامَةِ الإِعْرابِ، ويُمْكِنُ أَنْ يَتوافَقَ هذا الطَّرْحُ مَعَ مَفْهومِ السِّليقَةِ عِنْدَ أَبي مِسْحَلٍ الأَعْرابيِّ (ت٢٣٠هـ) حيثُ قالَ: "السَّليقيُّ عَلى وَجْهينِ: **أَنْ يَكونَ الفَصيحَ مِنَ الأَعْرابِ الّذي يَتَكَلَّمُ بِسَليقيَّتِهِ وَسَليقَتِهِ، وَهوَ الطِّباعُ.** قالَ الشّاعِرُ في ذلِكَ [مِنَ البَسيطِ]:

ما إِنْ توافِقُها نَحويَّةٌ حُدُثٌ   لكِنْ سَليقيَّةٌ كالفَجْرِ غَرّاءُ

والوَجْهُ الآخَرُ **أَنْ يَكونَ قَرويّاً لَحّاناً يَتَكَلَّمُ بِسَليقيَّتِهِ**، فَهيَ سَليقَةُ الخَطَأِ. وَمِنْ ثَمَّ قالوا: فُلانٌ يَقْرَأُ بالسَّليقيَّةِ، **إِذا لَمْ يُعْرِبْ قِراءَتَهُ. وَإِنَّما عُنيَ بِهذا أَهْلُ القُرى مِمَّنْ لا فَصاحَةَ فيهِمْ**"(٢).

الحَقُّ أَنَّ أَبا مِسْحَلٍ بِهذا الكَلامِ يَدُلُّ عَلى نوعينِ مِنَ السَّليقَةِ، سَليقَةٍ تَخُصُّ الفُصَحاءَ مِنَ الأَعْرابِ، وَهيَ الطِّباعُ أوِ العاداتُ اللُّغويَّةُ الّتي اكْتَسَبَها الأَعْرابيُّ مِنْ بيئَتِهِ الأَصْليَّةِ الفَصيحَةِ،

---

(١) محمّد، **الفصيح في اللّغة والنّحو حتّى أواخر القرن الرابع الهجري**، ص١١٨.

(٢) أبو مسحل الأعرابي، عبد الوهاب بن حريش، **كتاب النّوادر**، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة- دمشق، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م، ١/٣٤٢.

دونَ الإقامَةِ أوِ الاخْتِلاطِ المُؤذي بِغيرِهِ مِنْ الأَشْخاصِ الّذينَ أَقاموا في المَناطِقِ الّتي ذاعَ فيها اللَّحْنُ والخطأُ. والنّوعُ الآخَرُ مَخْصوصٌ بِتِلْكَ الفِئَةِ الّتي سَكَنَتِ القُرى، وَفَشا عَلى لِسانِ ناطِقيها اللَّحْنُ وَعَدَمُ إقامَةِ وُجوهِ الإعْرابِ بالشَّكْلِ الصَّحيحِ الفَصيحِ. وَعَلى ذاكَ التّوجُّهِ السّابِقِ، يُمْكِنُ فَهْمُ الفَصاحَةِ عَلى أَنَّها مَخْصوصَةٌ بِقومٍ تَكَلَّموا عَلى السَّجيَّةِ، والمَشْروطَةِ بِإقامَةِ وُجوهِ الإعْرابِ لا غير. وَمِمّا يَعْضُدُ هذا الفَهْمَ اعْتِراضُ ابْنِ درستويه (ت٣٤٧هـ) عَلى الإمامِ ثَعْلَبٍ، حيثُ مَنَعَ ابْنُ درستويه رَبْطَ الفَصاحَةِ بالكَثْرَةِ قائِلاً: "فَأَمّا اخْتيارُ مُؤَلِّفِ كِتابِ الفَصيحِ الكَسْرَ في (يَنْفِرُ) و(يَشْتِمُ) فَلا عِلَّةَ لَهُ وَلا قياسَ، بَلْ هوَ نَقْضٌ لِمَذْهَبِ العَرَبِ والنَّحويّينَ في هذا البابِ... وَإِنَّما يَتَكَلَّمُ بِهِ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ عَلى ما يَسْتَحْسِنُ ويَسْتَخِفُّ، لا عَلى غيرِ ذلِكَ. **وَنَظُنُّ المُخْتارَ لِلْكَسْرِ هَهُنا وَجَدَ الكَسْرَ أَكْثَرَ اسْتِعْمالاً عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَجَعَلَهُ أَفْصَحَ مِنَ الّذي قَلَّ اسْتِعْمالُهُ عِنْدَهُمْ، وَليسَتِ الفَصاحَةُ في كَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ وَلا قِلَّتِهِ**، وَإِنَّما هاتانِ لُغَتانِ مُسْتَوِيَتانِ في القياسِ والعِلَّةِ، وَإِنْ كانَ ما كَثُرَ اسْتِعْمالُهُ أَعْرَفَ وآنَسَ؛ لِطولِ العادَةِ لَهُ"[1].

وَبِتَحْليلِ قولِ ابْنِ درستويه يَسْتَطيعُ المَرْءُ فَهْمَ كَلامِهِ عَلى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ(العادَةِ) الّتي نَشَأَ عَليها الفَرْدُ، وَلَعَلَّ عِبارَتَهُ (وَإِنَّما يَتَكَلَّمُ بِهِ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ عَلى ما يَسْتَحْسِنُ وَيَسْتَخِفُّ) تُتيحُ لَنا هذا الفَهْمَ. فالاسْتِحْسانُ أو الخِفَّةُ في الأَداءِ لَدى النّاطِقِ العَرَبِيِّ مَبْنِيَّةٌ عَلى **السَّليقَةِ** الّتي تَرَبّى عَليها، لِذا تَرى النّاطِقَ يَسْتَرْسِلُ الكَلامَ عَلى سَليقَتِهِ مِنْ غيرِ تَعَمُّدِ إِعْرابٍ وَلا تَجَنُّبِ لَحْنٍ. وَثَمَّةَ أَمْرٌ آخَرُ يَعْضُدُ هذا الفَهْمَ مِنْ كَلامِ ابْنِ درستويه السّابِقِ، فَهوَ يُقِرُّ أَنَّ المُسْتَعْمَلَ أَعْرَفُ وآنَسُ لِلْأَسْماعِ، وَسَبَبُ ذلِكَ هوَ **(طولُ العادَةِ)** الّتي نَشَأَ عَليها النّاطِقُ العَرَبِيُّ.

---

[1] ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوى المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٣٥-٣٦.

وَمِمّا يُعَزِّزُ أَيضاً أَنَّ الفَصاحَةَ مُرْتَبِطَةٌ بالسَّليقَةِ والإِعْرابِ ما أَقْدَمَ عَليهِ شيخي عُمَرُ عُكاشَةَ أَثْناءَ تَفْسيرِهِ نَصَّ ابْنَ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ)، حينَما عَرَّفَ ذاكَ الأَخيرُ النَّحوَ بِأَنَّهُ: "**انْتِحاءُ سَمْتِ كَلامِ العَرَبِ، في تَصَرُّفِهِ مِنْ إِعْرابٍ وَغيرِهِ؛ كالتَّثْنيَةِ، والجَمْعِ، والتَّحْقيرِ، والتَّكْسيرِ والإِضافَةِ، والنَّسَبِ، والتَّرْكيبِ، وَغيرِ ذلِكَ، ليَلْحَقَ مَنْ ليسَ مِنْ أَهْلِ العَرَبيَّةِ بِأَهْلِها في الفَصاحَةِ**"[(١)].

يَتَجَلّى عُكاشَةُ في تَفْسيرِ نَصِّ ابْنِ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ) حينَما أوضَحَ أَنَّ اتِّباعَ صِفَةِ كَلامِ العَرَبِ مِنْ جِهَتيهِ: جِهَةِ الإِعْرابِ، وَجِهَةِ غيرِ الإِعْرابِ، هوَ الكَفيلُ بِأَنْ يَجْعَلَ المَرْءَ فَصيحاً[(٢)]. فَفَهْمُ عُكاشَةَ هذا يُؤَكِّدُ أَنَّ الفَصاحَةَ –عِلْميّاً وَعَمَليّاً– مُرْتَبِطَةٌ إِلى حَدٍّ كَبيرٍ بِإِعْرابِ الكَلامِ، وبِعِبارَةٍ أُخْرى يَتَأَكَّدُ ذلِكَ مِنْ خِلالِ قولِهِ: "إِنَّ المَرْءَ إِذا هوَ اسْتَطاعَ تَحْقيقَ كَلامِ العَرَبِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرابِ وَغيرِهِ، كانَ مُنْتَسِباً إِلى أَهْلِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ. وَ(أَهْلُ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ) مُصْطَلَحٌ يُطْلِقُهُ ابْنُ جِنّيٍّ عَلى العَرَبِ الّذينَ يَتَّبِعونَ شُروطَ الفَصاحَةِ، فيُقيمونَ إِعْرابَ الكَلامِ وَغيرِهِ. بِمَعْنى أَنَّ الفُصَحاءَ مِنَ العَرَبِ هُمْ أَهْلُ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ فَحَسْبُ. وَكُلُّ مَنْ أَخَلَّ بِشيءٍ، أو بِأَشياءَ، مِنَ الإِعْرابِ وَغيرِهِ لَمْ يَكُنْ فَصيحاً، وَلَمْ يَكُنْ –مِنْ ثَمَّ– مُنْتَسِباً إِلى أَهْلِ العَرَبيَّةِ الّذينَ هُمُ الفُصَحاءُ فَقطْ. وَلِذلِكَ، فالعَرَبيُّ الّذي يُخِلُّ بالإِعْرابِ أو بِغيرِهِ، يَبْقى عَرَبيّاً مِنْ جِهَةِ الأَرومَةِ واللُّغَةِ، غيرَ أَنَّهُ لَنْ يَنْتَسِبَ بِأيِّ حالٍ إِلى أَهْلِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الفُصَحاءِ"[(٣)].

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ٣٤/١.

(٢) يُنْظَرُ: عكاشة، عمر يوسف، **النّحو الغائب "دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللّغة العربيّة في مقتضى تعليمها لغير النّاطقين بها"**، دار الفارس للنّشر والتّوزيع، عمّان– الأردن، ط١، ٢٠٠٣م، ص٥٧.

(٣) **المَصْدَر السّابِق**، ص٥٨.

والحَقُّ أَنَّ الكَلامَ السّابِقَ يوازي حَقيقَةَ الدَّرْسِ اللُّغويِّ العِلْميِّ، إذْ إنَّ الفَصاحَةَ مَقْصورةٌ عَلى العَرَبيِّ الّذي يُقيمُ إعْرابَ الكَلِماتِ ويُتْقِنُ تَصْريفَها، فَليسَ كُلُّ عَربيٍّ فَصيحٍ، والعَكْسُ صَحيحٌ. وَهكَذا، فَهُناكَ حَقائِقُ أُخْرى تتولَّدُ مِنْ هذا الفَهْمِ، إذْ يُفْهَمُ أيضاً "أَنَّ كَلامَ فُصَحاءِ العَرَبِ مُعْرَبٌ كُلُّهُ، وَأَنَّ أَهْلَ الحَضَرِ قَدْ خالَفوا كَلامَ فُصَحاءِ العَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَلّوا بِأَشياءَ مِنْ إعْرابِ الكَلامِ الفَصيحِ"[١]. وَمِمّا يُؤَيِّدُ هذا الفَهْمَ ما قالَهُ ابْنُ جِنّيٍّ: "وَليسَ أَحَدٌ مِنَ العَرَبِ الفُصَحاءِ إلّا يَقولُ: إنَّهُ يَحْكي كَلامَ أَبيهِ وَسَلَفِهِ، يَتوارَثونَهُ آخِرٌ عَنْ أوَّلٍ، وَتابِعٌ عَنْ مُتَّبَعٍ. وَليسَ كَذلِكَ أَهْلُ الحَضَرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَظاهَرونَ بينَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَدْ تَرَكوا وَخالَفوا كَلامَ مَنْ يَنْتَسِبُ إلى اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الفَصيحَةِ. غيرَ أَنَّ كَلامَ أَهْلِ الحَضَرِ مُضاهٍ لِكَلامِ فُصَحاءِ العَرَبِ في حُروفِهِمْ، وَتَأْليفِهِمْ، إلّا أَنَّهُمْ أَخَلّوا بِأَشياءَ مِنْ إعْرابِ الكَلامِ الفَصيحِ، وَهذا رَأْيُ أَبي الحَسَنِ، وَهوَ الصّوابُ"[٢].

يُلْحَظُ مِنْ خِلالِ تِلْكَ النُّصوصِ والآراءِ السّابِقَةِ أَنَّ الوجْهَ الثّاني (القرويَّ اللَّحانَ) الّذي ذَكَرَهُ أَبو مِسْحَلٍ يُعادِلُ القومَ (أَهْلَ الحَضَرِ) الّذين ذَكَرَهُمُ ابْنُ جِنّيٍّ لاحِقاً، فَكِلا الطّائِفَتينِ لَحَنوا في العَلاماتِ الإعْرابيَّةِ، فَكانَ لَحْنُهُمْ –كَما يَقولُ عُكاشَةُ–: "مُخْرِجَهُمْ مِنْ دائِرَةِ الفَصاحَةِ، مانِعَهُمْ مِنَ الانْتِسابِ إلى اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الفَصيحَةِ وَأَهْلِها الفُصَحاءِ"[٣]. وَهذا الرَّأْيُ مُعَزَّزٌ في نَصٍّ آخَرَ لابْنِ جِنّيٍّ حيثُ يَقولُ: "عِلَّةُ امْتِناعِ ذلِكَ[٤] ما عَرَضَ لِلُغاتِ الحاضِرَةِ وَأَهْلِ المَدَرِ مِنَ الاخْتِلالِ والفَسادِ والخَطَلِ. وَلو عُلِمَ أَنَّ أَهْلَ مَدينَةٍ باقونَ عَلى فَصاحَتِهِمْ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ شيءٌ مِنَ الفَسادِ لِلُغَتِهِمْ، لوَجَبَ الأَخْذُ عَنْهُمْ كَما يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الوَبَرِ. وَكَذلِكَ لو فَشا في أَهْلِ الوَبَرِ ما شاعَ في

---

[١] عكاشة، **النّحو الغائب "دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللّغة العربيّة في مقتضى تعليمها لغير النّاطقين بها"**، ص٥٩.

[٢] ابن جني، **الخصائص**، ٢/٢٩.

[٣] عكاشة، **النّحو الغائب "دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللّغة العربيّة في مقتضى تعليمها لغير النّاطقين بها"**، ص٥٩.

[٤] يَقْصِدُ: تَرْكَ الأَخْذِ عَنْ أَهْلِ المَدَرِ.

لُغَةِ أَهْلِ المَدَرِ مِنَ اضطِّرابِ الأَلْسِنَةِ وَخَبالِها، وانْتِقاضِ **عادَةِ الفَصاحَةِ** وانْتِشارِها، لوَجَبَ رَفْضُ لُغَتِها، وَتَرْكُ تَلَقّي ما يَرِدُ عَنْها، وَعَلى ذلِكَ العَمَلِ في وَقْتِنا هذا، لِأَنّا لا نَكادُ نَرى بَدوِيّاً فَصيحاً. وَإِنْ نَحْنُ آنَسْنا مِنْهُ فَصاحَةً في كَلامِهِ، لَمْ نَكَدْ نَعْدَمُ ما يُفْسِدُ ذلِكَ ويَقْدَحُ فيهِ، ويَنالُ ويَغُضُّ مِنْهُ"[١].

وَهذا كَلامٌ آخَرُ يَدُلُّنا أيضاً عَلى أَنَّ (عادَةَ الفَصاحَةِ) الّتي ذَكَرَها ابْنُ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ) هي نَفْسُها السَّليقَةُ والسَّجِيَّةُ الّتي جُبِلَ عَليها الأَعْرابيُّ مُنْذُ نَشْأَتِهِ في البيئَةِ الّتي يَقْطُنُها. فالفَرْدُ يَحْكي كَلامَ أَبويهِ مُقَلِّداً، وَمَعَ مُرورِ الأَزْمانِ وَكَثْرَةِ المِرانِ تُصْبِحُ تِلْكَ العادَةُ سَليقَةً. وَعَلى وَقْعِ تِلْكَ السَّليقَةِ، أَيّاً كانَتْ، سَليقَةَ البَدويِّ أَوِ الحَضريِّ، رَبَطَ أَشياخُنا القُدامى العادَةَ والسَّجِيَّةَ البَدويَّةَ بالفَصاحَةِ، الأَمْر الّذي أَدّى بِهِمْ إِلى أَنْ يَشْعُروا بوُجودِ مُسْتوياتٍ لُغويَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ[٢] عِنْدَ الأَخْذِ والسَّماعِ، كالفَصيحِ والأَفْصَحِ، والرَّديءِ والمَذْمومِ، والشّاذِّ، والحوشيِّ والغَريبِ والنّادِرِ.

رابِعاً: الفَصاحَةُ مَخْصوصَةٌ بِالمَكانِ والزَّمانِ، فَقَدْ شَرَطَ اللُّغويّونَ لِلْفَصاحَةِ زَماناً، حَدَّدوهُ بالفَتْرَةِ الْمُنْتَهيَةِ إِلى وَفاةِ ابْنِ هَرْمَةَ (ت١٤٩هـ) في أَصْقاعِ الحَضريّينَ، وَإِلى وَفاةِ ابْنِ جِنّيّ (ت٣٩٢هـ) في مَراتِعِ المَدَريّينَ[٣]. وَأَمّا المَكانُ فَقَدْ رَبَطوهُ بِفِكْرَةِ البَداوَةِ والحَضارَةِ، فالرَّجُلُ الّذي يَنْتَمي إِلى البيئَةِ البَدويَّةِ البَعيدَةِ عَنِ التيّاراتِ الأَجْنبيَّةِ، موثوقٌ في لِسانِهِ؛ لِأَنَّ القَبيلَةَ البَدويَّةَ عِنْدَهُمْ أَفْصَحُ لِساناً. فَهيَ مُنْعَزِلَةٌ في كَبِدِ الصَّحْراءِ، لا تَتَّصِلُ بالأَعاجِمِ والأَجانِبِ والحَضَريّينَ

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، ٢/٥.

[٢] يُنْظَر: سليم، عبد الفتاح، **في النّقد اللّغوي "دراسة تقويميّة"**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٩.

[٣] يُنْظَر: جبل، محمد حسن، **الاحتجاج بالشّعر في اللّغة "الواقع ودلالته"**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٧٨- ٨١.

الّذينَ لازَمَ لِسانَهُمُ اللَّحْنُ والخَطَأُ، لِذا تَجَنَّبوا الأَخْذَ عَنْهُمْ، لِأَنَّ الاتِّصالَ والاخْتِلاطَ بِهذِهِ الأَقوامِ يُفْسِدُ اللُّغَةَ ويَنْحَرِفُ بالأَلْسِنَةِ[1].

يَقولُ السّيوطيُّ (ت٩١١هـ) نَقْلاً عَنْ أَبي نَصْرٍ الفارابيِّ (ت٣٣٩هـ)[2]: "والّذينَ عَنْهُمْ نُقِلَتِ اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ، وَبِهِمْ اقتُدِيَ، وَعَنْهُمْ أُخِذَ اللِّسانُ العَرَبيُّ مِنْ بينِ قَبائِلِ العَرَبِ هُمْ: **قيسٌ، وَتَميمٌ، وَأَسَدٌ**، فَإِنَّ هؤلاءِ هُمُ الّذينَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ ما أُخِذَ وَمُعْظَمُهُ، وَعَليهِمُ اتُّكِلَ في الغَريبِ، وَفي الإِعْرابِ، والتَّصْريفِ. ثُمَّ **هُذَيلُ، وَبَعْضُ كِنانَةَ، وَبَعْضُ الطّائيّينَ**، وَلَمْ يؤخَذْ عَنْ غيرِهِمْ مِنْ سائِرِ قَبائِلِهِمْ. وَبالجُمْلَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يؤخَذْ عَنْ حَضَريٍّ قَطُّ، وَلا عَنْ سُكّانِ البَراري مِمّنْ كانَ يَسْكُنُ أَطْرافَ بِلادِهِمُ الّتي تُجاوِرُ سائِرَ الأُمَمِ الّذينَ حولَهُمْ"[3]. وَهكَذا، وَمَعَ هذا التَّحْديدِ الجُغْرافيِّ لِمواطِنِ الفَصاحِةِ، إِلّا أَنَّ فِكْرَةَ البَداوَةِ أَخَذَتْ جانِباً مِنْ عِنايَةِ عُلَمائِنا القُدامى، فالأَصْمَعيُّ (ت٢١٦هـ) – مَثَلاً– كانَ يُنْكِرُ أَنْ يُقالَ في لُغَةِ العَرَبِ **(مالح)**، فَلَمّا أُنْشِدَ في ذلِكَ شِعْرٌ لِذي الرُّمَّةِ (ت١١٧هـ)، قالَ: "إِنَّ ذا الرُّمَّةِ قَدْ باتَ في **حوانيتِ البَقّالينَ بالبَصْرَةِ** زَماناً، فَأَرادَ بِذلِكَ أَنَّ بِمُخالَطَتِهِمْ سَمِعَهُمْ يَقولونَ: مالِح، فَقالَهُ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْتَجَّ بِكَلامِهِ لِهذا السَّبَبِ"[4]. وَمِمّا هوَ مَقْرونٌ بالتَّخَيُّرِ المَكانيّ، ما ذَكَرَهُ أَبو عُبيدَةَ عَنْ أَبي عَمْرو بنِ العَلاءِ أَنَّهُ قالَ: "كانَ عَديُّ بنُ زيدٍ

(1) يُنْظَرُ: عمر، أحمد مختار، **العربيّة الصَّحيحة**، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٨م، ص٧٢– ٧٣.

(2) سَأَكْتَفي في هذا الموطِنِ مِنَ البَحْثِ بِعَرْضِ هذِهِ الوَثيقَةِ، عَلى أَنْ أُعاوِدَ النَّظَرَ لاحِقاً للتَّعْليقِ عَليها في ضوءِ مواطِنِ الرَّداءَةِ الّتي عَثَرْتُ عَليها في (لِسان العَرَب).

(3) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م، ص١٠١– ١٠٢.

(4) ابن سنان الخفاجي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد، **سرّ الفصاحة**، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م، ص١٣١.

في الشُّعَراءِ بِمَنْزِلَةِ سُهيلٍ في النُّجومِ، يُعارِضُها وَلا يَجْري مَجاريها، قالَ: وَالعَرَبُ لا تَروي شِعْرَهُ، لِأَنَّ أَلْفاظَهُ **ليسَتْ بِنَجْدِيةٍ**"[١].

خامِساً: الفَصاحَةُ مُرْتَبِطَةٌ بالسّياقِ، حيثُ الفَضيلَةُ تَرْجِعُ إلى ارْتِباطِ الكَلِماتِ بَعْضِها بِبَعْضٍ، وَعَلى هذا يَقولُ الجُرْجانيُّ: "**فَلو كانَتِ الكَلِمَةُ إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ مِنْ حيثُ هيَ لَفْظٌ، وَإذا اسْتَحَقَّتِ المَزِيَّةَ والشَّرَفَ اسْتَحَقَّتْ ذلِكَ في ذاتِها وَعَلى انْفِرادِها، دونَ أَنْ يَكونَ السَّبَبُ في ذلِكَ حالٌ لَها مَعَ أَخواتِها المُجاوِرَةِ لَها في النَّظْمِ، لَما اخْتَلَفَ بِها الحالُ، وَلَكانَتْ إمّا أَنْ تَحْسُنَ أَبَداً، أو لا تَحْسُنَ أَبَداً**"[٢]. وَعليهِ، فَإِنَّ ضابِطَ الفَصاحَةِ لَدى الجُرْجانيِّ مُنْبَثِقٌ عَنْ إيمانِهِ المُطْلَقِ في المَعْنى.

النَّقْدُ اللُّغويُّ والأَحْكامُ التَّصْحيحيَّةُ

إنَّ لُغاتِ العَرَبِ مُتَفاوِتَةٌ مِنْ حيثُ القوَّةُ في الاسْتِعْمالِ، والاطِّرادُ في القياسِ، وَكَذلِكَ العَرَبُ، فَهُمْ مُتَفاوِتونَ في المَعْرِفَةِ، إذْ إنَّ موقِفَ اللُّغويّينَ مِنَ القياسِ والسَّماعِ أَدّى إلى تَعَدُّدٍ نَظَرِيٍّ في المِسْأَلَةِ الواحِدَةِ عِنْدَهُمْ، فَكانَ لِهذا التَّعَدُّدِ أَثَرُهُ الواضِحُ في مَطالِبِهِمُ التَّصْحيحيَّةِ. يَقولُ نِهادُ الموسى: "فَكانَتْ مَذاهِبُهُمْ شَتّى تَتَراوَحُ بينَ طَلَبِ الفُصْحى العُليا، وَإجازَةِ الظَّواهِرِ الجارِيَةِ ما وُجِدَ لَها في العَرَبيَّةِ أَصْلٌ"[٣]. وَعَليهِ، فَثَمَّةَ نَهْجانِ سَلَكَهُما العُلَماءُ في تَناوُلِ كَلامِ العَرَبِ بينَ التَّشَدُّدِ والتّوسِعَةِ، وَما وَلَّدَهُ كُلُّ مَنْهَجٍ في التَّصْحيحِ أو التَّخْطِئَةِ.

---

[١] ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م، ١/٢٣٠.

[٢] عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **كتاب دلائل الإعجاز**، قرأهُ وَعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٤٨.

[٣] الموسى، **اللّغة العربيّة وأبناؤها**، ص٦٩.

المَذْهَبُ الآخِذُ بِروحِ التّوسِعَةِ والتَّجْديدِ، وَقَدْ آمَنَ بِهذا المَذْهَبِ عَدَدٌ مِنَ العُلَماءِ القُدامى، حيثُ أباحوا لِأَنْفُسِهِمْ قانوناً عامّاً يَعْكِسُ مَدى اسْتِجابَةِ الدَّرْسِ اللّغويّ لِتِلْكَ السّيولِ اللّهجيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ آنَذاكَ. فَأَصْحابُ هذا المَذْهَبِ يَقِفونَ أَمامَ اللَّهَجاتِ المُتَعَدِّدَةِ موقِفاً سَمْحاً، فيأْخُذونَ "بِأَكْثَرِ المَحْكيِّ عَنْ لُغاتِ العَرَبِ"[1]. ويَدُلُّكَ عَلى ذلِكَ ما ذَهَبَ إِليهِ ابْنُ جِنّيّ (ت٣٩٢هـ) أَثْناءَ حَديثِهِ عَنْ لُغاتِ العَرَبِ المَذْمومَةِ[2] قائِلاً: "فَإِذا كانَ الأَمْرُ في اللُّغَةِ المُعوّلِ عَليها هكَذا، وَعَلى هذا فيجِبُ أَنْ يقِلَّ اسْتِعْمالُها، وَأَنْ يتخيّرَ ما هو أَقوى وَأَشيعُ مِنْها؛ **إِلاّ أَنَّ إِنْساناً لو اسْتَعْمَلَها لَمْ يكُنْ مُخْطِئاً لِكَلامِ العَرَبِ، لكِنّهُ كانَ يكونُ مُخْطِئاً لأَجوَدِ اللُّغَتين**... وَكيفَ تَصَرّفتِ الحالُ، **فَالنّاطِقُ عَلى قياسِ لُغَةٍ مِنْ لُغاتِ العَرَبِ مُصيبٌ غيرُ مُخطئٍ، وَإِنْ كانَ غيرُ ما جاءَ بِهِ خيراً مِنْهُ**"[3].

وَمِمّا يُمْكِنُ النَّظَرُ إِليهِ كَمُنْعَطَفٍ جوهَريٍّ مِنْ بينِ الرّواياتِ المَبْثوثَةِ في الكُتُبِ اللُّغويَّةِ أَنَّ أَصْحابَ هذا المَذْهَبِ يُدْرِكونَ مَراتِبَ الكَلامِ، وَلا يَغْرَقونَ في مَتاهاتِ التَّخْطِئَةِ، لِما يَتَمَتَّعونَ بِهِ مِنَ الاعْتِدادِ بِلُغاتِ العَرَبِ. وَباتِّضاحِ موقِفِ هذا الفَريقِ يَسْتَطيعُ المَرْءُ أَنْ يَرْصُدَ عِباراتٍ تَدْعَمُ توجُّهَهُمْ هذا، فَمِنْ ذلِكَ قولُ أَبي عَمْرو بنِ العَلاءِ –فيما رواهُ ابْنُ جِنّيٍّ–: "**ما انْتَهى إِليكُمْ مِمّا قالَتِ العَرَبُ إِلّا أَقَلُّهُ، وَلو جاءَكُمْ وافِراً لَجاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثيرٌ**"[4]. ولابْنِ فارِسٍ (ت٣٩٥هـ) في

---

[1] الزّعبلاوي، صلاح الدين، **مسالك القول في النّقد اللّغوي**، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص١٠.

[2] العَنْعَنَةِ، والكَشْكَشَةِ، والكَسْكَسَةِ، والتَّلْتَلَةِ...

[3] ابن جني، **الخصائص**، ١٢/٢.

[4] **المَصْدَر السّابِق**، ٣٨٦/١.

الصّاحبيِّ بابٌ اسْمُهُ: "بابُ القولِ عَلى أَنَّ لُغَةَ العَرَبِ لَمْ تَنْتَهِ إلينا بِكُلّيِّتِها، **وَأَنَّ الّذي جاءَنا عَنِ العَرَبِ قَليلٌ مِنْ كَثيرٍ، وَأَنَّ كَثيراً مِنَ الكَلامِ ذَهَبَ بِذَهابِ أَهْلِهِ**"[١].

فَصَفوَةُ ما يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إنَّ أَعْقَلَ ما يُفْضي إليهِ التَّدَبُّرِ في تِلْكَ النُّقولِ السّابِقَةِ رؤيَةٌ مَفادُها أَنَّ كَمَّ اللُّغَةِ –مَنْطوقاً كانَ أو مَكْتوباً– لَمْ يَصِلْ بِكِفايَتِهِ كامِلاً إلينا، وَأَنَّ قَدْراً ليسَ قَليلاً ضاعَ مِنْ فَصيحِ اللُّغاتِ وَلَهَجاتِها وَشواهِدِها، بِمَعْنى أَنَّنا نَفْتَقِدُ إلى مَخْزونٍ آخَرَ مِنَ التُّراثِ اللُّغويِّ، واللُّغَةُ المَقْصودَةُ هُنا هيَ ما يُمَثِّلُهُ الإرْثُ الشِّعْريُّ، والّذي يُشَكِّلُ بِدورِهِ ألواناً نُطْقيَّةً مُتَبايِنَةً لِمُخْتَلَفِ القَبائِلِ. يَقولُ أَبو عُثْمانَ المازِنيّ (ت٢٤٩هـ): "دَخَلْتُ بَغْدادَ، فَأُلْقِيَتْ عَليَّ مَسائِلُ، فَكُنْتُ أُجيبُ فيها عَلى مَذْهَبي، ويُخَطّئونَني عَلى مَذاهِبِهِمْ"[٢].

وَفَضْلاً عَنْ ذلِكَ فَإِنَّ سِعَةَ الاطِّلاعِ والاسْتِقْراءِ تَكادُ تَمْنَعُ التَّلْحينَ، لِذلِكَ قيلَ: "**مَنِ اتَّسَعَ في كَلامِ العَرَبِ وَلُغاتِها لَمْ يَكَدْ يُلَحِّنُ أَحَداً**"، وَ"**أَنْحى النّاسِ مَنْ لَمْ يُلَحِّنْ أَحَداً**"[٣]، وَ"**لُغَةُ العَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُلَحَّنَ مُتَكَلِّمٌ**"[٤]. وَروى الفَرّاءُ (ت٢٠٧هـ) أَنَّ الكِسائيَّ (ت١٨٩هـ) قالَ: "**عَلى ما سَمِعْتُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ ليسَ أَحَدٌ يَلْحَنُ إلّا القَليلَ**"[٥]. وَثَمَّةَ قولانِ آخَرانِ لابْنِ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ): "وَعامَّةُ ما يَجوزُ فيهِ وَجْهانِ أو أوجُهٌ، يَنْبَغي أَنْ يَكونَ جَميعُ ذلِكَ مُجوَّزاً فيهِ، **وَلا يَمْنَعُكَ قوَّةُ القَويِّ مِنْ إجازَةِ الضَّعيفِ أيضاً**؛ فَإِنَّ العَرَبَ تَفْعَلُ ذلِكَ تَأْنيساً لَكَ بِإجازَةِ الوَجْهِ الأَضْعَفِ؛ لِتَصِحَّ

---

(١) ابن فارس، **الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وَمَسائِلِها وَسُنَنِ العربِ في كَلامِها**، ص٣٦.

(٢) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري، **مغني اللّبيب عَن كتب الأعاريب**، تحقيق وشرح: عبد اللّطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني– التراث العربي، الكويت، السلسلة التراثية (٢١)، ٢/٦٢–٦٣.

(٣) ابن هشام اللّخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، دراسة وتحقيق: مأمون بن عبد الحميد الجنّان، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م، ص٢٨.

(٤) **المصدر السّابق**، ص٢٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٢٨.

بِهِ طريقُكَ ويُرَحَّبَ بِهِ خِناقُكَ إذا لَمْ تَجِدْ وَجْهاً غيرَهُ"[١]، والقولُ الآخَرُ: "**ليسَ يَنْبَغي أَنْ يُطْلَقَ عَلى شيءٍ لَهُ وَجْهٌ مِنَ العربيَّةِ قائِمٌ وَإِنْ كانَ غيرُهُ أَقوى مِنْهُ أَنَّهُ غَلَطٌ**"[٢].

المَذْهَبُ الآخِذُ بِروحِ التَّضييقِ، وَقَدْ أَرادَ مُمَثِّلوهُ ضَبْطَ الاسْتِعْمالاتِ اللُّغويَّةِ باخْتيارِ اللُّغَةِ الأَفْصَحِ والأَشْهَرِ، وَمَنْعِ ما عَداهُ وَتَخْطِئَتِهِ. وَيمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ هذا مِنْ توجُّهِ ابْنِ فارِسٍ (ت٣٩٥هـ) حيثُ قالَ: "أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ –إلّا مَنْ شَذَّ عَنْهُمْ– أَنَّ لِلُغَةِ العَرَبِ قياساً، وَأَنَّ العَرَبَ تَشْتَقُّ بَعْضَ الكَلامِ مِنْ بَعْضٍ... وَليسَ لَنا اليومَ أَنْ نَخْتَرِعَ، وَلا أَنْ نَقولَ غيرَ ما قالوهُ، وَلا أَنْ نَقيسَ قياساً لَمْ يَقيسوهُ، لِأَنَّ في ذلِكَ فَسادَ اللُّغَةِ وَبُطْلانَ حَقائِقِها"[٣].

وَكَلامُ ابْنُ فارِسٍ السّابِقُ يُفْضي إِلى تَضييقٍ وَتَحْجيرٍ عَلى النّاطِقِ اللُّغويِّ، وَهذا أَمْرٌ عَسِرٌ لا تُطيقُهُ العَرَبيَّةُ في أوعيَتِها وَأَسْرارِها، فَكَأَنَّهُ يَنْظُرُ لِلْأَمْرِ –حَسَبَ فَهْمي– مِنْ زاويَتينِ ثِنْتينِ: الأولى، وَهيَ مُتَمَثِّلَةٌ بِتَحْذيرِ النّاطِقينَ مِنَ التَّحَدُّثِ بالاسْتِعمالاتِ اللُّغويَّةِ القَليلَةِ أَوِ المَقيسَةِ الجَديدَةِ. والزّاويَةُ الثّانيَةُ هيَ الإِشْفاقُ عَلى النّاطِقينَ حينَ أوصاهُمْ اسْتِعْمالَ اللُّغَةِ الأَشْهَرِ كَما يُشْفِقُ الأَعْلامُ البَرَرَةُ في أيّامِنا هذِهِ عَلى بَعْضِ الإجازاتِ اللُّغويَّةِ العاميَّةِ. يَقولُ نِهادُ الموسى: "وَكَأَنَّما اسْتَهْدَفَ المُتَشَدِّدونَ جَمْعَ النّاسِ عَلى الأَكْثَرِ، وَضَبْطَ الاسْتِعْمالِ بِالمُخْتارِ الأَفْصَحِ مُشْفِقينَ مِنْ مِثْلِ ما نُشْفِقُ مِنْهُ الآنَ مِنْ إجازَةِ بَعْضِ الأوضاعِ اللُّغويَّةِ العاميَّةِ"[٤].

وَأَخيراً، فَمِنَ الطَّبيعيِّ والضَّروريِّ أَنْ أزوِّدَ القارئَ الكَريمَ بِمُلْحَقٍ يَحْمِلُ في جُلِّهِ وَتَفْصيلِهِ عَدَداً مِنَ البُنودِ الّتي وَقَفْنا عَليها في هذِهِ الدِّراسَةِ، كالكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ في اللِّسانِ وَنَظيرِها الفَصيحِ،

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، ٦٠/٣.

[٢] ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ٢٣٦/١.

[٣] ابن فارس، **الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وَمَسائِلِها وَسُنَنِ العربِ في كَلامِها**، ص٣٥– ٣٦.

[٤] الموسى، **اللّغة العربيّة وأبناؤها**، ص٧٦.

إضافَةً إلى القومِ الّذينَ عُزيَتْ إليهِمُ الكَلِمَةُ المُرَدَّأَةُ، فَضْلاً عَنِ الأوصافِ النَّقْديَّةِ الأُخْرى الّتي قيلَتْ بِحَقِّ الكَلِمَةِ عينِها، وَهيَ مُرَتَّبَةٌ في المُلْحَقِ التّالي حَسَبَ وُرودِها في مَتْنِ الدِّراسَةِ. وَعليهِ، فَإنّي لَرنوٌّ الأَماني أَنْ يَكونَ هذا المُلْحَقُ مُؤدّياً لِما يُرادُ مِنْهُ، وَأَنْ يُفْضي بِنا إلى تِبيانٍ واضِحٍ جَليٍّ في أَمْرِ (الرَّداءَةِ) مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ عُلَمائِنا الّذينَ أَفَدْنا مِنْهِمْ في هذِهِ الدِّراسَةِ. كَما وَأودُّ الإشارَةَ إلى أَنَّني لَنْ أُسَجِّلَ في هذِهِ القائِمَةِ أَرْقامَ الصَّفَحاتِ والأَجْزاءِ أو أَسْماءَ الكُتُبِ؛ لِأَنَّها وَرَدَتْ جَميعاً موثَّقَةً بالتَّفْصيلِ في مَتْنِ الدِّراسَةِ، فَأَغْنى ذلِكَ عَنْ إعادَةِ ذِكْرِها ههُنا[١].

[١] دَلَّلتُ بِالإشارَةِ هذِهِ (*) في المُلْحَقِ قاصِداً مِنْها جَهْلَ القومِ أوِ القَبيلَةِ الّتي عُزيتْ إليها اللُّغَةُ المُرَدَّأَةُ.

المُلْحَقُ العامُّ للرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في (لِسان العَرَبِ) لابْنِ مَنْظورٍ

الرّقَم	الْكَلِمَةُ المُرَدَّأَةُ في اللِّسانِ	نَظيرُ الْكَلِمَةِ الفَصيحُ	القومُ أو الْقَبيلَةُ الّتي عُزيتْ إليها الْكَلِمَةُ المُرَدَّأَةُ	المُرَدِّئُ الأَوَّلُ	الأوصافُ النَّقْديَّةُ الّتي قيلَتْ بِحَقِّ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ
١	هَمْزُ كَلِمَةِ (النَّبي)	تَسْهيلُ هَمْزِ كَلِمَةِ (النَّبي)	أَهْلُ مَكَّةَ، التَّميميّونَ، قوماً مِنْ أَهْلِ الحِجازِ	سيبويه (ت١٨٠هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، قَليلٌ رَديءٌ
٢	مَصائِب	مَصاوِب	أَهْلُ الأَمْصارِ، أَهْلُ الحِجازِ	الزَّجّاجُ (ت٣١١هـ)	رَديءٌ، شاذٌ، غَلَطٌ
٣	جِهاز	جَهاز	*	اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةُ الكَسْرِ أَضْعَفُ، لُغَةٌ قَليلَةٌ
٤	الكِثْرَةُ	الكَثْرَةُ	بَنو تَميمٍ	الأَزْهَريّ (ت٣٧٠هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةُ الكَسْرِ أَضْعَفُ، الكَسْرُ قَليلٌ، خَطأٌ
٥	الفُقْرُ	الفَقْرُ	قُريش، الحِجاز	اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، أَضْعَفُ
٦	الحِوار	الحُوار	العامَّةُ	ابْنُ السّكّيتِ (ت٢٤٤هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
٧	الوَحْلُ	الوَحَل	العامَّةُ	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديَّةٌ
٨	سِيناء	سَيناء	أَهْلُ الحِجازِ	الأَخْفَشُ (ت٢١٥هـ)	رديءٌ

٩	حَفَرٌ	حَفْرٌ	بَنو أَسَدِ	ابْنُ قُتيبَةَ (ت٢٧٦هـ)	رَديئَةٌ، أَرداُ اللُّغَتينِ
١٠	حَرِصَ يَحْرَصُ	حَرَصَ يَحْرِصُ	*	الأَزْهَري (ت٣٧٠هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، قَليلَةٌ، ضَعيفَةٌ
١١	ذَوِيَ يَذْوَى	ذَوَى يَذْوِي	أَهْلُ الكوفَةِ	أَبو عُبيدَةَ (ت٢١١هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، خَطَأٌ، ليسَتْ بِالفَصيحَةِ، أَقَلُّ اللُّغاتِ
١٢	شُلَّت	شَلَّت	العامَّةُ	الأَزْهَري (ت٣٧٠هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، خَطَأٌ، قَليلٌ، مَجْهولَةٌ، ضَعيفَةٌ مَرْجوحَةٌ
١٣	طَفَقَ	طَفِقَ	*	الخَليلُ بنُ أَحْمَدِ (ت١٧٥هـ)، اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
١٤	خَطَفَ يَخْطِفُ	خَطِفَ يَخْطَفُ	*	الأَخْفَشُ (ت١٧٧هـ)	قَليلَةٌ رَديئَةٌ لا تَكادُ تُعْرَفُ، قَليلٌ، قَليلَةٌ أو رَديئَةٌ
١٥	شَنَأْتُ	شَنَئْتُ	*	أَبو الهيثَمِ الزَّجّاجُ (ت٣١١هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
١٦	يُوْشَكُ	يُوْشِكُ	العامّة	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، خَطَأٌ
١٧	تَلْكَ	تِلْكَ	*	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ

١٨	اطَّرَدَ– انْطَرَدَ	طَرَدْتُ	تَميمُ	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، قَليلُ الاسْتِعْمالِ
١٩	امْتَحى	امَّحى	العامَّةُ	الخَليلُ بنُ أَحْمَدِ (ت١٧٥هـ)، اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةٌ ضَعيفَةٌ
٢٠	ازْدَلَبَ	اسْتَلَبَ	*	اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
٢١	إثْباتُ الأَلِفِ في (أنا) عِنْدَ الوَصْلِ	إسْقاطُ الأَلِفِ في (أنا) عِنْدَ الوَصْلِ	بَنو تَميمِ	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
٢٢	إثْباتُ الأَلِفِ في (حَيَّهَلا) عِنْدَ الوَصْلِ	إسْقاطُ الأَلِفِ في (حَيَّهَلا) عِنْدَ الوَصْلِ	*	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
٢٣	إدخال اللام في أمر المخاطب (لِتُعْنَ بِحاجَتي)		العامّة	الأَخْفَش (ت٢١٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةٌ ضَعيفَةٌ

٢٤	الإتْباعُ بالضَّمِّ في (الْحَمْدُ لُلّهِ)	قِراءَةُ الجُمْهورِ (الْحَمْدُ لِلّهِ)	بَنو رَبيعَةَ	الزَّجّاجُ (ت٣١١هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، شاذَّةٌ في القياسِ والاسْتِعْمالِ، ضَعيفَةٌ في القياسِ قَليلَةٌ في الاسْتِعْمالِ، لُغَةٌ مَعْروفَةٌ وَقِراءَةٌ موجودَةٌ
٢٥	أَشَرُّ	شَرُّ	بَني عامِر	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	قَليلَةٌ أو رَديئَةٌ
٢٦	مالِح	مِلْح	لُغَةٌ حِجازيَّةٌ، لُغَةُ أَهْلِ البَصْرَةِ	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةٌ قَليلَةٌ، ليسَتْ فَصيحة، ليسَتْ بالعاليَةِ
٢٧	أَعْزَب	عَزَب	العامَّةُ	ابْنُ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، قليلٌ رَديءٌ، لُغَةٌ شاذَّةٌ، غيرُ وارِدٍ وَلا مَسْموعٍ أو قَليلٌ
٢٨	أوقَفْتُ	وَقَفْتُ	تَميم	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، قَليلَةٌ
٢٩	أَشْغَلْتُهُ	شَغَلْتُهُ	العامَّةُ	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغَةٌ جيِّدَةٌ أو قَليلَةٌ أو رَديئَةٌ، خطأ

٣٠	أَرابَني	رابَني	هُذيل	الخَليلُ بنُ أَحْمَدِ (ت١٧٥هـ)، اللّيثُ بنُ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ
٣١	أَبْرَدْتُهُ	بَرَدْتُهُ وَبَرَّدْتُهُ	العامّة	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، نوادِرُ الكَلامِ الخارِجَةُ عَنِ القياسِ
٣٢	أَمْحَقَهُ	مَحَقَهُ	*	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، لُغيَّةُ
٣٣	أَقْرَحَ	القارِحُ	*	ابْنُ سيدَة (ت٤٥٨هـ)	لُغَةٌ رَديَّةٌ
٣٤	غَلَقْتُ	أَغْلَقْتُ وَغَلَّقْتُ	كلام العرب	الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ مَتْروكَةٌ، نادِرَةٌ، لُغَةٌ ضَعيفَةٌ
٣٥	مُعِقٌّ	عَقوقٌ	العامَّةُ	أَبو عُبيدَةَ (ت٢١١هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ، مِنَ النّوادِرِ، لُغيَّةٌ رَديَّةٌ
٣٦	مُكال- مَكول	مَكيل- مَكيول	بَنو أَسَدٍ (مَكول) لُغَةُ المولَّدينَ والحَضَريّينَ (مُكال)	الخَليلُ بنُ أَحْمَدِ (ت١٧٥هـ)	لُغَةٌ رَديئَةٌ

الْفَصْلُ الأوَّلُ

الرَّديءُ مِنَ اللُّغاتِ في لِسانِ العَرَبِ لابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ)، وَفيهِ:

مواطِنُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في (لِسان الْعَرَبِ)، "توصيفٌ وَدِراسَةٌ" حَسبَ الحُقولِ اللُّغويَّةِ الآتيَةِ:

- **الحَقْل الصّوتي،** ويَضُمُّ الكَلِمات المُرَدَّأَةَ الآتِيَةَ: (النَّبيء، مَصائِب، جِهاز، الكِثْرَةُ، الفُقْر، الحِوار، الوَحَل، سِيناء، حَفَر، حَرِصَ- يَحْرَصُ، ذوِيَ- يذوى، شُلَّتْ، طَفَقَ، خَطَفَ- يَخْطِفُ، شنَأْتُ، يوشَكُ، تَلْكَ، اطَّرَدَ- انْطَرَدَ، امْتَحى، ازْدَلَبَ، إثْباتِ الأَلِفِ في "أنا" وَ"حَيَّهَلا" عِنْدَ وَصْلِ الكَلامِ، إدْخال اللّامِ في أَمْرِ المُخاطَبِ "لِتُعْنَ بِحاجَتي"، قِراءَة الإتْباعِ بالضَّمِّ في "الحَمْدُ لُلّهِ").
- **الحَقْل الصّرفي:** ويَضُمُّ الكَلِمات المُرَدَّأَةَ الآتيَةَ: (أَشَرّ، مالِح).
- **الحَقْل الاشْتِقاقي:** ويَضُمُّ الكَلِمات المُرَدَّأَةَ الآتيَةَ: (أَعْزَب، أوقَفْتُ، أَشْغَلْتُهُ، أَرابَني، أَبْرَدتُّهُ، أَمْحَقَهُ، أَقْرَح، غَلَقْتُ، مُعِقّ، مُكال- مَكول).

مواطِنُ الرَّديءِ مِنَ اللّغاتِ في (لِسان العَرَبِ) لابنِ مَنْظور

اقْتَضَتْ طَبيعَةُ الدِّراسَةِ في هذا الفَصْلِ أَنْ نَعْرِضَ لِلُّغاتِ المُرَدَّأَةِ المَعْثورِ عَليها في مُعْجَمِ (لِسان العَرَبِ)، لِنَتَبيَّنَ قَصْدَ ابْنَ مَنْظورٍ وَأَصْحابَ الأُصولِ مِنْ مَفْهومِ الرَّداءَةِ الماثِلِ عِنْدَهُمْ. وَسيَتَّسِعُ المَقامُ لِذِكْرِ التَّفْسيراتِ الّتي اتّسَقَتْ مَعَ الأَحْكامِ اللّغويَّةِ عَبْرَ مُدوّناتِهِمْ، كَما أَنَّ المَقامَ سيَقْتَضي التَّعَرُّفَ عَلى جُغْرافيَّةِ اللَّهَجاتِ وَخَصائِصِها النُّطْقيَّةِ وَأَبْنيَتِها الصَّرْفيَّةِ، لِنَخْلُصَ إلى مُحاوَلَةِ إيجادِ ضابِطٍ عِلْميٍّ لِتَرْدِئَةِ اللُّغاتِ عِنْدَ مُرَدِّئيها.

وَعَلى ذلِكَ، فَإِنَّ سيرَ الدِّراسَةِ هُنا سيَحْظى أيضاً بِتِلْكَ الاسْتِنْتاجاتِ المُتَعَلِّقَةِ بِاللُّغاتِ المُرَدَّأَةِ مِنْ حيثُ عَزوُها إلى النّاطِقينَ بِها مِنَ القَبائِلِ العَرَبيَّةِ المُخْتَلِفَةِ، فَكانَ مِنْ كُلٍّ بُدٌّ أَنْ نَعْرِضَ تِلْكَ المواطِنَ المُرَدَّأَةَ –فَضْلاً عَنْ مَصادِرِ اللِّسانِ الخَمْسَةِ وَبَعْضِ المَعاجِمِ العَرَبيَّةِ القَديمَةِ والحَديثَةِ– عَلى عيِّناتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ كُتُبِ التَّصْحيحِ والفِقْهِ اللُّغويِّ، وَكُتُبِ النَّحوِ والصَّرْفِ العَرَبيِّ، وَكُتُبِ التَّفاسيرِ والقِراءاتِ القُرآنيَّةِ. إضافَةً إلى كُتُبِ بَعْضِ المُحْدَثينَ والبُحوثِ المُخْتَصَّةِ في اللَّهَجاتِ والأَصواتِ والتَّصْريفِ. وَكُلُّ ذلِكَ مُجَلّى عَبْرَ الحُقولِ اللُّغويَّةِ المُخْتَلِفَةِ، وَهيَ: الحَقْلُ الصّوتي، والحَقْلُ الصَّرْفي، والحَقْلُ الاشْتِقاقي.

الحَقْلُ الصّوتيُّ، وَفيهِ الكَلِماتُ المُرَدَّأَةُ الآتيَةُ:

(النَّبيء، مَصائِب، جِهاز، الكِثْرَةُ، الفُقْر، الحِوار، الوَحَل، سِيناء، حَفَر، حَرِصَ- يَحْرَصُ، ذوِيَ- يَذوَى، شُلَّتْ، طَفَقَ، خَطَفَ- يَخْطِفُ، شَنَأْتُ، يوشَكُ، تَلْكَ، اطَّرَدَ- انْطَرَدَ، امْتَحى، ازْدَلَبَ، إِثْبات الأَلِفِ في "أنا" وَ"حَيَّهَلا" عِنْدَ وَصْلِ الكَلامِ، إدْخال اللّامِ في أَمْرِ المُخاطَبِ "لِتُعْنَ بِحاجَتي"، قِراءَة الإتْباعِ بالضَّمِّ في "الحَمْدُ لُلّهِ").

نَهَجَتْ قَبائِلُ العَرَبِ نُهوجاً مُخْتَلِفَةً في نُطْقِ الهَمْزَةِ؛ لِما تَحْتاجُهُ الهَمْزَةُ إلى مَجْهودٍ عَضَلِيٍّ كَبيرٍ حالَ نُطْقِها، حيثُ آثَرَ قومٌ إسْقاطَها مِنْ كَلامِهِمْ، وَجَنَحَ آخَرونَ لِتَحْقيقِها، واعْتَدَلَتْ فِئَةٌ في كيفيَّةِ نُطْقِها. وَنَظَراً لِطَبيعَةِ دَرْسِنا، فَقَدْ رَصَدتُ كُلَّ الأَلْفاظِ الّتي تَكَفَّلَ النّاطِقونَ العَرَبُ القُدامى بِهَمْزِها، والمَحْكومُ عَليها بالرَّداءَةِ، وَلَعَلَّ مِنْ تِلْكَ الأَلْفاظِ المَهْموزَةِ الّتي وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ نُطْقُ كَلِمَةِ النّبيِّ بِالهَمْزِ (النَّبيء)، حيثُ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ عَنِ ابْنِ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) القولَ بِأَنَّها "**لُغَةٌ رَديئَةٌ**"(١)، وَسَبَبُ الرَّداءَةِ في ذلِكَ -كَما وَرَدَ في قولِ سيبويه (ت١٨٠هـ)- أَنَّهُ: **(قَليلٌ رَديءٌ)**، وَنَسَبَها **لِقومٍ مِنْ أَهْلِ الحِجازِ**(٢). وَأَفْصَحَ ابْنُ سيدَةَ أيضاً عَنْ سِرِّ الرَّداءَةِ قائِلاً: "**قِلَّةُ الاسْتِعْمالِ، لِأَنَّ القياسَ يَمْنَعُ مِنْ ذلِكَ**"(٣).

---

(١) ابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم،** (ن-ب-أ). وابن منظور، **لسان العرب،** مادّة (نبأ).

(٢) يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب،** ٣/٥٥٥.

(٣) ما وَجَدْتُهُ في اللِّسانِ لا يَتوافَقُ مَعَ ما ذَكَرَهُ ابْنُ سيدَةَ، حيثُ جاءَ في اللِّسانِ: (والهَمْزُ في النَّبيء لُغَةٌ رَديئَةٌ، يَعْني لِقِلَّةِ استِعْمالِها، لا لِأَنَّ القياسَ يَمْنَعُ مِنْ ذلِكَ). وَما ذَكَرَهُ ابْنُ سيدَةَ هوَ: (والنَّبيءُ المُخْبِرُ عَنِ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، مَكيَّةٌ. قالَ سيبويه: الهَمْزُ فيهِ لُغَةٌ رَديئَةٌ، يَعْني لِقِلَّةِ استِعْمالِها، لِأَنَّ القياسَ يَمْنَعُ مِنْ ذلِكَ). والمُلاحَظُ وُجودُ حَرْفِ النَّفْيِ (لا) في نَصِّ ابْنِ سيدَةَ، والقياسُ فيما سَبَقَ لا يَمْنَعُ هَمْزَ كلِمَةِ (النَّبيِّ)، وَعليهِ يَبدو أَنَّ مُحَقِّقَ كِتابِ المُحْكَمِ وَجَدَ الكَلامَ في المَخْطوطِ عَلى الشّاكِلَةِ الآتيَةِ *[لالان]*، فَتوهَّمَ أَنَّ الأَمْرَ كانَ عَلى سَبيلِ التَّكرارِ والسَّهوِ مِنَ الكاتِبِ، خُصوصاً إذا ما عَلِمْنا أَنَّ المَخْطوطاتِ اللُّغويَّةَ القَديمَةَ مَعْدومَةٌ فيها الهَمَزاتُ، لِذا تُراهُ عَمَدَ إلى حَذْفِ حَرْفِ النَّفْيِ مِنَ الكَلامِ.

وَبِحَسَبِ الإِشاراتِ، فَإِنَّ في المَصادرِ القَديمَةِ ما يَعْرِضُ السَّبيلَ لِأَصالَةِ الهَمْزِ في (النّبيّ)[1]، وَهو المُشْتَهرُ عَنْدَ التَّميميينَ، بِخِلافِ الحِجازيينَ الّذينَ يُسَهّلونَ وَلا ينبرونَ[2]، وَفي هذا السّبيلِ أيضاً يَرُدُّنا النَّظَرُ إلى مآثرِ القُدماءِ حولَ كلمةِ (النّبيّ) وَما لفّها مِنْ مَظاهِرَ نُطْقيَّةٍ، فَقَدْ تَعيّنَتْ مَذاهِبُهُمُ الاشْتِقاقيّةُ حولَ اللَّفْظِ بِموقِفينِ اثْنينِ: **الأوّلُ**، ذَهَبَ أَصْحابُهُ إلى أنَّ الأَصْلَ في النَّبيِّ الهَمْزُ (النَّبيء)، وَمِنْهُ النّبأ: الخَبَرُ، وَقولُهُم: أنبأ عَنِ اللهِ أي: أَخْبَرَ عَنِ اللهِ –جلَّ وَعزَّ–[3]. وَرُؤيَةُ أَصْحابِ هذا الموقِفِ في ذلِكَ الإِبْدالُ لا التَّخْفيفُ، كَمَنْ تَركَ الهَمْزَ في البريّةِ وَالخابيةِ. فَالنَّبيُّ عِنْدَهُم فَعيلٌ بِمَعْنى فاعِلٍ[4]، وَلامُهُ هَمْزَةٌ أُبْدِلَت ياءً وَأُدْغِمَت فيها الياءُ الّتي قَبْلَها فَصارَت (نبيّ). وحُجَّتُهُم القياسُ في جَمْعِهِ عَلى (نُبآء)؛ لِأَنَّ ما جاءَ عَلى (فَعيل) صَحيحَ الّلامِ قياسُهُ أَنْ يأتيَ عَلى (فُعَلاء)، مِثْلِ: كَريم وَكُرَماء وَنبيّ وَنُبآء[5]. وَدَلّلوا عَلى ذلِكَ بقولِ العبّاس بنِ مِرداسٍ عِنْدَما مَدحَ النّبيّ ﷺ وَلَمْ يُنْكِرْ مِنْهُ الجَمْعَ، فَأَنْشَدهُ [مِنَ الكامِلِ]:

---

(1) أي أَنَّ الأَصْلَ في (النّبي) الهَمزُ. يُنْظَرُ: ابن السّكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وَعبد السّلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب(٣)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٠م، ص١٥٨– ١٥٩.

(2) يُنظرُ: السيوطي، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ٢/٢٥٢. والجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس– ليبيا، ١٩٨٣م، ١/٦٤.

(3) يُنْظَرُ: الرّضيّ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب**، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م، ٣/٣٢.

(4) يُنْظَرُ: ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري المصري، **كتاب التّنبيه والإيضاح عَمّا وقع في الصّحاح**، تحقيق: مصطفى حجازي، مراجعة: علي النجدي ناصف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، باب الألف المهموزة– فصل النون (ن ب أ) ١/٢٩.

(5) يُنْظَرُ: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عزّ الدين البدوي النّجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م، ٢/١١٣.

يـــا خاتَمِ النُّبآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ   بِالحَقِّ، كُلُّ هُدى السَّبيلِ هُداكا[(١)]

واحْتَجوا عَلى أنَّ الأَصْلَ في النَّبيِّ الهَمْزُ بِقِراءَةِ نافِعٍ المَدَنيِّ (ت١٦٩هـ): (النّبيّين) وَ(النّبيّون) وَ(الأَنْبياء) وَ(النّبيّ) وَ(النّبوءة) بِالهَمْزِ عَلى الأَصْلِ[(٢)]. وَقَدْ سجّلَ الرضيّ (ت٦٨٦هـ) تَعليلاً جَريئاً لوصْفِ سيبويه (ت١٨٠هـ) تَحْقيقَ الهَمْزِ بِالرَّداءَةِ بقولِهِ: "لَعَلَّ القِراءاتِ السَّبْعَ عِنْدَهُ ليسَتْ مُتواتِرةً، وَإِلاّ لَمْ يَحْكُمْ بِرداءَةِ ما ثَبتَ أَنَّهُ مِنَ القُرآنِ الكَريمِ"[(٣)].

أَمّا **أَصْحابُ الموقفِ الثّاني** وَمِنْهُم: أبو عَمْرو بنُ العَلاءِ (ت١٥٩هـ) فَذَهبوا إِلى القولِ: ليسَ بِمَهْموزِ الأَصْلِ، وَإِنَّما هوَ مِنَ النَّباوةِ وَهيَ الرِّفْعَةُ، وَمِنْهُ قيلَ: نبا ينبو، أي: ارْتَفَعَ عَنِ الخَلْقِ وَعَلا عَليهِمْ[(٤)]. وَهوَ فَعيلٌ عِنْدَهُمْ كَالفَريقِ الأَوَّلِ، غيرَ أنّهُم أَوَّلوا إِعلالَ البِنيةِ بِأَنْ جَعَلوا اللامَ واواً (نَبيوٌ) فَقُلِبَتْ ياءً لوقوعِها بَعْدَ ياءٍ ساكِنَةٍ، وَأُدْغِمَتِ الأولى في الثّانيةِ فَقيلَ: (نبيّ)، واحْتَجوا بِالجَمْعِ (أَنبياء) فَعامَلوهُ مُعامَلةَ المُعتلِّ، فوجبَ عِنْدَهُم تَكْسيرُ ما كانَ عَلى (فَعيل) مُعْتَلِّ الّلامِ أَنْ يأتيَ عَلى (أَفْعِلاء)، مثل: غنيّ وَأَغنياء وَتقيّ وَأَتْقياء[(٥)]. واسْتَدَلوا عَلى ذلِكَ بِالحَديثِ أو الخَبرِ الّذي أورَدتهُ المَظانُّ "**أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لهُ رجلٌ: يا نبيءَ اللهِ، فَقَالَ: لستُ بِنبيء اللهِ،**

---

(١) ابن مرداس، العباس بن مرداس السّلمي، **ديوان شعره**، جمعه وحققه: يحيى الجبّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ص١٢٢. وَالشاهِدُ فيهِ: جمعُ نبيّ المَهموز عَلى نُبآء، وَلو أَرادَ العَبّاسُ جَمعَ نبيّ بغيرِ هَمزٍ لَقالَ: أَنبياء، فَإِذا صُغِّرَ قيلَ: نبيئ في لُغةِ مَنْ هَمزَ، وَنبيّ في لُغةِ مَنْ لَمْ يَهْمِزْ.

(٢) يُنْظَرُ: البنّا، الشيخ أحمد بن محمد البنّا، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، حقّقه وضبطه: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٢١٠/١، ٣٩٥/١-٣٩٦.

(٣) الرّضيّ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النّحوي، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب**، ٣٥/٣.

(٤) يُنْظَرُ: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلاميّة، بيروت، ١٩٧٠م، مادّة (نبأ).

(٥) يُنْظَرُ: الصّاعديّ، عبد الرزاق بن فرج، **تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ٤١٤/١.

ولكنّي نبيُّ اللهِ"(١). غيرَ أَنَّ هذا الخَبرَ مَسَّهُ التَّشكيكُ وَتَعدّدتْ فيهِ الأقاويلُ عِنْدَ السَّلَفِ. يَقولُ أَبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ): "فَأَظنُّ أَنَّ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ مَنْ ضَعَّفَ إِسْنادَ الحَديثِ"(٢). وَدليلُ مَنْ ضَعَّفَ الحديثَ أَنَّ النّبيّ ﷺ لَمْ يُنْكِرْ عَلى ابنِ مِرداسِ مَدحَهُ بِالنّبآءِ، وَلو أَرادَ جَمْعَ نبي بغيرِ همزٍ لَقالَ: أَنْبياء(٣). وَقالَ بَعْضُهُم: "أَنَّ النّبيّ ﷺ أَنْكَرَ عدولَ الأَعرابيِّ عَنِ الفُصْحى"(٤). وَعَلَّلَ ابْنُ جنّي (ت٣٩٢هـ) أيضاً أَنَّ الرسولَ ﷺ أَنْكَرَ الهَمْزَ عَلى الأَعْرابيّ، "وَلَمْ يدْرِ بِما سَمّاهُ، فَأشفقَ أَنْ يُمْسِكَ عَلى ذلِكَ، وَفيهِ شيءٌ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرعِ، فيكونَ بِالإِمْساكِ عَنْهُ مُبيحَ مَحْظورٍ أو حاظِرَ مُباحٍ"(٥). وَبالتّالي تَسْقُطُ الرّوايَةُ بِهذا الخَبَرِ، بَلِ الاستشهادُ بهِ وَالاتّكاءُ عليهِ؛ لِأَنَّ ثَمَّةَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الحَديثَ المَذْكورَ قَدْ ردَّهُ الحُفّاظُ الموثوقُ بِضَبْطِهِم(٦).

يَبْقى النِّقاشُ بَحْثاً عَنِ الأَساسِ الّذي أَتاحَ لِلسَّلَفِ أَنْ يَقِفوا موقِفَ المُردّئينَ مِنْ تَحْقيقِ الْهَمْزِ في كَلِمَةِ (النّبيّ). وَالواضِحُ أَنَّ مَنْ ردّأَ تَحقيقَ الهَمزِ وَتبنّى هذا الرّأيَ قَدِ استأنسَ بِمِقياسِ الشّيوعِ وَالكَثْرَةِ(٧)، فَمَردُّ سيبويه (ت١٨٠هـ) مِنَ التّرديَةِ في تحقيقِ الهَمزِ في (النّبيّ) كانَ قلّةَ السّماعِ، فَهوَ يَبْلُغُ مِنِ اعْتِبارِ موقِفِ الكَثْرَةِ أَنْ جَعَلَهُ فيصَلاً في الحُكْمِ بِجودَةِ الأَلْفاظِ أو رَداءَتِها. وَهذا القولُ بيِّنٌ عِنْدَ ابْنِ سيدةَ (ت٤٥٨هـ) في المُخَصَّصِ، حيثُ قالَ: "**وَلَمْ يَسْتَرْدِئْها سيبويه**

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ٣٨٣/١. ويُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، المواد (نبأ) (نبا) (نبر).

(٢) أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، **الحُجّة للقراء السّبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، مُراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدّقاق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٩٢/٢.

(٣) يُنْظَرُ: أبو علي الفارسي، **الحُجّة للقراء السّبعة**، ٩٢/٢.

(٤) البنّا، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، ٢١٠/١.

(٥) ابن جني، **الخصائص**،٣٨٣/١. ويُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (نبأ) وَ(نبا).

(٦) يُنْظَرُ: أبو زيد، بكر بن عبد الله، **مُعجم المناهي اللّفظيّة وَيليه فوائدُ في الأَلفاظِ**، دار العاصمة، المملكة العربية السعوديّة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٦٨٨.

(٧) وَهذا ما يَصْدُقُ في نَقْلِ ابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ) قولُهُ: "فَإِذا هَمَزْتَ قُلْتَ: نَبئ وَنُبآء، كَما تَقولُ في الصَّحيحِ، وَهوَ **قَليلٌ**". الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (نبا).

ذَهاباً مِنْهُ إلى أَنَّ أَصْلَهُ غيرُ الهَمْزِ، وَإِنَّما اسْتَرَدَأَها مِنْ حيثُ كَثُرَ اسْتِعْمالُ الجُمْهورِ مِنَ العَرَبِ لَها مِنْ غيرِ هَمْزٍ. قالَ أبو عُبيدٍ، قالَ يونُسُ: **أَهْلُ مَكّةَ** يُخالِفونَ غيرَهُم، يَهْمِزونَ النَّبئَ وَالبَريئَةَ، وَذلِكَ **قَليلٌ** في الكَلامِ"[١].

ويَبْدو أَنَّ هُناكَ مُسوِّغاً لِقِلَّةِ نُطْقِ الكَلِمَةِ المَهْموزَةِ –في رأيي– انْطِلاقاً مِنَ النَّظَريّاتِ الصّوتيَّةِ والوَقائِعِ اللُّغويَّةِ؛ فَالهَمْزَةُ أَشَقُّ الأَصواتِ، وَتَحْتاجُ إلى جُهْدٍ عَضَليٍّ قَدْ يَزيدُ عَلى ما يَحْتاجُ إِليهِ أيُّ صوتٍ آخَرَ[٢]، وَالإنْسانُ في نُطْقِهِ لِأَصواتِ لُغَتِهِ، "يَميلُ إلى الاقْتِصادِ في المَجْهودِ العَضَليّ، وَتَلَمُّسِ أَسْهَلِ السُّبُلِ"[٣]. يَقولُ عَبْدُ الرَّحْمنِ صالِحٌ: "وَنَعْني بالاقْتِصادِ ما كانَ يَعْنيهِ العُلَماءُ العَرَبُ قَديماً مِنْ كَلِمَةِ الاسْتِخْفافِ، وَهيَ عِبارَةٌ: عَنْ نَزْعَةِ المُتَكَلِّمِ الطَّبيعيَّةِ إلى التَّقْليلِ مِنَ المَجْهودِ العَضَليِّ أَوِ الذّاكِريِّ عِنْدَ إِحْداثِهِ لِعِباراتِهِ في حالَةِ الاسْتِئْناسِ وَعَدَمِ الانْقِباضِ"[٤]. فَتِلْكَ النَّزْعَةُ وَجَّهَتْ بَعْضَ النّاطِقينَ لِطَلَبِ الخِفَّةِ في الأَداءِ، لِما في تَحْقيقِها (أي: الهَمْزَةِ) مِنَ اسْتِثْقالٍ عَلى لِسانِ المُتَكَلِّمِ وَالمُتَلَقّيّ مَعاً[٥]، وَلا سِيَّما "إذا كانَتْ في آخِرِ الكَلِمَةِ الّذي هوَ موضِعُ الأَونِ والاسْتِراحَةِ"[٦]. وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإِنَّ ما أُريدُ أَنْ أَخْلُصَ إِليهِ مِنْ كُلِّ ما

---

[١] ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المُخصّص**، دار الكتب العلميّة، بيروت، المجلّد (٥)– السّفر الرابع عشر – ص٨.

[٢] يُنْظَرُ: أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللّغويّة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٩م، ص٩٠.

[٣] أنيس، **الأصوات اللّغويّة**، ص٢٣٤-٢٣٥.

[٤] صالح، عبد الرحمن الحاج، **اللّغة العربيّة بين المشافهة والتّحرير**، ضمنَ كِتاب: **اللّهجات العربيّة "الفصحى والعاميّة"**، جمع وإعداد: ثروت عبد السّميع، مراجعة: محمّد حمّاد، إشراف: كمال بشر، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م، ص٢٣٣.

[٥] وَعامَّةُ النَّحويّينَ تُنَزِّلُ الهَمْزَةَ في أَكْثَرِ الكَلامِ لِثِقَلِها، وَتَجْعَلُ بَدَلَها الواوَ وَالياءَ وَالأَلِفَ. يُنْظَرُ: ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص١٧٦.

[٦] الشّايب، فوزي حسن، **ضمائر الغيبةِ أصولها وتطوّرها**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة الثامنة، الرسالة السادسة والأربعون، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، ص٢١.

سَبَقَ، هوَ أَنَّ الرَّداءَةَ المُنْتَخَبَةَ في تَحْقيقِ الهَمْزِ في كَلِمَةِ (النّبيّ) لا تَخْرُجُ عَنْ إِطارِ القِلَّةِ، وَأَنيسُ ذلِكَ أَنَّ المُعْجَمَ العَرَبيَّ الحَديثَ أَثْبَتَها ضِمْنَ مَتْنِهِ عَلى اعْتِبارِ أَنَّها لُغَةٌ قليلَةُ الاسْتِعْمالِ[١].

ويُمْكِنُ لِقارِئِ (لِسان العَرَبِ) أَنْ يَلْحَظَ –كَذلِكَ– مواطِنَ أُخْرى مَهْموزَةً، وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ، فَقَدْ نَقَلَ صاحِبُ اللِّسانِ في كِتابِهِ أَنَّ الأَخْفَشَ (ت٢١٥هـ) **يُرَدِّئُ** الجَمْعَ (مَصائِبَ) في (مُصيبَةٍ)[٢]؛ وَحُجَّتُهُ في ذلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ القولُ في: مَقام مَقائِم، وَفي مَعونَةٍ مَعائِن[٣]، ويَأْنَسُ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في النَّقْلِ عَنِ الأَزْهَري (ت٣٧٠هـ) قولَ الزَّجاجَ (ت٣١١هـ): "**أَجْمَعَ النَّحويّونَ عَلى أَنْ حَكوا مَصائِبَ في جَمْعِ مُصيبَةٍ، بِالهَمْزِ، وَأَجْمَعوا أَنَّ الاخْتيارَ مَصاوِبَ، وَإِنَّما مَصائِبُ عِنْدَهُم بِالهَمْزِ مِنَ الشّاذِّ**"[٤]. وَنَظيرُ ذلِكَ ما جاءَ بِهِ سيبويه (ت١٨٠هـ) حينَما قالَ: "فَأَمّا قولُهُم مَصائِب، فَإِنَّهُ **غَلَطٌ** مِنْهُم، وَذلِكَ أَنَّهُم **توهّموا** أَنَّ مُصيبَةً فَعيلَةٌ، وَإِنَّما هي مُفْعِلَةٌ، وَقَدْ قالوا مَصاوِب"[٥]. وَقالَ ابْنُ جني (ت٣٩٢هـ): "قولُهُمْ: مَصائِب، وَهذا مِّما لا يَنْبَغي هَمْزُهُ في وَجْهٍ مِنَ القياسِ... وَقياسُهُ: مَصاوِب"[٦].

---

[١] يُنْظَرُ: أنيس، إبراهيم وَرِفاقُه، **المعجم الوسيط**، منشورات مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م، مادّة (نبأ).

[٢] يُنْظَرُ: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مَسعدة، **كتاب معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م، ٣٢٠/١.

[٣] يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (صوب).

[٤] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (صوب). والأزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (صاب). والجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (صوب).

[٥] سيبويه، **الكتاب**، ٣٥٦/٤. وَأَسْنَدَ الرّافعيّ (مَصاوب) لِأَهْلِ الحِجازِ. يُنْظَرُ: الرافعي، مصطفى صادق، **تاريخ آداب العرب**، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ١٩٧٤م، ١٥٣/١.

[٦] ابن جني، **الخصائص**، ١٤٤/٣. وَذَكَرَ في موضِعٍ آخَرَ: "وَمِنْ ذلِكَ هَمْزُهُم مَصائِب. وَهوَ **غَلَطٌ** مِنْهُم". ٢٧٧/٣.

غَدا جَلِيّاً سِرَّ رَداءَةِ الكَلِمَةِ المَهْموزَةِ عِنْدَ الجَماعَةِ اللُّغويَّةِ، وَمَنْ يَتَدَبَّرُ المُعْطياتِ السّابِقَةَ يُدْرِكُ أَنَّهُ أَمامَ مِعيارينِ[1] لِلْحُكْمِ عَلى الجَمْعِ (مَصائِب) بالرَّداءَةِ. **الأَوَّلُ** مَأْنوسٌ بِالقاعِدَةِ الصَّرْفيَّةِ الخاصَّةِ بِصيغَةِ مُنْتَهى الجُموعِ، فَعِنْدَ جَمْعِ الكَلِماتِ المَبْدوءَةِ بِميمٍ زائِدَةٍ عَلى الصّيغَةِ (مَفاعِل)، فَإِنَّ القاعِدَةَ تَنُصُّ عَلى أَنَّهُ إذا كانَ الحَرْفُ الثّالِثُ مِنَ الكَلِمَةِ حَرْفَ مَدٍّ مُنْقَلِباً عَنْ أَصْلٍ، رَدَدْتَهُ إلى أَصْلِهِ[2]، فَعِنْدئِذٍ تُجْمَعُ (مُصيبة) عَلى (مَصاوِب). وَقَدْ جاءَ في قولِهِ –تَعالى–: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ**﴾[3]. وَعَليهِ، فَإِنَّ مَنْ غَلَّطَ أو رَدَّأَ الجَمْعَ المَهْموزَ اسْتَنَدَ إِلى القاعِدَةِ الصَّرفيَّةِ. أَمّا **المِعيارُ الثّاني** فَهوَ يَقْضي بِصِحَّةِ الجَمْعِ (مصائِب) اسْتِناداً إِلى أَنَّ العَرَبَ أَجْمَعَتْ عَلى هَمْزِهِ، وَإِجْماعُ العَرَبِ يَعْني السَّماعَ. وَهكَذا فالكَلِمَةُ المَهْموزَةُ مُطَّرِدَةٌ في الاسْتِعْمالِ شاذَّةٌ في القياسِ.

وَلَعَلَّنا لاحَظْنا أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) –رَحِمَهُ اللهُ– رَدَّأَ الجَمْعَ (مَصائِب) بِالهَمْزِ، رَغْمَ إِقْرارِهِ بِإِجْماعِ العَرَبِ عَلى هَمْزِهِ، فَالنَّظْرَةُ الموضوعيّةُ تَقْضي أَنْ يُقالَ: إِنَّ ابْنَ مَنْظورٍ أَقَرَّ مُطْمَئِنّاً إِلى تَسْميةِ الرَّديءِ في هذا الجَمْعِ **لا لِلقِلَّةِ بَلْ لِشُذوذِ القياسِ** عِنْدَ الأُصوليينَ اللُّغويّينَ. وَعَلى كُلِّ حالٍ، فَما أَتى بِهِ العُلَماءُ مِنَ تَرديئِهِمُ الهَمْزَ في جَمْعِ مُصيبة يَبْقى مِنْ بابِ القياسِ الإِبْداعيّ، وَلا حاجَةَ لَنا بِحَمْلِهِ عَلى الغَلَطِ خُصوصاً أَنَّهُ سُمِعَ –باشْتِهارٍ– عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ مِنَ الأَعْرابِ في ذاكَ الزَّمانِ، إِذْ يُسْتَشَفُّ هذا مِمّا جاءَ في نَصِّ اللِّسانِ: "وَأَجْمَعَتِ العَرَبُ عَلى

---

(١) الحَقُّ أَنَّ هُناكَ مَنْ أَشارَ إِلى مِثْلِ هذا التّوجُّهِ. يُنْظَرُ: الفيصل، سمر روحي، **موقف السّيوطي من الأغلاط اللّغويّة**، مجلّة التراث العربي، دمشق، العدد (٥٩)، ١٩٩٥م، ص١٠١– ١٠٢.

(٢) يُنْظَرُ: الصبّان، محمّد بن علي، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، (أمام الباب الأخضر– سيّدنا الحسين) القاهرة، ٤/٤٠٤.

(٣) **الأعراف** ٧ : ١٠. وَقَرَأَها أَهْلُ المَدينَةِ بِالهَمْزِ (مَعائش). يُنْظَرُ: ابن جني، **الخصائص**، ٣/١٤٤.

هَمْزِ المَصائِبِ، وَأَصْلُهُ الواو"[١]، وَبِذلِكَ يَخْرُجُ مِنْ دائِرَةِ القِلَّةِ، لِيَسْتَقِرَّ في دائِرَةِ القياسِ الخاطِئِ المُشْتَهَرِ عِنْدَهُ. يَقولُ الغَلاييني: "وَأَنْتَ خبيرٌ أَنَّهُمْ جَعَلوا الكَلِمَةَ مُخالِفَةً لِلْفَصاحَةِ إذا كانَتْ شاذَّةً في القياسِ والاسْتِعْمالِ مَعاً، أَمّا إِنْ شَذَّتْ في القياسِ دونَ السَّماعِ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ العُلَماءِ بِعَدَمِ فَصاحَتِها، وَإِلّا كانَ كَثيرٌ مِنَ الكَلامِ غيرَ فَصيحٍ"[٢].

وَمِمّا سَبَقَ يُمْكِنُ القولُ: صَحيحٌ أَنَّ (مَصايب) مُعْتَلُّ اللّامِ، لكِنَّ ابْنَ اللُّغَةِ يَحْمِلُ عَلى الكَثيرِ المُطَّرِدِ، ووَزْنُ (فَعائِل) وَزْنٌ كَثيرٌ فيهِ هَمْزَةٌ، وَعِنْدَ ذلِكَ هوَ مُخْتارٌ نَحوَ قولِ النّاطِقِ: (قَبائِل، حَمائِل، وَسائِل...)، وَعليهِ فالنّاطِقُ يَقيسُ حَمْلاً عَلى النَّظيرِ، وَهوَ بِذلِكَ وَلَّدَها. والدَّرْسُ المُعْجَميُّ الحَديثُ أَبْقى على الجَمْعِ المَهْموزِ عَبْرَ مَتْنِ مَعاجِمِهِ[٣].

ويُعَلِّقُ يوهان فَك عَلى الجَمْعِ المَهْموزِ قائِلاً: "وَرِجالُ تَنْقيَةِ اللُّغَةِ المُتَزَمِّتونَ تَمَسَّكوا دائِماً بِذلِكَ المَبْدَأ[٤]، فَأَبْقوا الواوَ والياءَ في صيغَةِ الجَمْعِ عَلى حالِهِما في الأَجوفِ، عَلى أَنَّهُ في الاسْتِعْمالِ اللُّغويِّ قَدْ ظَهَرَتْ بِكَثْرَةٍ مُسْتَفيضَةٍ صيَغٌ جَديدَةٌ مَهْموزَةٌ، بِحيثُ رَأى بَعْضُ الْبَعيدي النَّظَرِ، مِنْ عُلَماءِ اللُّغَةِ ضَرورَةَ الاعْتِرافِ عَلى الأَقَلِّ بِمَصائِبَ وَمَنائِرَ بِعَدِّهِما شاذّينِ قياساً، وَإِنْ كانا مُطَّرِدينِ في الاسْتِعْمالِ جَمْعينِ لِمُصيبَةٍ وَمَنارَةٍ"[٥].

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (صوب).

[٢] الغلاييني، مصطفى، **نظرات في اللّغة والأدب**، مطبعة وزنكوغراف طبارة، بيروت، ١٣٤٦هـ- ١٩٢٧م، ص٣٨.

[٣] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (صاب).

[٤] يَقْصِدُ -يوهان فك- مِنْ ذلكَ الحُكْمَ عَلى الجَمْعِ (مَصائِب) بِالخَطَأ.

[٥] فك، يوهان، **العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب**، تَرجمَهُ وَقدّم له وعلّقَ عليهِ وَصنعَ فهارِسَهُ: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص٧٨- ٧٩.

إنَّ الإِقْرارَ الّذي وَجَبَ أَنْ نَفْهَمَهُ مِنْ تَصَرُّفِ عُلَمائِنا في صيغَةِ الجَمْعِ (مَصائِب)، أَنَّهُم دَعوا إِلى نُكْرانِها، وَتَغْليطِها، وَرَفَضوا الاعْتِرافَ بِمِثْلِ هذِهِ الصّيغَةِ لِعِلَّةٍ قياسيَّةٍ رَغْمَ سَماعِها، إلّا أَنَّ هذا الإِقْرارَ يَتَناقَضُ مَعَ تَأْسيسِ ابْنِ جِنّيّ (ت٣٩٢هـ): "واعْلَمْ أَنَّ الشّيءَ إذا اطَّرَدَ في الاسْتِعْمالِ، وَشَذَّ عَنِ القياسِ، فَلا بُدَّ مِنَ اتِّباعِ السَّمْعِ الوارِدِ بِهِ فيهِ نَفْسِهِ، لكِنَّهُ لا يُتَّخَذُ أَصْلاً يُقاسُ عَليهِ غيرُهُ"[١]. وَمِنْ خِلالِ المُعْطياتِ النَّثْريَّةِ السّابِقَةِ يُمْكِنُ –وَبتوصيفٍ لهجويٍّ– أَنْ نَفْرُغَ إِلى المُعادَلَةِ الآتِيةِ:

مَنْحى تَطوّريّ لَهْجويّ　　　مَنْحى تَطوّريّ لَهْجويّ　　　الصورَةُ الأَصْلُ

(مَصائب) ⟵ (مَصايب) ⟵ (مَصاوب)

الأَصْلُ في (مُصيبَة): (مُصوِبَة)، يَقولُ عَبْدُ الفَتّاحِ سَليم: "والواوُ في (مصيبة) مَدَّةٌ أَصْليّةٌ، وَأَصْلُها (مَصوبة) عَلى وَزْنِ (مُفْعِلة)، فَكانَ حَقُّها أَلّا تُقْلَبَ هَمْزَةً، لكِنَّهُمْ قَلَبوها في الاسْتِعْمالِ الفَصيحِ المَأْثورِ عَمَّنْ يُحْتَجُّ بِكَلامِهِ، وَإِذا تَعارَضَ السَّماعُ والقياسُ قُدِّمَ السَّماعُ وَنُحّيَ القياسُ"[٢]. وَشاءَ الدَّرْسُ اللُّغويُّ العَربيُّ أَنْ يُبَرِّرَ لِلأُصوليّينَ تَرْديئَهُمُ الجَمْعَ بِالهَمْزِ، مُسْتَأْنِسينَ بِقولِ سيبويه (ت١٨٠هـ) وَما يَتَطلَّبُهُ نُطْقُ الهَمْزَةِ مِنْ جُهْدٍ عَضَليٍّ: "لِأَنَّهُ بَعُدَ مَخْرَجُها، وَلِأَنَّها نَبْرَةٌ في الصَّدْرِ تُخْرَجُ باجْتِهادٍ، وَهيَ أَبْعَدُ الحُروفِ مَخْرَجاً"[٣]، فَمَنْ أَرادَ التَّخَلُّصَ مِنْها آثَرَ طَلَبَ الخِفَّةِ في النُّطْقِ.

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، ٩٩/١.

[٢] سليم، **في النّقد اللّغوي "دراسة تقويميّة"**، ص٢٦٥.

[٣] سيبويه ، **الكتاب**، ٥٤٨/٣.

ويُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أثناءَ قراءتِه في (لِسان الْعَرَبِ) أَنْ يَلْتَمِسَ اعْتِباراتٍ مُغايِرَةً لِلْقِلَّةِ الّتي فُهِمَتْ عَبْرَ المَسائِلِ السّابِقَةِ، إِذْ يُسْتَشَفُّ في بَعْضِ الأَحْيانِ أَنَّ مُنْطَلَقَ الْمُعْجَمِيّينَ في التَّرْديءِ يَعودُ إِلى أَنَّ اللَّفْظَ مِمّا خالَفَ إِجْماعَ الْقُرّاء، نَحو لَفْظ (جِهاز) بِالْكَسْرِ. فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عنِ الأَزْهَرِيِّ (ت٣٧٠هـ) الْقَوْلَ بِأَنَّها "**لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[١]، وَالسَّبَبُ الْواضِحُ في ذلِكَ –كَما جاءَ في قَوْلِ الأَزْهَرِيِّ (ت٣٧٠هـ) نَفْسِهِ– هُوَ أَنَّ "الْقُرّاء كُلّهُم عَلى فَتْحِ الْجيمِ"[٢] في قولِهِ –تَعالى–: ﴿**وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ**﴾[٣]. وَجاءَ مَوْقِفُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مُوافِقاً ذلِكَ مِنْ خِلالِ ما نُقِلَ عَنِ اللَّيْثِ (ت١٧٥هـ) حَيْثُ قالَ: "**وَسَمِعْتُ** أَهْلَ الْبَصْرَةِ **يُخَطِّئونَ** الْجِهاز، بِالْكَسْرِ"[٤]. وَذَهَبَ ابْنُ هشامٍ اللَّخْميّ (ت٥٧٧هـ) إلى أَنَّ لُغَةَ الفَتْحِ **أَفْصَحُ**، وَلُغَةَ الكَسْرِ **أَضْعَفُ**"[٥]. وَبَدا أَنَّ أَحَدَ المُعْجَميّينَ المُتَقَدّمينَ وَهو الحمويّ (ت٧٧٠هـ) وَصفَ لَفْظَ (جِهاز) بِالكَسْرِ أَنَّهُ "**لُغَةٌ قَليلَةٌ**"[٦].

وَعَليهِ فَقَدْ كانَ إِجْماعُ القُرّاءِ –إِضافَةً إِلى القِلَّةِ– حافِزاً لِبَعْضِ العُلَماءِ في تَرْديءِ لُغَةِ الكَسْرِ، لكِنَّ تِلْكَ الرَّداءَةَ لَمْ تَمْنَعْ بَعْضَ القُدامى من توظيفِ الكَلِمَةِ في أَشْعارِهِمْ، حيثُ أُنْشِدَ لِعُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزيزِ (ت٩٩هـ) [مِنَ البَسيطِ]:

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (جهز).

[٢] الأزهري، **تهذيب اللغة**، مادّة (جهز).

[٣] **يوسف** ١٢ : ٥٩. وَقَرَأَ يَحْيى بنُ عمر –مِنَ الشّاذِّ– بِكَسْرِ الجيمِ. يُنْظَرُ: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين ابن أحمد، **مختصر في شواذّ القرآن**، عِناية: برجشتراسر، دار الهجرة، ص٦٤.

[٤] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (جهز). وَذَكَرَ ابْنُ مَكي الصّقلّي (ت٥٠١هـ): "فَأَمّا الجَهازُ فيُقالُ فيهِ: جَهاز وَجِهاز، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ". الصّقليّ، أبو حفص عمر بن مكيّ، **تثقيف اللّسان وَتلقيح الجنان**، قدّم له وَضبطهُ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، ص٩٨.

[٥] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٨٢.

[٦] الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الجيم مع الهاء وما يثلّثهما– مادّة (جهز).

تَـجَـهَّزي بِـجِـهـازٍ تَبْـلُـغينَ بِـــهِ   يا نَفْسُ، قَبْلَ الرَّدى، لَمْ تُخْلَقي عَبَثاً[١]

ووَجَدْنا لِلنّابِغَةِ الجَعْديّ [مِنَ الطّويلِ]:

قُريـشٌ جِـهازُ النّاسِ حيّاً وَميّتـاً   فَـمَـنْ قـالَ كَـلّا فـالمُـكَـذِّبُ أَكْـــــذَبُ[٢]

وَمِنْ ثَمَّ كانَ لِلْمَعاجِمِ العَرَبيَّةِ الحَديثَةِ مِنْ تِلْكَ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ موقِفٌ حَسَنٌ حينَ سَجَّلوها ضِمْنَ مَداخِلِ مَعاجِمِهِمْ[٣]، نَظَراً لِشيوعِها عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ في مَرْحَلَةٍ زَمنيَّةٍ، وَباعْتِبارِها لَهْجَة مِنَ اللَّهَجاتِ العَرَبيَّةِ الحيَّةِ.

ويُمْكِنُ تَقْليبُ النَّظَرِ في مواطِنَ أُخْرى مُرَدَّأَةٍ في اللِّسانِ نَحوَ كَلِمَةِ (الكِثْرَة)، فَقَدْ ذَكَرَ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في مُعْجَمِهِ مُشيراً بِالنَّقْلِ[٤] عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ): "الكَثْرَةُ وَالكِثْرَةُ وَالكُثْرُ: نَقيضُ القِلَّةِ. التَّهْذيبُ: وَلا تَقُلِ الكِثْرَةُ، بِالكَسْرِ، فَإِنَّها لُغَةٌ **رَديئَةٌ**"[٥]. واكْتَفى ثَعْلَبٌ (ت٢٩١هـ) في كِتابِهِ بِتَسْجيلِ لُغَةِ الفَتْحِ[٦]، وَأَورَدَ ابْنُ مَكيّ الصّقليّ (ت٥٠١هـ): "قولَهُم: الكِثْرَةُ، بِكَسْرِ الكافِ،

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (جهز). وَالزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (جهز).

[٢] النّابغة الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبد الله، **ديوان النابغة الجعدي**، جَمَعهُ وَحقّقهُ وشرحه: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٠.

[٣] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (جهز).

[٤] وَلَمْ أَجِدْ في التَّهْذيبِ رَداءَةً لِما أَتى عَلى تَرْديئَتِهِ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ). أَمّا الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) فَقَدْ وَسَمَها بِالرَّداءَةِ في كِتابِهِ. يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (كثر).

[٥] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (كثر). "وَقَدْ نُسِبَتْ –بِكَسْرِ الكافِ– لِقولِ العامَّةِ". يُنْظَرُ: ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، ص١٦٤. وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م، ص٣٨٨.

[٦] يُنْظَرُ: ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٩٢.

حُكيَتْ عَنِ العَرَبِ، إلّا أَنَّ الكَثْرَةَ بِالفَتْحِ **أَكْثَرُ وَأَفْصَحُ**"(١). وَذَهَبَ ابْنُ هِشامٍ اللّخميّ (ت٥٧٧هـ) إلى وَصْفِ لُغَةِ الفَتْحِ بِقولِهِ: "**أفصح**"، وَلُغَةِ الكَسْرِ بِقولِهِ: "**أضعف**"(٢).

وَعَزا أَبو حيّانَ الأَنْدلسيّ (ت٧٤٥هـ) لُغَةَ الكَسْرِ **لِبَني تَميمٍ**(٣). وَبَنو تَميمٍ يَقولونَ: "كِلْمَة وَكِلَم، كَكِسْرَة وَكِسَر"(٤). وَأورَدَ صاحِبُ المِصْباحِ المُنيرِ: "كَثُرَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ يَكْثُرُ كَثْرَةً بِفَتْحِ الْكَافِ، **وَالْكَسْرُ قَلِيلٌ**، وَيُقَالُ هُوَ **خَطَأٌ**"(٥). وَعَلى أَيِّ حالٍ، وَبَعْدَ تِلْكَ الأَرْصِدَةِ التَّحْكيميَّةِ السّابِقَةِ نَرى أَنَّ اللُّغَةَ المُرَدَّأَةَ تَنْتَمي إلى سُلَّمِ الفَصاحَةِ مِنْ جِهَتينِ: الأولى أَنَّها مُسْنَدَةٌ لِقَبيلَةٍ يُؤَسَّسُ عَليها في الاحْتِجاجِ اللُّغويِّ، وَهُمْ بَنو تَميمٍ، والجِهَةُ الثّانيَةُ أَنَّها سُمِعَتْ عَنْهُمْ أو عَنِ العَرَبِ بِقِلَّةٍ، وَهذا أَمْرٌ لا يَصِلُ بِالكَلِمَةِ لِحَدِّ التَّخْطِئَةِ كَما نَقَلَ الحَمويُّ. فالحُكْمُ عَلى الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ بِقولِهِمْ: (خَطَأ) حُكْمٌ يُجَسِّدُ واقِعاً مَريراً في النَّقْدِ اللُّغويِّ خُصوصاً إذا ما كانَ مُرْتَبِطاً بِمَسْأَلَةِ القِلَّةِ والكَثْرَةِ، وَهيَ مَسْأَلَةٌ نِسبيَّةٌ في ميدانِ السَّماعِ اللُّغويِّ. إذْ هيَ مُنْبَثِقَةٌ عَنْ تَدَرُّجٍ (سَماعيٍّ لَدى المُحَكِّمِ- اسْتِعْماليٍّ لَدى النّاطِقِ)، يَبْدَأُ مِنَ المُطَّرِدِ الّذي لا يَتَخَلَّفُ ثُمَّ يَتَضاءَلُ حَتّى يَصِلَ إلى القَليلِ والأَقَلِّ، لِذا فَإِنَ المُناداةَ بِتَخْطِئَةِ مِثْلِ هذِهِ الأَلْفاظِ مَنْقوصٌ مُجْحِفٌ بِحَقِّ اللُّغاتِ، فَلا يَمْلِكُ المَرْءُ أَنْ يَقْدَحَ في صِحَّتِها إذا ما تَقَرَّرَ أيضاً أَنَّها "**حُكيَتْ عَنِ العَرَبِ**"(٦). وَهكَذا فَإِنَّ توجيهَ مِثْلِ هذِهِ الأَحْكامِ لِلُغاتِ

---

(١) الصّقليّ، **تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان**، ص١٨٨.

(٢) ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٧٥.

(٣) يُنْظَرُ: أبو حيّان الأندلسي، أثير الدّين محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وَتحقيق وَتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٢٥/٥.

(٤) ابن جني، **الخصائص**، ٢٦/١.

(٥) الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الكاف مع الثاء وما يثلّثهما- مادّة (كثر).

(٦) الصّقليّ، **تثقيف اللّسان وَتلقيح الجنان**، ص١٨٨.

العَرَبِ الموصوفَةِ بِالقِلَّةِ لا يَعْني بالضَّرورَةِ عَدَمَ قَبولِها، بَلْ كَثيراً ما يُفْهَمُ مِنْ ذاكَ الحُكْمِ أَنَّها لُغاتٌ ليسَتْ موافِقَةً لِأَجوَدِ اللُّغاتِ، وَأَنَّ غيرَها مِنَ اللُّغاتِ أَقوى مِنْها وَأَكْثَرَ شيوعاً.

وَمِنَ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ كَذلِكَ ما ذَكَرَهُ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ) عَلى لِسانِ اللّيثِ (ت١٧٠هـ): "الفَقْرُ وَالفُقْرُ: ضِدُّ الغِنى، مِثْلُ الضَّعْفِ وَالضُّعْفُ. اللّيث: وَالفُقْرُ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[1]. وَقالَ –جَلَّ شَأْنُهُ–: ﴿**الشيطانُ يَعِدُكُمُ الفقرَ**﴾[2]، وَروى أبو حيوة عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الرِّباطِ أَنَّهُ قَرأَ ﴿**الفقرَ**﴾ بِضَمِّ الفاءِ، وَهيَ **لُغَةٌ**[3]، وَبِها **حَكى العامَّةُ في العِراقِ، وَليسَ ذلِكَ بِصَحيحٍ**[4]، ووَسَمَها ابْنُ هِشامٍ اللَّخْميّ (ت٥٧٧هـ) في كِتابِهِ بِالضَّعْفِ، فَقالَ: "الفَقْرُ وَفيهِ لُغَتانِ، الفَقْرُ بِفَتْحِ الفاءِ وَهيَ **أَفْصَحُ**، وَالفُقْرُ بِضَمِّ الفاءِ كَما تَنْطِقُ بِهِ العامَّةُ وَهيَ **أَضْعَفُ**"[5].

بَدا أَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ –رَحِمَهُمُ اللهُ– لازَموا القِياسَ بينَ الفَقْرِ وَالضَّعْفِ مِنْ جِهَةٍ، وَالفُقْرِ وَالضُّعْفِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى، وَقيلَ هُما بِمَعْنى واحِد[6]. وَقَرَأَ عاصِمٌ وَحَمْزَةُ بِفَتْحِ الضّادِ في التَّنْزيلِ العَزيزِ: ﴿**وَعَلِمَ أَنَّ فيكُمْ ضَعْفاً**﴾[7]، وَفي قولِهِ –جَلَّتْ قُدْرَتُهُ–: ﴿**اللهُ الّذى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قوّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قوّةٍ ضَعْفاً وَشيبَةً**﴾[8]، وَقَرَأَ الباقونَ فيهِما بِالضَّمِّ، وَهُما لُغَتانِ صَحيحَتانِ،

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (فقر). وَالأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (فقر). وَقَدْ ذَكَرَهُما سيبويه (ت١٨٠هـ) في كِتابِهِ مِنْ غيرِ إِدْخالِهِما حَقْلَ الرَّداءَةِ. يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ٣١/٤، ٣٣.

(٢) **البقرة ٢ : ٢٦٨**.

(٣) يُنْظَرُ: ابن خالويه، **مختصر في شواذّ القرآن**، ص١٧. والأخفش الأوسط، **كتاب معاني القرآن**، ٢٠١/١.

(٤) يُنْظَرَ: ابن الجبّان، أبو منصور محمّد بن علي، **شرح الفصيح في اللّغة**، دراسة وتحقيق: عبد الجبّار جعفر القزّاز، تقديم: إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثّقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١م، ص٢٠١.

(٥) ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٨٣.

(٦) يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ٣٤/٤.

(٧) **الأنفال ٨ : ٦٦**.

(٨) **الروم ٣٠ : ٥٤**.

وَخالَفَ حَفْصُ عاصِماً في هذا الحَرْفِ، وَقَرَأَهُما بِالضَّمِّ، وَقالَ: ما خالَفْتُ عاصِماً في شيءٍ مِنَ القُرآنِ إلّا في هذا الحَرْفِ[١]. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ عَلى رَسولِ اللهِ ﷺ بِفَتْحِ الضّادِ، فَرَدَّها عَليهِ بِالضَّمِّ[٢]. **وَأُسْنِدَتْ لُغَةُ الفَتْحِ في (الضَّعْفِ) لِبَني تَميمٍ، وَلُغَةُ الضَّمِّ لِقُرَيشٍ**[٣].

وَقَدْ تَتَبَّعَ المَطْلَبيّ لُغَةَ تَميمٍ، وَبوَّبَ لِمِثْلِ هذا النّوعِ مِنَ الأَلْفاظِ الّتي تَميلُ تَميمٌ إلى فَتْحِها، كالضَّعْفِ، والشَّهْدِ، والعَقْرِ، واللَّحْدِ، والرَّفْغِ، والسَّمِّ، والحَوبِ، والعَضْدِ، والوَجْدِ، وَغيرِها مِنَ الأَلْفاظِ[٤]. وَأودَعَ الجُنديّ تَعْليلاً لِميلِ تَميمٍ إلى فَتْحِ هذِهِ الطّائِفَةِ مِنَ الأَلْفاظِ، حيثُ مِنَ المُلاحَظِ أَنَّها اشْتَمَلَتْ عَلى حُروفٍ حَلْقيَّةٍ، فَآثَرَتْ تِلْكَ الحُروفُ الفَتْحَةَ. والسِّرُّ في ذلِكَ أَنَّ كُلَّ أَصواتِ الحَلْقِ بَعْدَ صُدورِها مِنْ مَخْرَجِها الحَلْقيّ، تَحْتاجُ إلى اتِّساعٍ في مَجراها بالفَمِ، فَليسَ هُناكَ ما يَعوقُ هذا المَجْرى في زوايا الفَمِ، وَلِهذا ناسَبَها مِنْ أَصواتِ اللّينِ أَكْثَرُها اتِّساعاً، وَتِلْكَ هيَ الفَتْحَةُ[٥]. وَمالَ تشيم رابين –قياساً– إلى اعْتِبارِ (فُقْر) في (فَقْر) حِجازيّةٍ[٦]، إلّا أَنَّ هذِهِ الصّيغَةَ

---

[١] الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ–١٩٨١م، ١٥/٢٠٢.

[٢] يُنْظَرُ: ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، **تفسير ابن عطيّة** "**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**"، تحقيق: الرّحالة الفاروق وَرفاقه، مطبوعات وزارة الثقافة والشؤون الإسلاميّة، دولة قطر– الدّوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ٧/٣٦.

[٣] يُنْظَرُ: الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الضاد مع العين والفاء.

[٤] يُنْظَرُ: المَطلبيّ، غالب فاضل، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، وزارة الثقافة والفنون، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٧٨م، ص١٤٥–١٤٧.

[٥] يُنْظَرُ: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ١/٢٦٣. ويُنْظَرُ: الشايب، فوزي حسن، **قراءات وأصوات**، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط١، ٢٠١٢م، ص١٠١.

[٦] يُنْظَرُ: رابين، تشيم، **اللّهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمه وقدّمَ لَهُ وَعلّق عليهِ: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٠١– ٢٠٢.

الحِجازِيَّةَ وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ، وَكانَ السِّرُّ القائِمُ وَراءَ هذا التَّرْديءِ هوَ نِسْبَةُ سَماعِ الكَلِمَةِ، إذْ أُثِرَ عَنْ سيبويه (ت١٨٠هـ) القولُ: "**وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قالوا: فُقْر**"[١].

وَفي لُغَةٍ مُرَدَّأَةٍ أُخْرى يَنْقُلُ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ ابْنِ سيدةَ (ت٤٥٨هـ) قولَ ابْنِ السِّكّيتِ (ت٢٤٤هـ): "الحُوارُ وَالحِوارُ[٢]، الأَخيرَةُ **رَديئَةٌ** عِنْدَ يعْقوب[٣]... وَقالَ سيبويه: وَفَّقوا بينَ فُعالٍ وَفِعالٍ كَما وَفَّقوا فُعالٍ وَفَعيلٍ. قالَ: وَقَدْ قالوا حُورانُ، وَلَهُ نَظيرٌ، سَمِعْتُ العَرَبَ تَقولُ: رُقاقٌ وَرِقاقٌ، والأُنْثى بالهاءِ"[٤]. والمَلْمَحُ في السّياقِ السّابِقِ أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَكْسِرُ الحاءَ في (الحُوار)، فيَمْزِجُ بينَ الصّيغَتَينِ (فُعال) وَ(فِعال). وَهُمْ بِذلِكَ يَخْلِطونَ بينَ (الحُوارِ) الدّالَّةِ عَلى وَلَدِ النّاقَةِ، و(الحِوارِ) المُخْصوصَةِ بالمُخاطَبَةِ والكَلامِ الّذي تُراجِعُ بِهِ صاحِبَكَ[٥]، وَبِناءً عَلى ذاكَ الخَلْطِ يُمْكِنُ أَنْ يُفَسَّرَ سِرُّ الرَّداءَةِ إضافَةً إلى القِلَّةِ[٦]. أَمّا المَعاجِمُ العَرَبِيَّةُ الحَديثَةُ فَكانَ لَها وَعيٌ بِتَسْجيلِها لِلْكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ السّابِقَةِ (الحِوار)[٧]، وبالتّالي إحيائِها عَلى أَلْسِنَةِ النّاطقينَ في أيّامِنا هذِهِ.

وَمِنَ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ المَعْثورِ عَليها في اللِّسانِ كَلِمَةُ (الوَحْل)، حيثُ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ) القولَ: "الوَحَلُ بالتَّحْريكِ: الطّينُ الرَّقيقُ الّذي تَرْتَطِمُ فيهِ

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٣٣.

(٢) الحُوارُ بِالضَّمِ: وَهوَ وَلَدُ النّاقَةِ حينَ تَضَعُهُ أُمُّهُ، وَالرَّجُلُ حَسَنُ الحِوارِ، بِالكَسْرِ: تُريدُ المُحاوِرَةَ، وَهي مُراجَعَةُ الكَلامِ وَالمُجاوبَةُ أَو المُخاطَبَةُ، وَلا يُثَنّى وَلا يُجْمَعُ، لأَنَّهُ مَصْدَرُ حاوِرَ. يُنْظَرُ: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادّة (حور). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حور).

(٣) وَما أَتى عَلى ذِكْرِهِ يَعقوب هوَ: "يُقالُ: هوَ الحُوارُ لوَلَدِ النّاقَةِ، والحِوارُ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**. ويُقالُ: إنَّهُ لَحَسَنُ الحِوارِ، أي المُحاوَرَةِ". ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، ص١٦٦.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حور). ويُنْظَرُ: ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، ص١٦٦. وسيبويه، **الكتاب**، ٣/٦٠٣- ٦٠٤.

(٥) يُنْظَرُ: ابن الجبّان، **شرح الفصيح في اللّغة**، ص٢٥٠.

(٦) وَقَدْ سَجَّلَ ثَعْلَبٌ اللُّغَتَينِ في فَصيحِهِ، وَفَرَّقَ بينَهُما مِنْ حيثُ المَعْنى. يُنْظَرُ: ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٣٠٣.

(٧) يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (حار).

الدّوابّ، والوَحْلُ بالتَّسْكينِ، **لُغَةٌ رَديَّةٌ**"[١]، وَروى الأَزْهَرِيُّ (ت٣٧٠هـ) لُغَةَ الفَتْحِ عَنِ اللّيثِ بنِ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)[٢]. وَذَهَبَ صاحِبُ تاجِ العَروسِ إِلى أَنَّ (الوَحْلَ) تُحَرَّكُ[٣]، وَأَنْشَدَ قولَ الرّاعي [مِنَ الطّويلِ]:

فَـلا رَدَّهـا رَبّـي إِلـى مَـرْجِ راهِـطٍ ... وَلا أَصْبَحَتْ تَمْشي بِسَكّـاءَ فـي وَحْلِ[٤]

لكِنْ لا نَعْدَمُ أَنْ نَجِدَ مَنْ يُخالِفُ تِلْكَ الآراءَ السّابِقَةَ، حيثُ ذَهَبَ ابْنُ هِشامٍ اللَّخميُّ (ت٥٧٧هـ) إِلى القولِ: "ويَقولونَ: وَقَعَ فُلانٌ في الوَحَلِ بِفَتْحِ الحاءِ. **والصّوابُ** الوَحْلُ بإِسْكانِها، وَقَدْ يَجوزُ الفَتْحُ"[٥].

والتّوفيقُ بينَ الرَّأيينِ السّابِقينِ يُمْكِنُ أَنْ يُعْزى إِلى عِلِيَّةٍ سَماعيَّةٍ، فَقَدْ ذَهَبَ عَبْدُ القادِرِ المَغْربيّ إِلى القولِ: "(الوَحَل): وَهوَ طينُ الشّارِعِ، حاؤُهُ مَفْتوحَةٌ، والنّاسُ يُسَكِّنونَها. وَقيلَ: إِنَّ تَسْكينَ الحاءِ لُغَةٌ نَطَقَ بِها العَرَبُ"[٦]. فاللُّغَةُ الأَقَلُّ شُهْرَةً نالَتْ نَصيبَها مِنْ أَحْكامِ العُلَماءِ بينَ

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (وحل). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (وحل).

(٢) يُنْظَرُ: الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (وحل). وَقَدْ عَزاها ابْنُ قُتيبَةَ لِلْعامَّةِ. يُنْظَرُ: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٣٨٤.

(٣) يُنْظَرُ: الزبيدي، مرتضى بن محمّد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، مُراجعة: أحمد مختار عمر وَضاحي عبد الباقي وَخالد عبد الكريم جمعة ورفاقُهُم، التراث العربي، الكويت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، مادّة (وحل).

(٤) الراعي، عبيد بن حصين النّميري، **ديوان الرّاعي النُّميري**، جَمَعَهُ وَحقَّقَهُ: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م، ص٢٠٣.

(٥) ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص١٩٤.

(٦) المغربي، عبد القادر، **عثرات اللّسان في اللّغة**، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٦٩هـ- ١٩٤٩م، ص٦٧.

التَّرْدِئَةِ والتَّصويبِ، وَهذا ما دَعا المَعاجِمَ العَربيَّةَ إلى تَسْجيلِها وَتَسويقِها عَبْرَ أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ بِها[١].

وَمِنَ المواطِنِ الّتي أُطْلِقَ فيها وَصْفُ الرَّداءَةِ في لِسانِ العَرَبِ قِراءَةُ (سيناء)[٢] بِكَسْرِ السّينِ في قولِهِ –جَلَّ عُلاه–: ﴿**وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طورِ سَيناءَ**﴾[٣] الّتي نَسَبَها الفَرّاءُ (ت٢٠٧هـ) في كِتابِهِ إلى **أَهْلِ الحِجازِ**[٤]. وَقَدْ نَقَلَ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) قولَ الأَخْفَشِ (ت٢١٥هـ): "وَالفَتْحُ **أجوَدُ** في النَّحوِ لِأَنَّهُ بُني عَلى فَعْلاء، وَالكَسْرُ **رَديءٌ** في النَّحوِ"[٥]، وَسِرُّ الرَّداءَةِ مُجَلّى في قولِهِم: "لِأَنَّهُ ليسَ في أَبْنيَةِ العَرَبِ (فِعْلاء) مَمْدودٌ بِكَسْرِ الأوَّلِ غيرِ مَصْروفٍ، إلّا أَنْ تَجْعَلَهُ أَعْجَمياً؛ قالَ أَبو عَلي (ت٣٥٦هـ): إنَّما لَمْ يُصْرَفْ لِأَنَّهُ جُعِلَ اسْماً لِلْبُقْعَةِ"[٦]. وَلِذلِكَ كانَتْ حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ السّينِ أَنَّهُ لَمْ تَرِدْ عَنِ العَرَبِ صِفَةٌ في هذا الوَزْنِ إلّا بِفَتْحِ أوَّلِها[٧]، قالَ النَّحاسُ (ت٣٣٨هـ): "وَليسَ في الكَلامِ (فِعْلاء)، وَلكِنْ مَنْ قَرَأَ (سيناء) بِكَسْرِ السّينِ جَعَلَهُ (فِعْلالا) وَمَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ عَلى أَنَّهُ لِلْبُقْعَةِ"[٨].

---

(١) يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (وحل).

(٢) قيلَ: إنَّ سيناء حِجارَةٌ، وَقيلَ: إنَّهُ اسْمُ المَكانِ، وَطورُ سيناءَ: جَبَلٌ بِالشّامِ. يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّتي (طور) وَ(سين).

(٣) **المؤمنون** ٢٣ : ٢٠. وَقرأَ نافع وابنُ كَثير وَأَبو عَمرو (سيناء) بِكَسْرِ السّينِ، وَالباقونَ بِفَتْحِها، وَالأَعْمَشُ كَذلِكَ إلّا أَنَّهُ قَصَرَها. يُنْظَرُ: أبو علي الفارسي، **الحُجّة للقراء السّبعة**، ٢٨٩/٥.

(٤) يُنْظَرُ: الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، ٢٣٣/٢.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (سين). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (سين).

(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (سين).

(٧) الحلبوسي، رسول صالح علي أحمد، **الظواهر الصوتيّة في قراءة حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي**، دار الإيمان، الإسكندريّة، ٢٠٠٦م، ص٢٢٦.

(٨) النّحاس، **إعراب القرآن**، ١١٢/٣.

وَفي لُغَةٍ مُرَدَّأَةٍ أُخْرى يَنْقُلُ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ) –كَما أَشارَ[(١)]– القولَ: "الحَفْرُ وَالحَفَرُ، جَزْمٌ وَفَتْحٌ لُغَتانِ، وَهوَ ما يَلْزَقُ بِالأَسْنانِ مِنْ ظاهِرٍ وَباطِنٍ، تَقولُ: حَفَرَتْ أَسْنانُهُ تَحْفِرُ حَفْراً. ويُقالُ: في أَسْنانِهِ حَفْرٌ، **وَبَنو أَسَدٍ** تَقولُ[(٢)]: في أَسْنانِهِ حَفَرٌ، بِالتَّحْريكِ؛ وَقَدْ حَفَرَتْ تَحْفِرُ حَفْراً، مِثالَ كَسَرَ يَكْسِرُ كَسْراً: فَسَدَتْ أُصولُها؛ ويُقالُ أيضاً: حَفِرَتْ مِثالَ تَعِبَ تَعَباً، قالَ: وَهيَ **أَرْدأُ اللُّغَتينِ**"[(٣)].

وَقَدْ ذَهَبَ السَّلَفُ مَناحيَ عِدَّةً أَثْناءَ تَناوِلِهِمْ هذِهِ الكَلِمَةَ، فابْنُ السّكيتِ (ت٢٤٤هـ) جَعَلَ الكَلِمَةَ بِالتَّسْكينِ (حَفْرٌ) **أَفْصَحَ مِنْها** بالتَّحْريكِ (حَفَرٌ)[(٤)]، وَبِذلِكَ قالَ ابْنُ الجَبّانِ (المُتوفّى بَعْدَ ٤١٦هـ): "والسّكونُ **أجوَدُ**"[(٥)]. وَبَعْضُهُمْ أَسْنَدَها لِقولِ العامَّةِ[(٦)]. ويَبْدو أَنَّ بَني أَسَدٍ في نُطْقِهِمُ

---

(١) أقولُ –كَما أَشارَ– لِأَنَّني لَمْ أَجِدْ في التَّهْذيبِ رَداءَةً لِهذِهِ اللُّغَةِ كَما أَتَى عَلى ذِكْرِها ابْنُ مَنْظورٍ خُصوصاً أَنَّهُ صَرَّحَ بِالنَّقْلِ عَنِ الأَزْهَرِيّ. وَالحَقُّ أَنَّني عَثَرْتُ عَلى هذا النَّصِّ في الصِّحاحِ. يُنْظَرُ: الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (حفر)، وتُقارَنُ في مادَّةِ (حفر) عِنْدَ الجوهَرِيّ وابْنِ مَنْظورٍ. يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (حفر). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حفر).

(٢) وَقَدْ نَسَبَها ابْنُ السّكيتِ لِبَني أَسَدٍ أيضاً، وَتابَعَهُ كذلِكَ الجوهريُّ. يُنْظَرُ: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص١٨٠. والجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (حفر).

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حفر). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (حفر). أمّا ابْنُ قُتيبَةَ فَقَدِ اكْتَفى بِتَرديءِ لُغَةِ الفَتْحِ، فَذَكَرَ: "يُقالُ: في أَسْنانِهِ (حَفْرٌ)، وَهوَ فَسادٌ في أُصولِ الأَسْنانِ، وَ(حَفَرٌ) **رَديئَةٌ**"". ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٣٨١. وَنَلْفِتُ النَّظَرَ ها هُنا أَنَّ السّيوطيّ عِنْدَ تَسْجيلِهِ هاتينِ اللُّغَتينِ في كِتابِهِ صَرَّحَ أَنَّهُ يَنْقُلُ كَلامَ ابْنِ قُتيبَةَ، لكِنْ ما عَثَرْنا عَليهِ عِنْدَ السّيوطيّ يشوبُهُ الوَهْمُ في النَّقْلِ والتَّرْدِئَةِ؛ وَلَكَ أَنْ تَنْظُرَ ما حَكاهُ السّيوطيّ، فَقالَ: "وَفي أَدَبِ الكاتِبِ لابْنِ قُتيبَةَ: يُقالُ في أَسْنانِهِ حَفَرٌ، وَهوَ فَسادٌ في أُصولِ الأَسْنانِ، وَحَفْرٌ **رَديئَةٌ**". وَالحَقُّ أَنَّ السّيوطيّ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الإحالَةَ إِلى كَلامِ ابْنِ قُتيبَةَ، وَعليهِ؛ فَإِنَّ هذا النَّقْلَ الّذي أَتى عَليهِ السّيوطيّ يَحْتَمِلُ وِجْهَتينِ ثِنْتينِ اسْتِناداً لِما صَرَّحَ بِهِ: أَنَّ السّيوطيّ توهَّمَ الضَّبْطَ في نَقْلِ الكَلِمَةِ، فَرَدَّأَ ما كانَ حَقُّهُ أَنْ يَكونَ جيّداً عِنْدَ ابْنِ قُتيبَةَ. وَالوِجْهَةُ الثّانيةُ، أَنَّ مُحَقِّقي كِتابِ "المُزْهِرِ" توهَّموا ضَبْطَ الكَلِمَةِ، فَرَدّؤا ما كانَ حَقُّهُ أَنْ يَكونَ جيّداً. وَزيادَةً في الاطمئنانِ، لَمْ نَقَعْ عَلى أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ –في حدودِ اطّلاعِنا– أَنَّهُ رَدَّأَ (حَفْر) بِتَسْكينِ الفاءِ.

(٤) يُنْظَرُ: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص١٨٠.

(٥) ابن الجبّان، **شرح الفصيح في اللّغة**، ص٣٠٠.

(٦) يُنْظَرُ: ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٨٥.

الكَلِمَةَ (حَفَر) يُريدونَ نوعاً مِنَ التَّقْريبِ أوِ التّوافُقِ الصّوتيِّ بينَ حَرَكَةِ الحَرْفينِ الأوَّلينِ، وَهيَ الفَتْحَةُ[1].

وَعَلى أيِّ حالٍ، يُمْكِنُ أَنْ نَفْهَمَ سِرَّ الرَّداءَةِ مِنَ اعْتِراضِ اللَّبليّ (ت٦٩١هـ) عَلى ما أودَعَهُ ثَعْلَبٌ في فَصيحِهِ[2]، حيثُ قالَ اللَّبليُّ –فيما يَرويهِ الزّبيديّ–: "كانَ يَنْبَغي لِثَعْلَبٍ أَنْ لا يَذْكُرَ المُحَرَّكَ مَعَ ساكِنِ الفاءِ[3]، لِأَنَّ هذا مِمّا فيهِ لُغَتانِ: إِحْداهُما فَصيحَةٌ، والأُخْرى ليسَتْ بِفَصيحَةٍ، وَكانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَ الفَصيحَةَ ويَتْرُكَ الّتي ليسَتْ بِفَصيحَةٍ كَما اشْتَرَطَ في أوَّلِ كِتابِهِ"[4]. وَهكَذا يَتَّضِحُ سِرُّ الرَّداءَةِ خُصوصاً إِذا عَلِمْنا أَنَّ ثَعْلَباً أَسَّسَ كِتابَهُ عَلى اللُّغَةِ الأَشْهَرِ.

ويُمْكِنُ أيضاً أَنْ نَلْحَظَ أَفْعالاً مُرَدَّأَةً في اللِّسانِ، حيثُ نَقَلَ صاحِبُهُ عَنِ الأَزْهَريّ (ت٣٧٠هـ) القولَ: "**وَاللُّغَةُ العاليةُ** حَرَصَ يَحْرِصُ، وَأَمّا حَرِصَ يَحْرَصُ **فَلُغَةٌ رَديئَةٌ**"[5]، وَأَساسُ رَدِّ الفَصاحَةِ وَجَلْبِ الرَّداءَةِ كَما أُثِرَ عَنْهُمْ[6] هوَ أَنَّ القُرّاءَ كُلَّهُمْ مُجْمِعونَ عَلى ما جاءَ بِهِ التَّنْزيلُ العَزيزُ[7] في قولِهِ –تَقَدَّسَ اسْمُهُ–: ﴿**ولو حَرَصْتَ بِمؤمِنِينَ**﴾[8]، وورَدَ في القرآنِ العَظيمِ في قولِهِ –

---

[1] يُنْظَرُ: السّنديوني، وفاء فهمي، **من الخصائص اللّغويّة لقبيلة أسد**، مجلّة جامعة الملك سعود، السّعوديّة، المجلّد (١)، الآداب (١، ٢)، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ص٦٢.

[2] ذَكَرَ ثَعْلَبٌ (ت٢٩١هـ) في فَصيحِهِ تَحْتَ بابِ ما يُقالُ بِلُغَتينِ: "وَبِأَسْنانِهِ حُفْرٌ وَحَفَرٌ". ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٣١٧.

[3] يَقْصِدُ (حُفْر).

[4] الزّبيديّ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (حفر).

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حرص).

[6] يُنْظَرُ: الأزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (حرص). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حرص).

[7] وَهذا ما يُفْهَمُ عِنْدَ الكِسائيّ (ت١٨٩هـ) عِنْدَما أورَدَ في كِتابِهِ: تَقولُ: حَرَصْتُ بِفُلانٍ، بِفَتْحِ الرّاءِ، واسْتَشْهَدَ بآيَةٍ قُرآنيّةٍ. وَزادَ أيضاً: وَلا تَقول: تَحْرَصُ بِفَتْحِ الرّاءِ، واسْتَشْهَدَ كذلِكَ بآيَةٍ قرآنية. يُنْظَرُ: الكسائي، أبو الحسن علي ابن حمزة، **ما تلحن فيه العامّة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ص٩٩-١٠٠.

[8] **يوسف** ١٢ : ١٠٣.

تَعالَتْ صِفاتُهُ-: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[1]. ووَرَدَ بِصيغَةِ المُضارِعِ في قولِهِ – عَزَّ ذِكْرُهُ-: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ﴾[2].

وَقَدْ عَدَّ ابن درسْتويه (ت٣٤٧هـ) لُغَةَ الكَسْرِ (حَرِصَ): "**لُغَةً مَعْروفَةً صَحيحَةً** إلا أَنَّها في كَلامِ الفُصَحاءِ **قَليلَةٌ**"[3]. وَذَهَبَ ابْنُ القوطيَّةِ (ت٣٦٧هـ) إلى أَنَّ "الفَتْحَ **أَفْصَحُ**"[4] ووَسَمَها ابْنُ جنيّ (ت٣٩٢هـ) **بِالغُلوِّ**[5]، أمّا القُرطبيّ (ت٦٧١هـ) فَقَدْ قالَ: "وَفي لَغَةٍ **ضَعيفَةٍ** حَرِصَ يَحْرَصُ مِثْلُ حَمِد يَحْمَدُ"[6]. وَقَدْ يُخيَّلُ لِلْمَرْءِ أَنَّ الجَماعَةَ –أَحْسَنَ اللهُ قَرارَهُمُ– انْطَلَقوا مَدْفوعينَ مِنَ النَّصِّ العَزيزِ، وَالحَقُّ أَنَّ رؤيَتي تُفْضي بي لِلقولِ: لَمّا بَدا لِلجَماعَةِ اللُّغويَّةِ أَنَّ (حَرَصَ-يَحْرِصُ) أَكْثَرُ انْتِشاراً وَفُشوّاً عَلى الأَلْسِنَةِ مِنْ تِلْكَ المَسْموعَةِ القَليلَةِ، ووافَقَتْ في بِنْيَتِها ما اخْتارَهُ رَبُّ العِزَّةِ في كِتابِهِ العَزيزِ، لَما بَدا ذلِكَ كُلُّهِ، صَرَّحوا بِرَداءَةِ ما عَدَلَ عَنِ المُسْتوى الفَصيحِ عِنْدَهُمْ.

---

(١) **النّساء** ٤ : ١٢٩.

(٢) **النّحل** ١٦ : ٣٧. وَقَدْ قُرِئَ بِفَتْحِ الرّاءِ (تَحْرَص)، قرأ بِذلِكَ الحسن وإبراهيم والنخعي وأبو حيوة ووَرَدَ في المحتسَب: أبو خيرة، وَأَظُنُّهُ تَصْحيفاً مِنْ (أبو حيوة). يُنْظَرُ: ابن خالويه، **مختصر في شواذّ القرآن**، ص٧٣. وابن جني، **المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ٩/٢. "وَقَرَأَ الجُمْهورُ بِالكَسْرِ مُضارِع حَرَصَ بِالفَتْحِ، وَهيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ". أبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ٥/ ٤٧٥.

(٣) ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٤٧.

(٤) ابن القوطيّة، أبو بكر محمد بن عمر، **كتاب الأفعال**، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص٢١٠.

(٥) يُنْظَرُ: ابن جني، **المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ٩/٢.

(٦) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، اعتنى به وَصحّحه: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ٢٧١/٩.

وَتَحْفَلُ نُصوصُ اللِّسانِ كَذلِكَ بِفِعْلٍ آخَرَ مِنْ هذا القَبيلِ، فَفي قائِمَةِ أَفْعالٍ مِنْ نَحو: (فَعَلَ- يَفْعَل) نَجِدُ ابنَ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) يَنْقُلُ الرَّديءَ مِنْها في الفِعْلِ (ذوى)[١] -بِكَسْرِ العينِ- عَنْ سابِقيهِ مِنَ العُلَماءِ: "قالَ اللّيثُ (ت١٧٥هـ): ذَوِيَ العودُ يَذْوَى، قالَ أَبو عُبيدة (ت٢١١هـ): وَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**، وَقالَ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ): وَلا يُقالُ ذَوِيَ البَقْلُ، بالكَسْرِ. وَقالَ يونُسُ (ت١٨٢هـ): هيَ لُغَةٌ"[٢].

وَإِذا أَرَدْنا أَنْ نَتَلَمَّسَ صَدى هذا الفِعْلِ المُرَدَّأِ عِنْدَ اللُّغويّينَ، نَجِدُ أَنَّ ابْنَ السّكيتِ (ت٢٤٤هـ) في كِتابِهِ يَنْقُلُ قولَ الأَصْمَعيّ (ت٢١٦هـ): يُقالُ ذَأى البَقْلُ يَذْأَى **بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ**، ويَقولُ **أَهْلُ نَجْدٍ** ذَوَى وَهوَ يَذْوِي ذُوِيّاً، قالَ: وَقولُهُم ذَوِيَ **خَطَأٌ** وَحَكاها أَبو عُبيدةَ عَنْ يونُسَ"[٣]. وَعَلَّقَ أَبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) عَلى روايَةِ الأَصْمَعيّ: "وَقَدْ حَكى **أَهْلُ الكوفَةِ ذَوِيَ أيضاً وَليسَتْ بالفَصيحَةِ**"[٤]. وَصَرَّحَ في كِتابٍ آخَرَ بِقولِهِ: "وَفيهِ لُغاتٌ، **فَأَجوَدُها** ذَوَى العودُ يَذوي، ثُمَّ ذَأَى يَذأَى، ثُمَّ **ذَوِيَ يَذْوى** وَهيَ **أَقَلُّها**"[٥].

وَمِنَ المواطِنِ الّتي أُطْلِقَ فيها وَصْفُ الرَّداءَةِ قولُهُم: شُلَّتْ يَدُهُ، بِضَمِّ الشّينِ. فَقَدْ نَقَلَ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) -فيما يبدو- عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ) قولَ الفَرّاءِ (ت٢٠٧هـ): "لا يُقالُ

---

[١] ذوى العودُ والبَقْلُ: ذَبَلَ. يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ذوي).

[٢] يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ذوي). والأزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (ذوى).

[٣] ابن السّكيت، **الكنز اللّغوي في اللّسنِ العربيّ**، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م، ص٥٦-٥٧.

[٤] القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، **كتاب الأمالي**، وَيَليه "الذيل وَالنوادر" للمؤلّف وَكتاب "التّنبيه" لأبي عُبيد البكري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٦٧/٢.

[٥] القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، **المَقصور والممدود**، تحقيق ودراسة: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص١٠٧.

شُلَّتْ يَدُهُ، وَإِنَّما يُقالُ أَشَلَّها اللهُ"[١]، ويَنْقُلُ أيضاً كَلامَ ثَعْلَبٍ (ت٢٩١هـ): "شَلَّتْ يَدُهُ **لُغَةٌ فَصيحَةٌ**، وَشُلَّتْ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٢].

وَلَعَلَّ مِنَ المُفيدِ أَنْ نُجيلَ النَّظَرَ في قالاتِ العُلَماءِ حيالَ هذا الفِعْلِ، فَلا بُدَّ أَنَّ تَفاعُلاتِ تِلْكَ الصَّفوَةِ مِنَ المُشْتَغلينَ بالعَربيَّةِ إزاءَ كَلامِ العَرَبِ آنَذاكَ مَرهونةٌ بِحاضِرَةِ تِلْكَ الأَزْمانِ، وَزِدْ عَلى ذلِكَ القَولِ ما شَهِدَتْهُ تِلْكَ الأَصْقاعُ مِنْ تَمَرُّسٍ لُغويٍّ أو التواءٍ لَهْجويّ يَدْفَعُنا إِلى مَعْرِفَةِ أَسْرارِ مُرادِهِمْ مِنْ تَخيُّرِ (شَلَّتْ) بِفَتْحِ فاءِ الفِعْلِ عَلى حِسابِ (شُلَّتْ) بِضَمِّها، حيثُ تَوَجَّهَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلى عَزوِ لُغَةِ الضَّمِّ لِلعامَّةِ[٣]. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلى نُكْرانِها[٤]. أَمّا ابْنُ درستويه (ت٣٤٧هـ) فَقَدْ خَطَّأَ قولَ العامَّةِ بِضَمِّ الشّينِ، فَقالَ: "شَلَّتْ يَدُهُ، مَعْناهُ: يَبِسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ، أو غيرُ ذلِكَ... والعامَّةُ تَقولُ: شُلَّتْ يَدُهُ بِضَمِّ الشّينِ؛ يَظُنّونَ أَنَّهُ بِمَعْنى قُطِعَت، وَهوَ **خَطأ**"[٥].

وَعَلَّقَ أَبو جَعْفرٍ اللَّبْليّ (ت٦٩١هـ): "ما قالَهُ ابْنُ درستويه مِنْ أَنَّهُ لا يُقالُ: شُلَّتْ، بِضَمِّ الشّينِ، **هوَ الّذي عَليهِ كَلامُ اللُّغويّينَ**"[٦]، ويَدْفَعُ بِقولٍ آخَرَ لِلّحيانيّ: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ: شُلَّتْ، وَهوَ **قَليلٌ**"[٧]. وَإِلى جانِبِ ذلِكَ مِنَ القولينِ السّابقينِ لِأَبي جَعْفَرٍ اللَّبْليّ، وَجَدْناهُ يَنْقُلُ كَلاماً: "حَكى

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّتي (شلل) وَ(قعر). ويُنْظَرُ: الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّتي (شل) وَ(قعر).

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شلل). ويُنْظَرُ: الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (شل). وَلَمْ أَجِدْ في كِتابِ ثَعْلَبٍ (ت٢٩١هـ) وَصْفَ الرَّداءَةِ الّذي تَناقَلَهُ السَّلَفُ إزاءَ (شُلَّت) بِضَمِّ الشينِ، بَلِ اكْتَفى بِتَسْجيلِ اللُّغَةِ المَنْصوصِ عَليها بِفَتْحِ فاءِ الفِعْلِ في (شَلَّتْ) كَما فَعَلَ ابْنُ السّكيتِ قَبْلَهُ. يُنْظَرُ: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص٢٠٠. وَثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٦٤.

[٣] يُنْظَرُ: ابن قُتيبة الدينوري، **أدب الكاتب**، ص٣٩٣.

[٤] يُنْظَرُ: ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، ٢/٢١٠.

[٥] ابن درستويه، **تَصحيح الفصيح وشرحه**، ص٦٧.

[٦] اللّبليّ، أبو جَعفر أحمد بن يوسف الفهري، **تُحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عيضة بن رداد الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص١٩٠.

[٧] المصدر السّابق، ١٩٠.

ثَعْلَبٌ في كِتابِ أيمانِ العَرَبِ والدّواهي لَهُ فَقالَ: شُلَّ وَسُلَّ، وَغُلَّ وَأُلَّ"[1]، ويورِدُ تَعْليقَ أَبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ عَلى قولِ ثَعْلَبٍ: "المَعْروفُ عِنْدَ جَميعِ العُلَماءِ وَلا أَعْلَمُ فيهِ اخْتِلافاً أَنَّهُ يُقالُ: شَلَّتْ يَدُهُ، وَأُشِلَّتْ، وَحَكى ثَعْلَبُ شُلَّ، وَأَحْسَبُهُ جَرى هذا لِمُزاوَجَةِ الكَلامِ؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ (وَسُلَّ)، وَكَذلِكَ الّذي يَليهِ"[2]. وَعَدَّها صاحِبُ القاموسِ **مَجْهولَةً**، فَأورَدَ: "شَلَّتْ تَشَلُّ بِالفَتْحِ شَلّاً وَشَلَلاً **وَأُشِلَّتْ وَشُلَّتْ مَجْهولينِ**"[3]، وَسَجَّلَ صاحِبُ التّاجِ قالاتِ شُرّاحِ الفَصيحِ في صيغَةِ ضَمِّ الشّينِ، فَأورَدَ: "**ضَعيفَةٌ مَرجوحَةٌ**"[4].

والمُتَأَمِّلُ لِتِلْكَ الرّواياتِ السّابِقَةِ حَسْبُهُ أَنْ يُقِرَّ –باطْمِئْنانٍ تامٍ– ويُلاحِظَ أَنَّ الفِعْلَ (شُلَّ) بِضَمِّ الشّينِ قَدْ دارَ عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ الأَعْرابِ قَديماً، وَلو كانَ قَليلاً كَما أُثِرَ عَنِ اللِّحيانيّ وغيرِهِ، فَلا هيَ شاذَّةٌ في القياسِ أو مَنْسوبَةٌ لِذوي المَلاحِنِ. فالرَّداءَةَ لا تَدْفَعُ باللُّغويّينَ إِلى أَنْ يَطَّرِحوا الكَلِمَةَ مِنْ قاموسِنا العَربيّ وَلِسانِنا النّاطِقِ، فَلا يُعابُ عَلى العاميّ أَوِ المُتَخَصِّصِ أَنْ يوَظِّفَها غيرَ آبِهٍ بِرَدائَتِها، فَهيَ مَسْموعَةٌ عَنِ العَرَبِ، وَلَسْنا بِهذِهِ الدَّعوَةِ نُفَرِّطُ بالأَفْصَحِ، إِلّا أَنَّنا لا نَقْبَلُ أَنْ تَبْقى بَعْضُ الكَلِماتِ دَفينَةَ المُعْجَماتِ.

---

(1) المصدر نفسه، ١٩٢.

(2) المصدر نفسه، ١٩٢.

(3) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م، فصل الشين– باب اللام (الشلل).

(4) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (شلل).

وَمِنَ الأَفْعالِ المُرَدَّأَةِ الأُخْرى ما جاءَ في اللِّسانِ مِنْ إِسْنادِ الرَّداءَةِ لِلْفِعْلِ **(طَفَق)** كَما أَرادَها اللّيثُ (ت١٧٥هـ) حيثُ قالَ: "طَفِقَ بِمَعْنى عَلِقَ يَفْعَلُ كَذا... **وَلُغَةٌ رَديئَةٌ** طَفَق"[١]، فَالقِلَّةُ نَتَلَمَّسُها –بوضوحٍ– مِنْ صَراحَةِ قولِ الزَّجاجِ في كِتابِهِ: "**والأَكْثَرُ** طَفِقَ يَطْفَقُ"[٢] عِنْدَ تَعْليقِهِ عَلى القِراءَةِ المُجْمَعِ عَليها: طَفِقَ بِفَتْحِ عينِ الفِعْلِ، في قولِهِ –تَعالىَ–: ﴿**وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيهِما مِن وَرَقِ الجَنَّةِ**﴾[٣]. ووَرَدَتْ في التَّنْزيلِ العَزيزِ أيضاً: ﴿**فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسّوقِ وَالأَعْناقِ**﴾[٤]. وَفي الحَديثِ: "**فَطَفِقَ يُلْقي إِليهِمُ الجَبوبَ**"[٥].

وَتُفْهَمُ الرَّداءَةُ المُسَبَّبَةُ مِنْ قِلَّةِ الاسْتِعْمالِ وَمُخالَفَةِ إِجْماعِ القُرّاءِ كَذلِكَ في الفِعْلِ **(خَطِفَ)**، حيثُ جاءَ في اللِّسانِ: "خَطَفَ بِالْفَتْحِ، يَخْطِفُ بِالْكَسْرِ، وَهي **قَليلَةٌ رَديئَةٌ لا تَكادُ تُعْرَفُ** كَما أخبرَ بذلِكَ يونس (ت١٨٢هـ)... قالَ: وَأَكْثَرُ القُرّاءِ قَرؤوا: يَخْطَفُ مِنْ خَطِفَ يَخْطَفُ"[٦] في قولِهِ –تَبارَكَ اسمُهُ–: ﴿**يكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُم**﴾[٧]، وَجاءَ في التَّنْزيلِ العَزيزِ بِصيغَةِ الماضي في الآيةِ

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (طفق). ويُنْظَرُ: الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (طفق). وَسَبَقَهُمُ الخَليلُ في تَرْديئَتِها مِنْ غيرِ عَزوٍ. يُنْظَرُ: الفراهيدي، **كتاب العين**، مادّة (طفق). وَقَدْ عَزاها الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) لِلأَخْفَشِ (ت٢١٥هـ)، أمّا ابن سيدة (ت٤٥٨هـ) فَقَدْ أَسْنَدَها لِلزّجاجِ (ت٣١١هـ). يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (طفق). وابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، (مَقلوبُه: ط ف ق).

[٢] الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، **معاني القرآن وَإعرابه**، تحقيق وشرح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ٢/٣٢٧.

[٣] **الأعراف** ٧ : ٢٢. وَأورَدَ–جَلَّت قُدْرَتُهُ– الآيَةَ عينَها في موضِعٍ آخَرَ في سورَةِ: **طه** ٢٠ : ١٢١. وَقَرَأَها أبو السّمّال (طَفَقا) بِالفَتْحِ. ابن خالويه، **مختصر في شواذّ القرآن**، ص٤٢.

[٤] **ص** ٣٨ : ٣٣.

[٥] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (طفق).

[٦] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (خطف).

[٧] **البقرة** ٢ : ٢٠. ويَنْقُلُ ابْنُ جِنّيّ قولَ ابْنِ مُجاهِدٍ: "وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجاهِدٍ والحَسَنِ (يَخْطِف)، وَلَمْ يَبْلُغْنا أَنَّ أَحَداً قَرَأَ (خَطَفَ) بِفَتْحِ الطّاءِ، فيُقْرَأُ هذا الحَرْفُ (يَخْطِفُ)، وَأَحْسَبُ أَنَّ هذا غَلَطٌ مِمَّنْ رواهُ". ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ١/٦٢. "والكَسْرُ في طاء الماضي لُغَةُ قُرَيشٍ، وَهيَ أَفْصَحُ". أبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١/٢٢٧.

﴿**إِلا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ**﴾[1]، وَهي القِراءَةُ **العاليةُ** عِنْدَ الزّجاجِ (ت٣١١هـ)[2]، **وَالفَصيحَةُ** عِنْدَ النَّحاسِ (ت٣٣٨هـ)[3]، **وَالجيّدَةُ** عِنْدَ الأَزْهَريّ (ت٣٧٠هـ)[4] وَالجوهريّ (ت٣٩٣هـ)[5]. **وَالأَفْصَحُ وَالأَعْلى** عِنْدَ الزَّمَخْشَريّ (ت٥٣٨هـ)[6].

أَمّا القِلَّةُ فَقَدْ ذَكَرَها ابْنُ الأَثير (ت٦٠٦هـ): "يُقالُ: خَطَفَ يَخْطِفُ، وَهوَ **قَليلٌ**"[7]، ووَصَفَها أيضاً صاحِبُ القاموسِ بِـ: "**قَليلَةٌ أو رَديئَةٌ**"[8]. والمَعاجِمُ العَرَبيَّةُ الحَديثَةُ، كانَتْ أَكْثَرَ جُرْأَةً في التَّعامُلِ مَعَ هذِهِ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ، حيثُ سَجَّلوها في مَعاجِمِهِمْ[9]، وَهُمْ بِصَنيعِهِمْ هذا يُسوِّقونَ لِلْكَلِمةِ المُرَدَّأَةِ مِنْ حيثُ إِنَّها باتَتْ مُنْسَرِبَةً عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ بِها في أيّامِنا هذِهِ.

ووَجَدْنا مُعاويةَ بنَ أَبي سُفيانَ (ت٦٠هـ) يوَظِّفُ في شِعْرِهِ اللُّغَةَ الّتي وَسَمَها اللُّغويّونَ بِالرَّداءَةِ، فَقال [مِنَ الوافِرِ]:

لَـــهُ كَـفٌّ، كَـأنَّ بِـراحَـتَـيـهـــا مَنايـــا القومِ يَخْطِفُ خَطْفَ بـــازي[10]

---

[1] **الصافات** ٣٧ : ١٠.

[2] الزجّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١/٩٥.

[3] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ١/١٩٥.

[4] الأزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (خطف).

[5] الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (خطف).

[6] الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١/٢٠٧.

[7] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (خطف).

[8] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مادّة (خطف).

[9] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (خطف).

[10] مُعاوية بن أبي سفيان، أبو عبد الرحمن معاوية بن صخر، **ديوان معاوية بن أبي سفيان**، جَمَعَهُ وَحقَّقَهُ وَشرحَهُ: فاروق إسليم بن أحمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص٨٢.

إِذَنْ، يَتَبَيَّنُ مِنَ الآراءِ السّابِقَةِ أَنَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ مَبْنيٌّ –أَساساً– عَلى حالِ الكَلِمَةِ مِنْ حيثُ الاسْتِعْمالُ القَليلُ، وَبِهذا يَتَّضِحُ أَنَّ السَّلَفَ باتوا مُدْرِكينَ لِلْمُلازَمَةِ الواقِعَةِ بينَ القِلَّةِ والرَّداءَةِ، فَلَمّا اطْمَأَنّوا إِلى أَنَّ الكَلِمَتينِ (القِلَّة والرَّداءة) اقْتَرَنَتا في ذِهْنِ المُتَعَلِّمينَ والمُتَلَقّينَ راحوا إِلى إِسْقاطِ أَحَدِ اللَّفْظينِ، نَحوَ ما نَقَلَهُ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَلى لِسانِ أَبي الهيثَمِ: "يُقالُ: شَنِئْتُ الرَّجُلَ أي أَبْغَضْتُهُ. قالَ: وَلُغَةٌ **رَديئَةٌ** شَنَأْتُ، بِالفَتْحِ... وَقالَ أَبو عُبيد: شَنِئْتُ حَقَّكَ: أَقْرَرْتُ بِهِ وَأَخْرَجْتُهُ مِنْ عِنْدي. وَشَنِئَ لَهُ حَقَّهُ وَبِهِ: أَعْطاهُ إِيّاه. وَقالَ ثَعْلَبُ: شَنَأَ إِليهِ حَقَّهُ: أَعْطاهُ إِيّاهُ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، وَهوَ **أَصَحُّ**"[1]، وَفي التَّنْزيلِ العَزيزِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[2]. وَمِنْ هُنا، فالرَّداءَةُ مَرَدُّها القِلَّةُ احْتِكاماً لِما اسْتَقَرَّ عَليهِ الحالُ فيما سَبَقَ، وَلِما أَقْدَمَ عَليهِ أَصْحابُ الصَّنْعَةِ المُعْجَمِيَّةِ الحَديثَةِ مِنْ تَسْجيلِهِمُ اللُّغَة المُرَدَّأَة وَعَدم وَأدِها[3].

لكِنْ ثَمَّةَ مَلْمَحٌ يُمْكِنُ مُلاحَظَتُهُ مِنْ قولِ أَبي العَبّاسِ (ت٢٩١هـ): **(وَهوَ أَصَحُّ)** في النَصِّ السّابِقِ، فَهَلْ يُفْهَمُ أَنَّ ثَعْلَباً يُعارِضُ القومَ مِنَ السّابِقينَ في حُكْمِهِ بالصِّحَّةِ عَلى الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ (شَنَأَ)؟. حَقيقٌ إِنَّ الفَهْمَ هذا يَبْعُدُ عَنِ المُرادِ في السّياقِ السّابِقِ، إِذِ السّياقُ يَقْضي أَنَّ أَبا العَبّاسِ يُزْجي الصِّحَّةَ لِمَعْنىً مِنَ المَعاني المَطروحَةِ لِلْكَلِمَةِ، فَهوَ يَقْصِدُ صِحَّةَ ذلِكَ المَعْنى القَريبِ (وَتَبَرَّأَ مِنْهُ) مِنَ الضَّميرِ الغائِبِ (وهو)، والعَرَبيَّةُ تَقْتَضي عودَ الضَّميرِ إِلى الكَلِمَةِ الأَقْرَبِ.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شنأ).

[2] **الكوثر** ١٠٨ : ٣.

[3] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (خطف).

وَقَدْ تُفْهَمُ الرَّداءَةُ المُسَبَّبَةُ مِنْ قِلَّةِ الاسْتِعْمالِ في الفِعْلِ (أوشَكَ- يوشِكُ)[١]، فَقَدْ نَقَلَ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ) قولَ بَعْضِ العَرَبِ: "يُوشِك أَنْ يَكونَ كَذا وَكَذا، ويُوشِكُ أَنْ يَكونَ الأَمْرُ، ويُوشِكُ الأَمْرُ أَنْ يَكونَ، **وَلا يُقالُ** أُوشِكَ وَلا يُوشَكُ، وَقالَ بَعْضُهُمْ: أَوْشَكَ الأَمْرُ أَنْ يَكونَ... وَ**العامَّةُ** تَقول يُوشَك، بِفَتْحِ الشّينِ، وَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٢]. وَقَدِ ارْتَضى بَعْضُ اللُّغويّينَ نُكْرانَ الصّيغَةِ المُرَدَّأَةِ[٣]. وَأوضَحَ ابنُ فارِسٍ (ت٣٩٥هـ) عِلَّةَ الرَّداءَةِ بِقولِهِ: "**سَمِعْتُ** أَحمدَ بنَ طاهِرِ بنَ النَّجْمِ (ت٣٥٠هـ) يَقولُ: **سَمِعْتُ** ثَعْلَباً يَقولُ: أَوْشَكَ يُوشِك لا غيرَ"[٤]. وَذَهَبَ ابْنُ هِشامٍ اللَّخْميّ (ت ٥٧٧هـ) إلى القولِ: "وَالصّوابُ كَسْرُ الشّينِ؛ لِأَنَّ الماضي مِنْهُ أوشَكَ، فيكونُ مُضارِعُهُ يوشِكُ، كَما يُقالُ: أَوْدَعَ يودِعُ، وَأورَدَ يورِدُ"[٥]. وَذَهَبَ صاحِبُ القاموسِ المُحيطِ إِلى القولِ: "**وَلا تُفْتَحُ شينُهُ أَو لُغَةٌ رَديَّةٌ**"[٦].

يُلاحَظُ مِنْ خِلالِ الآراءِ السّابِقَةِ أَنَّ الرَّداءَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلى القِلَّةِ، حيثُ أَفْصَحَ ابْنُ فارِسٍ عَنْ ذلِكَ بِقولٍ يَنْتَهي في سَنَدِهِ إِلى ثَعْلَبٍ حينَ قالَ الأخيرُ: (أَوْشَكَ يُوشِك لا غيرَ)، وَإِذا عَلِمْنا أَنَّ مَذْهَبَ ثَعْلَبٍ يَقْضي باخْتيارِ اللُّغَةِ الأَشْهَرِ، فَقَدْ صارَ جَليّاً أَنَّ الرَّداءَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلى القِلَّةِ. وَكَما أُشيرَ سابِقاً إِلى أَنَّ القومَ لمّا اطْمَأَنّوا إِلى اقْتِرانِ (القِلَّةِ والرَّداءَةِ) في ذِهْنِ المُتَلَقّينَ راحوا إِلى

---

[١] الوَشيكُ: السَّريعُ، وَأَمْرٌ وَشيكٌ، أي: سَريعٌ. ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (وشك).

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (وشك). وَعَدّها الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) لُغَةً رَديئَةً كَذلِكَ. يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (وشك). وَسَبَقَهُما الخَليلُ (ت١٧٥هـ) في الحُكْمِ عَلى (يوشَكُ) بِالخَطَأِ، فَصَرَّحَ: "وَمَنْ قالَ: يُوشَكُ فَقَدْ أَخْطَأَ، لِأَنَّ مَعْناهُ يُسْرِعُ". الفراهيدي، **كتاب العين**، مادّة (وشك).

[٣] يُنْظَرُ: ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، ص٣٠٧. وابن قُتيبة الدينوري، **أدب الكاتب**، ص٣٩٢.

[٤] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادّة (وشك).

[٥] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص١٦٢. ويُنْظَرُ: ابن أيبك الصّفدي، صلاح الدّين خليل، **تصحيح التّصحيف وَتحرير التّحريف**، تحقيق: السيّد الشّرقاوي، مُراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٥٦٨.

[٦] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، فصل الواو والهاء- باب الكاف (وشك).

إسْقاطِ أَحَدِ اللَّفْظينِ في كَلامِهِمْ، وَلَعَلَّ هذا الأَمْرَ ماثِلُ أيضاً في اسْمِ الإشارَةِ (تَلْكَ) بِفَتْحِ التّاءِ. فَقَدْ جاءَ في اللِّسانِ: "تيكَ وَتِلْكَ وَتاكَ وَتَلْكَ، بِفَتْحِ التّاءِ، وَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[١]. وَذَكَرَ المُراديّ (ت٧٤٩هـ) تِلْكَ بِكَسْرِ التّاءِ وَعَدَّها اللُّغَةَ الفُصْحى[٢]، وَحَكى السّيوطيّ (ت٩١١هـ) تَلْكَ بِفَتْحِ التّاءِ مِنْ غيرِ تَرْديءٍ عَلى أَنَّها لُغَةٌ يُشارُ بِها إِلى المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ[٣].

وَهُناكَ سَبَبٌ آخَرُ يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ مُنْطَلَقَ القومِ في تَرْديءِ اسْمِ الإشارَةِ (تَلْكَ) بِفَتْحِ التّاءِ، وَهوَ أَنَّ الكَسْرَ سِمَةُ التَّأنيثِ في العَرَبيَّةِ[٤]، وَهوَ الغالِبُ المُطَّرِدُ، فَلَعَلَّهُمْ أَرادوا اللُّغَةَ الأَشْهَرَ والأَقيسَ في اللِّسانِ العَرَبيِّ، فَحَكَموا بالرَّداءَةِ عَلى اللُّغَةِ القَليلَةِ.

ويُمْكِنُ لِقارِئِ اللِّسانِ أَنْ يَلْحَظَ أَفْعالاً مُرَدَّأَةً أخْرى اسْتَقَرَّ عَليها الحالُ بِتَسْميَتِها الأَفْعال المَبْنيَّة لِلْمُطاوَعَةِ، حيثُ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ): "يُقالُ: طَرَدْتُ فُلاناً فَذَهَبَ، وَلا يُقالُ فاطَّرَدَ. قالَ الجوهريُّ: لا يُقالُ مِنْ هذا انْفَعَلَ وَلا افْتَعَلَ إلّا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**"[٥].

وَنَحْنُ إذا نَظَرْنا مَليّاً في مُدوَّناتِ العُلَماءِ، وَجَدْنا أَنَّ حُكْمَ الفُصْحى[٦] يَقْضي بِإِبْدالِ التّاءِ طاءً في الصّيغَةِ (افْتَعَلَ)، إذا كانَتْ فاؤُها أَحَدَ أَصواتِ الإطْباقِ، وَهيَ: الصّادُ والضّادُ والطّاءُ

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (تا). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (تا).

(٢) المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم، **شرح التسهيل "القسم النّحويّ"**، تحقيق ودراسة: محمد عبد النّبي محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص٢٢٥.

(٣) السيوطيّ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٢٥٩/١.

(٤) يُنْظَرُ: بروكلمان، كارل، **فقه اللّغات السّاميّة**، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص٨٩.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (طرد). الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (طرد).

(٦) يُنْظَرُ: ابن جنّيّ، **الخصائص**، ١٤١/٢.

والظّاءُ[1]، إذِ الأَصْلُ أَنْ يُقالَ: اطْتَرَدَ[2]، فاتَّصَلَ الصّوتُ المَهْموسُ (التّاء) اتّصالاً مُباشِراً بالصّوتِ المُطْبَقِ (الطّاء)، لكِنَّ البَونَ شاسِعٌ بينَهُما في الصِّفاتِ؛ فالتّاءُ مُرَقَّقَةٌ، وَصوتُ الطّاءِ مُفَخَّمٌ، وَهذا التَّتابُعُ مُسْتَثْقَلٌ في النُّطْقِ، فوَضْعُ اللِّسانِ مَعَ الصّوتينِ مُتَناقِضٌ، إضافَةً إلى أَنَّ تَجاوُرَ التّاءِ والطّاءِ وَهُما مُتَجانِسانِ، أي مُتَّحِدانِ أو مُتَقارِبانِ في المَخْرَجِ، وَمُتَنافِرانِ في الصِّفَةِ، كُلُّ هذا يَجْعَلُ الانْتِقالَ مِنَ التّاءِ إلى المُطْبَقِ أَمْراً مُجْهِداً، غايَةً في الثِّقَلِ، وَلِتَسويَةِ هذا الوَضْعِ يَتَدَخَّلُ قانونُ الجُهْدِ الأَقَلِّ، فيَحْدُثُ التّفاعُلُ بينَ التّاءِ والطّاءِ، وَهُنا يَتَدَخَّلُ قانونُ الأَقوى فيَحْسِمُ الصِّراعَ لِصالِحِ الأَقوى، وَهوَ المُطْبَقُ، فَتُطْبَقُ التّاءُ، لِأَنَّها الأَضْعَفُ، وَتُدْغَمُ في الطّاءِ مُباشَرَةً[3].

بِهذِهِ الشّاكِلَةِ كانَ تَفْسيرُ العِلَّةِ الصّوتيَّةِ لِلصّيغَةِ (افتعل) عِنْدَ عُلماءِ العَرَبيَّةِ القُدامى والمُحْدَثينَ إذا كانَتْ فاؤُها أَحَدَ أَصواتِ الإِطْباقِ. أَمّا إذا لَحِقَتِ التّاءُ –كَأَنْ تَكونَ ضَميراً لِلمُخاطَبِ أوِ المُتَكَلِّمِ مَثَلاً– بِفِعْلٍ لامُهُ أَحَدُ أَصواتِ الإِطْباقِ، فَإِنَّ حُكْمَ الفُصْحى عِنْدَ ذلِكَ، إبْقاؤُها عَلى حالِها تاءً، مِنْ غيرِ إبْدالٍ أَو تأَثُّرٍ بِذاكَ الصّوتِ المُطْبَقِ، نَحوَ: (فَحَصْتُ)، وَ(حَفِظْتُ)، وَ(أَحَطْتُ)[4]، إلّا أَنَّ **بَني تَميمٍ** كانَ لَها في هذِهِ الظّاهِرَةِ مَذْهَبٌ واحِدٌ مُطَّرِدٌ، وَهيَ **لُغَةٌ ليسَتْ بالكَثيرَةِ**، إذْ كانَتْ تَميمٌ تَقْلِبُ التّاءَ طاءً إذا تَقَدَّمَها أَحَدُ أَصواتِ الإِطْباقِ، يَسْتوي

---

[1] يُنْظَرُ: ابن جنيّ، **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م، ٢١٧/١.

[2] وَمِثْلُهُ: (اصتبر – اصطبر)، وَ(اضترب– اضطرب).

[3] يُنْظَرُ: الشايب، فوزي حسن، **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م، ص٦٥.

[4] إذَنْ، هذِهِ المواضِعُ لا يَجْري فيها إبْدالُ التّاءِ طاءً في مُقْتَضى القياسِ الأَفْصَحِ.

عِنْدَها[١] في ذلِكَ (اصطبر) وَ(فحصط)[٢]، وَهوَ مَذْهَبٌ يَتْرُكُ للتَّشاكُلِ الصّوتيّ طَريقَهُ الطّبيعيّ ويَبْدو أَكْثَرَ اسْتِجابَةً لِدواعي الاقْتِصادِ في الجُهْدِ عِنْدَ النُّطْقِ[٣].

ويسْعِفُنا نَصُّ سيبويه في التَّهَدّي إلى مُرادِ اللُّغويّينَ مِنَ التَّرديءِ: "وَرُبَّما اسْتُغْنيَ عَنِ انْفَعَلَ في هذا البابِ[٤] **فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ**، وَذلِكَ قولُهُم: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ. وَلا يَقولونَ: فانْطَرَدَ وَلا فاطَّرَدَ، يَعْني أَنَّهُمُ اسْتَغْنوا عَنْ لَفْظِهِ بِلَفْظِ غيرِهِ إِذْ كانَ في مَعناهُ"[٥]. وَقالَ ابْنُ درستويه (ت٣٤٧هـ): "وَليسَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلّا وَلَهُ فِعْلُ مُطاوَعَةٍ، غيرُ مُتَعَدٍّ، إمّا عَلى (انْفَعَلَ)، وَإِمّا عَلى (افْتَعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) أو (فَعِلَ)، وَهوَ القياسُ، **وَإِنْ قَلَّ اسْتِعْمالُ بَعْض ذلِكَ، أو لَمْ يُسْمَعْ، وَليسَ كُلُّ مُسْتَعْمَلٍ مَسْموعاً مَرويّاً**"[٦]. وَكانَ للشّايِبِ نَظَرٌ في هذِهِ المَسْأَلَةِ حينَما قالَ: "فَلَعَلَّ صيغَةَ (انْطَرَدَ) مِنْ جُمْلَةِ هذا المُسْتَعْمَلِ **غيرِ المَسْموعِ، وَغيرِ المَروي، أو لَعَلَّها قَدْ أُهْمِلَتْ**... وَفي الحَقيقَةِ أَنَّ مَجيءَ (انْفَعَلَ) مِنْ (أَفْعَل) وَ(فَعَّلَ) **إمّا أَنْ يَكونَ مِنَ الرُّكامِ اللُّغويّ**، أي بَقايا لُغويَّةٍ لِمَراحِلَ سابِقَةٍ، كانَ فيها (انْفَعَلَ) غيرَ مُخْتَصٍّ بِـ(فَعَل) المُتَعدّي فَقَطْ، **وَإِمّا أَنْ يَكونَ دَليلاً عَلى بِدايَةِ تَطوّرٍ جَديدٍ لِهذِهِ الصّيغَةِ، لَمْ يُكْتَبْ لَهُ السّيرورَةُ والشّيوعُ**، فَمِنْ ثَمَّ حُكِمَ عَليهِ بالقِلَّةِ أَوِ الرَّداءَةِ أَوِ

---

[١] ووَجْهُ التّسويَةِ أَوِ الشّبَهِ بينَهُما هوَ تَنَزُّلُ كُلٍّ مِنْهُما مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الكَلِمَةِ؛ فالتّاءُ في (فَعَلت) تُشْبِهُ التّاءَ في (افتعل) لِشِدَّةِ اتِّصالِ الفاعِلِ بالفِعْلِ، وَتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنْهُ بِدَليلِ بناءِ الفِعْلِ مَعَها عَلى السُّكونِ، قالَ سيبويه: "وَقَدْ شَبَّهَ بَعْضُ العَرَبِ مِمَّنْ تُرْضى عَربيَّتُهُ هذِهِ الحُروفَ الأَرْبَعَةَ، الصّادَ والضّادَ، والطّاءَ والظّاءَ، في (فَعَلْتُ) بِهِنَّ في (افْتَعَلَ)، لِأَنَّهُ يُبْنى الفِعْلُ عَلى التّاءِ، ويُغيَّرُ الفِعْلُ، فَتُسْكِنُ اللّامَ كَما أُسْكِنَ الفاءُ في (افْتَعَلَ)، وَلَمْ تَتْرُكِ الفِعْلَ عَلى حالِهِ في الإِظْهارِ، فَضارَعَتْ عِنْدَهُمُ (افْتَعَلَ)". سيبويه، **الكتاب**، ٤/٤٧١.

[٢] أَصْلُها: (فَحَصْتُ)، فَأُبْدِلَتْ تاءُ الضَّميرِ طاءً عَلى مَذْهَبِ التَّميميّينَ.

[٣] يُنْظَرُ: الرّضيّ الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب**، ٣/٢٢٦-٢٢٧.

[٤] يَعْني: بابُ ما طاوَعَ الّذي فِعْلُهُ عَلى فَعَلَ وَهوَ يَكونُ عَلى انْفَعَلَ وافْتَعَلَ.

[٥] سيبويه، **الكتاب**، ٤/٦٦.

[٦] ابن درستويه، **تصحيح الفصيح** وشرحه، ص٩٢.

الشُّذوذِ"[1]. أَمّا المَعاجِمُ العَرَبيَّةُ الحَديثَةُ فَقَدْ تَكَفَّلَتْ بِتَسْجيلِ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ (اطَّرَدَ) نَظَراً لِشيوعِها عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ بِها[2].

وَفي كَلِمَةٍ أُخْرى، يَنْقُلُ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الأَزْهريِّ (ت٣٧٠هـ) القولَ: "امَّحى الشّيءُ يَمَّحي امِّحاءً، انْفَعَلَ، وَكذلِكَ امْتَحى إذا ذَهَبَ أَثَرُهُ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ امْتَحى، والأَجوَدُ امَّحى، والأَصْلُ فيهِ انْمَحى، وَأَمّا **امْتَحى فَلُغَةٌ رَديئَةٌ**"[3]، وَنَقَلَ عَنِ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ): "**وامْتَحى لُغَةٌ ضَعيفَةٌ**"[4].

وَإِذا ما أُريدَ الكَشْفُ عَنْ سَبَبِ الرَّداءَةِ في (امْتَحى)، وَجبَ عَلينا أَنْ نَدْلِفَ أَوّلاً تِجاهَ اللُّغويّينَ الّذينَ أَبانوا لَنا أَنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ هوَ الضّابِطُ المانِعُ لِمِثْلِ هذِهِ الصّيغِ، فَقَدْ عَرَضَ سيبويه (ت١٨٠هـ) للصّيغَةِ (انْفَعَلَ) عِنْدَ حَديثِهِ عَنْ أَحْكامِ النونِ السّاكِنَةِ حيثُ قالَ: "أَلا تَراهُمْ قالوا امَّحى حيثُ لَمْ يَخافوا التِباساً"[5]، والّذي يُفَسِّرُ الالتِباسَ قولُهُ: "وَتكونُ ساكِنَةً[6] مَعَ الميمِ إذا كانَتْ مِنْ نَفْسِ الحُروفِ بيِّنَةً، والواو والياءُ بِمَنْزِلَتِها مَعَ حُروفِ الحَلْقِ. وَذلِكَ قولُكَ: شاةٌ زَنْماءُ وَغَنَمٌ زُنْمٌ، وَقَنْواءُ وَقُنْيَةٌ، وَكُنْيَةٌ، وَإِنَّما حَمَلَهُمْ عَلى البيانِ كَراهيَّةَ الالْتِباسِ، فيَصيرَ كَأَنَّهُ مِنَ المُضاعَفِ،

---

(١) الشايب، فوزي حسن، **نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغويّة**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، الأردنّ، المجلّد (١٧)، العدد (٤٤)، ١٩٩٣م، ص٨٣– ٨٥.

(٢) يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (طرد).

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (محا). ونودُّ الإشارَةَ أَنَّ الأَزْهريّ يَنْقُلُ هذِهِ اللُّغَةَ عَنِ اللّيثِ بنِ سَعْدٍ. يُنْظَرُ: الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (محا). وَقَدْ سَبَقَهُمُ الخَليلُ (ت١٧٥هـ) بِتَرْدِئَتِها مِنْ غيرِ ذِكْرِ اسْمِ المُرَدِّئِ. يُنْظَرُ: الفراهيدي، **كتاب العين**، مادّة (محو).

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (محا). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (محا). وَقَدْ عَزاها ابْنُ قُتيبَةَ لِلْعامَّةِ. يُنْظَرُ: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٤١٦.

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٤٥٥.

(٦) يَقْصِدُ: النّونَ السّاكِنَةَ في الصّيغَةِ (انْمَحى).

لِأَنَّ هذا المِثالَ قَدْ يَكونُ في كَلامِهِمْ مُضاعَفاً"[1]، وَأَجْلَ ذلِكَ وَجَبَ أَنْ تَفْنى النّونُ السّاكِنَةُ في الميمِ في الصّيغَةِ (انْمَحى)[2]. ويَدُلُّكَ عَلى ذلِكَ قولٌ آخَر لِسيبويه: "وَأَمّا الهَمَّرِش فَإِنَّما هي بِمَنْزِلَةِ القَهْبَلِس، فالأولى نونٌ، يَعْني إحدى الميمينِ، نونٌ مُلْحَقَةٌ بِقَهْبَلِس، لِأَنَّكَ لا تَجِدُ في بَناتِ الأَرْبَعَةِ عَلى مِثالِ فَعَّلِل"[3].

أَمّا الصّيغَةُ (افْتَعَلَ) المُشْتَقَّةُ مِنَ الفِعْلِ (مَحا) والّتي ذَهَبَ ابْنُ مَنْظورٍ إِلى تَرْدِئَتِها، فَأَمْرُ تَرْدِئَتِها مُتَعَلِّقٌ بِمُخالَفَةِ القِياسِ اللُّغويّ[4]؛ فَأَمْرُ الرَّداءَةِ فيها بادٍ؛ إِذْ لَمّا كانَ (المَحو) يُفْضي إِلى ذَهابِ الأَثَرِ، صارَتْ مُطاوَعَةُ الفِعْلِ في الصّيغَةِ (انْفَعَلَ) أَكْثَرَ تَأصيلاً ووَقْعاً وَقُرْباً لِلْمُطاوَعَةِ مِنَ الصّيغَةِ (افْتَعَلَ)، فَكَأَنّي بالقولِ: مَحوتُ الشّيءَ فامَّحى، أي أَنّي أَرَدْتُ مَحوَ الشّيءِ فَبَلَغْتُ مِنْهُ إِرادَتي، وَكذلِكَ قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ، وَشويتُ اللَّحْمَ فانْشوى، وَدَفَعْتُهُ فانْدَفَعَ[5]. وَأَمّا قولُكُ: امْتَحى، فَكَأَنَّكَ اتَّخَذْتَ (المَحو) لِنَفْسِكَ فَجَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ شوى واشْتوى. قالَ سيبويه (ت١٨٠هـ): "وَقَدْ يُبْنى عَلى افْتَعَلَ مالا يُرادُ بِهِ شيءٌ مِنْ ذلِكَ"[6].

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٤٥٥. ويُنْظَرُ: ابن جنّيّ، **الخصائص**، ٢/٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: الشايب، **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، ص٣٠.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٣٣٠.

(٤) يُنْظَرُ: ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٤٥٦– ٤٥٧.

(٥) المُبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المُقْتَضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م، ٢/١٠٢.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٧٤.

وَفي لُغَةٍ مُرَدَّأَةٍ أُخْرى يَنْقُلُ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الأَزْهَرِيِّ (ت٣٧٠هـ) قولَ اللّيْثِ (ت١٧٥هـ)، فَأورَدَ ما نَصُّهُ: "اللّيث: ازْدَلَبَ[١] في مَعْنى اسْتَلَبَ[٢]، قالَ: وَهيَ **لُغَةٌ رَديَّةٌ**"[٣]. وَلَعَلَّ نَظْرَةً قبليَّةً إلى النَّصِّ السّابِقِ تَخْطو بِنا لِنَدْلِفَ بالقارئِ نَحوَ الدَّرْسِ الصّوتيّ، وَلَعلّي وَدِدتُّ تَفْسيرَ ذلِكَ مُنْطَلِقاً مِنَ المُعادَلَةِ الآتيَةِ:

استلب ← ازتلب ← ازدلب

فالتّحوُّلاتُ الصّوتيَّةُ الّتي جَرَتْ في المُعادَلَةِ السّابِقَةِ كانَتْ مِنْ مُسْتويينِ: الأوَّلُ، ما جَرى مِنْ إبْدالٍ بينَ السّينِ الصَّفيريَّةِ المَهْموسَةِ والزّاي الصّفيريَّةِ المَجْهورَةِ. والمُسْتوى الثّاني حاصِلٌ مِنَ المُماثَلَةِ التّقدميّةِ الجُزئيّةِ؛ إذْ أَثَّرَ الصّوتُ المَجْهورُ الصَّفيريّ (الزّاي) عَلى الصوتِ المَهْموسِ (التّاء)، فانْقَلَبَ إلى صوتٍ مُماثِلٍ لصوتِ الزّايّ في بَعْضِ المَلامِحِ (الجَهْر) وَهوَ الدّالُ[٤].

وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَقَدْ لاحَظْنا مِنْ كُلِّ ما سَبَقَ أَنَّ كُلَّ المواطِنِ المُرَدَّأَةِ كانَتْ مِنْ مُسْتوى الأَلْفاظِ المُفْرَدَةِ وَحْدَها، لكِنّنا لا نَعْدَمُ أَنْ نَجِدَ حُكْمَ الرَّداءَةِ المَبْثوثِ في اللِّسانِ يُصيبُ

---

[١] زَلِبَ الصَّبيُّ بِأُمِّهِ، يَزْلَبُ زَلَباً، لَزِمَها وَلَمْ يُفارِقْها. ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (زلب).

[٢] سَلَبَهُ الشّيءَ يَسْلُبُهُ سَلْباً وَسَلَباً، واسْتَلَبَهُ إيّاهُ...، والاسْتِلابُ: الاخْتِلاسُ. ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (سلب).

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (زلب). ويُنْظَرُ: الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (زلب).

[٤] وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جنّيّ (ت٣٩٢هـ): "وَمِنْ ذلِكَ أَنْ تَقَعَ فاءُ (افتعل) زاياً أو دالاً أو ذالاً، فَتُقْلَبُ تاؤُهُ لَها دالاً، كَقولِهِمْ: ازدانَ، وادّعى، وادّكر – اذدكر". ابن جنيّ، **الخصائص**، ١٤٢/٢. وَصَرَّحَ أيضاً: "وَأَمّا البَدَلُ، فَإنَّ فاءَ افتعلَ إذا كانَتْ زاياً قُلِبَتِ التّاءُ دالاً، وَذلِكَ نَحوَ: ازدجر وازدهى... وَأَصْلُ هذا كُلِّهِ: ازتجر وازتهى... لِأَنَّهُ افتعل مِنَ الزجر والزهو... وَلكِنَّ الزاي لمّا كانَتْ مَجْهورَةً، وَكانَتِ التّاءُ مَهْموسةً، وَكانَتِ الدّالُ أُخْتَ التّاءِ في المَخْرَجِ وَأُخْتَ الزّاي في الجَهْرِ قَرّبوا بَعْضَ الصّوتِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَبْدَلوا التّاءَ أَشْبَهَ الحُروفِ مِنْ موضِعِها بِالزاي، وَهيَ الدّالُ، فَقالوا: ازدجر وازدهى". ابن جنيّ، **سرّ صناعة الإعراب**، ١٨٥/١-١٨٦.

مُسْتوى آخرَ، وَهوَ المُسْتوى المَقاميِّ أوِ التَّرْكيبيِّ نَحوَ إِثْباتِ أوِ إِسْقاطِ الأَلِفِ في الضَّميرِ (أَنا) واسمِ الفِعْلِ في (حيَّهَلا) حالَ وَصْلِ الكَلامِ.

حَظِيَ الضَّميرُ (أَنا)[١] باهْتِمامِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَخَذَ قالِباً جَدَلِيّاً أو شَكْلاً خِلافيّاً عِنْدَهُم في حالَتي الوَصْلِ والوَقْفِ؛ فَرَأى **البَصْريّونَ** "أَنَّ الأَلِفَ الأَخيرَةَ في الضَميرِ (أَنا) زائِدَةٌ، أُتِيَ بِها في الوَقْفِ لِبيانِ الحَرَكَةِ، فَهيَ كَالهاءِ في اغْزُهْ وَارْمِهْ[٢]، وَإِذا وَصَلْتَها حَذَفْتَها كَما تَحْذِفُ الهاءَ في الوَصْلِ، وَذَهَبَ **الكوفيّونَ** إِلى أَنَّها بِكَمالِها هوَ الاسْمُ"[٣]، أي أَنَّها أَصيلَةٌ، وَليسَتْ بِزائِدَةٍ كَما قالَ البَصْريّونَ بِإِسْقاطِ الأَلِفِ لَفْظاً لا خَطّاً. وَقَرأَ نافِعٌ المَدَنيُّ (ت١٦٩هـ) بِإِثْباتِ الأَلِفِ وَقْفاً ووَصْلاً إذا أُتْبِعَتْ هَمْزَةً أو مُضْمَراً، في قولِهِ –عَزَّ شَأنُهُ–: ﴿**قالَ أَنا أُحيي وَأُميتُ**﴾[٤] عَلى لُغَةِ بَني تَميم.

وَكَما يُؤذِنُ موضوعُ الدّراسَةِ، فَإِنَّنا مَحْكومونَ بِابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) الّذي اسْتَحْضَرَ الرَّديءَ لِمَنْ أَثْبَتَ الأَلِفَ في (أنا) عِنْدَ الوَصْلِ وَلَمْ يُسْقِطْها، كَما أَخْبَرَ بِذلِكَ الجوهَريّ (ت٣٩٣هـ) حيثُ قالَ: "وَأَمّا قولُهُم: أَنا، فَهوَ اسْمٌ مَكْنيٌّ، وَهوَ لِلمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَإِنَّما يُبْنى عَلى

---

[١] ذَكَرَ الأَزْهَريّ (ت٣٧٠هـ): "لِلْعَرَبِ في (أَنا) لُغاتٌ، **وَأَجوَدُها** أَنَّكَ إذا وَقَفْتَ عَليها قُلْتَ أَنا بوَزْنِ عَنا، وَإذا مَضيتَ عَليها قُلْتَ: أَنَ فَعَلْتُ ذلِكَ، بوَزْنِ عَنَ فَعَلْتُ، تُحَرِّكُ النّونَ في الوَصْلِ، وَهيَ ساكِنَةٌ مِنْ مِثْلِهِ في الأَسْماءِ غيرِ المُتَمَكِّنَةِ مِثْلِ: مَنْ وكَمْ إذا تَحَرَّكَ ما قَبْلَها. وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ أَنا فَعَلْتُ ذلِكَ فيُثْبِتُ الأَلِفَ في الوَصْلِ وَلا يُنوِّنُ، وَمِنْهُم مَنْ يُسَكِّنُ النّونَ وَهيَ قَليلَةٌ فيَقولُ: أَنْ قُلْتُ ذلِكَ، وَقُضاعَةُ تَمُدُّ الأَلِفَ الأولى آنَ قُلْتُه". الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (أنا). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (أنن).

[٢] أَلا تَرى أَنَّكَ تَقولُ: (ارْمِهْ) إذا وَقَفْتَ وَأَنْتَ تُريدُ (ارْمِ)، فَإذا وَصَلْتَ قُلْتَ: (ارمِ يا رَجل)، فَالأَلِفُ في (أَنا) كَالهاءِ في (ارْمِهْ) زائِدَةٌ مِثْلُها، وَبُيِّنَتِ الفَتْحَةُ بِالأَلِفِ كَما بُيِّنَتِ الكَسْرَةُ بِالهاءِ؛ لِأَنَّ الهاءَ مُجاوِرَةٌ لِلأَلِفِ. يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ١٦٣/٤–١٦٤.

[٣] يُنْظَرُ: ابن جني، **المُنْصِف شرح ابن جني لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وَعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م، ٩/١.

[٤] **البقرة** ٢ : ٢٥٨. يُنْظَرُ: ابن مُجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص١٨٨.

الفَتْحِ فَرْقاً بينَهُ وَبينَ (أَنْ) الّتي هيَ حَرْفٌ ناصِبٌ لِلفِعْلِ، وَالأَلِفُ الأَخيرَةُ إِنَّما هيَ لِبيانِ الحَرَكَةِ في الوَقْفِ، فَإِنْ وُسِّطَتْ سَقَطَتْ إِلّا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**"[1]، وَأَنْشَدوا قولَ حُميدِ بنِ بَحْدَلٍ [مِنَ الوافِرِ]:

أَنا سيفُ العَشيرَةِ فاعْرِفوني حُميداً قَدْ تَذَرّيتُ السَّناما[2]

أَمّا سيبويه (ت١٨٠هـ) فَقَدْ أَشارَ إِلى سِرِّ الرَّداءَةِ، وَهوَ **القِلَّةُ**[3]. وَجَعَلَهُ ابْنُ جنّيّ (ت٣٩٢هـ) مِنْ قَبيلِ الضَّرورَةِ الشِّعْريَّةِ حيثُ قالَ: "وَقَدْ أَجْرَتِ العَرَبُ كَثيراً مِنْ أَلْفاظِها في الوَصْلِ عَلى حَدِّ ما تَكونُ عَليهِ في الوَقْفِ، وَأَكْثَرُ ما يَجيءُ ذلِكَ ضَرورَةً في الشِّعْرِ"[4]، وَعلى هذا قولُ أَبي النَّجْمِ العِجْليّ (ت١٣٠هـ) [مِنَ الرَّجَزِ]:

أَنا أَبو النَّجْمِ وَشِعْري شِعْري[5]

وَجاءَ في الشِّعْرِ [مِنَ المُتَقارَبِ]:

فَما أَنا أَمْ ما انْتِحالي القوا فِ بَعْدَ المَشيبِ كَفى ذاكَ عارا[6]

---

[1] الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (أنن). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (أنن).

[2] ابن ثور الهلالي، حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر الهلالي، **ديوان حميد بن ثور وفيه يائية أبي دؤاد الإياديّ**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م، ص١٣٣.

[3] يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٨/٤.

[4] ابن جني، **المُنْصِف شرح ابن جني لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازني**، ١٠/١.

[5] أبو النّجم العجليّ، الفضل بن قُدامة، **ديوان أبي النّجم العجلي**، جَمعَهُ وَشرَحَهُ وَحَقَّقَهُ: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص١٩٨. وَالشّاهِدُ: إِثْباتُ الأَلِفِ الأَخيرَةِ في (أنا) وَصْلاً ووَقْفاً عَلى لُغَةِ تَميمٍ.

[6] الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٤م، ص١٠٣. وَالشّاهِدُ فيهِ: إِثْباتُ الأَلِفِ في قولِهِ (أَنا) في حالَةِ الوَصْلِ ضَرورَةً، تَشْبيهاً بِالوَقْفِ، لِأَنَّ الاسْمَ مِنْهُ الهَمْزَةُ وَالنّونُ، وَجيءَ بِالأَلِفِ لِبيانِ الحَرَكِةِ في الوَقْفِ، فَإِذا وَصَلْتَ حَذَفْتَ.

وَكَما أُثِرَ عَنِ اللّغويّينَ، فَإِنَّ **بَنِي تَميمٍ** يُثْبِتونَ الأَلِفَ وَقْفاً ووَصْلاً[1]، أَمّا مَنْ أَثْبَتَ الأَلِفَ وَقْفاً وَحَذَفَها وَصْلاً فَقَدْ أَرادَ الفُصْحى، **لُغَةَ أَهْلِ الحِجازِ**[2]. وَإِذا جازَ لَنا أَنْ نُقيِّمَ الموقِفَ وَفْقَ ما اكْتَنَفَهُ مِنْ هيكَلَةٍ نُطْقيَّةٍ في ضَميرِ المُتَكلِّمِ المُفْرَدِ (أَنا)، فَإِنَّنا نَرَى أَنَّ الرَّداءَةَ جُلِبَتْ للنّاطِقِ بِالأَلِفِ في حالَةِ الوَصْلِ وَلَمْ يُسْقِطْها للاعْتِبارِ الآتي:

مِنَ المَلْحوظِ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ الأَلِفَ في الوَصْلِ قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ مَشَقَّةً في النُّطْقِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الأَلِفِ حَرَكَةٌ تُحْذَفُ اخْتِصاراً، فَكَأَنَّ النّاطِقَ بِها لَمْ يُرِدْ إِقْفالَ المَقْطَعِ عَلى (ص ح) وَما في ذلِكَ مِنْ خِفَّةٍ في الأَداءِ وَسُهولَةٍ في النُّطْقِ مُؤَدّاهُ قانونٌ اقْتِصاديٌّ صوتيٌّ، وإِنَّما كَلَّفَ نَفْسَهُ مَديَّةً عَسِرَةَ النُّطْقِ تَسَبَّبَتْ بِحُدوثِ المَقْطَعِ القَصيرِ المَفْتوحِ بِحَرَكَةٍ طويلَةٍ مُمَثَّلاً بِالصورَةِ الآتيةِ:

(أَنا)= ص ح، ص ح ح ⟵ (أَنَ)= ص ح، ص ح[3]

وَشَهِدَتِ الدِّراساتُ اللُّغويّةُ القَديمَةُ عِنايَةً حولَ الكَلِمَةِ (حيَّهَلا)، وَثَمَّةَ أَنْظارٌ وَرَدَتْ عِنْدَ السَّلَفِ أَرادوا مِنْها تقويمَ البِنيَةِ الشَّكْليّةِ وَالأَدائيَّةِ لِهذِهِ الكَلِمَةِ، فَذَكَروا فيها لُغاتٍ[4] وَفاضَلوا

[1] يُنْظَرُ: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، **شرح التّسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد وَمحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١/١٤١. وَقَدْ ذَكَرَ القُرْطُبيُّ (ت٦٧١هـ) نَقْلاً عَنِ الفَرّاءِ (ت٢٠٧هـ): **"وَهيَ لُغَةُ بَعْضِ بَني قيس وَرَبيعة"**. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ٧/٢٨.

[2] يُنْظَرُ: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ١/٢٠٧.

[3] يُنْظَرُ: الأقطش، عبد الحميد، **الإشباع الصوتي في المقاطع العربيّة- أوضاعه وأهميّته في التّعبير اللّغويّ**، مجلّة علوم اللّغة، القاهرة، المجلّد (٦)، العدد (٢)، ٢٠٠٣م، ص٤٦.

[4] وَقَدْ أَجْمَلَ البَغْداديّ (ت١٠٩٣هـ) ثَمانيَ لُغاتٍ تَناوَلَها السَّلَفُ الصّالِحُ بالذِّكْرِ وَالتَّأويلِ في مُصَنَّفاتِهِم. يُنْظَرُ: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب**، تحقيق وَشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ٦/٢٦٢-٢٦٥.

بينَها[١]، وَبِتَقْريرِهِم –رَحِمَهُمُ اللهُ– هي كَلِمَتانِ جُعِلَتا كَلِمَةً واحِدَةً، فَحيَّ بِمَعْنى أَقْبِلْ وَهَلا بِمَعْنى أَسْرِعْ[٢]، وَأَمْرُنا مَخْصوصٌ هُنا في رَداءَةِ (حَيَّهَلا) بِلا تَنوينٍ في الوَصْلِ وَالإِدْراجِ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) فيما يَبْدو عَنِ الجَوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ): "وَيجوزُ فَحَيَّهَلاً بِالتَّنوينِ يُجْعَلُ نَكِرَةً، وَأَمّا حَيَّهَلا بِلا تَنوينٍ فَإِنَّما يَجوزُ في الوَقْفِ، فَأَمّا في الإِدْراجِ فَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٣].

في ضَوءِ هذا النَّصِّ، لَعَلَّنا نُدْرِكُ أَنَّ النَّاطِقَ بِـ(حَيَّهَلا) في حالَةِ الوَصْلِ يَلْزَمُهُ أَنْ يُسْقِطَ الأَلِفَ مِنْها وَإِلّا دَخَلَ في مِضْمارِ الرَّداءَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ سيبويه (ت١٨٠هـ): "مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقول: حَيَّهَلَ إذا وَصَلَ، وَإِذا وَقَفَ أَثْبَتَ الأَلِفَ"[٤]، وَذَكَرَ في موضِعٍ آخَرَ أَنَّ "تَبيّينَ الحَرَكَةِ بِالأَلِفِ **قَليلٌ**"[٥]، وَعَلَّلَتْ إِحْدى الباحِثاتِ بِالقولِ: "فَنَظُنُّهُمْ أَرادوا المُحافَظَةَ عَلى موضِعِ نَبْرِهِمْ بِإِطالَةِ حَرَكَةِ الموقوفِ عَليهِ"[٦]. فَبُغيَةَ رَفْعِ المَحْظورِ المُمَثَّلِ بِالرَّداءَةِ عِنْدَ إِثْباتِ الأَلِفِ في الوَصْلِ، قَرَّرَتِ العَرَبِيَّةُ التَّخَلُّصَ مِنَ المَقْطَعِ القَصيرِ المَفْتوحِ بِحَرَكَةٍ طَويلَةٍ لِتَنْزِعَ بالنَّاطِقِ نَحوَ مَقْطَعٍ أَخَفَّ وَأَسْرَعَ، فَحَذَفَتِ الحَرَكَةَ الطّويلَةَ أَثْناءَ الوَصْلِ.

وَفي موطِنٍ آخَر مَحْكومٍ عَليهِ بالرَّداءَةِ تَناوَلَ صاحِبُ اللِّسانِ ضِمْنَ مَداخِلِ مُعْجَمِهِ الحَرْفَ الهِجائِيَّ (التّاءَ)، فَقالَ فيها نَقْلاً عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ): "وَتُدْخِلُها أيضاً في أَمْرٍ ما لَمْ

---

[١] ذَكَرَ المُبرّد (ت٢٨٥هـ): "فَأَجودُها: حَيَّهَلَ بِعُمَرَ. فَإِذا وَقَفْتَ قُلْتَ: حَيَّهلا، فَجَعَلْتَ الأَلِفَ لِبيانِ الحَرَكَةِ. وَجائِزٌ أَنْ تَجْعَلَهُ نَكِرَةً فَتَقولَ: حَيَّهَلاً يا فَتى، وَجائِزٌ أَنْ تُثْبِتَ الأَلِفَ، وَتَجْعَلَهُ مَعْرِفَةً، فَلا تُنَوّنَ وَالأَلِفُ زِيادَةٌ، وَمَعْناهُ: قَرِّبْهُ، وَتَقْديرُهُ في العَرَبِيَّةِ: بادِرْ بِذِكْرِهِ، وَإِنَّما حيَّ في مَعْنى: هَلُمَّ". المُبرّد، **المُقتَضب**، ٢٠٥/٣.

[٢] حيّهلا: اسمُ فِعْلٍ، وَفيهِ مَعْنى الحَثِّ وَالتَحْضيضِ وَالاسْتِعْجالِ. يُنْظَر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (هلل). وَالزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (هل).

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (هلل). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (هلل).

[٤] سيبويه، **الكتاب**، ٣٠١/٣، ١٦٣/٤.

[٥] سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٨/٤.

[٦] آل غنيم، صالحة راشد غنيم، **اللّهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وَبنية**، مركز البحث العلمي وَإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ص٣٥١.

يُسَمَّ فاعِلُهُ، فتَقولَ مِنْ زُهيَ الرَّجُلُ: لِتُزْهَ يا رَجُلٌ، وَلتُعْنَ بِحاجَتي؛ قالَ الأَخْفَشُ (ت٢١٥هـ): إدْخالُ الّلامِ في أَمْرِ المُخاطَبِ **لُغَةٌ رَديئَةٌ** لِأَنَّ هذِهِ الّلامَ إِنَّما تَدْخُلُ في الموضِعِ الّذي لا يُقْدَرُ فيهِ عَلى افْعَلْ، تَقولُ: ليَقُمْ زيدٌ، لِأَنَّكَ لا تَقْدِرُ عَلى افْعَلْ، وَإِذا خاطَبْتَ قُلْتَ: قُمْ لِأَنَّكَ قَدِ اسْتَغْنيتَ عَنْها"(١).

الأَصْلُ توجيهُ الأَمْرِ لِلْمُخاطَبِ، فَهذا أُسْلوبٌ تَعْرِفُهُ اللُّغات كافّة، لكِنْ أَنْ تُخاطِبَ مَنْ هوَ أَمامَكَ أو تُخاطِبَ نَفْسَكَ أو تُخاطِبَ غائِباً فَهذا ما لا تَعْرِفُهُ اللُّغات، أو تَعْرِفُهُ بِأُسْلوبٍ مُغايِرٍ. والعَرَبيَّةُ أَبْدَعَتْ أُسْلوباً لِخِطابِ مَنِ الأَصْلُ فيهِ أَنْ لا يُخاطَب، وَلَعَلَّ نَظْرَةً مُتَأَنّيَةً في النَّصِّ السّابِقِ لا شَكَّ أَنَّها تُظْهِرُ لِلْقارِئِ أَنَّ اللُّغَةَ الّتي يُدْخِلُ فيها النّاطِقُ الّلامَ في أَمْرِ المُخاطَبِ مُرَدَّأَةٌ لِعِلَّةٍ قياسيَّةٍ مَفادُها أَنَّ تِلْكَ الّلامَ إِنَّما تَدْخُلُ في الموضِعِ الّذي لا يُقْدَرُ فيهِ عَلى افْعَلْ، نَحو: (عُنيَ– اعْنَ). يَقولُ ابْنُ درستويه (ت٣٤٧هـ): "فَأَمّا قَولُهُ: لِتُعْنَ بِحاجَتي، فَإِنَّ الأَصْلَ فيهِ: تُعْنى بِأَلِفٍ، عَلى لَفْظِ الخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُسْتَقْبِلٌ، لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتّاءُ في قولِهِ لِلْمُخاطَبِ، لا لِلْفاعِلِ؛ لِأَنَّ فاعِلَهُ غيرُ مُسَمًّى، فَلَمّا دَخَلَتْ عَليهِ الّلامُ لِلْأَمْرِ، لَحِقَهُ الجَزْمُ، فَسَقَطَتِ الأَلِفُ، كَما تَسْقُطُ الحَرَكَةُ مِنَ الحَرْفِ الصَّحيحِ لِلْجَزْمِ، وَبَقيَتِ النّونُ عَلى فَتْحَتِها، ما دامَتْ في الوَصْلِ، فَإِنْ وُقِفَ عَليها أَلْحِقَتْ بِها هاءُ الوَقْفِ، فَقيلَ: لِتُعْنَه. والعامَّةُ تَقولُ: **اعْنَ بِحاجَتي**، كَما تَقولُ: **ارْضَ عَنّي**، فَتَجْعَلُ الفِعْلَ لِلْمُخاطَبِ، وَتُضْمِرُ الفاعِلَ في الفِعْلِ، عَلى لُغَةِ مَنْ يَقولُ: عَنيتُ بِالحاجَةِ، وَهيَ **لُغَةٌ ضَعيفَةٌ**"(٢).

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (تا). والجوهريّ، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (تا).
(٢) ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٩٦– ٩٧.

وَمِنْ مُسْتوى التَّراكيبِ المُرَدَّأةِ المَعْثورِ عَليها في اللِّسانِ توجَدُ قِراءَةُ الإتْباعِ بالضَّمِّ في قولِهِ –عَزَّ اسْمُهُ–: ﴿**الحَمْدُ لُلّهِ رَبِّ العالَمينَ**﴾[1] بِضَمِّ الدّالِ في (الحَمْدُ) وَضَمِّ اللّامِ في (**لُلّهِ**)[2]، حيثُ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ –يَرْحَمُهُ اللهُ–: "مَنْ قَرَأَ الْحَمْدُ لُلَّهِ في غيرِ القُرآنِ، فَهيَ **لُغَةٌ رديئَةٌ**"[3]. وَلَعلّي وَدِدتُّ في هذا السَّبيلِ أَنْ أَنْقُلَ التَّصورّاتِ الذّهنيَّةَ وَالرّؤى الخِلافيَّةَ عِنْدَ عُلَمائِنا الأَجِلّاءِ في تَفْسيرِ العِليَّةِ القائِمَةِ عَلى إيقاعِ هذِهِ القِراءَةِ؛ لِدواعٍ أُفَصِّلُ مُرادي مِنْها بَعْدَ ذِكْرِ مُقَرَّراتِهِمْ وَتَخْريجاتِهِم حِيالَ التَّرْكيبِ الصّوتيِّ المَمْثولِ في قِراءَةِ إبْراهيمَ بنِ أبي عيلَةَ (ت١٥١هـ) في سورَةِ أُمِّ الكِتابِ العَزيزِ (الحَمْدُ لُلّهِ) بِضَمِّ الدّالِ وَاللّامِ عَلى إتْباعِ الثّاني لِلأوَّلِ، وَعَليهِ إجْماعُ عامَّةِ العُلَماءِ وَالمُفَسِّرينَ[4].

وَقَدْ نَسَبَها النَّحّاسُ (ت٣٣٨هـ) وَأَبو البَرَكاتِ الأَنْباريّ (ت٥٧٧هـ) لِبَعْضِ **بَني رَبيعَةَ**[5]، وَعَزاها الفَرّاءُ (ت٢٠٧هـ) وابنُ جنيّ (ت٣٩٢هـ) إلى **أَهْلِ البَدوِ**[6]. وَقَدْ تَعَرَّضَ الفَرَّاءُ لِهذِهِ القِراءَةِ مُعَلّلاً: "وَأَمّا الّذينَ رَفَعوا فَإِنَّهُم **أَرادوا المِثالَ الأَكْثَرَ مِنْ أَسْماءِ العَرَبِ الّذي يَجْتَمِعُ فيهِ الضَّمّتانِ،**

---

[1] **الفاتحة** ١ : ١. قِراءَةُ الجُمْهورِ بِضَمِّ اللّامِ وَكَسْرِ الدّالِ. يُنْظَرُ: الزجّاج، **معاني القرآن وَإعرابه**، ٤٥/١. وَأبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١٣١/١.

[2] قَرَأَ بِها إبْراهيمَ بنِ أَبي عيلةَ. يُنْظَرُ: ابن خالويه، **مختصر في شواذّ القرآن**، ص١.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (حمد).

[4] يُنْظَرُ: الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، ١١٣/١.

[5] يُنْظَرُ: النّحاس، **إعراب القرآن**، ١٧٠/١.

[6] يُنْظَرُ: الفرّاء، **معاني القرآن**، ٣/١. "وَيُرادُ بِقِراءَةِ أَهْلِ الباديَةِ ما يقروهُ بَعْضُهُم بِسَليقَتِهِ، لا يُراعي الرّوايَةَ في القِراءَةِ". ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ٣٧/١.

مِثْلُ: الحُلُم وَالعُقُب. وَلا تُنْكِرَنَّ أَنْ يُجْعَلَ الكَلِمَتانِ كالواحِدَةِ **إِذا كَثُرَ بِهِما الكَلامُ**"[١]، وَبَدا أَنَّ نَفَراً مِنْ تابِعيهِ تَبَنّى قولَهُ أَمْثالَ، النَّحاسِ[٢]، وَالزَّمَخْشَرِيِّ[٣]، وَأَبي حيّانَ التّوحيديِّ[٤].

وَعَلى أَيّ حالٍ، أَسْتَحِبُّ في هذا المَقامِ أَنْ أَطْلُبَ مَفادي –إِزاءَ السّابِقِ– مِنْ توجُّهِ عالِمينِ اثْنينِ، أَوَّلُهُما ابْنُ جنيّ –رَحِمَهُ اللهُ– الّذي ذَهَبَ إِلى أَنَّ هذِهِ القِراءَةَ شاذَّةٌ في القياسِ والاسْتِعْمالِ[٥]، وَذَكَرَ أيضاً: "هذا اللَّفْظُ **كَثُرَ في كَلامِهِمْ، وَشاعَ اسْتِعْمالُهُ**... فَلَمّا اطَّرَدَ هذا وَنَحوُهُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِ، أَتْبَعوا أَحَدَ الصّوتينِ الآخَرَ، وَشَبَّهوهُما بالجُزْءِ الواحِدِ، وَإِنْ كانا جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، فَصارَتِ (الحُمْدُ لُلهِ) كَعُنُق وَطُنُب"[٦]. وَثانيهُما الشّيخُ أَبو البَرَكاتِ ابْنُ الأَنْباريّ الّذي عَدَّ القِراءَةَ **ضَعيفَةً في القياسِ قَليلَةً في الاسْتِعْمالِ**[٧]، مُدَلِّلاً بِقولٍ يَفْجُؤُ النّاظِرَ: "لِأَنَّ **الإتْباعَ جاءَ في أَلْفاظٍ يَسيرَةٍ لا يُعْتَدُّ بِها فَلا يُقاسُ عَليها**"[٨]، ويُشَرِّعُ طَرْحاً آخَرَ في كِتابِ الإِنْصافِ: "وَأَمّا ضَمُّ الّلامِ فَإِنَّما كانَ مُمْتَنَعاً؛ لِأَنَّ الإتْباعَ لَمّا كانَ في الكَلِمَةِ الواحِدَةِ **قَليلاً ضَعيفاً** كانَ مَعَ الكَلِمَتينِ مُمْتَنَعاً البَتَّةَ"[٩].

---

(١) الفرّاء، **معاني القرآن**، ١/٤.

(٢) يُنْظَرُ: النّحاس، **إعراب القرآن**، ١/١٧٠. وأبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١/١٣١.

(٣) يُنْظَرُ: الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، ١/١١٣.

(٤) يُنْظَرُ: أبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١/١٣١.

(٥) ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ١/٣٧.

(٦) المصدر السّابق، ١/٣٧.

(٧) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١/٣٥.

(٨) المصدر السّابق، ١/٣٥.

(٩) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخِلاف بين البصريين وَالكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٩٧.

حَقيقٌ، يَتَمَلَّكُ المَرءَ عَجَبٌ شَديدٌ مِنْ نُقولِ عُلَمائِنا الأَجِلّاءِ الّذينَ لَفَتوا الأَنْظارَ حينَما ساقَ كُلٌّ مِنْهُمْ موقِفاً يَتَضادُّ مَعَ رؤيَةِ الشّيخِ أَبي البَرَكاتِ؛ فالفراءُ وابْنُ جنّيّ أَفْصَحوا في كُتُبِهِمْ أَنَّ هذِهِ الأَلْفاظَ **نَطَقَ بِها أَكْثَرُ أَهْلِ العَربيَّةِ في زَمانِهِم**، حتّى غَدَتْ سائِرَةً عَلى الأَلْسُنِ –أو قُلْ بِعِبارَةٍ أَسْلَمَ–: إنَّ جِنْسَ هذِهِ الأَلْفاظِ –أي: الإِتْباعُ بِالضَّمِّ– قَدْ ساقَها النّاطِقُ بِالعربيّةِ آنذاكَ بِسهولَةٍ مُفْرِطَةٍ فاطَّرَدَتْ في كَلامِهِ وَشاعَتْ عَلى لِسانِهِ. وَمأتى العَجَبِ يَنْساقُ لِلنّاظِرِ عِنْدَ تَقْريرِ الشّيخِ أَبي البَرَكاتِ أَنَّ تِلْكَ الأَلْفاظِ –عَلى سبيلِ الإِتْباعِ– كانَتْ قَليلَةً في الاسْتِعْمالِ، وَجاءَتْ في أَلْفاظٍ يَسيرَةٍ لا يُعْتَدُّ بِها. وَلَنْ نَدَعَ في النَّفْسِ ريبَةً، فَقَدْ يَنْزِعُ أَحَدُهُم إِلى التَّساؤلِ عَمّا إذا كانَ الشّيخُ أَبو البَرَكاتِ قَدْ أَتى بِتَقْريرِ الكَمِّ وَفْقَ زَمانِهِ؟، وَهوَ تَساؤلٌ مَشْروعٌ. بيدَ أَنَّ مَرَدَّ الأَمْرِ ما أَتى عَلى ذِكْرِهِ السَّلَفُ وَهُمْ يُطِلّونَ عَلى هذِهِ المَسْأَلَةِ، فَثَمَّةَ جُمْلَةٌ مِنَ الآراءِ تُعَزِّزُ شُهْرَةَ قِراءَةِ الإِتْباعِ عَلى الضَّمِّ عِنْدَ بَعْضِ السّادَةِ القُدامى في أَزْمانٍ مُخْتَلِفَةٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُوَجَّهَ عَلى إِثْرِها كَلامُ شَيخِنا أَبي البَرَكاتِ.

ذَكَرَ أَبو جَعْفَرٍ النّحاسِ (ت٣٣٨هـ) أَنَّها **لُغَةٌ مَعْروفَةٌ وَقِراءَةٌ موجودَةٌ**[١]، وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيّ–وَهو قريبُ العَهْدِ بِأَبي البَرَكاتِ– إِلى أَنَّ الّذي جَسَّرَهُمْ عَلى الإِتْباعِ هوَ تَنَزُّلُ الكَلِمَتينِ مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ، **لِكَثْرَةِ استِعْمالِهِما مُقْتَرِنَتين**[٢]، وَقَدْ عَلَّقَ أَبو البَقاءِ العُكْبُرِيّ عَلى قارِئِ هذا الحَرْفِ بِقولِهِ: "مَنْ قَرَأَ بِهِ فَرَّ مِنَ الخُروجِ مِنَ الضَّمِّ إِلى الكَسْرِ، وَأَجْراهُ مَجْرى المُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ **لا يَكادُ**

[١] يُنْظَرُ: النّحاس، **إعراب القرآن**، ١/١٧٠.

[٢] يُنْظَرُ: الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، ١/١١٣.

يَسْتَعْمِلُ الحَمْدَ مُنْفَرِداً عما بَعْدَهُ"[١]. وَأبيَنُ مِنْ ذلِكَ ما أَتى عَلى ذِكْرِهِ القُرْطبيّ: "**طَلَبُ التَّجانُسِ في اللَّفْظِ كَثيرٌ في كَلامِهِمْ**، نَحوُ: أَجوءُكَ، وَهوَ مُنحدُرٌ مِنَ الجَبَلِ بِضَمِّ الدّالِ وَالجيمِ"[٢].

وَرَغْمَ أَنَّ هذِهِ المُرَجِّحاتِ قويّةٌ إلى الحَدِّ الّذي قَدْ يُفَنِّدُ قولَ شيخِنا أَبي البَرَكاتِ، فَإِنَّ هُناكَ رأياً مُسْتَساغاً لَهُ في الإنْصافِ يَنْطَلِقُ مِنْ خِلالِهِ بِتَضْعيفِ قِراءَةِ الإتْباعِ بِالضَّمِّ، وَهوَ ثِقَلُ الحَرَكاتِ الدّاخِلَةِ عَلى الصّوامِتِ[٣]، وَهذا ما يَعْضُدُهُ الدَّرْسُ الصّوتيّ الحَديثُ. وَصَفوَةُ المَسْلَكِ – وَنَحْنُ نَطْلُبُ ضالَّتَنا مِنَ الرَّديءِ عِنْدَهُم– القولُ: إنَّ قِراءَةَ الإتْباعِ بِالضَّمِّ خَضَعَتْ لِقانونِ المُماثَلَةِ الصوتيَّةِ عِنْدَ عُلَماءِ الأَصواتِ، حيثُ تَأَثَّرَتِ الكَسْرَةُ في (لِلّهِ) بِضَمَّةِ الدّالِ في (الحَمْدُ) فَأُبْدِلَتِ الكَسْرَةُ ضَمَّةً طَلَباً لِلْمُجانَسَةِ، فَأَطْلَقوا عَليها مُماثَلَةً تَقَدّميَّةً مُنْفَصِلَةً كُليَّةً[٤].

والنَّتيجَةُ الّتي نَخْلُصُ إليها بِشَأنِ رَداءَةِ هذِهِ القِراءَةِ هيَ تِلْكَ التَّتابُعاتُ النُّطْقيَّةُ المَضْمومَةُ عِنْدَ تَشَكُّلِ صوتِ الدّالِ وَاللّامِ، فَالحَاجَةُ إلى إعْمالِ حَرَكَةِ اللّامِ بِالضَّمِّ وَاضِحَةٌ تَكادُ تَطْغى عَلى النَّفَسِ الّذي نَشْعُرُ بِهِ عِنْدَ الانْتِهاءِ مِنْ نُطْقِ صوتِ الدّالِ المَضْمومِ، بِمَعْنى لَمّا كانَ نُطْقُ الدّالِ يَتَطَلَّبُ ضَغْطَ الهَواءِ مُدَّةً مِنَ الزَّمَنِ ثُمَّ يَنْفَصِلُ اللِّسانُ فَجْأَةً تارِكاً نُقْطَةَ التقاءِ طَرَفِ اللِّسانِ بِأصولِ الثَّنايا العُليا وَمَقْدَمِ اللِّثَّةِ ليَحْدُثَ صوتاً انْفِجاريّاً –أي صوتَ الدّالِ–[٥]، أدّى ذلِكَ الانْفِجارُ إلى ثِقَلٍ عَلى اللِّسانِ بالانْتِقالِ إلى صوتٍ مَضْمومٍ يُشابِهُهُ في المَخْرَجِ وَالصِّفَةِ، فَما كانَ بَعْدَ

---

[١] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م، ١/٥.

[٢] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ١/١٣٦. ويُنْظَرُ: ابن جنّيّ، **الخصائص**، ٢/١٤٣.

[٣] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخِلاف بين البصريين وَالكوفيين**، ص٥٩٧.

[٤] يُنْظَرُ: عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص٣٨٣.

[٥] يُنْظَرُ: بشر، كمال، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٥٠، ٣٤٧.

نُطْقِ الدّالِ إلا أَنْ يَنْفِرَ اللِّسانُ مِنْ ذلِكَ التَّشَكُّلِ إلى ميكانيكيَّةٍ أَخَفَّ عَليهِ مِنْ نُطْقِ دالٍ مَجْهورَةٍ وَلامٍ مُفَخَّمَةٍ –مُتَتابِعَتينِ– إلى دالٍ مَجْهورَةٍ وَلامٍ مُرَقَّقَةٍ غيرِ مُسْتَثْقَلَتينِ.

وَلَعَلَّ في الأَمْرِ وضوحاً أَكْثَرَ إذا لاحَظْنا مَخْرَجَ الهَواءِ الأَنْفيّ لِصوتِ الدّالِ المَضْمومَةِ ثُمَّ الانْتِقالَ بِعُسْرٍ لا يُسْرٍ إلى مَخْرَجٍ جانبيّ للهَواءِ عِنْدَ نُطْقِ اللّامِ المَضْمومَةِ. وَفي هذا السَّبيلِ أَنْقُلُ رؤيَةَ الشّايبِ حينَما وازَنَ بينَ قِراءَتَي الإِتْباعِ، أي: (الحَمْدِ لِلّهِ) وَ(الحَمْدُ لُلّهِ) واعْتَبَرَ أَنَّ إتْباعَ الأَوَّلِ للثّانيّ أولى، فَقالَ: "وَحْدَةُ الجَرْسِ الصّوتيّ أَخَفُّ –لا شَكَّ– مِنَ اخْتِلافِهِ، وَخاصَّةً إذا وَصَلَ هذا الاخْتِلافُ إلى حَدِّ التَّضادِّ كَتَتابُعِ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ، هذا عَلاوَةً عَلى ما يَقْتَضيهِ ضَمُّ لامِ الجَرِّ مِنْ تَفْخيمٍ لِلّامِ في لَفْظِ الجَلالَةِ، مِمّا يُسَبِّبُ ثِقَلاً مُضاعَفاً. ناهيكَ بِقوَّةِ الضَّمَّةِ وَثِقَلِها بالنِّسْبَةِ إلى الكَسْرَةِ"(١). وَبِهذا التَّعْليلِ ذَهَبَ اسْتيتيّةُ أيضاً، وَساقَ نَسَقاً أَصواتيّاً عَلى النَّحوِ الآتي(٢):

الدّال (أَمامي) + الضَّمَّة (خَلْفيّة) + اللّام (أَماميّة) + الضَّمَّة (خَلْفيّة).

---

(١) الشايب، **قراءات وأصوات**، ص٦٩.

(٢) استيتية، سمير شريف، **القراءات القرآنية بين العربيّة والأصوات اللّغويّة منهج لساني معاصر**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥م، ص٣٠٨.

الحَقْلُ الصَّرفي، وَفيهِ الكَلِماتُ المُرَدَّأَةُ الآتيَةُ: (أَشَرّ، مالِح)

نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ) ما يَخُصُّ الكَلِمَةَ المُرَدَّأَةَ (أَشَرّ)، حيثُ قالَ: "وَلا يقالُ أَشَرُّ النّاسِ إلا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**"(١)، ويقالُ: "فُلانٌ شَرُّ النَّاسِ"(٢)، فَخُفِّفَ بِالحَذْفِ **لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ**(٣)، كَما قالَ اللهُ –جَلَّ وَعلا–: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ**﴾(٤)، وَقولِهِ –عَزَّ وَجلَّ–: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾(٥). والأَصْلُ (أَشْرَر) بِالْأَلِفِ عَلَى (أَفْعَل)، فَأُسْقِطَتِ الأَلِفُ، وَأُلْقيتْ فَتْحَةُ الرّاءِ عَلى الشّينِ(٦)، أي أَنَّهُ حَدَثَ قَلْبٌ مَكانيٌّ بينَ صامِتٍ وَعِلَّةٍ. واسْتِعْمَالُ الْأَصْلِ (أَشْرَرُ) **لُغَةٌ لِبَنِي عامِرٍ**(٧). وَقَدْ نَبَّهَ ابنُ مالِكٍ (ت٦٧٢هـ) عَلى: أَنَّ قولَهُم: شَرٌّ مِنْ كَذا، الْأَصْلُ فيهِ: أَشَرّ، **وَلا يَكادونَ يستَعْمِلونَ الْأَصْلَ**(٨)، وَقَدْ جَهَرَ بِهذا صاحِبُ القاموسِ بِقولِهِ: "وَهوَ شَرٌّ مِنْكَ، وَأَشَرُّ **قَليلَةٌ** أو **رَديئَةٌ**"(٩).

وَهكذا، فَقَدْ أَفْضَتْ وُجوهُ القولِ عِنْدَ عُلَماءِ العَرَبيَّةِ إِلى اعْتِبارِ الرَّداءَةِ في (أَشَرّ) انْطِلاقاً مِنَ النِّسْبَةِ السَّماعيَّةِ الّتي تَلاسَنَ بِها أَبْناءُ بَني عامِرٍ في هذِهِ الصّيغَةِ، مُقارَنَةً بالصّيغَةِ (شَرّ).

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شرر). والجوهريّ، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (شرر).

(٢) ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، ص٣٠٧. وابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٣٧٢.

(٣) يُنْظَرُ: الأنباري، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ١/٢٥٣.

(٤) **الأنفال** ٨ : ٢٢.

(٥) **الأنفال** ٨ : ٥٥. وَقَدْ وَرَدَتْ (شَرّ) اسْمَ تَفْضيلٍ في الكِتابِ العَزيزِ في مواطِنَ أُخْرى، مِنْها عَلى سَبيلِ التَّمْثيلِ: (**المائدة** ٥ : ٦٠ مرَّتينِ، **يوسف** ١٢ : ٧٧، **مريم** ١٩ : ٧٥، الحج ٢٢ : ٧٢، **الفرقان** ٢٥ : ٣٤، **البيّنة** ٩٨ : ٦).

(٦) يُنْظَرُ: الأنباري، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ١/٢٥٣.

(٧) يُنْظَرُ: الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الشين مع الراء وما يثلّثهما– مادّة (شرر) والخاء مع الياء وما يثلّثهما– مادّة (خير).

(٨) يُنْظَرُ: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ٢/١١٢٧.

(٩) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، فصل الشين– باب الراء (الشرّ). وَكذا الأَمْرُ عِنْدَ: الزّبيديّ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (شرر).

فالظّاهِرُ أَنَّ هُناكَ أَصْلاً مُفْتَرَضاً عَلى قِلَّةٍ، وَهوَ (أَشْرَر)، وَأَصْلاً مَسْموعاً وَهوَ (شَرّ)، ويَبْدو أَنَّ الْمَلْمَحَ التّاريخيَّ اللَّهْجويّ واضِحٌ؛ فاطِّراحُ الهَمْزِ ليسَ هوَ الأَصْلُ، بَلْ هوَ مَرْحَلَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ، وَبَدا أَنَّ النّاطِقَ بِالبِنيَةِ المَعْدولَةِ عَنِ الأَساسِ (أَفْعَل) قَدِ اسْتَمالَ لِسانُهُ السُّهولَةَ واليُسْرَ والبُعْدَ عَنْ تَحْقيقِ الهَمْزَةِ؛ لِما فيها مِنْ إِطْباقٍ للوَتَرينِ الصّوتيّينِ بِحيثُ لا يُسْمَحُ لِلْهواءِ بِالمُرورِ، فيَحْتَبِسَ داخِلَ الحُنْجُرَةِ، ثُمَّ يُسْمَحُ لَهُ بِالخُروجِ عَلى هيئَةِ انْفِجارٍ[١].

أَمّا الكَلِمَةُ المُرَدَّأَةُ الأُخْرى المَبْثوثَةِ تَحْتَ هذا الحَقْلِ فَهيَ كَلِمَةُ (مالِح) الَّتي وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ في لِسانِ العَرَبِ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهَري (ت٣٩٣هـ): "الْمِلْحُ وَالْمَليحُ خِلافُ العَذْبِ مِنَ الماءِ، وَالجَمْعُ مِلْحَةٌ وَمِلاحٌ وَأَمْلاحٌ وَمِلَحٌ؛ وَقَدْ يُقالُ: أَمواهٌ مِلْح وَرَكيّةٌ مِلْحَةٌ وَماءٌ مِلْحٌ، **وَلَا يُقَالُ مَالِحٌ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ**"[٢]، وَقَدْ أَنْكَرَها نَفَرٌ مِنَ العُلَماءِ[٣]. وَلكِنْ بِالرَّغْمِ مِمّا عُرِفَ بِهِ السَّلَفُ بِالطّابَعِ العامِّ في مُعالَجَةِ اللُّغَةِ وَتفاوتِ الآراءِ بينَ التَّفْصيحِ والتَّرْديءِ يَبْقى أَنْ نَفْسَحَ الْمَجالَ لِلدِّراسَةِ وَالتَّحْقيقِ في أَمْرِ الرَّداءَةِ عِنْدَهُمْ، وَما هي الصِّفاتُ العامّةُ وراءَ تَعليقاتِهِمُ التَّقويميّةِ في حُضورِ هذِهِ الكَلِمَةِ.

إِنَّ الأَمْرَ الّذي بِهِ فُهِمَ توجُّهُهُمْ إِلى اعتِبارِ الرَّداءَةِ في (مالِح) أَنَّها مَسْموعَةٌ قَليلَةٌ، احْتِكاماً لِما أَخْبَرَ بِهِ يونسُ بنُ حَبيبٍ (ت١٨٢هـ) وَأَبو الدُّقيشِ القولَ: "هذا وَإِنْ وُجِدَ في كَلامِ

---

[١] يُنْظَرُ: أنيس، **في اللّهجات العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م، ص٧٧.

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وصحاح العربيّة**، مادّة (ملح).

[٣] يُنْظَرُ: ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، ص٢٨٨. وابن قُتيبة الدينوري، **أدب الكاتب**، ص١٦٥.

الْعَرَبِ فَهي **لُغَةٌ قَليلَةٌ** لا تُنْكَرُ"[١]، وَقولَ البطليوسيّ (ت٥٢١هـ): "**المَشْهورُ في كَلامِ العَرَبِ ماءٌ مِلْحٌ**، وَلكِنَّ **قولَ العامَّةِ مالِح لا يُعَدُّ خَطأً**، وَإِنَّما هو **لُغَةٌ قَليلَةٌ**"[٢].

وَلَعَلَّ المَلْحَظَ عَلى القولينِ السّابِقينِ إشارَةٌ صَريحَةٌ إلى مَسْأَلَة القِلَّةِ مِنْ جانِبٍ، وَعَدَمِ التَّخْطِئَةِ أو النُّكْرانِ مِنْ جانبٍ آخَرَ، مِمّا يُحَقِّقُ أَمْراً قابِلاً لِلْعَقْلانيَّةِ العِلْميَّةِ؛ فَلا شَكَّ في أَنَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ في (مالِح) لا يَعْني اطِّراحَها مِنَ الأَلْسِنَةِ، فالأقوالُ السّابِقَةُ المرويَّةُ بوعيٍ واختيارٍ عَلى ما سَمّوهُ مِنْ عَدَمِ التَّخْطِئَةِ تُفْصِحُ هُنا أَمْراً قابِلاً لِلإِبْرازِ، وهوَ ما أَقْدَمَتْ عَليهِ المَعاجِمُ العَرَبيَّةُ الحَديثَةُ في تَسْجيلِها تِلْكَ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ[٣]، وبالتّالي إثْراءُ الدَّرْسِ اللُّغويِّ بِهذِهِ الكَلِمَةِ وَمَدى تَدويرِها عَلى الأَلْسِنَةِ، وَلَعَلَّ ذلِكَ يَعْضُدُ جُمْلَةً مِنَ الأُمورِ، يُمْكِنُ مِنْ خِلالِها أَنْ نَتَبَيَّنَ مُرادَ الّذينَ اتَّجَهوا إلى تَرديءِ(مالح)، وهيَ:

أَوَّلُها: أَنَّ السَّلَفَ رُبَّما اعْتَبَروا الرَّداءَةَ في كَلِمَةِ (مالِح) مَدْفوعينَ مِنَ النَّصِّ العَزيزِ[٤] في قولِهِ –جَلَّ اسْمُهُ–: ﴿**هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾[٥]، وَقولِهِ –عَزَّ وَجلَّ–: ﴿**هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾[٦]، وَبِهذا صَرَّحَ ابنُ الجبّانِ (الْمُتوفّى بعد ٤١٦هـ) بِقولِهِ: "وَماءٌ مِلحٌ هي

---

[١] الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (ملح). وَابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح).

[٢] البطليوسي، محمد بن عبد الله بن محمد بن السيّد، **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٦م، ٢/٢٢٣.

[٣] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (ملح).

[٤] يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (ملح).

[٥] **الفرقان** ٢٥ : ٥٣.

[٦] **فاطر** ٣٥ : ١٢.

اللُّغَةُ الفَصيحَةُ، وَقَدْ جاءَ بِها القُرآنُ"[١]. وَقَدْ ذَهَبَ عَبّاس أَبو السّعود إِلى أَنَّ مالِحَ "ليسَتْ لُغَةً رَديئَةً كَما قالَتِ المَعاجِمُ، لِأَنَّها **لُغَةُ الحِجازيّينَ**، بيدَ أَنَّ اسْتِعْمالَها قَليلٌ لوُرودِ القرآنِ بِغيرِها"[٢].

وَالأَمْرُ الثّاني: أَنَّ تَعْليقَ أَبي حاتِمٍ عَلى قِراءَةِ طَلْحَةَ بنِ مُصرَّفٍ (هذا مَلْحٌ أُجاجَ)، قالَ: مُنْكَرٌ في القِراءَةِ. فاسْتَدْرَكَ عليهِ ابْنُ جِنّي (ت٣٩٢هـ) في المَحْتَسَبِ القولَ: هوَ مُنْكَرٌ في القِراءَةِ، يَجوزُ أَنْ يُريدَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ في اللُّغَةِ، وَإِنْ كانَ سُمِعَ **فَقليلٌ خَبيثٌ**، ويَجوزُ أَنْ يَكونَ ذَهَبَ فيهِ إِلى أَنَّهُ أَرادَ (مالِح)، فَحَذَفَ الأَلِفَ تَخْفيفاً. وَعَلى أَنَّ مالِحاً **ليسَتْ فَصيحَةً صَريحَةً**، لِأَنَّ **الأَقوى** في ذلِكَ ماءٌ مِلْحٌ[٣]. وَقالَ ابْنُ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ): "وَلا يُقالُ: مالِحٌ، إِلّا عَلى لُغَةٍ **ليسَتْ بالعالِيَةِ**"[٤]، وَقولُهُ: "ماءُ المِلْحِ" في حَديثِ عُثْمانَ ﷺ: "**وَأَنا أَشْرَبُ ماءَ المِلْحِ**" مِنْ إِضافَةِ الموصوفِ إِلى الصِّفَةِ[٥].

وَالأَمْرُ الثّالِثُ: أَنَّ مالِحاً وَرَدَتْ في أَشْعارِ الفُصَحاءِ، كَما أَخْبَرَ بِذلِكَ ابْنُ بَرّي (ت٥٨٢هـ) في كِتابِهِ[٦].

قالَ الأَغْلَبُ الْعِجْلِيُّ (ت١٩هـ) يَصِفُ أُتُناً وَحِماراً [مِنَ الرَّجَزِ]:

تَخالُهُ مِنْ كَرْبِهِنَّ كالِحاً ... وَافْتَرَّ صاباً وَنَشوقاً مالِحاً[٧]

---

[١] ابن الجبّان، **شرح الفصيح في اللّغة**، ص٣١٣-٣١٤.

[٢] أبو السعود، عبّاس، **أزاهير الفُصحى في دقائق العربيّة**، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ص٢١.

[٣] يُنْظَرُ: ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ١٢٤/٢، ١٩٩/٢، ٨٢/٢.

[٤] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (ملح).

[٥] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (ملح).

[٦] ابن بري، **كتاب التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح**، باب الحاء- فصل الميم (م ل ح) ٢٧٢/١- ٢٧٥. ويُنْظَرُ: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (ملح).

[٧] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح).

وَقالَ عُذافِرُ [مِنَ الرَّجَزِ]:

بِـصْريّـةٍ تـزوّجَــتْ بِـصْريّـــاً ... يُـطْعِمُـها الْـمالِـحَ وَالـطّريـــا[1]

وَقالَ عُمَرُ بنُ أَبي رَبيعَةَ (ت٩٣هـ) [مِنَ الطّويلِ]:

وَلو تَفَلَتْ في الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ مالِحٌ ... لأَصْبَحَ ماءُ الْبَحْرِ مِنْ ريقِها عَذْباً[2]

وَقالَ غَسّانُ السّليطيّ (ت١٠٠هـ) [مِنَ الطّويلِ]:

وَبِيضٍ غِذاهُنَّ الْحَليبُ، وَلَـمْ يَكُنْ ... غِذاهُنَّ نينانٌ مِنَ الْبَحْرِ مـالِــحُ[3]

وَقالَ جرير (ت١١٤هـ) يَهجو آلَ المُهَلَّبِ [مِنَ البَسيطِ]:

كانوا إذا جَعَلوا في صِيرِهِم بَصلاً ... وَاسْتوسقوا مالِحاً مِنْ كَنْعَدٍ جَذَفوا[4]

وَأَنْشَدَ أبو زياد الكِلابيّ (ت٢٠٠هـ) [مِنَ الرَّجَزِ]:

صَبَّحْنَ قَـوّاً وَالْـحِـمـامُ واقِـعُ ... وَمـــاءُ قَـوٍّ مـــالِــحٌ وَنـــاقِـــعُ[5]

---

(1) الرَّجَزُ لِعُذافر عِنْدَ ابن منظور، لسان العَرب، مادّة (ملح).

(2) عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطّاب عمر بن عبد الله بن ربيعة، **ديوان شعره**، قدّمَ له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٧٠.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح). والنّونُ: الحوتُ، والجَمْعُ نينانُ.

(4) جرير، أبو حرزة بن عطية بن حذيفة الخطفي، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٩م، ١/١٧٧. الصير: السميكات المملوحة، الكنعد: السّمك البحريّ.

(5) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح).

وَالأَمْرُ الرّابِعُ: ما صَرَّحَ بِهِ ابْنُ سِنانٍ الخَفاجيّ (ت٤٦٦هـ) في رِوايَةٍ عَنِ الأَصْمَعيّ (ت٢١٦هـ) الّذي أَنْكَرَ أَنْ يُقالَ في لُغَةِ العَرَبِ (مالِح). وَقَدْ وَضَّحَ ابْنُ سِنانٍ ذلِكَ قائِلاً: "كانَ الأَصْمَعيُّ يُنْكِرُ أَنْ يُقالَ في لُغَةِ العَرَبِ (مالِح)، فَلَمّا أُنْشِدَ في ذلِكَ شِعْرُ ذي الرُّمَّةِ قالَ: إِنَّ ذا الرُّمَّةِ قَدْ باتَ في حوانيتِ البَقّالينَ **بِالبَصْرَةِ** زَماناً، فَأَرادَ بِذلِكَ أَنَّ بِمُخالَطَتِهِم سَمِعَهُمْ يَقولونَ (مالح)، فَقالَهُ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْتَجَّ بِكَلامِهِ لِهذا السَّبَبِ"[1]. وَالعِلَّةُ واضِحَةٌ في النَّصّ السابِقِ، وَهِيَ مُخالَطَةُ الحَضَرِ وامْتِزاجُ لِسانِ ساكِنيهِمْ بِكَلامِهِمْ.

وَالأَمْرُ الخامِسُ: ما أَتى عَلى ذِكْرِهِ أَبو العَبّاسِ الحَمويّ (ت٧٧٠هـ)، فَقالَ: "وَعِبارَةُ الْمُتَقَدِّمينَ فيهِ **وَمالِحٌ قَليلٌ**، ويَعْنونَ بِقِلَّتِهِ كونَهُ لَمْ يَجِئْ عَلى فِعْلِهِ، فَلَمْ يَهْتَدِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرينَ إِلى مَغْزاهُمْ، وَحَمَلوا الْقِلَّةَ عَلى الشُّهْرَةِ وَالثُّبُوتِ، وَلَيسَ كَذلِكَ، بَلْ هيَ **مَحْمولَةٌ عَلى جَرَيانِهِ عَلى فِعْلِهِ**، كيفَ وَقَدْ نُقِلَ أَنَّها **لُغَةٌ حِجازيَّةٌ**، وَصَرَّحَ أَهْلُ اللُّغَةِ بِأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ كانوا يَخْتارونَ مِنَ اللُّغاتِ أَفْصَحَهَا، وَمِنَ الأَلْفاظِ أَعْذَبَهَا فيَسْتَعْمِلونَهُ، وَلِهذا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِم، وَكانَ مِنْهُمْ أَفْصَحُ الْعَرَبِ. وَما ثَبَتَ أَنَّهُ مِنْ لُغَتِهِمْ لا يَجُوزُ الْقولُ بِعَدَمِ فَصاحَتِهِ، وَقَدْ قَالوا في الْفِعْلِ: مَلَحَ الْماءُ مُلوحاً مِنْ بَابِ قَعَدَ، وَقِياسُ هَذا مالِحٌ، فَعَلى هَذا هوَ جارٍ عَلى الْقِياسِ"[2].

وَتعيّنَ مِنْ جُلِّ ما سَبَقَ القولُ: إِنَّ آراءَ العُلَماءِ حامَتْ حولَ كينونَةِ الكَلِمَةِ؛ أي أنّها كائِنَةٌ في أَذْهانِ السَّلَفِ وَسائِغَةٌ لَدى الْعَرَبِ، بَلْ هيَ مَسْموعَةٌ لَديهِمْ بِقَدَرٍ مَعْلومٍ أو شِبْهِ مَعْلومٍ. وَقَدْ جاءَ: "ماءٌ مِلْحٌ وَمالِحٌ **وَكِلاهُما لُغَةٌ**"[3]، فَ(مالِح) أَقَلُّ شُهْرَةً وَفَصاحَةً مِنْ (مِلْح). وَحَكى ابْنُ

---

[1] ابن سنان الخفاجي، **سرّ الفصاحة**، ص١٣١.

[2] الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الميم مع اللام وما يثلّثهما– مادّة (ملح).

[3] النّووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **تهذيب الأسماء واللّغات**، إدارة الطباعة المنيرية، مادّة (ملح) ١٤١/٤.

الأَعْرابيّ (ت٢٣٣هـ): "ماءٌ مالِحٌ كَمِلْحٍ، وَإِذا وَصَفْتَ الشّيءَ بِما فيهِ مِنَ المُلوحَةِ قُلْتَ: سَمَكٌ مالِحٌ وَبَقْلَةٌ مالِحَةٌ"[١]،

وَقالَ أَبو الدُّقيش: "يُقالُ ماءٌ مالِحٌ وَمِلْحٌ"[٢]. فَلَعَلَّ المُرَدِّئَ الأوَّلَ آثَرَ اللُّغَةَ الأَشْهَرَ (مِلْح)، إلّا أَنَّ هذا الموقِفَ لا يُبيحُ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ سواهُ. وَبُغيَةَ اسْتِشْرافِ الأَمْرِ أَكْثَرَ يَجْمُلُ بِنا أَنْ نَعيَ ما يؤيّدُهُ الواقِعُ اللُّغويّ، حيثُ يُدَلِّلُ النّاطِقونَ فيهِ بِ(ملح) عَلى الموصوفِ وَ(مالِح) عَلى الصِّفَةِ. واللُّغَةُ –في حَقيقَةِ الأَمْرِ– تَنْزِعُ إِلى التَّخْصيصِ أَجْلَ فَضِّ اللَّبْسِ[٣]، وَهيَ عَلامَةُ تَرَقٍّ، فَخَصَّصَتْ –بِأَطوارٍ تاريخيّةٍ– مالِحَ لِتَدُلَّ عَلى الوَصْفِ، وَأَرادَتْ بِمِلْحٍ تِلْكَ المادَّةَ البيضاءَ الكيميائيّةَ الّتي تَطيبُ بِها الأَطْعِمَةُ. وَقَدْ ذَهَبَ عَبْدُ العَزيزِ الحَرْبيُّ إِلى القولِ: "بَدا لي فَرْقٌ دَقيقٌ بينَ المِلْحِ والمالِحِ، وَهوَ أَنَّ المِلْحَ وَصْفٌ ثابِتٌ كَماءِ البَحْرِ، والمالِحَ لِما طَرَأَتْ عَليهِ المُلوحَةُ؛ كالفَرْقِ بينَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ واسْمِ الفاعِلِ"[٤].

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح).

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ملح).

(٣) يُنْظَرُ: عكاشة، عمر يوسف، **تأسيساً لوعي لغويّ مختلف دفع دلالة التّوكيد عن (إِنَّ) وَأبحاثٌ أخرى**، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط١، ٢٠١٣م، ص٣٥٦.

(٤) الحربي، عبد العزيز بن علي، **لحن القول**، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م، ص١١٠.

الحَقْلُ الاشْتِقاقي، وَفيهِ الكَلِماتُ المُرَدَّأَةُ الآتيَةُ:

(أَعْزَب، أوقَفْتُ، أَشْغَلْتُهُ، أَرابَني، أَبْرَدتُهُ، أَمْحَقَهُ، أَقْرَح، غَلَقْتُ، مُعِقّ، مُكال– مَكول).

لَعَلَّ كُلَّ الكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ ههُنا داخِلَةٌ في حيِّزِ الاشْتِقاقِ العَفويِّ الفَرْديِّ، والّذي يُمْكِنُ أَنْ يُدْرَجَ تَحْتَ اسْتِعْمالاتِ بَعْضِ الفُصَحاءِ، وَهذا الاجْتِهادُ الاشْتِقاقيُّ يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يَنْتَقِلَ إلى المَعاجِمِ العَرَبيَّةِ الحَديثَةِ ليُصْبِحَ جُزْءاً مِنَ اللُّغَةِ النِّظاميَّةِ الَّتي وَصَلَتْ إلينا. وَمِنْ تِلْكَ الكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ في اللِّسانِ، كَلِمَةُ (الأَعْزَب)، حيثُ نَقَلَ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ ابْنِ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ) القولَ: "والعَزَبُ الّذي لا زوجَةَ لَهُ، ويُروى الأَعْزَبُ، وَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ، وَاللُّغَةُ الفُصْحى** العَزَبُ"[(١)]. وَذَهَبَ نَفَرٌ مِنَ العُلَماءِ بِعَزْوِ (أعزب) إلى العامَّةِ الّتي تَهْمِزُ ما لا يُهْمَزُ[(٢)]، وَنَبَّهَ بَعْضُهُمْ عَلى نُكْرانِها، وَمِنْهُمُ الأَزْهَريُّ (ت٣٧٠هـ) الَّذي نَقَلَ رؤيَةَ أَبي حاتِمٍ السّجستانيّ (ت٢٥٥هـ): "قالَ: **وَلا يُقالُ رَجُلٌ أَعْزَبُ، وَأَجازَ غيرُهُ، رَجُلٌ أَعْزَبُ**"[(٣)]. وَحَمَلَها بَعْضُهُمْ عَلى التَّخْطِئَةِ[(٤)]. وَبَسَطَ الأَنْباريّ (ت٣٢٨هـ) القولَ في كِتابِهِ: "وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ: رَجُلٌ أَعْزَبٌ، وَهو **قَليلٌ رَديءٌ**"[(٥)].

واضِحٌ مِنْ ذلِكَ كُلِّهِ أَنَّ المَرْءَ يَذْهَبُ إلى أَنَّ الكَلِمَةَ (أَعْزَب) مَثَّلَتْ نُطْقاً لُغويّاً مَعْزوّاً لِلْعامَّةِ، وَكما هوَ مُلاحَظٌ في السّياقِ السّابِقِ فَإِنَّ الصّيغَةَ المَهْموزَةَ موسومَةٌ بِالوَصْفِ (قَليل

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (أهل). ويُنْظَرُ: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (أهل).

(٢) يُنْظَرُ: ابن قُتيبة الدينوري، **أدب الكاتب**، ص٣٧٢. وابن الجوزي، **تقويم اللِّسان**، ص١٣٧.

(٣) الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (عزب). أَمّا الجوهريّ وابنُ سيدة فَقَدِ اكْتَفيا بِتَسْجيلِ (عزب) في كِتابيهِما. يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (عزب). وابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، (العين والزاي والباء).

(٤) يُنْظَرُ: ابن درستويه، **تَصحيح الفصيح وشرحه**، ص٥٠٥.

(٥) الأنباري، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ٢/٢٧٩.

رَديء). وَعَليهِ يُمْكِنُ أَنْ نَتَنَبَّهَ إِلى أَنَّ الكَلِمَةَ الأولى (قَليل) هيَ وَصْفٌ لِلْحالِ كَما يَراها الأَنْباريُّ، لِذا تُراهُ يَسْتَنِدُ إليها للانْتِقالِ إلى الحُكْمِ التّالي في قولِهِ: (رَديء). وَبَعْدَ ذلِكَ، يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَقِرَّ في الأَذْهانِ أَنَّ (رَديء) أَصْبَحَ بِمَثابَةِ (قَليل رَديء). وَثَمَّةَ قالاتٌ تُعَزِّزُ صِحَّةَ هذا الفَهْمِ، مِنْها قولُ النَّوويّ (ت٦٧٦هـ) في شرحِهِ صَحيحَ مُسْلِمٍ: "في جَميعِ نُسَخِ بِلادِنا بِالأَلِفِ، وَهيَ لُغَةٌ، **وَالمَشْهورُ** في اللُّغَةِ عَزَبٌ"[١]. وَقَدْ صَرَّحَ الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) بِعَزوِها لِلْقِلَّةِ حيثُ قالَ: "وَلا تَقُل: أَعْزَبُ أو **قَليلٌ**"[٢]. وَأَضافَ الزّبيديّ: "لا تُقَلْ (أَعْزَبُ) بِالأَلِفِ عَلى أَفْعَل... وَهوَ قولُ أَبي حَاتِمٍ، أَي لِكَوْنِهِ **غيرَ وارِدٍ وَلا مَسْمُوعٍ**، أَو **قَليلٍ**"[٣].

وَأَيّاً يَكُنْ، وَبِحَسَبِ الاتِّجاهاتِ الفِكْرِيَّةِ السّابِقَةِ، فَإِنَّ الذِّهْنِيَّةَ اللُّغويَّةَ تَسْتَأْهِلُ بالباحِثِ القولَ: إِنَّ الرَّداءَةَ المُنْتَخَبَةَ لِلْكَلِمَةِ المَهْموزَةِ (أَعْزَب) لا تَسيرُ بِحالٍ مِنَ الأَحوالِ إِلى دائِرَةِ الهُجْرانِ، وَحَمْلِها عَلى التَّخْطِئَةِ، فالاعْتِبارُ العِلْميُّ والغايَةُ النَّفْعيَّةُ -ههُنا- لا تَنْفَكُّ في إِقْرارِ صِحَّةِ هذِهِ الكَلِمَةِ المَهْموزَةِ وَتَداوُلِها بينَ النّاطِقينَ والمُدْبِرينَ عَلى اللُّغَةِ، وَإِنْ نَزَعَ أَحَدُهُمْ إِلى البَلْبَلَةِ وامْتَطى جوادَ المُخَطِّئينَ قُلْنا: إِنَّ نَقْصَ الاسْتِقْراءِ المُتَعَمِّقِ أَفْضى إِلى فَسادِ الحُكْمِ اللُّغويِّ في مِثْلِ هذِهِ الأَلْفاظِ، خُصوصاً أَنَّها سُمِعَتْ عَنِ الأَعْرابِ، وَإِنْ كانَتْ بِالقَدَرِ اليَسيرِ. وَخُلاصَةُ القولِ: إِنَّنا لا نُفاضِلُ كَلِمَةً عَلى أُخْتِها في هذا المَقامِ، إِلّا أَنَّ شُهْرَةَ كَلِمَةٍ قَدِ اسْتوى عودُها وَفَشَتْ أَنْمُلُها أَكْثَرَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرى، وَعليهِ، لا مَعيبَ عَلى النّاطِقِ أَنْ يوَظِّفَ تِلْكَ الصّيغَةَ المَهْموزَةَ في كَلامِهِ.

---

(١) النووي، الإمام الحافظ محيي الدين أبو زكريا بن شرف بن مُرّي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج- شرح النّووي على مسلم**، بيت الأفكار الدوليّة، الأردن- عمّان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص١٦٥٤.

(٢) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، فصل العين- باب الباء (العزب). وَلَعَلَّ في مَقولَةِ الفيروزآبادي ما يُثيرُ غَرابَةً في النَّفْسِ؛ إِذْ كيفَ يُمْكِنُ فَهْمُ قولِهِ: (وَلا تَقُلْ: أَعْزَبُ أو قليلٌ)؟. فالتَّخْييرُ ههُنا وَجَبَ أَنْ يَحْتَمِلَ عِدَّةَ احْتِمالاتٍ، فَرُبَّما كانَ المَقْصودُ: (هوَ قَليلٌ)، (رَديءٌ أو قَليلٌ).

(٣) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (عزب).

وَقانونُ القياسِ اللُّغويِّ أيضاً يُبيحُ لِلأَعْرابيِّ أوِ النّاطِقِ الحَمْلَ عَلى النَّظيرِ، فَرُبَّما أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ (أَرْمل) وَلَّدَت في القياسِ اللُّغويِّ (أَعْزَب)، وَعَليهِ فَعِنْدَ وُجودِ الكَلِمَتينِ (عَزَب) وَ(أَعْزَب) يَفْتَرِضُ القارِئُ أَنَّ الكَلِمَةَ الأَخيرَةَ –تاريخيّاً– وَليدَةٌ عَنِ الكَلِمَةِ الأولى (عَزَب)، فَفي مَرْحَلَةٍ لاحِقَةٍ اسْتُجِدّتِ الكَلِمَةُ (أَعْزَب)، وَصارَتْ هذِهِ الكَلِمَةُ الوَليدَةُ أَكْثَرَ قَبولاً وانْسِراباً عَلى الأَلْسِنَةِ مِنَ الأولى، وَبِعِبارَةٍ أَسْلَم: ما زالَتِ اللَّفْظَتانِ مُتَعايِشَتينِ حَتّى يومِنا هذا، الأمر الّذي دَعا أَهْلَ الصِّناعَةِ المُعْجَميَّةِ الحَديثَةِ إلى أَنْ يُثْبِتوا الكَلِمَةَ المُرَدَّأَةَ في مَعاجِمِهِمْ[١].

وَثَمَّةَ أَلْفاظٌ أُخْرى مَهْموزَةٌ في اللِّسانِ وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ، وَهيَ تَتَمَحوَرُ في القالَبِ التَّصريفيِّ (فَعَلْتُ وَأفْعَلْتُ)، وَقَبْلَ أَنْ نَتَهادى إليها أَرَدْنا نَظَراً مَعْرِفيّاً نُكَوِّنُ مِنْ خِلالِهِ مَلْمَحاً تاريخيّاً وَإِنارَةً شُموليَّةً، تُمَثِّلُ الأَنْظارَ اللُّغويَّةَ المُحالَةَ لِلرَّعيلِ الأَوَّلِ مِنْ عُلَماءِ العَرَبيَّةِ إزاءَ هذا القالَبِ. فَقَدْ حَظيَ هذا القالَبُ بِقَدَرٍ عالٍ مِنَ الاهْتِمامِ وَالتَّصوّرِ؛ لِما لَهُ مِنْ صِلَةٍ بِقواعِدِ "اللُّزومِ وَالتَّعديّ" في العربيَّةِ، وَلِأَنَّهُ يُشَكِّلُ عَزواً عِنْدَ بَعْضِهِم لِعوامِلَ لَهْجيَّةٍ وَأَنْساقٍ قَبَليّةٍ تَميميّةٍ تارةً وَحِجازيَّةٍ تارةً أُخْرى. فَشاعَتْ تِلْكَ الأَفْعالُ، وَكَثُرَتِ التّآليفُ فيها.

وَلكِنْ، يَظَلُّ أَمْرٌ يَشْغَلُ ذِهْنَ الباحِثينَ، وَهوَ الأَساسُ الّذي دَعا السَّلَفَ إِلى ابْتِداعِ كُتُبٍ خاصَّةٍ في هذِهِ الأَفْعالِ الثَّرِيَّةِ المادَّةِ، نَحو: (فَعَلْتُ وَأَفْعَلتُ) وَ(كُتُبِ الأَفْعالِ). حيثُ جاءَ في المُزْهِرِ: "أَخْبَرَنا مُحمّدُ بنُ عَبْدِ الواحِدِ، أَخْبَرَنا ثَعْلَبٌ قالَ: أَجْمَعوا عَلى أَنَّ أَكْثَرَ النّاسِ كُلّهُمْ روايَةً، وَأوسَعَهُم عِلْماً الكِسائيُّ، وَكانَ يقولُ: قَلَّما سَمِعْتُ في شيءٍ (فَعَلْتُ) إلّا وَقَدْ سَمِعْتُ فيهِ (أَفْعَلْتُ)"[٢]. أَمّا عَنْ أَساسِ ابْتِداعِ هذهِ الأَفْعالِ، فَإِنَّنا نَجِدُ مُحَقِّقي كِتابِ "فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" لِلزَّجاجِ،

---

[١] يُنْظَرُ: أنيس، **المعجم الوسيط**، مادّة (عزب).

[٢] السّيوطيّ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ٢/٤٠٧.

يُفَسِّرانِ الأَمْرَ، بِقولِهِما: "وَما كَثُرَتِ المُؤَلّفاتُ بِهذا الشَّكْلِ إلّا بِسَبَبِ الاضْطِرابِ الّذي أَصابَ صيغَةَ (أَفْعَل) مِنْ تَرْكِ الحِجازيّينَ لِهَمْزَتِها تارَةً، وَالحَذْلَقَةِ في زِيادَتِها تارَةً أُخْرى"[١].

وَبَعْدَ ذاكَ التّناوُلِ، نَسْلُكُ طَريقَنا نَحوَ الكَشْفِ عَنْ أَساسِ تَرْدِئَةِ تِلْكَ الظّاهِرَةِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ. فَمِنَ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسان العَرَبِ) تَعْديَةُ الفِعْلِ (وَقَف) بالهَمْزَةِ، حيثُ نَقَلَ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ) القولَ: "وَقَفْتُ الدّابَّةَ والأَرْضَ وَكُلَّ شيءٍ، فَأَمّا أوقَفَ في جَميعِ ما تَقَدَّمَ مِنَ الدّوابِّ والأَرْضينَ وَغيرِهِما فَهيَ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٢]، وَقالَ الجوهريُّ: "وَليسَ في الكَلامِ أوقَفْتُ إلّا حَرْفٌ واحِدٌ، أوقَفْتُ عَنِ الأَمْرِ الّذي كُنْتُ فيهِ، أي أَقْلَعْتُ"[٣]. وَقالَ –جَلَّ شَأْنُهُ–: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[٤]، وَلَمْ يَقُلْ (أُوقِفوا)، لِأَنَّ ذلِكَ هو الفَصيحُ وَالحَسَنُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ كَما فَسَّرَهُ الطّبريّ (٣١٠هـ)[٥]، وَتَكَفَّلَ ابنُ القوطيّة (ت٣٦٧هـ) وَابنُ القَطّاعِ (ت٥١٥هـ) في كِتابيهِما بِإِسْنادِ "أوقَفْتُ الدّارَ وَالدّابَّةَ" **لِلُغَةِ تَميم**[٦].

---

(١) الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، **كِتاب فَعلتُ وأفعلتُ**، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب وَصبحي التّميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٦-٧.

(٢) ويَذْكُرُ أيضاً في موطِنٍ آخَرَ مِنَ المادَّةِ نَفْسِها: "تَقولُ: وَقَفْتُ الشّيءَ أَقِفُهُ وَقْفاً، وَلا يُقالُ فيهِ أوقَفْتُ إلّا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**". ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (وقف). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (وقف).

(٣) الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (وقف).

(٤) **الأنعام** ٦ : ٢٧.

(٥) يُنْظَرُ: الطّبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطّبريّ جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢٠٧/٩. ويُنْظَرُ: ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٧١.

(٦) ابن القوطيّة، **كتاب الأفعال**، ص١٥٧. وابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، **كتاب الأفعال**، رتّبه: سالم الكرنوكي، دائرة المعارف العثمانيّة، ط١، ١٣٦٠هـ، ٢٩٠/٣.

وَأُنْشِدَ للطِّرْماحِ [مِنَ الخَفيفِ]:

فَتَطَرَّبْتُ لِلْهوى ثُمَّ أَقْصَرْ تُ رِضاً بالتُّقى، وَذو البِرِّ راضي[1]

وَروى الفارابيّ (ت٣٥٠هـ): "أوقَفْتُ بِمَعْنى وَقَفْتُ، وَهي **قَليلَةٌ**"[2]، وَقَدْ ذكَرَ أَبو حيّانَ الأَنْدَلسيّ (ت٧٤٥هـ): "وَقَدْ سُمِعَ في المُتَعدّيةِ (أوقَفَ)، وَهي **لُغَةٌ قَليلَةٌ**"[3]، وَعلَّقَ أَبو حيّانَ عَلى قولِ الطّبَري: "وَإنّما ذهبَ أَبو عَمرو إلى حُسْنِ هذا لِأَنَّهُ مَقيسٌ في كُلِّ فِعْلٍ لازِمٍ أَنْ يُعَدّى بِالهَمْزَةِ، نَحو: ضَحِكَ زيدٌ وَأَضْحَكْتُهُ"[4]. أَمّا الأَصْلُ في (وَقَفْت) أَنْ يَكونَ غيرَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ إلى مَفْعولٍ، وَأَلّا يُعَدّى إلّا بزِيادَةٍ قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ، أو غيرِ ذلِكَ فيُقالُ: أوقَفتُهُ، أو وَقَفْتُ بِهِ، أو وَقَّفْتُهُ بِالتَّشْديدِ، ثمَّ يجوزُ حَذْفُ الجارِّ بَعْدَ ذلِكَ، فيُعْرَفُ **بِطولِ العادَةِ وَكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ**[5]، وينوبُ المَفْعولُ وَإِعْرابُهُ فيهِ عَنِ الجارِّ المَحْذوفِ، أو يُشَبَّهُ الفِعْلُ بِفِعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ عَلى غيرِ لَفْظِهِ، فيُجْرى مَجْراهُ؛ لاتِّفاقِهِما في المَعْنى، كَقولِهِم: وَقَفْتُ الدّابَّةَ، ووَقَفْتُ الكَلِمَةَ وَقْفاً[6].

ويَتَرَتَّبُ عَلى جُلِّ ما سَبَقَ أَنْ يُقالَ: إنَّ قرائِحَ المُعجَميّينَ جادَتْ بِالرَّداءَةِ في (أوقف) نَظَراً لِقِلّةِ سَماعِهِ وَدورانِهِ بينَ الأَعرابِ، فَتَكلَّموا بِما جَرَتْ عَليهِ العادَةُ وَما تَعارَفَ عَليهِ السّامِعونَ وَما طُبِعَ في نُفوسِهِم مِنْ رواياتٍ كَثُرَتْ في اسْتِعْمالِ (وقف)، وَقَدْ أُثِرَ عَنْ أَبي عَمْرو بنِ العَلاءِ أَنَّهُ

---

[1] الطرماح، الحكم بن حكيم بن الحكم، **ديوان الطّرماح**، عني بتحقيقه: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٧٠.

[2] الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مُراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م، أبواب الزيادات (أفعل) ٢٦٩/٣.

[3] أبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١٠٥/٤.

[4] أبو حيّان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ١٠٥/٤.

[5] وَأَغْلَبُ الظَّنِّ أَنَّهُ أَرادَ بِهِما كَثْرَةَ التِّكْرارِ وطولُ المِرانِ، فَذَكَرَهُما مِنْ قَبيلِ التَّرادُفِ.

[6] يُنْظَرُ: ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٧١.

ما سَمِعَ أَحَداً مِنَ العَرَبِ يَقولُ: "أوقَفْتُ الشّيءَ بالأَلِفِ... إلّا أنّي لو رأيتُ رَجُلاً بِمَكانٍ فَقُلْتُ: ما أوقَفَكَ هَهُنا؟ بالأَلِفِ، لَرَأيتُهُ حَسَناً"[1].

وَتُفْهَمُ الرَّداءَةُ المُسَبَّبَةُ مِنْ قِلَّةِ الاسْتِعْمالِ في الفِعْلِ (أشْغَل)، فَفي اللِّسانِ يَنْقُلُ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) نَصّاً مُؤَدّاهُ: "لا يُقالُ أَشْغَلْتُهُ لِأَنَّها **لُغَةٌ رديئَةٌ**"[2]، وَذَهَبَ ابْنُ درستويه (ت٣٤٧هـ) إلى تَخْطِئَتِها[3]، وَنَجِدُ الجواليقيَّ (ت٥٤٠هـ) يَقولُ: "**وَأَفْصَحُهُما** شَغَلَني"[4]. وَهذا ما تَخَيَّرَهُ رَبُّ العِزَّةِ في التَّنْزيلِ العَزيزِ: ﴿**شَغَلَتْنا أَموالُنا وَأَهْلونا**﴾[5].

ويُطالِعُنا صاحِبُ القاموسِ المُحيطِ بِقولِهِ: "وَأَشْغَلَهُ، لُغَةٌ **جَيِّدَةٌ**، أو **قَليلَةٌ**، أو **رَديئَةٌ**"[6]. وَظاهِرُ كَلامِ الفيروزآبادي هُنا يوهِمُ القارئَ؛ إذْ هوَ جامِعٌ لِأوصافِ الجودَةِ والرَّداءَةِ في الكَلِمَةِ الواحِدَةِ، لكِنْ ما يَنْطَبِقُ الحالُ عَليهِ إزاءَ الكَلِمَةِ (أَشْغَلَه) هيَ أَنَّها موسومَةٌ بالرَّداءَةِ المُسَبَّبَةِ مِنْ قِلَّةِ الاسْتِعْمالِ. فَقَدْ دَلَّتِ النُّصوصُ السّابِقَةُ أَنَّ الصّيغَةَ (أَفْعَل) أَخَذَتْ حُكْمَ الرَّداءَةِ بِسَبَبِ ذلِكَ، وَثَمَّةَ قالاتٌ أُخْرى لِلْعُلَماءِ في الفِعْلِ (أَشْغَلَ) تُعَزِّزُ ما ذَكَرْناهُ، وَهيَ:

---

[1] الطّبريّ، **تفسير الطّبريّ جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ٢٠٧/٩.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شغل). والجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (شغل).

[3] يُنْظَرُ: ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٨٥. وَقَدْ غَلَّطَها ابْنُ السّكيتِ مِنْ قَبْلِهِ، وَنَسَبَها لِلْعامَّةِ. يُنْظَرُ: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص٢٢٥.

[4] الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، **ما جاءَ على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحِدٍ**، تحقيق: ماجد الذّهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص٤٨. وَهيَ اللُّغَةُ المُخْتارَةُ عِنْدَ ثَعْلَبٍ. يُنْظَرُ: ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٦٨.

[5] **الفتح** ٤٨ : ١١.

[6] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، فصل الشين- باب اللام (الشغل).

– ما حُكيَ عَنِ الصّاحِبِ ابْنِ عَبّادٍ –رَحِمَهُ اللهُ– "أَنَّهُ وقَفَ لَهُ كاتِبٌ، وَقالَ لَهُ: إنْ رَأى مولانا إشْغالي في شيءٍ أَرْتَزِقُ بِهِ. فَقالَ: مَنْ يقول إشْغالي، لا يَصْلُحْ لِأَشْغالي"[١].

– ما ذَكَرَهُ شارِحُ القاموسِ: "**لا يُعْرَفُ نَقْلُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ**"[٢]، يَقْصِدُ: أَشْغَلْتُهُ.

وَفي فِعْلٍ آخَرَ مِنْ نَفْسِ الطّائِفَةِ، يَذْكُرُ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في نَقْلِهِ عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ): "أَرابَ الرَّجُلُ يُريبُ إذا جاءَ بِتُهْمَةٍ، وارْتَبْتُ فُلاناً أي اتَّهَمْتُهُ. ورابَني الأَمْرُ رَيْباً أي نابَني وَأَصابَني. وَرابَني أَمْرُهُ يَريبُني أي أَدْخَلَ عَليَّ شَرّاً وَخوفاً. قالَ: **وَلُغَةٌ رَديئَةٌ** أَرابَني هذا الأَمْرُ"[٣]، وَنُسِبَتِ الصّيغَةُ المَهْموزَةُ (أَرابَني) إلى **هُذيلٍ**، فَقَدْ أُثِرَ عَنِ الأَصْمَعيّ (ت٢١٦هـ) أَنَّهُ قالَ: "أَخْبَرَني عيسى بْنُ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ **هُذيلاً** تَقولُ: أَرابَني أَمْرُهُ"[٤]. وَذَهَبَ بَعْضُ اللُّغويّينَ إلى أَنَّ الصّيغَتينِ مَعْناهُما واحِدٌ، وَقَدْ فَصَلَ قومٌ بينَ هاتينِ اللُّغَتينِ، فَقالوا: رابَني إذا عَلِمْتَ مِنْهُ الرّيبَةَ، وَأَرابَني إذا ظَنَنْتَ ذلِكَ بِهِ[٥].

ويَبْدو أَنَّ الصّيغَةَ المُرَدَّأَةَ (أَرابَني) نَمَطٌ لُغويٌّ سُمِعَ عَلى لِسانِ هُذيلٍ –كَما أُثِرَ عَنْ عيسى بنِ عُمَرَ في الرّوايَةِ السّابِقَةِ– بِقَدَرٍ يَسيرٍ مُقارَنَةً بِما فَشا بينَ الأَعْرابِ مِنْ تِلْكَ الصّيغَةِ المُجَرَّدَةِ مِنَ الهَمْزَةِ، فَكانَ الاصْطِلاحُ عَليها بالرَّداءَةِ، فَقَدْ روى اللّحيانيّ (ت٢٢٠هـ): "يُقالُ: قَدْ

---

(١) ابن أيبك الصّفدي، **تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف**، ص١١٠.

(٢) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (شغل).

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ريب). وَقَدْ نَقَلَ الأَزْهريُّ رَداءَةَ هذِهِ اللُّغَةِ عَنِ اللّيثِ بْنِ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ). يُنْظَرُ: الأزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (ريب).

(٤) ابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، (مَقلوبُه: ر ي ب). ويُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ريب).

(٥) يُنْظَرُ: سيبويه، الكتاب، ٤/٦٠. وابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (ريب).

رابَني أَمْرُهُ يَريبُني ريباً وَريبَةً، **هذا كَلامُ العَرَبِ**، إذا كَنَوا أَلْحَقوا الأَلِفَ، وَإِذا لَمْ يَكْنوا أَلْقَوا الأَلِفَ"[١].

وَفي صيغَةٍ أُخْرى يَنْقُلُ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ): "بَرُدَ الشّيءُ، بِالضَّمِ، وَبَرَدتّهُ أَنا فَهو مَبْرودٌ وَبَرّدتُّهُ تَبْريداً، وَلا يُقالُ: أَبْرَدتُّهُ إلا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**"[٢]. وَبِالإِمْكانِ أَنْ نَتَهادى لآراءِ اللُّغويّينَ لِبيانِ حَقيقَةِ التَّرْديءِ، فابْنُ درستويه (ت٣٤٧هـ) عِنْدَ إِسْنادِهِ الصّيغَةَ المُعَدّاةَ بالهَمْزَةِ (**أَبْرَدتُّ**) لِلْعامَّةِ، يأتي بِكَلامٍ يَشْرَحُ فيهِ مُنْتَقِداً إيداعَ ثَعْلَبٍ (ت٢٩١هـ) هذِهِ اللُّغَةَ في فَصيحِهِ[٣]، مُنْطَلِقاً في هذا التّوجُّهِ مِنْ مَسْأَلَةِ المَعْنى[٤]، فيَقولُ: "**والعَرَبُ لا تَقولُهُ كَذلِكَ، وَهوَ مِنْ نوادِرِ الكَلامِ الخارِجَةِ عَنِ القياسِ**، لِأَنَّكَ تَقولُ: بَرَدتُّهُ أَنا فَبَرُدَ هوَ، فَهُما فِعْلانِ لِمَعْنيينِ مُخْتَلِفينِ عَلى مِثالٍ واحِدٍ...، وَكانَ قياسُ هذا أَنْ يُقالَ: بَرَّدتُّهُ بالتَّشْديدِ، فَبَرَدَ، أو أَبْرَدتُّهُ، فَبَرَدَ، أو يُقالُ: بَرَدتُّهُ فانْبَرَدَ، وَلا يُقالُ: فَبَرَدَ؛ فَيُسوَّى بينَ فِعْلِ الفِعلِ والمُنْفَعِلِ، وَبينَ المُتَعَدّي وَغيرِ المُتَعَدّي في مِثالٍ واحِدٍ"[٥].

الحَقيقَةُ أَنَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ بَدَأَ يَسْتَقِرُّ في الأَذْهانِ مَبْنيّاً عَلى مَسْأَلَةِ القِلَّةِ، لكِنْ يَبْدو أَنَّ هُناكَ أُموراً أُخْرى قَدْ تُلازِمُ تِلْكَ القِلَّةَ، مِنْها مَسْأَلَةُ المَعْنى الّتي يُمْكِنُ فَهْمُها مِنْ خِلالِ ما نَقَلَهُ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الجوهَرِيِّ (ت٣٩٣هـ): "مَحَقَهُ اللهُ أي أَذْهَبَ بَرَكَتَهُ، وَأَمْحَقَهُ لُغَةٌ فيهِ

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (ريب).

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (برد). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (برد).

[٣] حيثُ سَجَّلَ ثَعْلَبٌ في فَصيحِهِ: "برد وأبردت". يُنْظَرُ: ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٦٨.

[٤] أي: لا وُجودَ لِتَرادُفِ المَعْنيينِ للصّيغَةِ الواحِدَةِ، فَلا يُسوّى بينَ فِعْلِ الفاعِلِ والمُنْفَعِلِ.

[٥] ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٨٧– ٨٨.

رَديئَةٌ"[١]، وَقَدْ أَباها الأَصْمَعيُّ (ت٢١٦هـ)[٢]، وَعَدَّها ابْنُ القَطّاعِ (ت٥١٥هـ) **لُغَيَّةً**[٣]. فالواضِحُ أَنَّ الهَمْزَةَ في (أَمْحَقَه) زائِدَةٌ، أي أَنَّها لَمْ تُفْصِحْ عَنْ مَعْنىً آخَرَ يَزيدُ عَمّا جاءَتْ بِهِ الصّيغَةُ (مَحَقَهُ)، لِذلِكَ عَزَّ عَلى القومِ أَنْ تَكونَ الهَمْزَةُ بِلا فائِدَةٍ أو أَنَّها لَمْ تُضِفْ مَعْنى، الأَمْر الّذي أَدّى إِلى اعْتِبارِها رَديئَةً. فَضْلاً عَنِ القِلَّةِ الّتي أَفْصَحوا عَنْها مِراراً وَتَكْراراً، والّتي كانَتْ سَبَباً مُباشِراً في إِزْجاءِ حُكْمِ الرَّداءَةِ لِلأَلْفاظِ المَعْثورِ عَليها في اللِّسانِ.

ويُمْكِنُ فَهْمُ القِلَّةِ مِنْ ذاكَ الوَصْفِ المُصَغَّرِ الّذي أَقْدَمَ عَليهِ ابْنُ القَطّاعِ بِقولِهِ: (لُغيَّة)، فالرَّجُلُ لا يَعْبَثُ في إِطْلاقِ الحُكْمِ، بَلْ هوَ آتٍ بِحُكْمٍ يُجَسِّدُ حالَ اللُّغَةِ (أَمْحَقَه)، فَلَعَلَّهُ يُشيرُ إِلى أَنَّها قليلَةٌ، والقَليلُ رَديءٌ كَما لوحِظَ فيما سَبَقَ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ اخْتَصَرَ أَمْرَ القِلَّةِ والرَّداءَةِ بِقولِهِ: (لُغيَّة).

وَمِنَ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ كَذلِكَ بِسَبَبِ المَعْنى والقِلَّةِ ما جاءَ في اللِّسانِ: "قَرَحَ الفَرَسُ يَقْرَحُ قُروحاً، وَقَرِحَ قَرَحاً إِذا انْتَهَتْ أَسْنانُهُ... وَحَكى اللِّحيانيُّ: أَقْرَحَ، قالَ: وَهيَ **لُغَةٌ رَديَّةٌ**"[٤]. فالظّاهِرُ أَنَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ ليسَ بِخارِجٍ عَنْ مُنْطَلَقٍ مِنِ اثْنينِ: الأَوَّلُ يُفْهَمُ مِنْ أَنَّ الهَمْزَةَ عَزَّتْ عَلى القومِ أَنْ تَكونَ بِلا فائِدَةٍ مِنْ أَجْلِ المَعْنى، لِذلِكَ حُكْمَ عَليها بالرَّداءَةِ. والمُنْطَلَقُ الثّاني مُنْبَثِقٌ عَنْ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ، وَقَدْ أَثْبَتَتِ الدِّراسَةُ مِنْ خِلالِ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ السّابِقَةِ صِحَّةَ هذا المُنْطَلَقِ.

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (محق). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (محق).

(٢) يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (محق).

(٣) يُنْظَرُ: ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، ١٦٩/٣.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (قرح). ويُنْظَرُ: ابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم**، (مَقلوبُه: ق ر ح).

وَجاءَ في اللِّسانِ أيضاً ما يُدَعِّمُ أَنَّ أَساسَ التَّرْديءِ هو قِلَّةُ الاسْتِعْمالِ وَنُدْرَةُ اللَّفْظَةِ، فَمِمّا أورَدَهُ ابْنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في نَقْلِهِ عَنْ سابِقيهِ قولَهُم: "غَلَقَ البابَ وَأَغْلَقَهُ وَغَلَّقَهُ، الأولى عَنِ ابْنِ دُريدٍ عَزاها إلى أَبي زيدٍ وَهيَ **نادِرَةٌ**... ويُقالُ: هذا مِنْ غَلَقْتُ البابَ غَلْقاً، وَهي **لُغَةٌ رَديئَةٌ مَتْروكَةٌ**"[١]، ووَرَدَتْ بالتَّضْعيفِ في التَّنْزيلِ العَزيزِ في قولِهِ –تَنَزَّهَ اسْمُهُ–: ﴿**وَغَلَّقَتِ الأَبوابَ**﴾[٢]، ووَرَدَتْ بالهَمْزِ في قولِ جابِرٍ: "**شَفاعَةُ النَّبيّ ﷺ لِمَنْ أوثَقَ نَفْسَهُ، وَأَغْلَقَ ظَهْرَهُ**"[٣]. وَقالَ سيبويه (ت١٨٠هـ): "إنْ قُلْتَ: أَغْلَقْتُ الأَبوابَ، كانَ **عربيّاً جيّداً**"[٤]. وَذَهَبَ ابْنُ القَطّاعِ (ت٥١٥هـ) إلى أَنَّ لُغَةَ الهَمْزِ (أَغْلَقْتُ) هيَ **المُسْتَعْمَلَةُ**[٥] في الكَلامِ.

وَنَجِدُ ابْنَ هِشامٍ اللَّخْميّ (ت٥٧٧هـ) يَتوسَّعُ في كَلامِ العَرَبِ وَلُغاتِهِمْ، ويُفْهَمُ ذلِكَ مِنْ خِلالِ رَدِّهِ عَلى أَبي بَكْرٍ الزّبيديّ (ت٣٧٩هـ): "أَمّا أَغْلَقْتُ البابَ، فَقَدْ حَكى ابْنُ دُريدٍ فيهِ غَلَقْتُ، وَهيَ لُغَةٌ ضَعيفَةٌ، وَالأَفْصَحُ في ذلِكَ غَلَّقْتُ، قالَ تَعالى: ﴿**وَغَلَّقَتِ الأَبوابَ**﴾[٦]، ثُمَّ أَغْلَقْتُ، ثُمَّ غَلَقْتُ، وَهيّ وَإِنْ كانَتْ لُغَةً ضَعيفَةً **فَلا يَجِبُ أَنْ تُلَحَّنَ بِها العامَّةُ لِأَنَّها مِنْ كَلامِ العَرَبِ** وَإِنْ **قَلَّتْ وَضَعُفَتْ**"[٧].

وَإِذا رُحْنا في الموادِّ النُّطْقيَّةِ الثّلاثَةِ (غَلَقْتُ، غَلَّقْتُ، أَغْلَقْتُ) إلى النّاحيَةِ الصّوتيّةِ، وَجَدْنا أَنَّ تِلْكَ الموادَّ مِنْ حيثُ عَدَدُ المَقاطِعِ ثَلاثَةٌ، وَهيَ مِنَ المَقاطِعِ الدّارِجَةِ اسْتِعْمالاً في النَّسيجِ

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (غلق). ويُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وصحاح العربيّة**، مادّة (غلق).

[٢] **يوسف** ١٢ : ٢٣.

[٣] ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مادّة (غلق).

[٤] سيبويه، **الكتاب**، ٦٣/٤.

[٥] ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، ٤١١/٢–٤١٢.

[٦] **يوسف** ١٢ : ٢٣.

[٧] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٣٢.

المَقْطَعيّ العَربيّ لِلْكَلِمَةِ الواحِدَةِ بِكَثْرَةٍ؛ لِأَنَّها مَقاطِعُ قَصيرَةٌ وَمُتوسِّطَةُ الكَمِّ. كَما أَنَّ تِلْكَ المَقاطِعَ تَتَشابَهُ مِنْ حيثُ نوعُ قَفْلَةِ المَقْطَعِ (مُغْلَقَة). وَلِذلِكَ؛ مِنَ النّاحيَةِ المَقْطَعيَّةِ الصّوتيَّةِ لا فُروقَ بينَها في الأَداءِ النُّطْقيّ؛ فَثَلاثَتُها سَهْلَةٌ في الأَداءِ، وَخِفَّةٌ في النُّطْقِ مَقْطَعيّاً. وَلكِنْ مِنْ حيثُ السِّماتُ الصّوتيَّةُ المَخْرَجيَّةُ، ثَمَّةَ اخْتِلافٌ تَراتُبيٌّ بينَها، فَأَسْهَلُها (غَلَقْتُ)، فَ(غَلَّقْتُ)، ثُمَّ (أَغْلَقْتُ) لِداعي ثِقَلِ الهَمْزَةِ مُحَقَّقَةً، وَزادَ مِنْ ثِقَلِها مَجيئُها أَوّلَ الكَلِمَةِ، عِلْماً بِأَنَّ التَّضْعيفَ يَسْتَحيلُ مَجيئُهُ أَوَّلَ الكَلِمَةِ، مِمّا مَنَحَهُ هذا المَوقِعُ خِفَّةً في الأَداءِ وَسُهولَةً في النُّطْقِ. والكَلِمَةُ الأولى خَلَتْ مِنْ دواعي الثِّقَلِ الصّوتيّ، فَأَخَذَتِ الصَّدارَةَ سُهولَةً في النُّطْقِ حَسْبَ القانونِ الاقْتِصاديِّ الصّوتيِّ.

وَتَسْتَمِرُّ عَمَلِيّةُ توصيفِ الأَنْماطِ اللُّغويّةِ عِنْدَ السَّلَفِ وَفْقاً لِمَعاييرَ احْتَكموا إِليها في التَّرْديءِ، فَمِمّا يُلْمَحُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُم وَسَموا لُغَةً جارِيَةً عَلى القياسِ بالرَّداءَةِ، وَعَدَلوا عَنْ تِلْكَ اللُّغَةِ إِلى لُغَةٍ أُخْرى اسْتَدْعوا لَها الفُشوَّ وَالعُلوّ في كَلامِهِمْ؛ وَبَرَّروا ذلِكَ باسْتِدعاءِ النُّدْرَةِ في اللُّغَةِ القياسيَّةِ لِيُرَسّخوا حُكْمَ الرَّداءَةِ في نواميسِهِم التَّحْكيميّةِ. وَنَجِدُ في اللِّسانِ ما يُمَثِّلُ ذلِكَ؛ فَقَدْ نَقَلَ ابنُ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) عَنِ الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) تَأْسيسَ أَبي عُبيدَةَ (ت٢١١هـ) الّذي قالَ في البَهائِمِ: "أَعَقّت[١]، وَهي مُعِقٌّ وَعَقوقٌ، فَمُعِقٌّ عَلى الْقياسِ وَعَقوقٌ عَلى غيرِ الْقياسِ[٢]، وَلا يُقالُ مُعِقٌّ إِلّا في **لُغَةٍ رَديئَةٍ**، وَهوَ مِنَ **النّوادِرِ**"[٣]. وَقَدِ انْتَصَرَ نَفَرٌ مِنَ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ إِلى الكَلِمَةِ الخارِجَةِ عَنِ القياسِ، وَذَهبوا إِلى تَحْذيرِ النّاطِقينَ مِنَ التَّلاسُنِ بِـ(مُعِقّ) رَغْمَ صِحَّةِ قياسِها[٤]، وَآلَ نَظَرُ

---

[١] أي: الفَرسُ وَالأَتانُ.

[٢] تَرَكوا القياسَ فيهِ، وَنَسَبَ أَبو عليّ القاليّ (ت٣٥٦هـ) هذا الاتّجاهَ أو القولَ إلى الأَصْمَعيّ (ت٢١٦هـ). يُنْظَرُ: القالي، **كتاب الأمالي**، وَيَليه "الذيل وَالنوادر" للمؤلّف وَكتاب "التّنبيه" لأبي عُبيد البكري، ١٢٨/١.

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (عقق).

[٤] يُنْظَرُ: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص٢٣٦. وابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٦١٢. وَقَدْ عَزاها الصّفديّ لِلْعامَّةِ. يُنْظَرُ: ابن أيبك الصّفدي، **تصحيح التّصحيف وَتحرير التّحريف**، ص٣٨٣.

الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ) لِلوِجْهَةِ ذاتِها الّتي ذَهَبَ إِليها الجوهريّ وابْنُ مَنْظورٍ، حيثُ قالَ صاحِبُ القاموسِ في (مُعِقّ): "هذا **نادِرٌ** أو يُقالُ في **لُغيَّةٍ رَديَّةٍ**"[١]. وَأُنْشِدَ مِنَ الشِّعْرِ[٢] [مِنَ الرَّجَزِ]:

قَدْ عَتَقَ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقِّ **بِقارِحٍ أو زولَةٍ مُعِقِّ**[٣]

ويَسْتَبِينُ مِنَ الّذي قيلَ إِنَّهُمْ آثَروا السَّماعَ عَلى الْقياسِ[٤]؛ وَتوسّعوا في دائِرَةِ الرَّداءَةِ لِتَشْمَلَ النّادِرَ مِنَ الكَلامِ رَغْمَ صِحَّةِ الْقياسِ، غيرَ أَنَّ هذا الافْتِراضَ يَبْدو شَكْلِيّاً، وَبدا أَنَّ ثمّةَ أَساسٌ أَعْمَلَهُ السَّلَفُ في أَذْهانِهِمْ سوَّغَ لَهُمُ الْقولَ بِمُوجِبِ الأَحْكامِ الّتي افْتَرَضوها عَلى النّاطِقِ بِ(مُعِقّ)، بِالتّساوُقِ مَعْ النَّظْرَةِ المُفْضيةِ إِلى أَنَّ السَّلَفَ "خَصّوا ما لا يَعْقِلُ مِنْ أُنْثى الإِبِلِ وَالخيلِ بِ**(فَعول)** تَمييزاً لَها عَنْ غيرِها"[٥] في أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ هي: "أَنْتَجَتِ النّاقَةُ فَهيَ نَتوجٌ، وَأَشَصّت فَهيَ شَصوصٌ: قَلَّ لَبَنُها، وَأَعقَّتِ الْفَرَسُ فَهيَ عَقوقٌ، وَأَخْفَدَتِ النّاقَةُ وَهيَ خَفودٌ إِذا أَلْقَتْ ولَدَها"[٦]. لِذا قالَ أَبو عَمْرو: "عَقَّتْ فَهيَ عَقوقٌ. وَأَعَقَّتْ فَهيَ مُعِقّ، واللُّغَةُ الفَصيحَةُ أَعَقَّتْ فَهيَ عَقوقٌ"[٧].

---

[١] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، فصل العين– باب القاف (العقيق).

[٢] نُسِبَ البيتُ لِلْخَليلِ، وَهو لِرؤبة بن العجاج. يُنْظَر: الحاشية التالية.

[٣] رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة التميمي، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وَعلى أبيات مفردات منسوبة إليه**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص١٧٩.

[٤] يُنْظَرُ: الحمداني، خديجة زبار، **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، عمّان– الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٤٤.

[٥] يُنْظَرُ: الرفايعة، حسين عباس، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م، ص٢٠٥.

[٦] يُنْظَرُ: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرّمة، ط٢، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م، ص١١٧. وابن منظور، **لِسان العرب**، مادّتي (خفد) وَ(نتج).

[٧] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (عقق).

وَثَمَّةَ أَمْرٌ تُعْنى بِهِ الدِّراسَةُ هُنا، وَهوَ: (بِناءُ مَفْعولٍ مِنَ الثُّلاثيِّ الأَجوفِ)؛ لِما عَثَرْنا عَليهِ مِنْ لُغَةٍ مُرَدَّأَةٍ في اللِّسانِ. فَمِنَ الرَّديءِ القولُ: بُرٌّ مَكولٌ أو مُكالٌ، وَنَلْمِسُ ذلِكَ مِمّا نَقَلَهُ صاحِبُ اللِّسانِ عَنِ الأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ) واللّحيانيّ (ت٢٢٠هـ) القولَ: "بُرٌّ مَكيلٌ، **ويَجوزُ في القياسِ مَكيولٌ، وَلُغَةُ بَني أَسَدٍ** مَكولٌ، **وَلُغَةٌ رَديئَةٌ** مُكالٌ؛ قالَ الأَزْهَرِيّ: أَمّا مُكالٌ فَمِنْ **لُغاتِ الحَضَرِيّينَ**، قالَ: وَما أَراها عَرَبيّةً مَحْضَةً، وَأَمّا مَكولٌ فَهي **لُغَةٌ رَديئَةٌ**، وَاللُّغَةُ الفَصيحَةُ مَكيلٌ ثُمَّ يَليها في الجودَةِ مَكيولٌ"[1]، وَأورَدَ الأَزْهَرِيّ في مُعْجَمِهِ: "أَمّا مُكالٌ فَمِنْ **لُغَةِ المولَّدينَ**"[2]. وَعَليهِ لا مَحيدَ للنّاظِرِ إِخالَ تَرْتيبِ الأَلْفاظِ مِنَ الأَفْصَحِ فَالأَقَلِّ فَصاحَة فَالأردأِ فَالأَكْثَرِ رَداءَةً كَالآتي: (مَكيل، مَكيول، مَكول، مُكال).

وَمِنْ غيرِ الطّبيعيّ أَنْ تَكونَ تِلْكَ اللَّهَجاتُ المَحْكِيَّةُ مَحْصورَةً في فِئَةٍ واحِدَةٍ مِنَ النّاسِ، لِذا تَنَبَّهَ اللُّغويّونَ لِتِلْكَ المَظاهِرِ اللَّهْجيَّةِ وَنَسبوها إِلى أَصْحابِها، وَحليفُ ذلِكَ ما أُثِرَ عَنْ **تَميمٍ** أَنَّهُمْ كانوا يُصَحِّحونَ[3] اسمَ المَفْعولِ مِنَ الثُّلاثيِّ الأَجوف ويُخَرِّجونَهُ عَلى الأَصْلِ (مَفْعول)[4]، فيقولون مِنَ اليائيّ: "ثوبٌ مَبيوعٌ، وَتاجِرٌ مَديونٌ، وَثوبٌ مَخيوطٌ، وَسيِّدٌ مَعيونٌ (مَغيونٌ)، ويومٌ مَغيومٌ، وَتُفّاحَةٌ مَطيوبَةٌ، وَطَعامٌ مَزيوتٌ، وَبُرٌّ مَكيولٌ، أَمّا **أَهْلُ الحِجازِ** فَقَدْ حَذَفوا واوَ المَفْعولِ

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (كيل). والأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (كيل).

[2] الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (كيل). المولَّدُ، ويُسمّى المُحدث أيضاً، ويُرادُ بِهِ في الاصْطِلاحِ اللُّغويّ: ما أَحْدَثَهُ المولَّدونَ الّذينَ لا يُحْتَجُّ بِأَلْفاظِهِمْ، وَهُمُ الطَّبَقَةُ الّتي وَليتِ العَرَبَ في القيامِ عَلى لُغَتِهِمْ مِنَ المُتَحَضّرينَ. الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، ٢٠٧/١.

[3] التَّصْحيحُ: "إِبقاءُ حَرْفِ العِلَّةِ عَلى ما هوَ عَليهِ دونَ تَغييرٍ أو تَبْديلٍ. والإِعْلالُ: تَغييرُ حَرْفِ العِلَّةِ بِقَلْبِهِ أو حَذْفِهِ أو إِسْكانِهِ". الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ٥٢٧/٢.

[4] الموسى، نِهاد، **في الظّاهرة النّحويّة بينَ الفُصحى ولهجاتها**، مجلّة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمّان، المجلد (٤)، العدد (١-٢)، ١٩٧٣م، ص٦٥.

فَقالوا: "مَبيعٌ، وَمَدينٌ، وَمَخيطٌ، وَمَعينٌ، وَمَغيمٌ، وَمَطيبٌ، وَمَزيتٌ، وَمَكيلٌ"[١]. وَقَدْ جاءَ القُرآنُ الكَريمُ مُنْتَخِباً اللَّهْجَةَ الحِجازِيَّةَ في قولِهِ –جَلَّتْ قُدْرَتُهُ–: ﴿وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَهِيلاً﴾[٢].

وَأَفْصَحَ الدَّرْسُ الصّوتيّ عَمّا أَقَرَّهُ السَّلَفُ[٣] مِنْ إعْلالاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهذِهِ الصّيَغِ فَذَهَبوا إلى القولِ: مَكيلٌ الأَصْلُ فيها مَكيولٌ بوَزْنِ مَفْعولِ، والّذي حَصَلَ هوَ أَنْ حَدَثَتْ مُماثَلَةٌ أوّلُ الأَمْرِ بينَ الحَرَكَةِ وَشِبْهِ الحَرَكَةِ عَنْ طَريقِ مُماثَلَةِ الحَرَكَةِ لِشِبْهِ الحَرَكَةِ فَتَحوَّلَت yu إلى yi، فانَقَلَبَتِ الصّيغَةُ مِنْ (مَكيول) إلى (مَكيل)، ثُمَّ خولِفَتْ بينَ الحَرَكَةِ وَشِبْهِ الحَرَكَةِ عَنْ طَريقِ التَّخَلُّصِ مِنْ شِبْهِ الحَرَكَةِ أي الياء، فَأَصْبَحَتْ (مَكيل)[٤].

وَبَعْدَ العَرْضِ السّابِقِ، يَبْقى أَنْ نَلْحَظَ بوضوحِ الرَّداءَةَ الّتي سَجَّلَها السَّلَفُ بِحَقِ لُغَةٍ تَقَعُ في عَصْرِ الاحْتِجاجِ والاسْتِشهادِ. أي: مَكول، المَنْسوبَةِ إلى قَبيلَةِ بَني أَسَدٍ[٥]، الّتي أُخِذَ عَنْها وَعُدّتْ مِنْ ضِمْنِ تِلْكَ القَبائِلِ المُحْتَجِّ بِلِسانِها. ويبدو لي أَنَّ شُهْرَةَ الصّيغَتينِ التَّميميَّةِ (مكيول) وَالحِجازِيَّةِ (مكيل) هيَ الّتي أَسْعَفَتْ أَحَدُهُمْ لِإِطْلاقِ حُكْمِ القِلَّةِ عَلى (مَكول). وَقَدْ ذَهَبَ الباحِثُ عَبْدُ الفَتّاحِ إلى ذلِكَ حيثُ قالَ: "هذِهِ اللُّغاتُ القَليلَةُ إنَّما هيَ مِنَ النّوادِرِ الّتي لا حَظَّ لَها في الفَصاحَةِ، وَإِنَّما تُحْفَظُ وَلا يُقاسُ عَليها"[٦]. ويَبْدو مِنَ الرواياتِ المَنْثورَةِ في بُطونِ الكُتُبِ أَنَّ القومَ

---

[١] وَقَدْ وَرَدَتْ شواهِدُ عِنْدَ السَّلَفِ تَدُلُّ عَلى تِلْكَ الصّيغِ –الصَّحيحَةِ وَالمُعْتَلَّة– وَعَزوِها إلى قَبائِلِها، يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ٣٤٨/٤. وابن جنيّ، **الخصائص**، ٢٦٠/١–٢٦١. وابن مَنظور، **لسان العرب**، الموادّ: (بيع) وَ(خيط) وَ(دين) وَ(زيت) وَ(طيب) وَ(عين) وَ(غيم) وَ(كيل).

[٢] **المزمل** ٧٣ : ١٤.

[٣] يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب**، ٣٤٨/٤. والمُبرّد، **المُقْتَضب**، ٢٣٨/١. وابن جنيّ، **الخصائص**، ٢٦٠/١–٢٦١.

[٤] يُنْظَرُ: الشّايب، **تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م، ص٧٤– ٧٥.

[٥] يُنْظَرُ: غالب، علي ناصر، **لهجة قبيلة أسد**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م، ص٤٩.

[٦] محمد، **الفصيح في اللّغة والنّحو حتّى أواخر القرن الرابع الهجري**، ص٣٨٢.

جَلَبوا الرَّداءَةَ لِلُغَةِ بَني أَسَدٍ البَدويّةِ (مَكول) الّتي مالَتْ إلى التَّفْخيمَ؛ فآثَرَتِ الضَّمَّ عَلى الكَسْرِ(١).

أَمّا الصّيغَةُ (مُكال) فهيَ أَبينُ للنّاظِرِ إذا ما أَرَدْنا أَنْ نَتَبيَّنَ سِرَّ رَدائَتِها؛ فَكَما لاحَظْنا أَنَّهُمْ خَصّوها بِكَلامِ المولَّدينَ والحَضَريّينَ الّذين لا يؤخَذُ عَنْهُمْ، وَلا يُعْتَدُّ بِلُغَتِهِم.

وَأَخيراً، فوِلادَةُ الأَلْفاظِ في العَرَبيَّةِ تَتَبَعُ نِظامَ التّوليدِ اللُّغويِّ (الاشْتِقاق)، وَلا حَجْرَ لِأَحَدٍ عَلى الاشْتِقاقِ. وَنِظامُ العَرَبيَّةِ يَقومُ عَلى (الجَذْرِ)، وَمِنْهُ يولِّدُ المَرْءُ حَسَبَ حاجَتِهِ، وَنِظامُ التّوليدِ يَسْمَحُ بِتوليدِ أَرْبَعَةِ الأَرْكانِ السّابِقَةِ (مَكيل، مَكيول، مَكول، مُكال)، بِمَعْنى أَنَّ القُدْرَةَ اللُّغويَّةَ تَسْمَحُ بِهذا الأَمْرِ، وَكُلٌّ حَسَبَ عادَتِهِ وطَريقَةَ نُطْقِهِ. لِذلِكَ تَرى الأَدَباءَ والنّاطِقينَ يُقْدِمونَ عَلى وَسيلَةِ توليدِ اللُّغَةِ، وَلا يَأْتَمِرونَ بِأَمْرٍ قواعِديٍّ؛ لِأَنَّ القواعِديَّ وَظيفَتُهُ أَنْ يُقَنِّنَ ويُقَعِّدَ، والاسْتِعْمالُ ليسَ مَحْجوراً عَلى ما قالَهُ السَّلَفُ، فالتّوليدُ اللُّغويُّ يَسْمَحُ بِتِلْكَ الاشْتِقاقاتِ النُّطْقيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ. وَرُبَّما أَنَّ السَّجْعَةَ فَرَضَتْ ذلِكَ عَلى النّاطِقِ أو بِتَأْثيرٍ مِنَ المَقامِ، أو مِنْ بابِ التَّفاصُحِ، وَعَليهِ فالنّاطِقُ بِأَيٍّ مِنَ الاشْتِقاقاتِ السّابِقَةِ ليسَ بِخارِجٍ عَنْ نِظامِ الاشْتِقاقِ، بَلْ خَرَجَ عَنْ نِظامِ القياسِ وَحَسْبُ.

---

(١) يُنْظَرُ: غالب، **لهجة قبيلة أسد**، ص١٣٢، ١٣٨، ١٥٢.

الْفَصْلُ الثّاني

تَدوينُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ بينَ "اللِّسانِ" وَأُصولِهِ الخَمْسَةِ، وَفيهِ:

- التَّمْهيدُ.
- مَفْهومُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ.
- مَعاييرُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ.
- مَنْهَجُ ابْنِ مَنْظورٍ في تَدوينِ "الرَّديءِ" مِنَ اللُّغاتِ.

التَّمْهيدُ

بَعْدَ مُكابَدَةِ اسْتِقْراءِ (الرَّديءِ) مِنَ اللُّغاتِ في (لِسان العَرَبِ)، وَعَرْضِ الآراءِ الّتي قيلَتْ في حَقِّ الكَلِماتِ والتَّراكيبِ المُرَدَّأَةِ، أَخَذَتِ الدِّراسَةُ وِجْهَةً مَرْسومَةً تَتَمَثَّلُ بالوُقوفِ عِنْدَ مَفْهومِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ في (لِسان العَرَب). وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ بَعْدَ ذلِكَ مِنَ الكَشْفِ عَنْ مَعاييرِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ، وَعَرْضِها عَلى مَقاييسِ الفَصاحَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ؛ لِمُحاوَلَةِ اسْتِجْلاءِ طَبيعَةِ حُكْمِ الرَّداءَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَتوجيهِ العَمَليَّةِ النَّقْديَّةِ بِأَبْعادِها الوَصْفيَّةِ والمِعياريَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى. كَما اقْتَضَتْ طَبيعَةُ الدِّراسَةِ أيضاً التَوَقُّفَ عِنْدَ مِنْهَجِيَّةِ ابْنِ مَنْظورٍ في نَقْلِ الرَّديءِ مِنَ الأُصولِ الّتي أَفْصَحَ عَنْها في مُقَدِّمَةِ (لِسان العَرَبِ).

وانْطِلاقاً مِنْ ضَرورَةِ اتِّصالِنا مَعَ مواطِنِ الرَّداءَةِ كانَ الدّافِعُ عِنْدَنا الوُقوفَ عِنْدَ بَعْضِ القَبائِلِ الَّتي عُزيَتْ إليها اللُّغاتُ المُرَدَّأَةُ كَقَبيلَةِ قُرَيشٍ وَأَهْلِ الحِجازِ وتَميمٍ وَغيرِها. حيثُ نُسِبَتْ بَعْضُ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ لِلْقُرَشيّينَ كَكَلِمَةِ (الفُقْرِ)، والّتي خَصَّها بَعْضُهُمْ بِلُغَةِ **أَهْلِ الحِجازِ**. وَلِأَهْلِ الحِجازِ أيضاً طائِفَةٌ مِنَ الكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ، نَحوَ كَلِمَةِ (مالِح) وَ(سِيناء) وَ(مَصائِب)، وَكَذا الأَمْرُ مَعَ هَمْزِ كَلِمَةِ (النَّبي) المَنْسوبِ **لِأَهْلِ مَكَّةَ**. وَفي ضَوءِ ذلِكَ يَتَداعى سؤالٌ إِلى الخاطِرِ مَفادُهُ: كيفَ يُمْكِنُ التَّوفيقُ بينَ عَزوِ الفَصاحَةِ والرَّداءَةِ في آنٍ واحِدٍ لِقَبيلَةٍ واحِدَةٍ؟.

أَقولُ: عِنْدَ هذا المُنْعَطَفِ مِنَ الحَديثِ أَجِدُني مِمَّنْ يَعْتَقِدونَ القولَ بِذاكَ الاضْطِرابِ في الحُدودِ الإِقْليميَّةِ لِلْقَبائِلِ العَرَبيَّةِ، إِلّا أَنَّ الموقِفَ يَتَطَلَّبُ إِبْرازَ أُمورٍ لا غُنيَةَ عَنْ ذِكْرِها، وَهيَ ما تَعاوَرَ عَليهِ اللُّغويّونَ مِنْ عَزوِ اللُّغاتِ الفَصيحَةِ والمُرَدَّأَةِ لِأَصْحابِها، إِذْ كانَ رِجالاتُ اللُّغَةِ والأَدَبِ

يحيلونَ أحياناً اللُّغاتِ إلى قَبائِلِها، وَكثيراً ما كانوا يُسَمّونَ الجُزْءَ باسْمِ الكُلِّ، أوِ العَكْسِ[1]. أي أَنَّهُمْ يَنْسِبونَ اللُّغَةَ لِأَهْلِ الحِجازِ مَثَلاً ويُريدونَ قَبيلَةً مِنْ تَلْكَ الأَراضي الحِجازيَّةِ عَلى مَدى اتِّساعِها. فَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ الحِجازَ جَبَلٌ مُمْتَدٌّ، وَسُمّيَ بِهذا الاسْمِ لِأَنَّهُ "حَجَزَ بينَ تِهامَةَ وَنَجْدٍ"[2]. وَعَليهِ، فَثَمَّةَ أَراضٍ بَدويَّةٌ وَحَضَريَّةٌ اتَّسَعَتْ لَها مَنْطِقَةُ الحِجازِ. يَقولُ الأَصْمَعيُّ (ت٢١٦هـ) فيما يَنْقُلُهُ شهابُ الدّينِ الحَمويُّ (ت٦٢٦هـ): "الحِجازُ اثْنَتا عَشْرَةَ داراً: المَدينَةُ وَخيبَرُ وفدَكُ وَذو المروَة وَدارُ بَليّ وَدارُ أَشْجع وَدارُ مُزينةَ وَدارُ جُهينةَ وَنَفرٌ مِن هوَزانَ وَجُلُّ سليمٍ وَجُلُّ هِلالٍ وَظَهْرُ حَرَّةِ ليلى، وَمِمّا يَلي الشّامَ شَغْب وَبَدا"[3].

وَثَمَّةَ اخْتِلافاتٌ أُخْرى حَدَثَتْ بينَ العُلَماءِ في تَحْديدِ المَعالِمِ الإقليميَّةِ لِأَراضي الحِجازِ[4]، لكِنْ ما يَشْغَلُ البالَ وَما يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ خِلالِهِ الكَلامُ، أَنَّ نُقِرَّ أوّلاً بافْتِقارِنا إلى تِلْكِ الدِّقَّةِ الإقْليميَّةِ لِلْأَراضي الحِجازيَّةِ والقَبائِلِ العَرَبيَّةِ عُموماً، وَنَبْلُغَ مِنَ الفَهْمِ ما يُؤَيِّدُهُ الواقِعُ اللُّغويُّ ثانياً، إذْ إنَّ الواقِعَ المَشْهودَ مُنْذُ قَديمِ الزَّمانِ حَتّى يومِنا هذا يَهْدينا إلى القولِ: إنَّ لِكُلِّ قَبيلَةٍ أو مَنْطِقَةٍ تَقْسيماً –مُباشِراً كانَ أو غيرَ مُباشِرٍ– يَبْرُزُ مِنْ خِلالِهِ وَفي ضوئِهِ طَبيعَةٌ جُغْرافيَّةٌ وَتكوينٌ نُطْقيٌّ وَغيرُ ذلِكَ كَثيرٌ مِمّا قَدْ يَخْتَصُّ بِهِ قِسْمُ المَنْطِقَةِ الشَّماليِّ عَنِ الجَنوبيِّ، أوِ الشَّرْقيِّ عَنِ الغَرْبيِّ. هذا، وَإذا اتَّضَحَ الأَمْرُ السّابِقُ باتَ يَسيراً أَنْ نَفْهَمَ ما لِتِلْكَ القَبائِلِ أيضاً مِنْ قانونٍ يُحَتِّمُ عَلى ساكِنيها قانوناً حياتيّاً آخَرَ، وَهوَ الاخْتِلاطُ بينَ النّاطِقينَ سواءٌ عَلى مُسْتوى جُغْرافيٍّ ضيِّقٍ أو أوسَعَ. وَعَليهِ فَأَجْلى ما يُمْكِنُ تَصوُّرُهُ هَهُنا تَأْسيسٌ يُفْضِي بِنا إلى ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنَ الأُمورِ، ساهَمَتْ

---

[1] يُنْظَرُ: الغوث، مختار، **لهجة قريش**، دار المعراج الدوليّة للنّشر، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص١٩.

[2] أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حقّقه وضبطه: مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ١١/١.

[3] الحموي، شهاب الدّين أبو عبيد الله، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، ٢١٩/٢.

[4] لِمَزيدٍ مِنَ التَّفْصيلِ حولَ تِلْكَ الاخْتِلافاتِ يُنْظَرُ: الحموي، **معجم البلدان**، ٢١٨/٢- ٢٢٠.

في النَّظَرِ إلى لُغاتِ القَبائِلِ، وَهيَ في مُجْمَلِها مُنْبَثِقَةٌ عَنَ الاحْتِكاكِ والاخْتِلاطِ لَدى النّاطِقِ العَربيّ بِغيرِهِ مِنْ أَبْناءِ القَبائِلِ الأُخْرى قَصْدَ التَّكَسُّبِ أو التَّرْحالِ أو غيرِ ذلِكَ، فَفي ضوءِ تِلْكَ المَقاصِدِ لَنْ تَسْلَمَ الأَلْسِنَةُ مِنَ الاقْتِراضِ عَلى مُسْتوى الكَلِمَةِ، فالفَرْدُ قَدْ يَسْمَعُ أَلْفاظاً وَتَراكيبَ جَديدَةً، بَلْ طَرائِقَ في الكَلامِ حَديثَةً. وَهكَذا وَبَعْدَ كُلِّ هذا الكَلامِ أَظُنُّ باسْتِطاعَتِنا تَحْقيقَ ذاكَ التّوفيقِ –بينَ عَزوِ الفَصاحَةِ والرَّداءَةِ في آنٍ واحِدٍ لِقَبيلَةٍ واحِدَةٍ– عَبْرَ سَبيلين:

تَتَمَثَّلُ السَّبيلُ الأولى في أَنَّ العُلَماءَ الّذينَ انْتَخَبوا الرَّداءَةَ لِلْكَلِماتِ المَنْسوبَةِ رُبَّما أَخَذوا عَلى عاتِقِهِمْ ذاكَ اللِّسانَ الحِجازِيَّ الحَضَرِيَّ الّذي خالَطَ غيرَهُ مِنْ أَلْسِنَةِ الأُمَمِ الأُخْرى، فَفَسَدَ لِسانُهُ وَرُدِّأَتْ أَلْفاظُهُ. والشّيءُ عينُهُ يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُقَ أيضاً عَلى سُكّانِ القِسْمِ الشَّرْقيِّ الشَّماليِّ مِنْ قُريشٍ وَمَكَّةَ، حيثُ يُجاوِرُ سُكّانُ ذاكَ القِسْمِ قَبيلَةَ ثَقيفٍ الّذينَ أَصْلاً لَمْ يُؤخَذْ عَنْهُمُ اللُّغَةَ لِمُخالَطَتِهِمْ تُجّارَ الأُمَمِ المُقيمينَ عِنْدَهُمْ.

وَلَعَلَّ في هذِهِ الكيفيَّةِ (المُخالَطَةِ والمُجاوَرَةِ) وَهْماً للدّارِسِ؛ لِأَنَّ أَساسَ الدّوَلِ الحَديثَةِ والقَبائِلِ القَديمَةِ قائِمٌ عَلى هذِهِ الكيفيَّةِ، وَإِذا صَحَّ هذا الاعْتِبارُ –وَهوَ كَذلِكَ– فالأَسْلَمُ أَنْ نَقولَ: إنَّ المُخالَطَةَ والمُجاوَرَةَ عامِلانِ ثانويّانِ وَضَعَهُما العُلَماءُ في اعْتِبارِ الفَصاحَةِ والرَّداءَةِ مِنْ طَريقٍ غيرِ مُباشِرٍ، لِذلِكَ تَفَتَّقَتْ أَذْهانُ عُلَمائِنا عَلى مِعيارِ القَليلِ والكَثيرِ الّذي قامَ عَليهِ –أَساساً– الدَّرْسُ اللُّغويُّ، وَمِنْ ثَمَّ كانَ لَهُمْ مَنْهَجٌ أَصيلٌ آخَرُ يَأْخُذُ بالوَجْهِ الأَفْصَحِ الّذي يَنْسَجِمُ مَعَ نَصِّ الكِتابِ العَزيزِ. والقُرآنُ الكَريمُ حَقّاً ضَمَّ أَلْفاظاً مِنْ مُعْظَمِ القَبائِلِ العَرَبيَّةِ، نَحوَ أَلْفاظٍ مَنْسوبَةٍ لِقُريشٍ وَهُذيلٍ وَكِنانَةَ وَحِميَرٍ وَأَزْدِ شَنوءةَ وَأَهْلِ اليَمامَةِ وَثَقيفٍ وَغيرِهِمْ[١].

---

[١] لِمَزيدٍ مِنَ التَّفْصيلِ حولَ تِلْكَ الأَلْفاظِ واللُّغاتِ يُنْظَرُ: ابن عبّاس، أبو العبّاس عبد الله بن عبّاس، **كتاب اللّغات في القرآن**، حقّقه ونشره: صلاح الدّين المنجد، مطبعة الرّسالة، القاهرة، ١٣٦٥هـ– ١٩٤٦م، ص٦.

وَأَمَّا السَّبيلُ الأُخْرى الّتي يُمْكِنُ الإشارَةُ إليها في هذا الصَّدَدِ، وَهيَ أَنَّ المُسْتوى اللُّغويَّ – لِأيِّ لُغَةٍ– مُتَبايِنٌ، فالعَرَبيَّةُ مِنْ حيثُ جِهَةُ الاسْتِعْمالِ تَنْدَرِجُ تَحْتَ سُلَّمِ القِلَّةِ والكَثْرَةِ الّذي بِدورِهِ يُشَكِّلُ سُلَّماً لُغوياً تَراتبيّاً مِنَ الأَفْصَحِ والأَشْهَرِ إلى ما دونِ الضَّعيفِ. وَكَذا الأَمْرُ مَعَ حالِ القَبيلَةِ الواحِدَةِ، إذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَصوَّرَ المَرْءُ سيرورَةَ اللِّسانِ عَلى وَتيرَةٍ واحِدَةٍ بينَ أَبْناءِ القَبيلَةِ الواحِدَةِ، مِنْ حيثُ الأَداءُ اللُّغويُّ الصّوتيُّ. وَبِناءً عَلى الكَلامِ المُقَدَّمِ صارَ جَليّاً أَنْ نُقِرَّ باطْمِئْنانٍ إلى الأَمْرِ الآتي:

إنَّ التَّسْليمَ بِمَبْدَأِ (المُخالَطَةِ والمُجاوَرَةِ) يَشوبُهُ بَعْضُ الغُموضِ مِنَ النّاحيَةِ الحُدوديَّةِ لِلْقَبائِلِ العَرَبيَّةِ أوّلاً، ويَلُفُّهُ الاحْتِرازُ مِنَ النّاحيَةِ النَّقْديَّةِ اللُّغويَّةِ ثانياً. بِمَعْنى ليسَ مِنَ الإنْصافِ التّوجُّهُ إلى القولِ إنَّ لُغَةَ أَهْلِ الحِجازِ –بِتَعَدُّدِ قَبائِلِها– كُلُّها فَصيحَةٌ؛ لِأَنَّ الكَلامَ العَربيَّ كَما عَلِمْنا أَقْسامٌ عَلى مراتِبَ، فَهُناكَ الأَفْصَحُ والفَصيحُ والضَّعيفُ والرَّديءُ وَغيرُها مِنَ المَراتِبِ. لِذا فَإنَّ جَميعَ لَهَجاتِ القَبائِلِ القَديمَةِ عَرَبيَّةٌ مُتَفاوِتَةٌ مِنْ حيثُ القوَّةُ والفَصاحَةُ. وَلَعلّي أريدُ مِنْ ذلِكَ كُلِّهِ أَنْ أَخْلُصَ إلى القولِ: ليسَ مِنَ العَقْلانيَّةِ العِلْميَّةِ والواقعيَّةِ المَشْهودَةِ في الدَّرْسِ اللُّغويِّ المُناداةُ بِفَصاحَةِ قَبيلَةٍ كامِلَةٍ، فَمَتى عُزيَ اللَّفْظُ لِأَهْلِ الْحِجازِ صارَ فَصيحاً، وَمَتى أُسْنِدَ لِقُريشٍ أَضْحى أَفْصَحَ اللُغاتِ[١]. إنَّ هذِهِ المُناداةَ لَمْ تَتَّفِقْ وَمواطِنَ الرَّداءَةِ المَنْسوبَةِ لِتِلْكَ القَبائِلِ، لِذا صارَ صَحيحاً القولُ: إنَّ اللُّغَةَ الحِجازيَّةَ عُموماً والقُرَشيَّةَ خُصوصاً هي أَكْثَرُ اللُغاتِ فُشوّاً وانْسِراباً عَلى أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ مِنَ القَبائِلِ الأُخْرى، وَأَكْثَرُ توافُقاً مَعَ أَلْفاظِ النَّصِّ العَزيزِ، وَعَليهِ فَإنَّ الفَهْمَ السّابِقَ مُنْطَبِقٌ تَماماً عَلى سائِرِ القَبائِلِ العَرَبيَّةِ، كَقيسٍ وَأَسَدٍ وَتَميمٍ وَغيرِها مِنَ القَبائِلِ.

---

[١] يُنْظَر: الزّاميني، عرسان، **وحدة لغة الشّعر الجاهلي "تفسير سياسي"**، مجلّة أبحاث اليرموك– سلسة الآداب واللّغويّات، العدد (١)، المجلّد (٢٢)، ٢٠٠٤م، ص٤٠.

وَثَمَّةَ أَمْرٌ آخر وَجَبَ أَنْ نَلْفِتَ الأَنْظارَ إِليهِ قَبْلَ أَنْ نُفْصِحَ عَنِ مَعاييرِ الرَّديءِ، وَهوَ الأَحْكامُ النَّقْديَّةُ الأُخْرى الّتي زامَنَتْ وَحاقَلَتْ حُكْمَ الرَّداءَةِ، ويُمْكِنُ لِمُجيلِ النَّظَرِ أنْ يَلْحَظَ مِنْ تَعْليقاتِ السَّلَفِ ما يَخْتَصُّ بِالأَحْكامِ الّتي أَطْلَقوها عَلى الفِعْلِ (حرص- يحرص) -مَثَلاً- في حالَتي التَّفْصيحِ وَالتَّرْديءِ؛ ففي الفَصيح نَجِدُهُمْ عَبَّروا عَنْهِ بِالعُلوِّ وَالكَثْرَةِ وَالصِّحَّةِ، أَمّا حَقْلُ الرَّداءَةِ فَقَدْ جَلَبوا لَهُ القِلَّةَ وَالضَّعْفَ، وَهكَذا يُدَلِّلونَ عَلى الظّواهِرِ اللُّغويَّةِ بِأَكْثَرِ مِنْ حُكْمٍ في كُتُبِهِمْ. وَأَخيراً، بِمُقابَلَةِ تِلْكَ الأوصافِ الّتي أَشَرْنا إِليها آنِفاً والّتي اتَّخَذَها العُلَماءُ حُجَّةً في توجيهِ كَلامِ العَرَبِ، وَمِنْ خِلالِ النَّظَرِ في مَفاهيمِ تِلْكَ الأوصافِ يُمْكِنُنا القولُ: إِنَّ الجُهودَ النَّقْديَّةَ الّتي بَذَلَها السَّلَفُ في توجيهِ كَلامِ العَرَبِ هِيَ جُهودٌ مُبارَكَةٌ، تَنُمُّ عَنْ فِطْنَةٍ فِكْريَّةٍ نَقْديَّةٍ لِأَحوالِ الكَلامِ العَرَبِيِّ. لكِنَّ تِلْكَ الأَوصافَ أوصافٌ فَضْفاقَةٌ ذاتُ سَعَةٍ، بِمَعْنى أَنَّها عائِمَةٌ، غيرُ ثابِتَةٍ عَلى مَفْهومٍ مُحَدَّدٍ، والدَّرْسُ اللُّغويُّ الحَديثُ يَأْنَسُ بالمُصْطَلَحاتِ المَرْكَزيَّةِ المُحَدَّدَةِ، لِذا فالواجِبُ أَنْ يَتِمَّ مُراجَعَةُ تِلْكَ الأوصافِ -بِوَساطَةِ المَجامِعِ والهيئاتِ العِلْميَّةِ وَمَراكِزِ البُحوثِ المُتَخَصِّصَةِ- مُراجَعَةً عِلْميَّةً مُنْصِفَةً؛ لِأَنَّ المُصْطَلَحَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ قارّاً في الأَذْهانِ يَعْكِسُ مَفْهوماً مُحَدَّداً لا عائِماً.

مَفْهومُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ

لا شَكَّ في أَنَّ الدَّعوةَ إلى تَأْصيلِ المُصْطَلَحاتِ وَتَحْقيقِ أَغْراضِها تَبْدو في ظاهِرِها وَفي باطِنِها نَزْعَةً عِلميَّةً مُسْتَحْسَنَةً، هَدَفُها الدِّقَّةُ العِلْميَّةُ وَفَصاحَةُ التَّعْبيرِ وَسِحْرُ البيانِ ووَحْدَةُ التَّفْكيرِ والثَّقافَةِ في الأُمَّةِ الواحِدَةِ[1]. وَبِما أَنَّ لِلْمُصْطَلَحِ والمَفْهومِ وَشائِجَ قويَّةً بالماهيَّةِ والدَّلالاتِ الاسْتِعْماليَّةِ، فَحَرِيٌّ بِنا وَمِنْ خِلالِ اسْتِقْراءِ حُكْمِ الرَّداءَةِ في اللِّسانِ أَنْ نَصِلَ إلى تَأْسيسٍ لِمَفْهومِ الرَّداءَةِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ عَلى الأَقَلِّ؛ لِأَنَّ كُتُبَ الأَقْدَمينَ[2] لا تُفْصِحُ عَنْ إبانَةٍ واضِحَةٍ أو مَفْهومٍ دَقيقٍ مُباشِرٍ لِحُكْمِ الرَّداءَةِ عِنْدَهُمْ، بيدَ أَنَّ الحَصيلَةَ الّتي يُمْكِنُ لِلْباحِثِ أَنْ يُقِرَّ مُطْمَئِنّاً في تَسْميَتِها هيَ أَنَّ الرَّديءَ الّذي انْتَخَبَهُ ابْنُ مَنْظورٍ في كِتابِهِ لِلْحُكْمِ عَلى لُغاتِ بَعْضِ العَرَبِ لا يَخْرُجُ عَنْ أَمْرينِ اثْنينِ:

١. **الأَوَّلُ مَقْرونٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمالِ أو نُدْرَةِ اللَّفْظَةِ وَتَفَرُّدِها عَلى لِسانِ بَعْضِ النّاطِقينَ مِنْ غيرِ خُروجٍ عَنِ القياسِ اللُّغويِّ.** حيثُ كانَتِ القِلَّةُ والنُّدْرَةُ **سَبَباً مُباشِراً** في رَداءَةِ بَعْضِ الكَلِماتِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسانِ العَرَبِ)، نَحو كَلِمَةِ (أَشَرُّ) وَ(أَعْزَبُ) وَ(أوقَفْتُ) وَ(أَشْغَلْتُهُ) وَغيرِها. فالكَلِماتُ السّابِقَةُ ظَهَرَ فيها حُكْمُ الرَّداءَةِ مُباشَرَةً مِنْ غيرِ عِلَّةٍ أُخْرى، حيثُ ساقَها المُرَدِّئُ الأَوَّلُ بِناءً عَلى القِلَّةِ وَحَسْبُ.

---

[1] يُنْظَر: الحمزاوي، محمد رشاد، **توحيد المصطلحات أو مذهبيّة الدّعوة إلى توحيد الثّقافة العربيّة وترقيتها**، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد (١٢)، ١٩٩٥م، ص٣٣.

[2] وَأشمل في كَلامي هذا أَهْلَ اللُّغَةِ والبَلاغَةِ وَأَصْحابَ المَعاجِمِ.

٢. الثّاني مَقْرونٌ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمالِ أيضاً المُصاحِبِ لِعِلَلٍ أُخرى، وَهيَ:

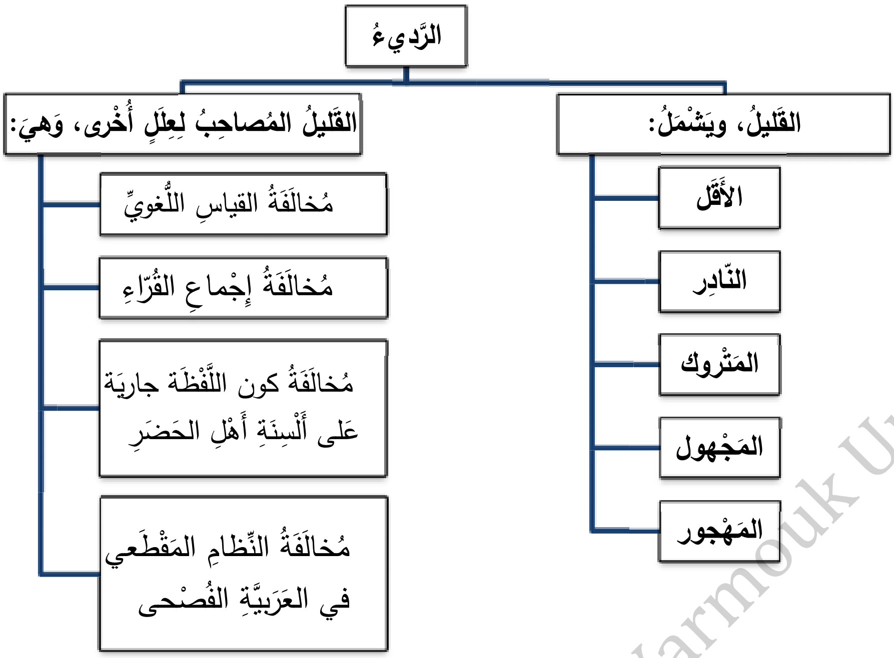
أ- مُخالَفَةُ القياسِ اللُّغويِّ (الصَّرْفيِّ والنَّحويِّ)، نَحوَ كَلِمَةِ (مَصائِب) وَ(أَبْرَدتُهُ) وَ(امْتَحى).

ب- مُخالَفَةُ إِجْماعِ القُرّاءِ، نَحوَ كَلِمَةِ (جِهاز) وَ(طَفَقَ) وَ(خَطَفَ) وَ(حَرِصَ).

ت- مُخالَفَةُ كون اللَّفْظَة جاريَة عَلى أَلْسِنَةِ أَهْلِ الحَضَرِ، نَحوَ كَلِمَةِ (مالِح) الّتي نَسَبَها الأَصْمَعيُّ (ت٢١٦هـ) لِأَهْلِ البَصْرَةِ، وَكَلِمَةِ (مُكال) الّتي نَسَبَها الأَزْهَريُّ (ت٣٧٠هـ) لِأَهْلِ الحَضَرِ في تَهْذيبِهِ.

ث- مُخالَفَةُ النِّظامِ المَقْطَعيِّ في العَرَبيَّةِ الفُصْحى، نَحوَ إِثْباتِ الأَلِفِ في (أَنا) وَ(حيَّهلا) عِنْدَ وَصْلِ الكَلامِ، وَكَذلِكَ قِراءَةُ الإِتْباعِ بالضَّمِّ في (الحَمْدُ لُلّهِ).

وَبِهذا يَتَّضِحُ في ضوءِ ما تَقَدَّمَ، أَنَّ الرَّديءَ بِنَظْرَةٍ لِسانيَّةٍ قَدْ وَظَّفَهُ ابْنُ مَنْظورٍ في مُعْجَمِهِ بِناءً عَلى مَسْأَلَةِ القِلَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ تَفاوَتَتِ النَّظْرَةُ في توصيفِ الأَنْماطِ اللُّغويَّةِ القَليلَةِ، فَجاءَ الاسْتِثْناءُ عَليها بِحُكْمِ الرَّداءَةِ عَلى أَساسِ القِلَّةِ المُباشِرَةِ مِنْ ناحيَةٍ، وَعَلى أَساسِ عِلَلٍ نَظَرِيَّةٍ مُصاحِبَةٍ لِلْقِلَّةِ مِنْ ناحيَةٍ أُخْرى. وَبِالإِمْكانِ أَنْ نوجِزَ هذا الفَهْمَ عَبْرَ المُخَطَّطِ الآتي:



إِذَنْ، إنَّ الأَدِلَّةَ اللُّغويَّةَ المُرْتَبِطَةَ بِمواطِنِ الرَّداءَةِ تَنْتَمي إِلى مَرْجِعيَّةٍ اسْتِعْماليَّةٍ سَمَاعيَّةٍ في المَقامِ الأَوَّلِ، وَإِلى قواعِدَ قياسيَّةٍ وَمَقاييسَ احْتِجاجيَّةٍ في المَقامِ الثّاني، فَهيَ توحي أَوّلاً وآخِراً بِمَنْظومَةِ التَّأْسيسِ اللُّغويِّ (السَّماعِ والقياسِ). ويُمْكِنُ أيضاً أَنْ نَعْضُدَ هذا الفَهْمَ بِما حَكاهُ عَبْدُ الرَّحْمنِ صالِحٌ أَثْناءَ عَقْدِهِ مَبْحَثاً في كِتابِهِ مُعَنوَناً بِـ(**مَعْنى اللُّغَةِ الرَّديئَةِ عِنْدَ عُلَماءِ العَرَبيَّةِ**)، حيثُ ذَهَبَ إِلى القولِ: "**إنَّ الرَّديءَ مِنَ الكَلامِ وَمِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ سيبويه هوَ ما أُجْرِيَ عَلى غيرِ وَجْهِهِ**، فَلِكُلِّ عُنْصُرٍ لُغويٍّ وَجْهٌ يَجْري عَليهِ، وَهذا هوَ القياسُ عِنْدَهُمْ، أي أَنْ يَكونَ بِمَنْزِلَةِ نَظائِرِهِ مِنَ البابِ الّذي يَنْتَمي إِليهِ، أو بِمَعْنى آخَرَ أَنْ يَحْصُلَ توافُقٌ بينَ جَميعِ أَفْرادِ البابِ. وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْ بابِهِ ويَكونُ مَعَ ذلِكَ مُسْتَعْمَلاً عِنْدَ فُصَحاءِ العَرَبِ، وَذلِكَ عَلى دَرَجاتٍ: فَإِنِ اطَّرَدَ اسْتِعْمالُهُ أو كَثُرَ فَهوَ مِنَ الشّواذِّ الّتي لا يَجوزُ اسْتِعْمالُ غيرِها (مِثْل اسْتَحوذَ) وَلا يُقاسُ عَليها، **وَإِنْ قَلَّ وَشَذَّ اسْتِعْمالُهُ فَهذا الّذي يوصَفُ بالرَّديءِ والقَبيحِ، إِذْ جَمَعَ بينَ الخُروجِ عَنِ القياسِ والخُروجِ**

عَنِ الاسْتِعْمالِ الكَثيرِ. وَهوَ جائِزٌ مَعَ ذلِكَ إِذْ سُمِعَ مِنْ فُصَحاءِ العَرَبِ، وَهوَ مِنْ كَلامِ بَعْضِهِمْ، **وَليسَ إِذَنْ بِلَحْنٍ**"(١).

وَبِهذا يَتَّضِحُ جيِّداً أَنَّ الرَّديءَ مِنَ اللُّغاتِ هوَ ما قَلَّ اسْتِعْمالُهُ تارَةً وَما خالَفَ الأَقيِسَةَ اللُّغويَّةَ تارَةً أُخْرى، وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فيَجِبُ أَلّا نَفْهَمَ أَنَّ الرَّداءَةَ تَصِلُ بالنّاطِقِ حَدَّ التَّخْطِئَةِ أَوِ التَّلْحينِ، بَلْ وَجَبَ القولُ: إِنَّ النّاطِقَ بِالأَلْفاظِ المُرّدَّأَةِ مُؤاخَذٌ عَلى اخْتيارِهِ اللَّفْظَةَ، فَلا هوَ فَصيحٌ أو مُخْطئٌ، وَبِهذا يَصِحُّ ههُنا قولُ ابْنُ جِنّيٍّ (ت٣٩٢هـ): "**ليسَ لَكَ أَنْ تَرُدَّ إِحْدى اللُّغَتينِ بِصاحِبَتِها، لِأَنَّها ليسَتْ أَحَقَّ بِذلِكَ مِنْ رَسيلَتِها، لكِنْ غايَةُ ما لَكَ في ذلِكَ أَنْ تَتَخيَّرَ إِحْداهُما فَتُقَوّيها عَلى أُخْتِها، وَتَعْتَقِدُ أَنَّ أَقوى القياسينِ أَقْبَلُ لَها وَأَشَدُّ أُنْساً بِها**"(٢). لِذا يَقولُ عَبْدُ الجَبّارِ علوان: "كانَ الواجِبُ أَلّا يَتَسَرَّعَ النّحويّونَ إِلى تَخْطِئَةِ مَنْ خالَفَ القاعِدَةَ، أو أَتى بِشيءٍ خالَفَ فيهِ الكَثيرَ الشّائِعَ، بَلْ يُعَلِّلونَ كَلامَ المُخالِفِ تَعْليلاً تاريخيّاً وَصْفيّاً، ويَقْتَنِعونَ بوَصْفِ الظّواهِرِ اللُّغويَّةِ آخِذينَ تطوّرَ اللُّغَةِ في تَقْديراتِهِمْ"(٣).

---

(١) صالح، عبد الرحمن الحاج، **السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، موفم للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص١٨١.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ١٠/٢.

(٣) النّايلة، عبد الجبّار علوان، **ظاهرة تخطئة النّحويّين للفصحاء والقرّاء**، مجلّة المجمع العلمي العراقي، الجمهوريّة العراقيّة، المجلّد (٣٧)، العدد (١)، ١٩٨٦م، ص٣١١.

مَعاييرُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ

لَقَدْ سَعَتِ الدِّراسَةُ في أوراقِها الأولى إلى تَسْجيلِ مَقاييسِ الفَصاحَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ، ثُمَّ عَرْضِ مواطِنِ الرَّداءَةِ وَمُناقَشَتِها ضِمْنَ مُسْتوياتِها اللُّغويَّةِ في سياقاتِها حَتّى اسْتَقَرَّ الحالُ إلى تَخْصيصِ مَبْحَثٍ ههُنا مَفادُهُ: رَصْدُ مَعاييرِ الرَّداءَةِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ بِما يَخْدِمُ الوِجْهَةَ الأُخْرى مِنْ هذا البابِ، وَهِيَ مُناقَشَةُ تِلْكَ المَعاييرِ في ضوءِ مَقاييسِ الفَصاحَةِ عِنْدَ أَرْبابِ اللُّغَةِ. وَما دُمْنا أيضاً قَدِ اسْتوفينا النَّظَرَ في مَفْهومِ الرَّداءَةِ باتَ لِزاماً عَلينا أَنْ نَقِفَ عِنْدَ تِلْكَ المَعاييرِ الّتي أَمْكَنَنا تَلْخيصُها بالآتي:

أوّلاً: قِلَّةُ الاسْتِعْمالِ أوِ السَّماعِ

ويُقْصَدُ بِها قِلَّةُ اسْتِعْمالِ الكَلِمَةِ عِنْدَ العَرَبِ الفُصَحاءِ الموثوقِ بِعَربيَّتِهِمْ في عُصورِ الاحْتِجاجِ. يَقولُ ابنُ الأنْباريُّ (ت٥٧٧هـ) في تَعْريفِ السَّماعِ: "الكَلامُ العَربيُّ الفَصيحُ، المَنْقولُ النَّقْلَ الصَّحيحَ، الخارِجُ عَنْ حَدِّ القِلَّةِ إلى حَدِّ الكَثْرَةِ"[١]. وَقَدِ اتَّصَلَتِ الرَّداءَةُ بالقِلَّةِ اتِّصالاً وَثيقاً في مُعْظَمِ المواطِنِ الّتي رُدِّأَتْ فيها الأَلْفاظُ، فَكانَتِ القِلَّةُ سَبَباً مُباشِراً في انْتِخابِ حُكْمِ الرَّداءَةِ لِلأَداءاتِ اللَّهْجيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ في (لِسان العَرَبِ). إلّا أَنّ القِلَّةَ الّتي أُسِّسَ عَليها ذاكَ الحُكْمُ النَّقْديُّ مُتَبايِنَةٌ مِنْ حيثُ الكَمُّ والسَّماعُ، فَلَعَلَّ المَظْهَرَ الأَوَّلَ الّذي يَتَراءى للنّاظِرِ في هذا المِعيارِ هوَ العُموميَّةُ والغُموضُ؛ إِذْ كيفَ يُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ الدّارِسُ مِقْدارَ القِلَّةِ الّتي بَنوا عَليها أَحْكامَهُمْ؟

---

[١] ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كال الدّين بن محمّد، **الإغراب في جدل الإعراب وَلمع الأدلّة في أصول النّحو**، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ص٤٥.

مِنْ خِلالِ النَّظَرِ إلى هذِهِ المَسْأَلَةِ (القِلَّةِ) بِمِنْظارٍ واقِعيٍّ يُمْكِنُنا القولُ إنَّ القِلَّةَ الّتي بَنا عَليها عُلَماؤُنا القُدامى أَحْكامَهُمُ النَّقْديَّةَ تَطرَحُ غيرَ إشْكالٍ، الأوّلُ أَنَّ ظاهِرَ القِلَّةِ يَشي –لِلْوَهْلَةِ الأولى– بِأَنَّها مَسْأَلَةٌ عُموميَّةٌ فَضْفاضَةٌ؛ حيثُ بَدا أَنَّ جَميعَ الأَحكامِ النَّقْديَّةِ تَنْبَثِقُ عَنِ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ. وَعليهِ، وَجَبَ أَنْ يُسْتَدْعى مِقْدارٌ كَمّيٌّ دَقيقٌ لِكُلِّ حُكْمٍ نَقْديٍّ مُنْتَخَبٍ لِأيِّ ظاهِرَةٍ لُغويَّةٍ عِنْدَهُمْ، إِذْ كيفَ أَمْكَنَهُمْ تَفْسيرُ القَليلِ إزاءَ الأَقَلِّ والرَّديءِ والنّادِرِ والمَهْجورِ والمَتْروكِ والمَجْهولِ وَغيرِها مِنَ الأَحْكامِ القيَميَّةِ مِنْ جانِبٍ؟ وَما حُكِمَ عَليهِ بِأَنَّهُ (قَليلٌ) في ذاتِهِ أو (لا يَكادُ يُعْرَفُ) مِنْ غيرِ وَصْفٍ نَقْديٍّ آخَرَ مُصاحِبٍ لَهُ، كالشُّذوذِ والضَّعْفِ مِنْ جانِبٍ آخَرَ؟.

حَقيقَةً، إنَّ الإصْرارَ عَلى مِثْلِ هذِهِ التَّساؤُلاتِ والحاجَةَ إلى مِقْدارٍ دَقيقٍ لِأَحْكامِ الكَمِّ، لا شَكَّ أَنَّهُ يَتَعارَضُ مَعَ طَبيعَةِ الاسْتِعْمالِ اللُّغويِّ عَبْرَ التّاريخِ الطّويلِ، وَهوَ أَمْرٌ لا يُمْكِنُ الإتيانُ بِهِ في العَرَبيَّةِ وَحَسْبُ، بَلْ في أيِّ لُغَةٍ مِنْ لُغاتِ الكونِ، خُصوصاً أَنَّهُ عَمَلٌ إحْصائيٌّ يَحْتاجُ لِجُهودٍ جَبّارَةٍ في ظِلِّ ما كانَتْ تَفْتَقِرُ إليهِ العُصورُ القَديمَةُ مِنْ وَسائِلَ تِقْنيَّةٍ عاليَةٍ. وَعليهِ، فَلا نِزاعَ بَعْدَ هذا أَنَّهُ أَمْرٌ يُشْفَعُ لِلْقُدَماءِ، لِذا فالأَسْلَمُ والأوفى أَنْ يَتِمَّ تَناوُلُ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ وَفْقاً للظّاهِرَةِ اللُّغويَّةِ مِنْ حيثُ شيوعُها أو عَدَمُها. يَقولُ أَحَدُ الباحِثينَ: "إنَّ التَّحْديدَ الإحْصائيَّ لِمَفْهومِ القِلَّةِ قَدْ يَصْدُقُ عَلى غيرِ قَليلٍ مِنَ الدِّراساتِ الإحْصائيَّةِ، وَلكِنَّهُ لا يَصْدُقُ البَتَّةَ في إطارِ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ"[(١)].

أَمّا الإشْكالُ الثّاني الّذي تَطْرَحُهُ مَسْأَلَةُ القِلَّةِ، فَهوَ تِلْكَ الأَحْكامُ النَّقْديَّةُ ذاتُها الّتي أَغْرَقَنا فيها السَّلَفُ وَشَغَلونا وَشَغَلوا أَبْناءَ اللُّغَةِ مَعَهُمْ بِتَساؤُلاتٍ تُحاكي نَظائِرَ لِمَسْأَلَةِ القِلَّةِ، إذْ كيفَ يُمْكِنُ الحُكْمُ عَلى كَلِمَةٍ أو ظاهِرَةٍ لُغويَّةٍ بِحُكْمينِ مُتَلازِمينِ أو أَحْكامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، نَحوَ وَصْفِهِمُ الكَلِمَةَ

---

(١) ربّاع، محمد علي يونس، ١٩٩٢م، **السّماع وأهميّته في التّقعيد النّحوي عند سيبويه**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ص٨٤.

(غَلَقْتُ) بِقولِهِمْ: (لُغَةٌ رَديئَةٌ مَتْروكَةٌ) وَ(نادِرَةٌ) وَ(ضَعيفَةٌ). وَكَذلِكَ الكَلِمَةَ (أَعزب) الّتي قيلَ فيها إنَّها: (لُغَةٌ رَديئَةٌ) وَ(قَليلٌ رَديءٌ) وَ(لُغَةٌ شاذَّةٌ) وَ(غيرُ وارِدٍ وَلا مَسْموعٍ أو قَليلٌ)؟[١].

الواضِحُ أَنَّ الأَمْرَ مُتَعَلِّقٌ بالانْطِباعِ مِنْ خِلالِ تِلْكَ المُزاوَجِةِ عِنْدَهُمْ، فالنّادِرُ مَثَلاً ليسَ فيهِ خَلَلٌ في مِقياسِهِ اللُّغويِّ العامِّ لكِنَّهُ قَليلٌ، والضَّعيفُ قَدْ يَكونُ ضَعيفاً في الاسْتِعْمالِ، فَعِنْدَئِذٍ هوَ قَليلٌ، أو ضَعيفٌ في القوانينِ العَرَبيَّةِ التَّصْريفيَّةِ والنَّحويَّةِ فَهوَ بِذلِكَ مُخِلٌّ بالقياسِ أي أَنَّهُ شاذٌّ، وَكَذا الأَمْرُ بالنِّسْبَةِ لِمَفْهومِ الرَّداءَةِ الّذي قامَ عَلى كُلِّ الأُسِسِ السّابِقَةِ. فالبيِّنُ أَنَّ الأَمْرَ يَنْطوي عَلى قَدَرٍ مِنَ التَّضْليلِ، فَكَأَنَّ أَمْرَ تِلْكَ الأَحْكامِ المُزاوِجَةِ لِلْقِلَّةِ، يَظْهَرُ مِنْ قَبيلِ التَّرادُفِ، وَأيّاً يَكُنْ، وَبَعْدَ ذلِكَ كُلِّهِ، حَسْبي أَنْ أَقولَ: إنَّ مَسْأَلَةَ القِلَّةِ تَظَلُّ مَفْتوحَةً لِكُلِّ نَظَرٍ مُسْتَأْنَفٍ وَتوليفَةٍ إِضافيَّةٍ، شَأْنُها في ذلِكَ حَسْمُ كُلِّ الإِشْكالاتِ الجَدَليَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِها.

ثانياً: مُخالَفَةُ القياسِ (الصَّرْفيِّ والنَّحويِّ)

القياسُ هوَ أَحَدُ أَدِلَّةِ صِناعَةِ الإعْرابِ، وَقَدْ وازى أَبو عليٌّ الفارِسيُّ (ت٣٧٧هـ) بينَهُ وبينَ النَّحوِ فَعَرَّفَهُ بِقولِهِ: "عِلْمٌ بِمَقاييسَ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنِ اسْتِقْراءِ كَلامِ العَرَبِ"[٢]، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلى القولِ: "حَمْلُ غيرِ المَنْقولِ عَلى المَنْقولِ إذا كانَ في مَعناهُ"[٣]. هذا، وَقَدْ أَخَذَ القياسُ عِنْدَ العُلَماءِ –حَسَبَ المَفاهيمِ الّتي حَدَّدوها– بُعْدينِ رَئيسينِ: الأَوَّلُ، **بُعْدٌ اسْتِعْماليٌّ تَصْريفيٌّ** يَخْتَصُّ بالأَلْفاظِ ويَظْهَرُ مِنْ خِلالِ السَّماعِ، إِذْ إنَّ القياسَ إذا تَعارَضَ مَعَ السَّماعِ قُدِّمَ السَّماعُ عَليهِ. يَقولُ ابْنُ جِنّيّ (ت٣٩٢هـ): "واعْلَمْ أَنَّكَ إذا أَدّاكَ القياسُ إِلى شيءٍ ما، ثُمَّ سَمِعْتَ العَرَبَ قَدْ نَطَقَتْ فيهِ

[١] لِمَزيدٍ مِنَ الأَمْثِلَةِ يُمْكِنُكَ النَّظَرُ في المُلْحَقِ العام للرَّديءِ.

[٢] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **كتاب التّكملة**، تحقيق ودراسة: كاظم أحمد المرجان، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م، ص٨١– ٨٢.

[٣] ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب وَلمع الأدلّة في أصول النّحو**، ص٤٥.

بِشيءٍ آخَرَ عَلى قياسٍ غيرِهِ، فَدَعْ ما كُنْتَ عَليهِ، إلى ما هُمْ عَليهِ"[1]. أَمّا البُعْدُ الآخَرُ، فَهوَ **بُعْدٌ نَحويٌّ عَقْليٌّ** يَقومُ عَلى إِلْحاقِ الأَحْكامِ النَّحويَّةِ الصَّحيحَةِ بالتَّراكيبِ اللُّغويَّةِ، نحوَ: وُجوبِ رَفْعِ الفاعِلِ، وَمَنْعِ الرَّفْعِ في المَفْعولِ، وَجوازِ تَقْديمِ الخَبَرِ عَلى المُبْتَدَأ.

وَإذا ما عُدْنا إِلى مواطِنِ الرَّداءَةِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسان العَرَب)، اتَّضَحَ لَدينا أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ أَقَرَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ في بَعْضِ المواطِنِ وَفْقاً لِمُخالَفَتِها القياسَ اللُّغويَّ، نحوَ الكَلِمَةِ (مَصائِب) المُطَّرِدَةِ في الاسْتِعْمالِ الشّاذَّةِ في القياسِ. يَقولُ عَبْدُ القاهِرِ الجُرْجانيِّ (ت٤٧١هـ): "قالَتِ العَرَبُ: (مَصايب) فَأَخْطَأَتْ، وَمَعْنى الخَطَأِ هُناكَ الغَلَطُ، والذَّهابُ عَنِ القياسِ"[2].

وَلا أَراني ههُنا بِحاجَةٍ إِلى مَزيدِ بيانٍ فيما يَتَّصِلُ بِمُخالَفَةِ القياسِ اللُّغويِّ، لكِنْ تَكْفي الإِشارَةُ إِلى أَنَّ قِسْماً مِنَ اللُّغَةِ "لا يُؤخَذُ إِلّا بالسَّماعِ، وَلا يُلْتَفَتُ فيهِ إِلى القياسِ، وَهوَ البابُ الأَكْثَرُ، نَحوَ قولِهِمْ: رَجُلٌ وَحَجَرٌ، فَهذا مِمّا لا يُقَدَّمُ عَليهِ بِقياسٍ، بَلْ يُرْجَعُ فيهِ إِلى السَّماعِ"[3].

ثالِثاً: مُخالَفَةُ إِجْماعِ القُرّاءِ

القِراءاتُ القُرآنيَّةُ مَصْدَرٌ مِنْ مَصادِرِ اللُّغَةِ المُتَعَدِّدَةِ، وَهيَ كَما عَرَّفَها الدّمياطيُّ (ت١١١٧هـ): "عِلْمٌ يُعْلَمُ مِنْهُ اتِّفاقُ النّاقِلينَ لِكِتابِ اللهِ تَعالى، واخْتِلافِهِمْ في الحَذْفِ والإِثْباتِ، والتَّحْريكِ والتَّسْكينِ، والفَصْلِ والوَصْلِ، وَغيرِ ذلِكَ مِنْ هيئَةِ النُّطْقِ، والإِبْدالِ، وَغيرِهِ مِنْ حيثُ

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ١٢٥/١.

[2] عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدّرويش، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ١٤٤٦/٢.

[3] ابن جني، **المُنْصِف شرح ابن جني لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازني**، ٣/١.

السَّماعُ"[1]. وَكَما ظَهَرَ لَنا سابِقاً فَإِنَّ بَعْضَ المواطِنِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسان العَرَبِ) قَدْ رُدِّأَتْ بِسَبَبِ مُخالَفَةِ لِإِجْماعِ القُرّاءِ عَلى قِراءَةٍ بِعينِها، نَحوَ كَلِمَةِ (جِهاز) وَ(طَفَقَ) وَ(خَطَفَ) وَ(حَرِصَ). ويَرى الحَمْزاويُّ أَنَّ "مَنْبَعَ الفَصاحَةِ يَبْدو دينيّاً لِأَنَّ القُرآنَ يُعْتَبَرُ مَصْدَرَها الأَوَّلَ"[2]. كَما أَكَّدَ فَخْرُ الدّينِ قَباوَة عَلى أَنَّ مِعيارَ الحُكْمِ عَلى لُغَةٍ مِنْ لُغاتِ العَرَبِ قائِمٌ عَلى أَساسٍ دينيٍّ، حيثُ اللُّغَةُ الّتي خَصَّها اللهُ ﷻ بِكِتابِهِ الكَريمِ، فَكانَتْ وَما زالَتْ الأُنْموذَجَ الّذي يُحْتَكَمُ إِليهِ، وَمِنْهُ تُسْتَمَدُّ ضوابِطُ اللُّغَةِ وَقواعِدُها، "فَما وافَقَ أَساليبَ لُغَتِهِ فَصُحَ وَعَلا، وَما خَرَجَ عَنْها اخْتَلَفَتْ دَرَجَةُ صِحَّتِهِ"[3].

يَبْقى مِمّا هوَ مُحْتاجٌ إِلى ذِكْرِهِ تَحْتَ هذا المِعيارِ إِشْكالٌ لا بُدَّ مِنَ التَّصَدّي إِليهِ، وَهوَ أَنَ اللُّغَةَ بِما فيها مِنْ تَراكيبَ وَأَلْفاظٍ –مَسْموعَةً كانَتْ أَمْ مَقيسَةً– أَكْثَرُ بِكَثيرٍ مِمّا تَخَيَّرَهُ رَبُّ العِزَّةِ في كِتابِهِ العَزيزِ وَقِراءاتِهِ. وَإِذا كانَ ما في القُرآنِ أَجْزَلَ وَأَفْصَحَ، فَلا يُفْهَمَنَّ مِنْ هذا أَنَّ غيرَ المُتَخَيَّرِ (أَلْفاظاً وَتراكيبَ) مِمّا جاءَتْ بِهِ العَرَبِيَّةُ الّتي يُحْتَجُّ بِها وَجَبَ أَنْ يُهْمَلَ ويُطَّرَحَ مِنْ أَلْسِنَةِ الأَعْرابِ، لكِنَّهُ أَقَلُّ فَصاحَةٍ؛ لِأَنَّ قوماً مِنَ العَرَبِ تَرَسَّمَتْ هذا الأَداءَ النُّطْقِيَّ. يَقولُ فخر الدّين قباوة: "وَلِهذا كُلِّهِ لَدينا في لَهَجاتِ العَرَبِ مُسْتوياتٌ ثَلاثَةٌ: الصَّحيحُ والفَصيحُ والأَفْصَحُ. وَما دونَ

---

[1] الدّمياطي، شهاب الدّين أحمد بن محمّد، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ص٦.

[2] الحمزاوي، محمد رشاد، **العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م، ص١٤.

[3] قباوة، فخر الدّين، **تطوّر مشكلة الفصاحة والتّحليل البلاغي**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م، ص٣٩– ٤٠.

ذلِكَ فَهوَ ضَعيفٌ أو رَديءٌ، أو عاميٌّ سَقيمٌ، قَدْ يُدوَّنُ ويُدْرَسُ، وَلكِنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُساوى بِاللِّسانِ العَرَبيِّ المُبينِ"[١].

رابِعاً: مُخالَفَةُ كون اللَّفْظَة جارِيَة عَلى لِسانِ أَهْلِ الحَضَرِ

حاوَلْنا في الفَصْلِ الأوَّلِ مِنْ هذِهِ الدِّراسَةِ أَنْ نُبْرِزَ مَفْهومَ الفَصاحَةِ وَمَدى تَلازُمِهِ بِالحَدِّ المَكانيِّ الّذي رَبَطَهُ العُلَماءُ بِفِكْرَةِ البَداوَةِ المُبارَكَةِ، فَكانَ الاحْتِجاجُ باللُّغَةِ في الصِّحَّةِ والفَسادِ عَنْدَ أَهْلِ الصِّناعَةِ العَرَبيَّةِ عَلى نِسْبَةِ توغُّلِ الأَعْرابيِّ في الباديَةِ مِنْ جانِبٍ، وَعَلى نِسْبَةِ بُعْدِهِ عَنِ الاخْتِلاطِ بالأَعاجِمِ مِنْ جانِبٍ آخَرَ. وَكانَ لَهُمْ أيضاً في هذا الشَّأْنِ إِقْرارٌ يوجِبُ أَخْذَ اللُّغَةِ عَنِ القَبائِلِ السِّتِّ الضّارِبَةِ في وَسَطِ شِبْهِ الجَزيرَةِ العَرَبيَّةِ **(قيسٌ وَتَميمٌ وَأَسَدٌ وَهُذَيلٌ وَبَعْضُ كِنانَةَ وَبَعْضُ الطّائيّينَ)**، وَقَدْ مَثَّلَتْ وَثيقَةُ الفارابّيُّ هذِهِ القَبائِلَ في الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ قَديماً وَحَديثاً كَما عَرَضْنا.

وَحَتّى لا نَبْتَعِدَ عَنْ هذا العُرْفِ الفِكْريِّ، وَقَبْلَ أَنْ نَتَثَبَّتَ مِنْ هذا التَّأطيرِ النَّظَريِّ لِتِلْكَ الوَثيقَةِ، أَسْتَحِبُّ في هذا السَّبيلِ أَنْ أَعْرِضَ لِلْكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ القائِمَةِ عَلى مُخالَفَةِ الحَدِّ المَكانيِّ اللُّغويِّ، نَحوَ كَلِمَةِ (مالِح) الّتي أَنْكَرَها الأَصْمَعيُّ (ت٢١٦هـ) أَنْ تُقالَ في لُغَةِ العَرَبِ، فَلَمّا أُنْشِدَ في ذلِكَ شِعْرٌ لِذي الرُّمَّةِ (ت١١٧هـ)، قالَ: "إِنَّ ذا الرُّمَّةِ قَدْ باتَ في **حوانيتِ البَقّالينَ بالبَصْرَةِ** زَماناً، فَأَرادَ بِذلِكَ أَنَّ بِمُخالَطَتِهِمْ سَمِعَهُمْ يَقولونَ: مالِح، فَقالَهُ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْتَجَّ بِكَلامِهِ لِهذا

---

[١] قباوة، **تطوّر مشكلة الفصاحة والتّحليل البلاغي**، ص٤٠.

السَّبَبِ"[١]. والشّيء عينُهُ يَظهَرُ في الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ (مُكال) والّتي خَصَّها الأَزْهَرِيُّ (ت٣٧٠هـ) بِكَلامَ **المولَّدينَ والحَضَريّينَ** الّذينَ لا يُؤخَذُ عَنْهُمْ، وَلا يُعْتَدُّ بِلُغَتِهِمْ.

وَثَمَّ كَلِماتٌ أُخْرى مُرَدَّأَةٌ نُسِبَتِ **لِلْعامَّةِ** نَحوَ كَلِمَةِ (أَعْزَب) وَ(أَبْرَدته) و(أَشْغَلْتُهُ) وَ(شُلَّتْ) و(يوشَكُ) و(الحِوار) و(الوَحْل) و(امْتَحى) وَ(مُعق). وَلا شَكَّ أَنَّ نقْلَ العُلَماءِ عَنِ العامَّةِ لا يَعْني التَّصويبَ، بَلْ لَعَلَّهُ لا يَخْفى عَلى الأَفْهامِ أَنَّ السَّلَفَ كانوا يَنْقُلونَ عَنِ العامَّةِ في مُعْظَمِ الأَحيانِ، قَصْدَ التَّحْذيرِ مِنَ الإِنْشاءِ عَلى وِفاقِ كَلامِهِمْ. وَهوَ تَحْذيرٌ يَخُصُّ فِئَةَ المُتَعَلِّمينَ والمُقْبِلينَ عَلى اللُّغَةِ مِنَ النّاشِئَةِ.

وَلو عُدْنا قَليلاً لِمواطِنِ الرَّداءَةِ الّتي عَرَضْنا لَها، لَظَهَرَ أَنَّ جُلَّ الكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ في (لِسان العَرَبِ) لا تَسْتَقيمُ وَحالَ الوَثيقَةِ المَنْسوبَةِ لِلْفارابّيِّ، إِذْ تُطالِعُنا المُعْجَماتُ العَربيَّةُ والمُدوَّناتُ اللُّغويَّةُ عُموماً بِمواطِنَ عِدَّةٍ تَسْتَهوي الوُقوفَ، خُصوصاً تِلْكَ الكَلِماتِ المُعْتَدَّةِ في التَّقْعيدِ اللُّغويِّ والمُنْبَثِقَةِ عَنِ الوَثيقَةِ الفارابّيَّةِ، ووُسِمَتْ بالرَّداءَةِ عِنْدَهُمْ. نَحوَ هَمْزِ كَلِمَةِ (النَّبيِّ) المَنْسوبَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ والتَّميميّينَ، وَ(أوقَفْتُ) و(الكِثْرَةُ) و(اطَّرَدَ– انْطَرَدَ) وَغيرِها مِنَ الكَلِماتِ المَنْسوبَةِ لِبَني تَميمٍ أيضاً، وَلَمْ تَسْلَمْ لُغَةُ الحِجازِ كَذلِكَ مِنَ التَّرْديءِ نَحوَ كَلِمَةِ (مالِح) وَ(سِيناء) و(الفُقْر) و(مَصائِب).

طِبْقاً لِما ذَهَبْنا إِليهِ في مُحاوَلَةِ تَقْديمِ مُلاحَظاتٍ حولَ هذا الإِشْكالِ، واسْتِناداً إِلى ذاكَ التَّحْليلِ القائِمِ عَلى غُموضِ الحُدودِ الجُغْرافيَّةِ أَوِ التَّقْسيمِ الدّاخليِّ لِلْقَبيلَةِ الواحِدَةِ، فَأَظُنُّنا بِحاجَةٍ إِلى تَحْليلٍ مُسْتَفيضٍ بَعْضَ الشّيءِ أو إِجابَةٍ وافيَةٍ عَنِ تساؤلاتٍ تَداعَتِ إِلى الخاطِرِ أَثْناءَ الكَشْفِ عَنْ مواطِنِ الرَّداءَةِ في اللِّسانِ، وَهيَ: كيفَ أَمْكَنَهُمُ الحُكْمُ بالرَّداءَةِ عَلى لُغَةٍ مِنْ اللُّغاتِ الفَصيحَةِ

[١] ابن سنان الخفاجي، **سرّ الفصاحة**، ص١٣١.

المُعْتَدَّةِ في التَّقْعيدِ اللُّغويِّ؟، هَلِ الأَمْرُ يَخُصُّ طائِفَةَ العُلَماءِ الّذينَ أوكَلوا لِأَنْفُسِهِمْ مَهَمَّةَ التَّرديءِ، أَمْ أَنَّهُ خَلَلٌ يَنُمُّ عَنْ عَدَمِ الانْسِجامِ بينَ الاسْتِقْراءِ والتَّقْريرِ في الوَثيقَةِ الفارابِيَّةِ نَفْسِها؟.

في الحَقيقَةِ نَحْنُ مَسْبوقونَ إلى هذِهِ التَّساؤلاتِ، فابْنُ هشامٍ اللَّخْميُّ (ت٥٧٧هـ) اسْتَنْكَرَ عَلى أَبي بَكْرٍ الزّبيديّ (ت٣٧٩هـ) موقِفَهُ عِنْدَما خَطّأَ العامّةَ في قولِهِمْ: (سَكْرانة)[١]، قائِلاً: "**فَإِذا قالَها قومٌ مِنْ بَني أَسَدٍ، فَكيفَ تُلَحَّنُ بِها العامَّةُ، وَإِنْ كانَتْ لُغَةً ضَعيفَةً، وَهُمْ قَدْ نَطَقوا بِها كَما نَطَقَتْ بَعْضُ قَبائِلِ العَرَبِ؟**"[٢]. فالمُلاحَظُ أَنَّ ابْنَ هِشامٍ يَدُلُّنا في اسْتِنْكارِهِ هذا عَلى رُؤيَةٍ وَجبَ أَنْ تُجَلّى مِنْ جَديدٍ ههُنا، وَهيَ نَفْسُها (أي الرُّؤيَةَ) تُعْتَبَرُ تَأْسيساً يَفُضُّ اللَّبْسَ والنِّزاعاتِ القائِمَةَ بينَ العُلَماءِ المُشْتَغِلينَ في النَّقْدِ والتَّصْحيحِ اللُّغويِّ. فالرُّؤيَةُ تَقْضي أَلّا يَتَسَرَّعَ النّاقِدُ في الحُكْمِ عَلى لُغاتِ العَرَبِ بالخَطَأِ أوِ اللَّحْنِ، لِأَنَّ الاشْتِغالَ بِمِثْلِ هذِهِ الأَحْكامِ يَحْمِلُ الأَلْفاظَ إلى دائِرَةِ الهُجْرانِ والنِّسيانِ، فابْنُ هِشامٍ يَرى أَنَّ "ما اخْتَلَفَ فيهِ أَهْلُ اللُّغَةِ لا تُغَلَّطُ فيهِ العامَّةُ"[٣]. لِذا فالأوفى والأوفَقُ أَنْ يَتِمَّ تَناوُلُ الأَلْفاظِ في سياقاتٍ مُعيَّنَةٍ تَشْغَلُها تِلْكَ الأَلْفاظُ بِمَعْزِلٍ عَنْ الأَحْكامِ اللُّغويَّةِ التَّقْليديَّةِ، وَهذا ما سَنَكْشِفُ عَنْهُ في الصَّفَحاتِ الّلاحِقَةِ تَحْتَ عُنوانِ: (رَأْيٌ في الفَصاحَةِ).

إِذَنْ، صَحيحٌ أَنَّ مَنْشَأَ النِّزاعِ بينَ العُلَماءِ في النَّقْدِ اللُّغويِّ قائِمٌ عَلى مَسْأَلَةِ الاسْتِعْمالِ، فَكُلَّما كَثُرَتِ الظّاهِرَةُ اللُّغويَّةُ عَلى أَلْسِنَةِ النُّحاةِ واللُّغويّينَ القُدَماءِ كانَتْ أَفْصَحَ[٤]. غيرَ أَنَّ افْتِقارَنا لِمِقْدارٍ مُحَدِّدٍ تُقاسُ بِهِ دَرَجَةُ اسْتِعْمالِ الأَلْفاظِ يُحَتِّمُ عَلينا أَنْ نَبْتَعِدَ عَنِ العِباراتِ المُجازِفَةِ والمُجْحِفَةِ بِحَقِّ اللَّهَجاتِ العَرَبيَّةِ، وَأَنْ نَحْذَرَ الحَذَرَ كُلَّهُ مِنْ تِلْكَ العِباراتِ القاسيَةِ، نَحو: (قُلْ وَلا

---

[١] يُنْظَرَ: الزبيدي، **لحن العوام**، ص١٨٧.

[٢] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٣٥.

[٣] المصدر السّابق، ص٥٩.

[٤] يُنْظَرُ: الحبّاس، محمّد، **النّحو العربي والعلوم الإسلاميّة**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ص٢٨٤.

تَقُلْ) و(هذا ليسَ في كَلامِ العَرَبِ)، وَأنْ تُسْتَبْدَلَ بِعِباراتٍ أَصْدَقَ وَأَحْكَمَ كَتِلْكَ الّتي ساقَها الحمّاديُّ في كِتابِهِ قائِلاً: "هذا لَمْ يَنْقُلْهُ صاحِبُ لِسانِ العَرَبِ، أو صاحِبُ تاجِ العَروسِ، أو كِلاهُما أو غيرُهُما، عَلى أَنْ يَذْكُرَ تَعييناً وَتَخْصيصاً، فَإِنَّ ما فاتَ رواةَ اللُّغَةِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ شيءٌ كَثيرٌ، وَأَنَّ ما فاتَ مُدوِّني اللُّغَةِ مِنْ نَقْلِ الرّواةِ غيرُ قَليلٍ، وَأَنَّ ما يُكْتَشَفُ اليومَ مِنْ أَلْفاظِ العَرَبِ في عُصورِ الاحْتِجاجِ مِمّا غابَ أَمْرُهُ عَنْ أولئِكَ المُدوِّنينَ لَخيرُ بيِّنَةٍ وَأَنْصَعُ دَليلٍ"(١).

وَلَعَلَّ الحَديثَ في هذا المَقامِ يَصِلُ بِنا إِلى نُقْطَةٍ جوهَرِيَّةٍ مُتَعلِّقَةٍ تَمامَ التَّعَلُّقِ بِنَصِّ الوَثيقَةِ الفارابيَّةِ الآتيَةِ: "**كانَتِ قُرَيشٌ أَجوَدَ العَرَبِ انْتِقاداً لِلأَفْصَحِ، وَأَسْهَلِها عَلى اللِّسانِ عِنْدَ النُّطْقِ، وَأَحْسَنِها مَسْموعاً، وَأَبيَنِها إبانَةً عَمّا في النَّفْسِ؛ والّذينَ عَنْهُمْ نُقِلَتِ اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ، وَبِهِمُ اقْتُديَ، وَعَنْهُمْ أُخِذَ اللِّسانُ العَرَبيُّ مِنْ بينِ قَبائِلِ العَرَبِ هُمْ: قيسٌ، وَتَميمٌ، وَأَسَدٌ، فَإِنَّ هؤلاءِ هُمُ الّذينَ عَنْهُمْ أَكْثَرُ ما أُخِذَ وَمُعْظَمُهُ، وَعَليهِمُ اتُّكِلَ في الغَريبِ، وَفي الإعْرابِ، والتَّصْريفِ. ثُمَّ هُذيلُ، وَبَعْضُ كِنانَةَ، وَبَعْضُ الطّائيّينَ، وَلَمْ يؤخَذْ عَنْ غيرِهِمْ مِنْ سائِرِ قَبائِلِهِمْ. وَبالجُمْلَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يؤخَذْ عَنْ حَضَريٍّ قَطُّ، وَلا عَنْ سُكّانِ البَراري مِمّنْ كانَ يَسْكُنُ أَطْرافَ بِلادِهِمُ الّتي تُجاوِرُ سائِرَ الأُمَمِ الّذينَ حولَهُمْ**"(٢).

إِنَّ تِلْكَ النُّقْطَةَ الجوهريَّةَ مَفادُها ذلِكَ التَّناقُضُ والاضْطِرابُ الواقِعُ بينَ نَصِّ الوَثيقَةِ نَفْسِها وَمواطِنِ الرَّداءَةِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسان العَرَبِ)، الأَمْر الّذي قَدْ يَصِلُ بِنا إِلى عَدَمِ الاطْمِئْنانِ لِنَصِّ تِلْكَ الوَثيقَةِ، بَلْ عَدَمِ توظيفِها في الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ العِلْميَّةِ عَلى سَبيلِ الاسْتِشْهادِ

---

(١) حمّادي، محمد ضاري، **حركة التّصحيح اللّغويّ في العصر الحديث**، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٤٤.

(٢) السّيوطيّ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ١/٢١١– ٢١٢.

بِها والاتِّكاءِ عَليها. والحَقيقَةُ أَنَّ هُناكَ شواهِدَ قَدْ تُرَجِّحُ صِحَّةَ التّوجُّهِ السّابِقِ، وَهيَ مودَعَةٌ عَلى النَّحوِ الآتي:

أ- حَسَبَ الوَثيقَةِ السّابِقَةِ فَإِنَّ قُريشاً أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالعَرَبيَّةِ، رَغْمَ أَنَّ "**رُتَبَ الفَصيحِ مُتَفاوِتَةٌ، فَفيها فَصيحٌ وَأَفْصَحُ**"[1]. وما تَلا قُريشٌ في الفَصاحَةِ قَبائِلُ أُخْرى، هيَ قيسٌ وَتَميمٌ وَأَسَدٌ وَبَعْضُ كِنانَةَ وَبَعْضُ الطّائيّينَ. لكِنَّنا واجِدونَ لُغَةً مُرَدَّأَةً في (لِسان العَرَبِ) عُزيتْ لِأَهْلِ قُريشٍ، وَهيَ (الفُقْرُ) بالضَّمِّ، بَلْ إِنَّنا واجِدونَ لُغاتٍ مُرَدَّأَةً لِتِلْكَ القَبائِلِ الفَصيحَةِ، نَحوَ: (أوقَفْتُ) و(الكِثْرَةُ) و(اطَّرَدَ- انْطَرَدَ) وَغيرِها مِنَ الكَلِماتِ الّتي عُزِيَتْ لِتَميمٍ، وَأيضاً الكَلِمَتينِ المُرَدَّأَتينِ (حَفَرٌ) وَ(مُكال) المَعْزوَّتينِ لِبَني أَسدٍ. وَصَفوَةُ الأَمْرِ أَنَّ الفَصاحَةَ المَنْسوبَةَ لِتِلْكَ القَبائِلِ في هذِهِ الوَثيقَةِ تَتَعارَضُ مَعَ الأَلْفاظِ المُرَدَّأَةِ المَعْزوَّةِ لِلْقَبائِلِ عينِها.

ب- ما ذَكَرَهُ أَبو العَبّاسِ ثَعْلَبٌ (ت٢٩١هـ) في مَجالِسِهِ قائِلاً: "**ارْتَفَعَتْ قُريشٌ في الفَصاحَةِ عَنْ عَنْعَنَةِ تَميمٍ، وَكَشْكَشَةِ رَبيعَةَ، وَكَسْكَسَةِ هوزانَ، وَتَضَجُّعِ قيسٍ، وَعَجْرَفِيَّةِ ضَبَّةَ، وَتَلْتَلَةِ بَهْراءَ**"[2]. فَإِنَّ هذا القولَ يَتَعارَضُ نَصّاً وَصَراحَةً مَعَ مَضْمونِ وَثيقَةِ الفارابّيِّ، فالتَّناقُضُ واضِحٌ مِنْ عَزوِ التَّضَجُّعِ (وَهيَ عادَةٌ مَذْمومَةٌ) لِقَبيلَةِ قيسٍ عِنْدَ ثَعْلَبٍ، وَجَعْلِ قيسٍ مِنَ القَبائِلِ المُعْتَدَّةِ في السَّماعِ اللُّغويِّ عِنْدَ الفارابّيِّ.

---

[1] السّيوطيّ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ١/٢١٢.

[2] ثعلب، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م، ١/ ٨٠- ٨١. والنَّصُّ عينُهُ ذَكَرَهُ السّيوطيُّ في المُزْهِرِ، وَنَقَلَ (تَضجُّعَ قُريشٍ) عَلى أَنَّها (تَضَجُّعَ قيسٍ). يُنْظَرُ: السّيوطيّ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ١/٢١١.

ت- ما ذَكَرْناهُ في صَفَحاتٍ سابِقَةٍ حولَ مَسْأَلَةِ الغُموضِ في تَعيينِ الحُدودِ الإِقْليميَّةِ والجُغْرافيَّةِ لِقبائِلِ الجَزيرَةِ العَرَبيَّةِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ هذا التَّوجُّهُ مِنَ العِباراتِ المَذْكورَةِ في الوَثيقَةِ، نَحوَ: (بَعْضِ كِنانَةَ) وَ(بَعْضِ الطّائيّينَ)، في حينِ لَمْ تُسْتَعْمَلِ (البَعْضيَّةُ) بِحَقِّ القَبائِلِ الأُخْرى. وَأيّا كانَ الأَمْرُ، فالسّبيلُ ههُنا يُفْضي إلى سؤالٍ مَفادُهُ الاسْتِنْكارُ، بِمَعْنى: أيُّ جُزْءٍ مِنْ كِنانَةَ أَرادَ صاحِبُ الوَثيقَةِ، وَأيُّ صُقْعٍ قَصْدُهُ مِنَ الطّائيّينَ؟[1]. وَلَعَلَّ الدِّراساتِ اللُّغويَّةَ أَثْبَتَتْ أَنَّ الخَريطَةَ اللَّهْجيَّةَ والسّياسيَّةَ لِلْجَزيرَةِ العَرَبيَّةِ لَمْ تَكُنْ ثابِتَةً في مَكانٍ واحِدٍ، بَلْ هيَ مُتَنَقِّلَةٌ قابِلَةٌ للامْتِدادِ والانْقِباضِ[2].

ث- ثَمَّةَ مُفارَقَةٌ كَبيرَةٌ جِدّاً بينَ نَصِّ الوَثيقَةِ السّابِقِ، وَما هوَ ماثِلٌ في كِتابِ (الحُروفِ) لِأَبي نَصْرٍ الفارابّيِّ[3]، حيثُ إِنَّ النَّصَّ المَذْكورَ في كِتابِ الفارابّيِّ "يَحْمِلُ روحَ النَّصِّ وَموضوعَ الدَّرْسِ، لكِنَّهُ لا يَتَطابَقُ مَعَهُ تَطابُقاً تامّاً أو قَريباً مِنْهُ، بِحيثُ يَجوزُ أَنْ نَقولَ: إنَّهُ صورَةٌ لَهُ، أو إِنَّهُ مَنْقولٌ عَنْهُ بِتَصَرُّفٍ"[4]. حَتّى إِنَّهُ لَمْ يورِدْ أَساساً لُغَةَ قُريشٍ التّي نَقَلَها السّيوطيُّ في مُزْهِرِهِ، وَجَعَلَها أَفْصَحَ العَرَبِ.

ج- عَرَفْنا أَنَّ كِتابَ (الحُروفِ) مَنْسوبٌ لِأَبي نَصْرٍ الفارابّيِّ الفيلَسوفِ الّذي عُرِفَ بِصولاتِهِ وَجولاتِهِ في البِلادِ العَرَبيَّةِ، وَكانَ مِنْ أَخايِرِ العُلَماءِ الّذينَ دَرَسوا عِلْمَ

---

[1] يُنْظَرُ: الحبّار، أمين لقمان، **معايير الفصاحة السّماعيّة والقياسيّة في كتاب المزهر للسّيوطي**، مجلّة التربية والعلم، جامعة الموصل، الجمهوريّة العراقيّة، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ٢٠٠٨م، ص١٤٢.

[2] يُنْظَرُ: الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ٧١٢/٢.

[3] يُنْظَرُ: الفارابي، أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان، **كتاب الحروف**، قدّمَ لَهُ ووضَع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص٨٤- ٨٥.

[4] حدّاد، حنّا بن جميل، **شذرات من اللّغة والنّحو والتّراجم**، مؤسّسة حمادة للدّراسات الجامعيّة والنّشر والتّوزيع، الأردن- إربد، ٢٠٠٦م، ص٣٨٠.

المَنْطِقِ، مُتَأَثِّراً في آرائِهِ بِالفَلْسَفَةِ الإغريقيَّةِ، وَلَهُ مُصَنَّفاتٌ كَثيرَةٌ في مَجالِ الفَلْسَفَةِ والمَنْطِقِ والموسيقى والسّياسَةِ والاجْتِماعِ، إلّا أَنَّ لَهُ كِتاباً واحِداً في اللُّغَةِ –إنْ صَحَّ– مَنْسوباً إليهِ، وَهوَ كِتابُ (الحُروفِ). وَإذا أيقَنّا أَنَّ هذا العالِمَ عالِمٌ احْتَضَنَ الفَلْسَفَةَ والمَنْطِقَ وَأَبْدَعَ فيهِما، فَمِنْ غيرِ المَعْقولِ أَنْ نَطْمَئِنَّ لِهذا العالِمِ بِتَقْريرٍ يَقْضي بِأَخْذِ اللُّغَةِ عَنْ قبائِلَ مَعْدودَةٍ دونَ غيرِها خُصوصاً أَنّنا لَمْ نَلْمَحْ هكَذا تَقْريراً عِنْدَ أَشياخِ العَربيَّةِ، أَمْثالِ: الخَليلِ وَسيبويه وابْنِ جِنّيٍّ وَغيرِهِمْ مِمَّنْ هُمْ أَهْلٌ لِهذِهِ الصَّنْعَةِ اللُّغويَّةِ.

ح- تِلْكَ الدِّراسَةُ الّتي وَقَفَ عَليها شيخُنا حَنّا حَدّاد، وَشَكَّكَ مِنْ خِلالِها في نِسْبَةِ تِلْكَ الوَثيقَةِ لِلْفارابّيِّ، والّتي تُقَيِّمُ لُغاتِ العَرَبِ مِنْ حيثُ السَّلامَةُ والضَّعْفُ أَوِ الصِّحَّةُ والفَسادُ. وَخَلُصَ شيخُنا إلى توصيَةٍ مَفادُها: "أَصْبَحَ مِنْ غيرِ الجائِزِ الاطْمِئْنانُ إلى هذا النَّصِّ، والوُثوقُ بِمُجْمَلِ ما جاءَ فيهِ، بَلْ أَصْبَحَ واجِباً أَنْ لا يُلْتَفَتَ إليهِ، وَأَلّا يوظَّفَ في أيِّ دِراسَةٍ"[1].

خ- وَأَخيراً ثَمَّةَ مُفارَقَةٌ كَبيرَةٌ جِدّاً يُمْكِنُ مُلاحَظَتُها مِنْ نَصِّ الوَثيقَةِ الفارابيَّةِ، فَفيهِ إشارَةٌ إلى مَسْأَلَةِ الزَّمَنِ الَّذي غَفَلَ عَنْها مَنْ نَقَل نَصَّ الفارابّيِّ، فَهذا النَّصُّ مُرْتَبِطٌ بالرّوايَةِ بَعْدَ مُنْتَصَفِ القَرْنِ الثّاني وَليسَ قَبْلَهُ.

خامِساً: مُخالَفَةُ النِّظامِ المَقْطَعيِّ في العَرَبيَّةِ الفُصْحى

عَلى الرَّغْمِ مِنْ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ الّتي عَلى إثْرِها وُجِّهَتِ الكَلِماتُ المُرَدَّأَةُ في اللِّسانِ، لكِنْ ثَمَّةَ كَلِماتٌ كانَتْ مَقْرونَةً في بَعْضِ المواطِنِ بِمُخالَفَةِ النِّظامِ المَقْطَعيِّ الأَشْهَرِ الّذي أَفْصَحَ عَنْهُ

[1] حدّاد، **شذرات من اللّغة والنّحو والتّراجم**، ص٣٩٢.

الدَّرْسُ اللُّغويُّ، نَحوَ: إِثْباتِ الأَلِفِ في ضَميرِ المُتَكَلِّمِ (أَنا) عِنْدَ وَصْلِهِ بِما بَعْدَهُ في الكَلامِ، فالمَشْهورُ مِنَ اللُّغاتِ أَنْ تُسْقَطَ الأَلِفُ حالَ وَصْلِ الكَلامِ، وَتِلْكَ هيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ. وَكذا الحالُ مَعَ الكَلِمَةِ (حيَّهَلا)، فالعَرَبِيَّةُ المَشْهورَةُ (الفُصْحى) قَرَّرَتِ التَّخَلُّصَ مِنَ الحَرَكَةِ الطّويلَةِ أَثْناءَ الوَصْلِ؛ لِتَنْزِعَ بالنّاطِقِ نَحوَ مَقْطَعٍ أَخَفَّ عَلى الأَلْسِنَةِ وَأَحْسَنَ وَقْعاً عَلى الأَسْماعِ.

وَما رَأيناهُ أيضاً في قِراءَةِ الإِتْباعِ بالضَّمِّ في قولِهِ –تَقَدَّسَ اسْمُهُ–: ﴿**الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العالَمينَ**﴾[1]، فَهيَ عِنْدَ بَعْضِ السَّلَفِ قِراءَةٌ قَليلَةٌ، إِذْ هيَ مُخالِفَةٌ لِوَحْدَةِ الجَرْسِ الصّوتيِّ، والمُتَشَكِّلُ مِنْ نُطْقِ دالٍ مَجْهورَةٍ مَضْمومَةٍ وَلامٍ مُفَخَّمَةٍ مَضْمومَةٍ.

وليسَ غَرَضُنا ههُنا أَنْ نَبْسُطَ كُلَّ الآراءِ المُتَّصِلَةِ بِتِلْكَ المُخالَفاتِ الصّوتيَّةِ، وَإِنَما أَرَدْنا مِنْ كُلِّ ما سَبَقَ أَنْ نَصِلَ إِلى مَشْروعيَّةٍ ماثِلَةٍ أَمامَ كُلِّ ذي ناظِرٍ في مُعْجَمِ (لِسانِ العَرَبِ)، وَهيَ أَنَّ ابْنَ مَنْظور (ت٧١١هـ) لَمْ يَخْرُجْ عَنْ تِلْكَ المَقاييسِ الخاصَّةِ بالفَصاحَةِ عِنْدَ اللُّغويّينَ مِنْ حيثُ الأُطُرُ العامَّةُ، أي أَنَّهُ الْتَزَمَ بِتِلْكَ المَقاييسِ أَثْناءَ تَرْدِئَتِهِ الأَلْفاظَ الّتي عَثَرْنا عَليها في مُعْجَمِهِ، مُتَجاوِزاً عَنْ بَعْضِها في لُغاتٍ أُخرى كَما سَنَرى لاحِقاً.

وَمِنَ الجَليِّ أَنْ نُقيمَ الصِّلَةَ بينَ مَفْهومِ الرَّديءِ وَتِلْكَ المَقاييسِ مِنْ حيثُ عِلْمُ اللُّغَةِ الحَديثِ الّذي "يَدْرُسُ اللُّغَةَ الإِنْسانيَّةَ دِراسَةً عِلْميَّةً تَقومُ عَلى الوَصْفِ وَمُعايَنَةِ الوَقائِعِ بَعيداً عَنِ النَّزْعَةِ التَّعْليميَّةِ والأَحْكامِ المِعياريَّةِ"[2]. فَهَلْ حَقّاً يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُقَ هذا التَّصوُّرُ الحَديثُ لِلُّغاتِ عَلى تِلْكَ المواطِنِ المُرَدَّأَةِ في اللِّسانِ وَأُصولِهِ الخَمْسَةِ؟، بِمَعْنى: **كيفَ بَدا حُكْمُ الرَّداءَةِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ والجَماعَةِ اللُّغويَّةِ وَصْفيّاً أَمْ مِعياريّاً؟.**

---

(١) **الفاتحة** ١ : ١.

(٢) قدّور، أحمد، **مبادئ اللّسانيّات**، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ص١٥.

إنَّ المُتَأَمِّلَ في الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ القَديمَةِ لا يُساوِرُهُ أَدْنى شَكٍّ في أَنَّ تِلْكَ الدِّراساتِ العَرَبيَّةِ "بَدَأَتْ وَصْفيَّةً في كَثيرٍ مِنْ أُصولِها، ثُمَّ انْتَهَتْ في الفَتَراتِ المُتَأَخِّرَةِ (وَلا سيَّما بَعْدَ القُرونِ الهِجْريَّةِ الأَرْبَعَةِ) إلى المِعياريَّةِ"[1]. فالوَصْفيَّةُ بارِزَةٌ مِنْ دَأْبِ اللُّغويّينَ الأوائِلِ في أَخْذِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ والأَدَبيَّةِ مِنْ أَفواهِ الرّواةِ، فَضْلاً عَنِ السَّماعِ المُباشِرِ مِنَ الأَعْرابِ المُقيمينَ في الباديَةِ، والسَّماعِ غيرِ المُباشِرِ مِنَ الأَعْرابِ الوافِدينَ إِليهِمْ، الأَمْر الّذي مَهَّدَ لَهُمُ السَّبيلَ فيما بَعْدُ إلى اسْتِقْراءِ تِلْكَ المادَّةِ واسْتِنْباطِ القواعِدِ المُؤَسَّسَةِ عَلى ذلِكَ السَّماعِ والاسْتِقْراءِ.

وَعَلى النَّقيضِ مِنْ ذلِكَ نَجِدُ المِعياريَّةَ الّتي تُخْضِعُ المِدادَ اللُّغويَّ القَديمَ والمُسْتَحْدَثَ لِتِلْكَ القواعِدِ السّابِقَةِ، فَهيَ (أي المِعياريَّةَ) تَكْتَفي بالقواعِدِ المَرْسومَةِ وَلا تَخْرُجُ عَنِ الحُدودِ الاسْتِقْرائيَّةِ لِتِلْكَ القواعِدِ، لِذلِكَ يَقولُ زوين فيها: "انْقَلَبَ الميزانُ مِنَ الوَصْفِ إلى المِعيارِ، مِنْ إِخْضاعِ القاعِدَةِ إلى إِخْضاعِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ، مِنَ اسْتِمْراريَّةِ الاسْتِقْراءِ والأَخْذِ إلى التَّوَقُّفِ عَنْهُما"[2]، وَبِعبارَةٍ أُخْرى: فَإِنَّ عُمْدَةَ المَنْهَجِ المِعياريِّ قائِمَةٌ عَلى أَخْذِ القواعِدِ، والنَّأْيِ عَنِ الاسْتِقْراءِ والوَصْفِ، وَتَأْويلِ ما خَرَجَ عَنْ تِلْكَ القواعِدِ بِأَحْكامٍ وَتَعْليلاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كالشُّذوذِ والرَّداءَةِ والضَّعْفِ، وَغيرِها كَثيرٌ.

وَإِذا نَظَرْنا إلى مواطِنِ الرَّداءَةِ الّتي عَثَرْنا عَليها في (لِسانِ العَرَبِ)، وَجَدْنا أَنَّ المَنْهَجَ المِعياريَّ واضِحٌ كُلَّ الوُضوحِ في العَمَليَّةِ النَّقْديَّةِ، فالجَماعَةُ اللُّغويَّةُ بَنوا حُكْمَ الرَّداءَةِ عَلى اعْتِباراتٍ عِدَّةٍ كَما عَلِمنا، وَهيَ قِلَّةُ الاسْتِعْمالِ إضافَةً إِلى مُخالَفَةِ الأَقيسَةِ اللُّغويَّةِ وَإِجْماعِ القُرّاءِ عَلى قِراءَةٍ قُرآنيَّةٍ وَغيرِها مِنَ الاعْتِباراتِ. فَضْلاً عَنْ أَنَّ الدَّرْسَ اللُّغويَّ القَديمَ –في أَصْلِ وَضْعِهِ–

[1] زوين، علي، **منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث**، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط١، ١٩٨٦م، ص١٦.

[2] زوين، **منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث**، ص١٦.

قائِمٌ في جُمْلَتِهِ وَتَفْصيلِهِ عَلى مَسْأَلَتي السَّماعِ والقياسِ، وَكَذا الحالُ مَعَ الرَّداءَةِ، إِذْ هيَ مرْتَبِطَةٌ بَلْ مَبْنيَّةٌ عَلى تِلْكَ المَسْأَلَةِ.

وَهكَذا يَصِلُ المَرْءُ مِنْ ذلِكَ كُلِّهِ إِلى أَنّ الصِّبْغَةَ المِعياريَّةَ مَثَّلَتْ موقِفَ الجَماعَةِ اللُّغويَّةِ مِنَ الكَلِماتِ المُرَدَّأَةِ، فالمُتَّفَقُ عَليهِ أَنَّ الوَصْفيَّةَ ماثِلَةٌ في حُكْمِ الرَّداءَةِ نَفْسِهِ، أَمّا المعياريَّةُ فَهيَ مُنْبَثِقَةٌ عَنِ اسْتِدْعاءِ حُكْمِ الرَّداءَةِ وَفْقاً لِلْقاعِدَةِ، خُصوصاً إِذا ما عَلِمْنا أَنَّ المِعياريَّةَ –أَساساً– تَهْدِفُ إِلى ضَبْطِ الاسْتِعْمالاتِ اللُّغويَّةِ لَدى النّاطِقينَ. أي أَنَّ المِعياريَّةَ اتِّجاهٌ جيءَ بِهِ لِمُحاوَلَةِ وَضْعِ ضوابِطِ الصِّحَّةِ[١].

وَعليهِ، فَإِذا وَعى المَرْءُ كُلَّ تِلْكَ الحَقائِقِ، خَلُصَ إِلى نَتيجَةٍ لِسانيَّةٍ مَفادُها أَنَّ المِعياريَّةَ الّتي أَقْدَمَتْ عَليها الجَماعَةُ اللُّغويَّةُ في تَرْديءِ اللُّغاتِ كانَتْ وافيَةً بِالمَطْلوبِ عِنْدَهُمْ، فَهُمْ كانوا يُرَدِّؤونَ وَأَعيُنُهُمْ عَلى النّاشِئَةِ وَغيرِها، أي لِأولئِكَ القومِ الّذينَ سيَتَخيَّرونَ أَلْفاظَهُمْ في المُسْتَقْبَلِ. وَهذِهِ طَريقَةٌ تَعْليميَّةٌ، بَلْ هيَ أَداةُ المِعياريَّةِ، إِذْ بواسِطَتِها كَما يَقولُ زوين: "يُمْكِنُ المُحافَظَةُ عَلى المُسْتوى الصّوابيِّ لِمعياريَّةِ اللُّغَةِ"[٢]. فَكَأَنَّ الجَماعَةَ اللُّغويَّةَ يُريدونُ مِنْ ذلِكَ طَرْداً لِلْقواعِدِ عَلى وَتيرَةٍ واحِدَةٍ، مِنْ خِلال تَحْذيرِهِمْ تِلْكَ النّاشِئَةَ بِقولِهِمْ: (لُغَةٌ رَديئَةٌ).

وَبِمَعْنى آخَرَ: حِرْصاً عَلى توجيهِ النّاطِقينَ بِالعَرَبيَّةِ نَحوَ ضَبْطِ الأَداءِ النُّطْقيِّ السَّليمِ، فَقَدْ توجَّهَ أَهْلُ العَرَبيَّةِ عُموماً إِلى تَحْذيرِ النّاطِقينَ النّاشِئينَ وَغيرِهِمْ مِنَ الوُقوعِ في اللَّحْنِ أَوِ العُدولِ عَنِ اللُّغَةِ الفَصيحَةِ عَبْرَ مِعياريَّةٍ تَرْبويَّةٍ عِلاجيَّةٍ تَرَدُّ الخَطَأَ وَتَطْرُدُ اللَّحْنَ، وَمِعياريَّةٍ غِذائيَّةٍ تُعَلِّمُ

---

[١] يُنْظَرُ: ياقوت، أحمد سليمان، **الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط١، ١٩٨٩م، ص١٧.

[٢] زوين، **منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث**، ص٢٤.

الصّوابَ وَتُكْسِبُ القُدْرَةَ عَلى المُحاكاةِ خُصوصاً. وَمِنْ ههُنا فَقَدْ عَمَدَ أُسْتاذُنا عَبْدُ الحَميدِ الأَقْطَشُ إلى القولِ: "مِنَ البَلاءِ وَنَقْصِ المُروءَةِ لو غَفَرَتِ العُروبَةُ لِلْعَرَبِ لُحوناتِهِمْ في عَرَبِيَّتِهِمْ، أي في العَرَبِيَّةِ الفَصيحَةِ، وَبالضَّرورَةِ عَرَبِيَّةِ القُرآنِ المَجيدِ، خاصَّةً لِذوي الرّياساتِ والجاهِ"[1].

إِذَنْ فَلْسَفَةُ التَّرْديءِ عِنْدَ الجَماعَةِ اللُّغويَّةِ لا تَقومُ عَلى الوصفيَّةِ، بَلْ عَلى المَنْهَجِ المِعياريِّ الّذي يُخْضِعُ الاسْتِعْمالَ اللُّغويَّ لِلأَقْيِسَةِ العَرَبِيَّةِ، فَإِذا ما خَرَجَ النّاطِقُ في عِباراتِهِ عَنْ تِلْكَ الأَقْيِسَةِ فَهوَ بِذلِكَ خارِجٌ عَنْ دائِرَةِ الصّوابِ اللُّغويِّ. يَقولُ تَمّام حَسّان: "**جَرَتْ عادَةُ الباحِثينَ اللُّغويّينَ في الماضي عَلى أَنْ يَنْظُروا إلى اللُّغَةِ مِنْ زاويَةِ المُتَكَلِّمِ لا مِنْ زاويَةِ الباحِثِ، أي أَنْ يُفَكِّروا في دِراسَتِها تَفْكيراً مِعيارِيّاً...، لا أَنْ يُفَكِّروا فيها تَفْكيراً وَصْفِيّاً**"[2]. أي أَنَّهُمْ: "**فَكَّروا في اللُّغَةِ تَفْكيرَ مَنْ يُخْضِعُ الصّوابَ والخَطَأَ في اسْتِعْمالِها لا لِمِقياسٍ اجْتِماعِيّ، بَلْ لِمَجْموعَةٍ مِنَ القَواعِدِ يَفْرِضُها عَليها فَرْضاً، ويَجْعَلُ كُلَّ ما لا تَنْطَبِقُ عَليهِ هذِهِ القَواعِدُ إِمّا شاذّاً أو خَطَأً يَنْبَغي أَلّا يَدْخُلَ في دائِرَةِ الاسْتِعْمالِ العامِّ، وَلو كانَ أَشيَعَ عَلى الأَلْسِنَةِ**"[3].

وَلَسْنا نُريدُ مِنَ ذلِكَ تَخْطِئَةَ الجَماعَةِ اللُّغوِيَّةِ مِنْ حيثُ مَناهِجُهُمُ المِعيارِيَّةُ، إِلّا أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّرْديءِ مُفارِقَةٌ للدَّرْسِ اللُّغويِّ العِلْميِّ، فَطالَما ثَبُتَ أَنَّ لِلْكَلِمَةِ وَجْهاً في الاسْتِخْدامِ فَهيَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ الّذي وَجَبَ أَلّا يُحْكَمَ عَليهِ بالرَّداءَةِ. وَهذا ما أَجْمَعَ عَليهِ فُقَهاءُ اللُّغَةِ المُحْدَثينَ، بَلْ هوَ مَبْدَأٌ مِنْ مَبادِئِ الدَّرْسِ اللُّغويِّ الحَديثِ، إِذ لا يوجَدُ ذَمٌّ أَوِ اطِّراحٌ لِلُّغاتِ. لِذلِكَ **لَيسَ هُناكَ لُغَةٌ رَديئَةٌ وَأُخْرى جَيِّدَةٌ، ذلِكَ أَنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ الحَديثِ يَقولُ: لا سُلْطَةَ عُليا إِلّا للنّاسِ، وَما يَقولُهُ النّاسُ هوَ**

---

[1] الأقطش، عبد الحميد، **طليعة التّفكير اللّغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام**، مجلّة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، العدد (٧)، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص٢٠٤.

[2] حسّان، تمّام، **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص٢٦.

[3] حسّان، **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص٢٦.

الصَّحيحُ، واللُّغَةُ الفَصيحَةُ هيَ الّتي تَقومُ بوَظيفَتِها عَلى أَكْمَلِ وَجْهٍ إنْ في الفَهْمِ والإِفْهامِ، أو في التَّعْبيرِ عَنْ دواخِلِ النّاسِ بيُسْرٍ وَبِدونِ إجْهادٍ(١).

والحَقيقَةُ أَنَّ القوَّةَ المِعياريَّةَ لِلأَنْظِمَةِ اللُّغويَّةِ عُموماً أَصْبَحَتْ تَنْظُرُ إلى كُلِّ تَغييرٍ في ذاكَ النِّظامِ عَلى أَنَّهُ خَطَأٌ أَوِ انْحِرافٌ بِتَأْثيرٍ مِنَ اللُّغَةِ الدّارِجَةِ، لا عَلى أَنَّهُ تَغْيّيرٌ في طَرائِقِ الاسْتِعْمالِ اللُّغويِّ(٢). إلّا أَنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ الحَديثِ قَدْ وَصَلَ بِنا إلى أَنَّ اللُّغَةَ ظاهِرَةٌ اجْتِماعيَّةٌ يَنْمازُ بِها كُلُّ مُجْتَمَعٍ إنْسانيٍّ بَحَسَبِ نُطْقِهِ وَصَرْفِهِ وَتَرْكيبِ جُمَلِهِ.

وَفي مُجْمَلِ الأَمْرِ، يُمْكِنُ فَهْمُ المَنْهَجِ المِعياريِّ الّذي سارَ عَليهِ ابْنُ مَنْظورٍ وَأَصْحابُ الأُصولِ الخَمْسَةِ في عَمَليَّةِ النَّقْدِ اللُّغويِّ مِنْ خِلالِ مواطِنِ الرَّداءَةِ المَعْثورِ عَليها في اللِّسانِ، نَحوَ كَلِمَةِ (مَكول) الأَسَديَّةِ، حيثُ وُسِمَتْ بالرَّداءَةِ في اللِّسانِ والتَّهْذيبِ. لكِنْ كيفَ يَكونُ ذلِكَ، وَقَدْ نَطَقَتْ قَبيلَةُ أَسَدٍ بِتِلْكَ الصّيغَةِ، وَهيَ مِنَ القَبائِلِ اللّواتي تُجْرى عَليهِنَّ القوانينُ اللُّغويَّةُ؟ أَكانَ ذلِكَ بِفِعْلِ النُّطْقِ الحِجازيِّ (مَكيل)، أَمْ بِتَأْثيرٍ مِنَ النُّطْقِ التَّميميِّ (مَكيول)؟. أَحْسَبُ أَنَّ العِلَّةَ السّابِقَةَ لا تَصْلُحُ ههُنا؛ لِأَنَّ جَميعَ القَبائِلِ المُتَقَدِّمَةِ أَهْلٌ لِلْفَصاحَةِ، لكِنْ يَبْدو أَنَّ الأَمْرَ لا يُفارِقُ مَسْأَلَةَ القِلَّةِ الّتي بُنِيَ عَلى أَساسِها حُكْمُ الرَّداءَةِ، إذْ ما يُمْكِنُ تَصوُّرُهُ أَنَّ النُّطْقَ التَّميميَّ موافِقٌ لِلْقياسِ اللُّغويِّ، والنُّطْقُ الحِجازيُّ تَخيَّرُهُ رَبُّ العِزَّةِ في كِتابِهِ. وَعَليهِ فالمِعيارُ الّذي يُمْكِنُ فَهْمُهُ مِنْ وَصْفِ الرَّداءَةِ في الصّيغَةِ الأَسَديَّةِ (مَكول) أَنَّها عادَةٌ لَهْجيَّةٌ قَليلَةٌ، ويَكونُ هذا هوَ مِقياسُ الجودَةِ أَوِ الرَّداءَةِ في هذِهِ الصّيغَةِ أو غيرِها كَما رَأينا سابِقاً في غيرِها مِنَ الكَلِماتِ.

---

(١) يُنْظَرُ: فريحة، أنيس، **نحوَ عربيّة مُيسّرة**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م، ص٧٥- ٧٨.

(٢) يُنْظَرُ: فيشر، فولت ديتسرش، **المراحل الزّمنيّة للّغة العربيّة الفصيحة**، ترجمة: إسماعيل عمايرة، المجلّة الثّقافيّة، الجامعة الأردنيّة، عمّان- الأردنّ، العددان (١٢) (١٣)، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، ص١٦٢- ١٦٣.

وَأيّاً يَكُنْ، فَلا يَفْهَمَ القارئُ أَنَّ اللُّغَةَ الحِجازيَّةَ هيَ المِعيارُ الّذي يُمْكِنُ أَنْ يُبْنى عَليهِ حُكْمُ الجودَةِ أوِ الرَّداءَةِ، فَقَدْ أَسْلَفْنا العَرْضَ والذِّكْرَ –مَثَلاً– فيما يَخُصُّ هَمْزَ كَلِمَةِ (النَّبيِّ) المَنْسوبِ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَأُناسٍ مِنْ أَهْلِ الحِجازِ، حينَما وُسِمَ هَمْزُ (النَّبيِّ) بالرَّداءَةِ. وَلَعَلَّنا لا نُريدُ أَنْ نَقِفَ حائِرينَ إزاءَ هذِهِ اللُّغاتِ المُرَدَّأَةِ المَعْزوَّةِ لِقَبائِلَ أُسِّسَتْ عَليها ذَخيرَةُ العَرَبِ اللُّغويَّةُ، بَلْ إنّنا مِنْ أولئِكَ الدّاعينَ إلى إعادَةِ النَّظَرِ في العَمَليَّةِ النَّقْديَّةِ بِحَقِّ لُغاتِ العَرَبِ مِنْ حيثُ تِلْكُمُ الأَحْكامُ؛ لِأَنَّ الواقِعَ اللُّغويَّ يَأْبى مِثْلَ هذِهِ الأوصافِ[1].

لكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ شيءٌ آخَرُ عَبْرَ الْمِعياريَّةِ البارِزَةِ في تَعامُلِ المُعْجَميّينَ مَعَ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ، وَهوَ خُروجُ المُعْجَميّينَ عَمّا تَواضَعَ عَليهِ اللُّغويّونَ تَحْتَ بابِ الفَصاحَةِ، حيثُ بَدا أَصْحابُ الصَّنْعَةِ المُعْجَميَّةِ أَكْثَرَ جُرْأَةً مِنْ أَهْلِ العَرَبيَّةِ الباقينَ في التَّعامُلِ مَعَ لُغاتِ العَرَبِ، إِذْ كانَ لَهُمْ دورٌ في توظيفِ مَفْهومِ الرَّديءِ في مُصَنَّفاتِهِمْ. وَفي الحَقِّ، إنَّ هذا النَّظَرَ مَدْعومٌ مِنْ صَنيعِ المُعْجَميّينَ أَنْفُسِهِمْ، حيثُ إِنَّهُمْ حَكَموا بالرَّداءَةِ عَلى لُغاتِ العَرَبِ الفَصيحَةِ، كَقَبيلَةِ قُرَيشٍ وَأَهْلِ الحِجازِ وَأَسَدٍ وَتَميمٍ وَغيرِهِمْ مِمَّنْ عَثَرْنا عَليهِمْ في اللِّسانِ. وَهُمْ بِذلِكَ (أي المُعْجَميّينَ) خَرَجوا عَمّا تواضَعَ عَليهِ أَهْلُ العَرَبيَّةِ مِنَ النَّحويّينَ واللُّغويّينَ، في الوَقْتِ الّذي كانَتْ فيهِ تِلْكُمُ اللُّغاتِ مَقْرونَةً بِالفَصاحَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ والنَّحوِ.

وَثَمَّةَ طَرْحٌ آخَرُ يُمْكِنُ أَنْ يُعَزِّزَ ذلِكَ التّوَجُّهَ السّابِقَ، أي خروجَ المُعْجَميّينَ عَمّا تواضَعَ عَليهِ أَهْلُ العَرَبيَّةِ مِنَ اللُّغويّينَ والنَّحويّينَ في إِزْجاءِ الفَصاحَةِ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ هذا مِنْ عَمَلِ ابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في مُعْجَمِهِ حينَ بَدا أَقَلَّ تَقييداً مِنْ سابِقيهِ، أَثْناءَ تَسْجيلِهِ لُغاتٍ لِقَبائِلَ عَرَبيَّةٍ لَمْ تُسْتَجْلَبْ لَها الفَصاحَةُ عِنْدَ أَهْلِ العَرَبيَّةِ المُتَقَدّمينَ. فَهوَ لَمْ يَكْتَفِ في الجَمْعِ بِلُغَةِ الرّواةِ مِنَ

---

[1] يُنْظَرُ: ياقوت، **الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة**، ص٩١.

الأَعْرابِ الخُلَّصِ، بَلْ مِنْ سُكّانِ الحَضَرِ أيضاً، فَقَدْ ذَكَرَ مِنْ لُغاتِ الأَمْصارِ لُغَةَ أَهْلِ اليَمَنِ[١]، وَأَهْلِ الشّامِ[٢]، وَأَهْلِ البَصْرَةِ[٣]، وَأَهْلِ الكوفَةِ[٤]، والبَحْرينِ[٥]، وَمِصْرَ[٦]، واليَمامَةِ[٧]، والطّائِفِ[٨].

إنَّ ابْنَ مَنْظورٍ لَمْ يُسَجِّلْ لُغاتِ أَهْلِ الأَمْصارِ السّابِقَةِ ليُخَطِّئَها، بَلْ تُراهُ مُسَجِّلاً إيّاها عَلى اعْتِبارِها مُستوى مِنْ مُسْتوياتِ الكَلامِ العَرَبيِّ، فَهوَ لَمْ يُهَجِّنْها وَلَمْ يُخَطِّئْ أَصْحابَها، بَلْ لَعَلَّهُ سَجَّلَها باعْتِبارِها وَجْهاً مِنْ وُجوهِ الاسْتِعمالاتِ العَرَبيَّةِ الخاصَّةِ بِأَصْحابِها، لِذا تُراهُ يَعْرِضُ لَها في مُعْجَمِهِ مُسْتَئْنِساً بِها، غيرَ مُجْحِفٍ بِحَقِّها.

[١] يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، الموادّ (حضب) وَ(عنكب) وَ(قبب) وَ(كحب) وَ(كذب).
[٢] يُنْظَرُ: **المصدر السّابق**، الموادّ (كذب) وَ(نوت) وَ(أجر) وَ(بهر) وَ(قسطر).
[٣] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (بوب) وَ(كذب) وَ(حيث) وَ(صلج) وَ(رمخ).
[٤] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (ثلث) وَ(حيث) وَ(مدد) وَ(وحد) وَ(مشش).
[٥] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (خصب) وَ(خلب) وَ(رند) وَ(نرد) وَ(سجن).
[٦] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (طوب) وَ(جنبخ) وَ(حلم) وَ(قطن) وَ(وهن).
[٧] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (جلج) وَ(حدج) وَ(صعفص) وَ(طرق) وَ(جزم).
[٨] يُنْظَرُ: **المصدر نفسه**، الموادّ (زرجن).

مَنْهَجُ ابْنِ مَنْظورٍ في تَدوينِ الرَّديءِ مِنَ الأُصولِ

تَهْدِفُ هذِهِ الأوراقُ إلى إضاءَةٍ نَقْصِدُ مِنْ خِلالِها المَنْهَجيَّةَ الّتي صَرَّحَ بِها صاحِبُ مُعْجَمِ (لِسانِ العَرَبِ) في مُقَدِّمَتِهِ إزاءَ جَمْعِ وَتَدوينِ مادَّتِهِ، حيثُ تَمَثَّلَ حَصادُهُ اللُّغويُّ مُسْتوفىً مِنْ أُصولٍ لُغويَّةٍ خَمْسَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَليهِ –كَما صَرَّحَ ابْنُ مَنْظورٍ نَفْسُهُ–، هيَ: تَهْذيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيّ (ت٣٧٠هـ)، وَصِحاحُ اللُّغَةِ لِلْجوهَرِيّ (ت٣٩٣هـ)، والمُحْكَمُ لابْنِ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ)، وَحواشي ابْنِ بَرّيّ (ت٥٨٢هـ)، والنِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَرِ لابْنِ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ). وَذَكَرَ المُؤَلِّفُ مَنْهَجَهُ بِإِزاءِ هذِهِ الأُصولِ، فَأَجْمَلَ في أَخْذِ ما فيها بِنَصِّهِ دونَ خُروجٍ عَليهِ، وَأَشارَ في مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ نَقَلَ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ مَضْمونَهُ، فَقالَ: "**وَليسَ لي في هذا الكِتابِ فَضيلَةٌ أَمُتُّ بِها، وَلا وَسيلَةٌ أَتَمَسَّكُ بِسَبَبِها، سوى أَنّي جَمَعْتُ فيهِ ما تَفَرَّقَ في تِلْكَ الكُتُبِ مِنَ العُلومِ، وَبَسَطْتُ القولَ فيهِ وَلَمْ أَشْبَعْ بِاليَسيرِ، وَطالِبُ العِلْمِ مَنْهومٌ، فَمَنْ وَقَفَ فيهِ عَلى صوابٍ أو زَلَلٍ، أو صِحَّةٍ أو خَلَلٍ، فَعُهْدَتُهُ عَلى المُصَنِّفِ الأَوَّلِ، وَحَمْدُهُ وَذَمُّهُ لِأَصْلِهِ الّذي عَليهِ المُعَوَّلُ؛ لِأَنَّني نَقَلْتُ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ مَضْمونَهُ، وَلَمْ أُبْدِلْ مِنْهُ شيئاً... بَلْ أَدّيتُ الأَمانَةَ في نَقْلِ الأُصولِ بِالفَصِّ**"[1].

فابْنُ مَنْظورٍ حَسْبَ القولِ السّابِقِ يُنَبِّهُ قارِئَ كِتابِهِ عَلى مَسْلَكٍ مَنْهَجيٍّ كانَ قَدِ اعْتَمَدَهُ في تَخْريجِ كِتابِهِ، وَقَصْدُهُ مِنْ ذلِكَ أَنْ يَتَجَنَّبَ الحُكْمَ عَليهِ وَعَلى مادَّتِهِ بِالقُصورِ والتَّقْصيرِ. فالواضِحُ أَنَّهُ أَرادَ الإِحاطَةَ والشُّمولَ –كَمّاً وَكيفاً– في مادَّتِهِ المُسْتَهْلَكَةِ مِنَ الأُصولِ الخَمْسَةِ مِنْ حيثُ الجَمْعُ والوَضْعُ والتَّرْتيبُ والتَّهْذيبُ، لِذا تُراهُ يَقولُ في المُقَدِّمَةِ عينِها: "**فَجَمَعْتُ مِنْها في هذا الكِتابِ ما تَفَرَّقَ، وَقَرَنْتُ بينَ ما غَرَّبَ مِنْها وَبينَ ما شَرَّقَ، فانْتَظَمَ شَمْلُ تِلْكَ الأُصولِ كُلِّها في**

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المُقدِّمَةُ ص٨.

هذا المَجْموعِ"[1]. ويَعْتَبِرُ ابْنُ مَنْظورٍ نَفْسَهُ ناقِلاً جَمّاعاً لا يَعْتَمِدُ روايَةً وَلا سَماعاً، حيثُ قالَ: "**وَأنا مَعَ ذلِكَ لا أَدَّعي فيهِ دَعوى، فَأَقولُ: شافَهْتُ أو سَمِعْتُ، أو فَعَلْتُ أَو صَنَعْتُ، أَو شَدَدتُ أو رَحَلْتُ، أو نَقَلْتُ عَنِ العَرَبِ العَرْباءِ أو حَمَلْتُ**"[2].

ويَبْدو أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ –حَسْبَ مُقَدِّمَةِ كِتابِهِ– كانَ ذا مَنْهَجٍ عِلْميٍّ في ذاكَ العَصْرِ، حينَما جَمَعَ شَتاتَ الموادِّ اللُّغويَّةِ المَبْثوثَةِ في تَضاعيفِ الكُتُبِ الخَمْسَةِ وَبوَّبَها في مُدوَّنَتِهِ المُطوَّلَةِ (لِسان العَرَبِ). لكِنَّ هذا الاكْتِفاءَ عَلى تِلْكَ الأُصولِ الخَمْسَةِ دونَ غيرِها قَدْ يَحْرِمُ اللُّغَةَ مِنْ مَعانٍ وَصيَغٍ أَغْفَلَتْها تِلْكَ المَعاجِمُ. يَقولُ الحَمْزاويُّ: "اعْتِمادُ خَمْسَةِ مَراجِعَ دونَ غيرِها. فَهذا الاخْتيارُ وَقُلْ هذا الالْتِزامُ يَكونُ في حَدِّ ذاتِهِ مَنْهَجاً عِلْمِيّاً طَريفاً بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ نَتائِجِهِ التَّطْبيقيَّةِ وَعَنْ قيمَتِهِ اللُّغويَّةِ، ذلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ إِليهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحابِ المَعاجِمِ... إنَّ هذا الالْتِزامَ يَمْتازُ بالوُضوحِ في المَنْهَجِ فيما يَتَعَلَّقُ بالجَمْعِ، ولكِنَّهُ لا يَخْلو مِنْ خُطورَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَرْبِطُ صِحَّةَ اللُّغَةِ وَفَصاحَتَها وَمُحْتَواها بِمَصادِرِهِ الخَمْسَةِ دونَ غيرِها"[3].

إِنَّ الغايَةَ المَنْشودَةَ مِنْ صاحِبِ اللِّسانِ هيَ جَمْعُ النّاسِ عَلى ما تَفَرَّقَ في تِلْكَ الأُصولِ الخَمْسَةِ، أي أَنَّهُ أَرادَ مِنْ جَمْعِهِ الإحاطَةَ بِاللِّسان العَرَبيِّ، آمِلاً مِنْ ذلِكَ أَنْ يَسْتَغْنيَ النّاسُ بِهِ عَنْ تِلْكَ الأُصولِ بالرُّجوعِ إِليهِ. إلّا أَنَّ هذا الأَمْرَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ غُنيَةً عَنِ المَصادِرِ اللُّغويَّةِ والأَدَبيَّةِ السّابِقَةِ عَليهِ، لِأَنَّ في ذلِكَ حِرْماناً لُغويّاً –كَما قُلْنا– مِنْ حيثُ المُفْرَداتُ والأَساليبُ وَمَراتِبُ الكَلامِ عَبْرَ عُصورٍ وَأَصْقاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ. يَقولُ ابْنُ مُرادٍ: "اقْتِصارُ ابْنُ مَنْظورٍ في الاسْتِقْراءِ

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المُقدِّمَةُ ص٧.

[2] المصدر نفسه، ص٧.

[3] الحمزاوي، محمد رشاد، **من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٦م، ص١٠٥.

عَلى هذِهِ المُدوَّناتِ الخَمْسِ يَعْني أَنَّهُ أَخَلَّ بِشَرْطٍ أَساسيّ كانَ يَنْبَغي الالْتِزامُ بِهِ في عَمَلٍ مِثْلِ عَمَلِهِ قَدْ قُصِدَ مِنْهُ الإِحاطَةُ والاسْتيعابُ، وَهوَ الاسْتِقْراءُ المَنْهَجيُّ المُنَظَّمُ لِجَميعِ مَصادِرِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ، عَلى اخْتِلافِ عُصورِها وَأَمْصارِها وَمُسْتوياتِها واخْتِصاصاتِها. ولكِنَّ هذا الشَّرْطَ في الحَقيقَةِ مِثاليٌّ يَكادُ يَسْتَحيلُ عَلى شَخْصٍ بِمُفْرَدِهِ أَنْ يُحَقِّقَهُ، وَخاصَّةً في عَصْرٍ مِثْلِ عَصْرِ ابْنِ مَنْظورٍ لا تَزالُ الوَسائِلُ فيهِ غيرَ مُتَطوِّرَةٍ"(١).

وَلَعَلَّ مُجيلَ النَّظَرِ في مُحْتوى لِسانِ العَرَبِ يَتَكَشَّفُ لَهُ أَسْماء رواةٍ وَشُعَراء كُثُرٍ مُتَقَدِّمينَ عَلى ابْنِ مَنْظورٍ مِنَ النّاحيَةِ الزَّمَنيَّةِ؛ لِأَنَّ طَبيعَةَ المَعاجِمِ أَصْلاً قائِمَةٌ عَلى النَّقْلِ، فالّلاحِقُ يَنْقُلُ عَنِ السّابِقِ وَهكَذا مَعَ الأَجيالِ الّتي تَتَابَعُ، وَعَليهِ فَقَدِ اسْتوعَبَ اللِّسانُ بِنَظْرَةٍ أولى واقِعاً لُغويّاً مُمْتَدّاً مُنْذُ نِهايَةِ القَرْنِ الثّالِثِ الهِجْريِّ حَتّى بِدايَةِ القَرْنِ السّابِعِ الهِجْريِّ. إلّا أَنَّ تِلْكَ النَّظْرَةَ لا تَتوافَقُ مَعَ رؤيَةِ شيخِنا أَبي عَزّامٍ –حَنّا حَدّاد– الّذي اعْتَبَرَ أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ خَرَجَ عَنْ تِلْكَ الأُصولِ الخَمْسَةِ، لِذا تُراهُ يَعْمَدُ –ابْنُ مَنْظورٍ– عَمَدَ إلى مُصَنَّفاتٍ لُغويَّةٍ أُخْرى مُسْتَفيداً مِنْها في النَّقْلِ والاسْتِشْهادِ، الأَمْر الّذي جَعَلَهُ يُصَرِّحُ في مَتْنِ كِتابِهِ بِأَسْماءِ أَصْحابِ تِلْكَ المُصَنَّفاتِ غيرِ الأُصولِ وَأَصْحابِ النُّقولِ الأُخْرى، كابْنِ الأَعْرابيِّ والخَليلِ واللّيثِ بنِ سَعْدٍ، وَغيرُهُمْ كَثيرٌ. يَقولُ أُسْتاذُنا حَنّا حَدّاد مُعَلِّقاً عَلى ما جاءَ في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ: "غيرَ أَنَّ الدّارِسَ لِلِسانِ العَرَبِ هذا، والمُتَأَمِّلَ مادَّتَهُ والمُنَقِّبَ فيهِ، يَجِدُ أَنَّ صاحِبَهُ لَمْ يَلْتَزِمْ بِما قالَ. وَلَمْ يَكْتَفِ بِهذِهِ الأُصولِ الخَمْسَةِ الّتي ذَكَرَها وَصَرَّحَ بِأَسْماءِ أَصْحابِها، وَلكِنَّهُ جَمَعَ إِليها العَديدَ مِنَ المُصَنَّفاتِ اللُّغويَّةِ الّتي كانَتْ مَعْروفَةً في زَمانِها، فَنَقَلَ عَنْها واسْتَفادَ مِنْها، وَجَمَعَ كَثيراً مِنْ مادَّتِها وَشواهِدِها إِلى ما اسْتَفادَهُ مِنَ

---

(١) ابن مراد، إبراهيم، **دراسات في المعجم العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص١٥٨.

المادَّةِ الّتي اسْتَخْرَجَها مِنْ أُصولِهِ الخَمْسَةِ. وَهوَ في رُجوعِهِ إلى هذِهِ المُصَنَّفاتِ واسْتِفادَتِهِ مِنْها نَراهُ يُصَرِّحُ بِأَسْمائِها تارَةً وَيُغْفِلُها تاراتٍ، بِقَصْدٍ مِنْهُ أو بِغيرِ قَصْدٍ"[1].

إذَنْ، يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ أُسْتاذِنا -حَنّا حَدّاد- أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ قَدْ خَرَجَ في مَتْنِ كِتابِهِ عَمّا ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظورٍ في مُقَدِّمَتِهِ، بِدَليلِ المَصادِرِ الّتي ذَكَرَها في كِتابِهِ وَصَرَّحَ بِأَسْماءِ أَصْحابِها. وَقَدِ اهْتَمَّ عَدَدٌ مِنَ الباحِثينَ المُحْدَثينَ أيضاً بِدِراسَةِ تِلْكَ المُقَدِّمَةِ، كَمَحمودٍ الطَّناحيِّ الّذي آمَنَ أيضاً بِتِلْكَ المُخالَفَةِ بينَ مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ وَمَتْنِهِ، فَقالَ: "ابْنُ مَنْظورٍ لَمْ يَقِفْ عِنْدَ هذِهِ الكُتُبِ الخَمْسَةِ وَحْدَها، فَقَدِ اسْتَطْرَدَ إلى ذِكْرِ فوائِدَ مِنْ قِراءَتِهِ وَسَماعَتِهِ، وَحَكى عَنْ مُعاصِريهِ مِنَ العُلَماءِ، وَنَقَلَ نَقْدَ العُلَماءِ لِما بينَ يَديهِ مِنْ موادٍّ"[2].

وَهكَذا لا يَسْتَقيمُ لِدارِسِ تِلْكَ المُقَدِّمَةِ وَما أَتى عَلى ذِكْرِهِ ابْنُ مَنْظورٍ في مَتْنِ اللِّسانِ إلّا أَنْ يَفْهَمَ ذاكَ الاضطِّرابَ والتَّناقُضَ الّذي وَقَعَ بِهِ صاحِبُ اللِّسانِ، إلّا أَنَّنا نَعْجَبُ حَقّاً مِنْ تَبْريرِ شيخِنا لِلْمُخالَفَةِ الّتي ارْتَكَبَها ابْنُ مَنْظورٍ حينَ قالَ الطَّناحيُّ في إِحْدى مَقالاتِهِ: "وَقَدْ أَغْرى هذا الْكَلامُ كَثيراً مِنَ الباحِثينَ، وَثَبَتَ لَديهِمْ أَنْ ليسَ لابْنِ مَنْظورٍ في "اللِّسانِ" إلّا الجَمْعُ والتَّرْتيبُ. والحَقيقَةُ أَنَّ هذا الكَلامَ جَرى عَلى لِسانِ ابْنِ مَنْظورٍ عَلى سبيلِ **التَّواضُعِ وَهَضْمِ النَّفْسِ**[3]، وَهوَ نَمَطٌ مِنَ الْكَلامِ مَعْهودٌ عِنْدَ كَثيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فينا الّذينَ لا يَذْهَبونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلا يَتَعَلَّقونَ

---

(1) حدّاد، حنّا بن جميل، **مصادر ابن منظور اللّغويّة في "لسان العرب" وَمنهجه في الإفادَة منها**، مجلّة جذور، النّادي الأدبي بِجدّة، المجلّد (١١)، العدد (٢٥)، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٧م، ص١٥٦.

(2) الطناحي، **مقالات العلّامة الدكتور محمود محمد الطناحي "صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب"**، ١/١٨١.

(3) وَرَدَ هذا التَّفْسيرُ كَذلِكَ عِنْدَ أَحَدِ المُحْدَثينَ. يُنْظَرُ: الحبّوبي، فاروق محمود، **منهج ابن منظور في لسان العرب**، مجلّة آداب الرافدين، العدد(٧)، ١٩٧٦م، ص٥٥٣.

بالباطِلِ، فيَضَعونَ أَنْفُسَهُمْ فوقَ هاماتِ السّابِقينَ، وَإِنَّما يَظْهَرُ الكِبَرُ وَيفْشو العُجْبُ بالنَّفْسِ عِنْدَما تَضْعُفُ العَزائِمُ وَتَصْغُرُ النُّفوسُ"[١].

إنَّ هذا الفَهْمَ الّذي أَقْدَمَ عَليهِ الطّناحيُّ لا يَسْتَقيمُ وَحالَ الدَّرْسَ العِلْميَّ اللُّغويَّ؛ لِأَنَّنا نَدْرُسُ مِداداً لُغويّاً ثَرّاً مَكْتوباً لا مَنْطوقاً، فَضْلاً عَنْ مُناقَشَتِنا عَمَلاً مُعْجَمِيّاً لا نوايا إنسانيَّةً، خُصوصاً أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ نَفْسَهُ يُلْزِمُنا هذا الفَهْمَ، أي أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ في الجَمْعِ والوَضْعِ والتَّرْتيبِ والتَّهْذيبِ عَنِ الأُصولِ الخَمْسَةِ الّتي صَرَّحَ بِها في مُقَدِّمَةِ كِتابِهِ. وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، وَحَتّى لا يُساوِرُنا أَدْنى شَكٍّ في ذاكَ الصَّنيعِ المُعْجَميِّ وَدِدْنا عَقْدَ مُقارَنَةٍ بينَ ما جاءَ في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ وَما أُتيحَ لَنا الكَشْفُ عَنْهُ مِنْ مواطِنِ الرَّداءَةِ في لِسانِ العَرَبِ، لِنَخْلُصَ إلى تَساؤُلٍ مَفادُهُ: **هَلْ حَقّاً الْتَزَمَ ابْنُ مَنْظورٍ في نَقْلِ الرَّديءِ مِنَ الأُصولِ عَلى الأَقَلِّ؟**.

لَقَدْ بَدا لَنا –وَنَحْنُ نَتَتَبَّعُ مواطِنَ الرَّداءَةِ في اللِّسانِ وَنُقابِلُها بِمواطِنِها في الأُصولِ– أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ لَمْ يَلْتَزِمِ المَنْهَجَ النَّقْليَّ الّذي أَفْصَحَ عَنْهُ في المُقَدِّمَةِ، فَمِنْ ذلِكَ نَجِدُ أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ رَدَّأَ لُغَةً مِنْ عِنْديّاتِهِ، وَهيَ: (الشُّبّوط)[٢]، حيثُ قالَ في اللِّسانِ: "الشَّبُّوطُ وَالشُّبُّوطُ؛ الأَخيرَةُ عَنِ اللِّحيانيِّ، وَهيَ **رَديئَةٌ**"[٣]. واكْتَفى ثَعْلَبٌ والجوهَرِيُّ بِتَسْجيلِ لُغَةِ الفَتْحِ **(الشَّبّوط)** في كِتابيهِما[٤]. وَفي حينِ نَجِدُ ابْنَ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) يَنْقُلُ الكَلِمَةَ عَنِ اللِّحْيانيِّ مِنْ غيرِ تَرْدِئَةٍ[٥]،

---

[١] الطناحي، **مقالات العلّامة الدكتور محمود محمد الطناحي "صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب"**، ١٨٠/١.

[٢] لَفْظٌ أَعْجَميٌّ وَهوَ: ضَرْبٌ مِنَ السَّمَكِ، دَقيقُ الذَّنَبِ، عَريضُ الوَسَطِ، صَغيرُ الرَّأسِ، لَيِّنُ المَلْمَسِ. يُنْظَر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شبط).

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شبط).

[٤] يُنْظَر: ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٩٢. والجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (شبط).

[٥] يُنْظَر: ابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، مقلوبه (ش ب ط).

وَتَبيَّنَ أَنَّ الأَزهريّ (ت٣٧٠هـ) نَقَلَ (الشُّبُّوط) عَنِ اللّيثِ بنِ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ)[١]. أمّا ابْنُ الأَثيرِ وابْنُ برّيّ فَقَدْ أَهْمَلا اللُّغَتينِ ضِمْنَ مَداخِلِ كُتُبِهِمْ، فَلَمْ يُسَجِّلا (الشّبوط) أَساساً في كِتابيهِما.

ويَبْدو أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ قَدْ أَقْحَمَ شَخصيَّتَهُ العِلْميَّةَ أَثْناءَ تَناوُلِهِ الكَلِمَةَ (الشُّبّوط)، إذْ وَقَفَ موقِفَ النّاقِدِ اللُّغويِّ مِنْ تِلْكَ الكَلِمَةِ حينَما انْتَخَبَ لَها حُكْمَ الرَّداءَةِ. وَكانَ رأيُهُ في الغالِبِ مَبْنيّاً عَلى اسْتِقْراءٍ مِنْ طَريقٍ غيرِ مُباشِرٍ لِبَعْضِ المُصَنَّفاتِ اللُّغويَّةِ، إذ عَلَّلَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْ ليسَ في كَلامِ العَرَبِ (فُعُّول) بالضَّمِّ إلّا حَرفينِ[٢]: سُبُّوحٌ وَقُدُّوسٌ، ويُفْتَحانِ كَذلِكَ: سَبُّوحٌ وَقَدُّوسٌ، وَسائِرُ كَلامِ العَرَبِ (فَعُّولٌ) بِفَتْحِ الفاءِ: كَلُّوبٌ، وَسَمُّورٌ، وَشَبُّوطٌ، وَسَفُّودٌ[٣].

يُلاحَظُ إِذَنْ أَنَّ حُكْمَ الرَّداءَةِ الّذي أَتى بِهِ ابْنُ مَنْظورٍ بِحَقِّ لُغَةِ الضَّمِّ في الكَلِمَةِ السّابِقَةِ حائِمٌ في دائِرَةِ الاسْتِعْمالِ القَليلِ، حيثُ إنَّ هذا التَّصوُّرَ مَدْعومٌ بِقولِ ثَعْلَبٍ في فَصيحِهِ: "يُقالُ: سَفُّود، وَكَلُّوب، وَسَمُّور، وَشَبُّوط، وَتَنُّور. **وَكُلُّ اسْمٍ عَلى (فَعُّول) فَهوَ مَفْتوحُ الأوَّلِ، إلّا السُّبُّوح والقُدُّوس فَإِنَّ الضَّمَّ فيهِما أَكْثَرُ، وَقَدْ يُفْتَحانِ**"[٤].

وَهكَذا، وَمِنْ خِلالِ السَّرْدِ السّابِقِ المُتَعَلِّقِ بِمَنْهَجيَّةِ النَّقْلِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ، يَظْهَرُ أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ قَدْ أَثارَتْهُ الفِطْنَةُ اللُّغويَّةُ وَغَلَبَتْهُ الشَّخْصيَّةُ العِلْميَّةُ في تِلْكَ الكَلِمَةِ؛ فَلَمْ يَكُنْ نَقْلُهُ نَقْلاً مُتَّفِقاً مَعَ ما جاءَ في الأَصولِ الخَمْسَةِ الّتي هوَ نَفْسُهُ أَلْزَمَنا بِها. وَبِناءً عَلى ذلِكَ، فَليسَ مِنَ الخَطَلِ تَصوُّرُ ذاكَ الاضطِّرابِ بينَ ما جاءَ في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ وما ثَبَتَ لَدينا في هذا الموطِنِ مِنَ الرَّداءَةِ.

---

[١] يُنْظَرُ: الأَزهري، **تهذيب اللّغة**، مادّة (شبط).

[٢] وَزادَ ابْنُ خالويه حَرْفاً ثالِثاً، وَهوَ: (ذُرُّوحٌ وَذَرُّوحٌ). يُنْظَر: ابن خالويه، **ليس في كلام العرب**، ص٢٥١.

[٣] يُنْظَر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٥/٤. والكسائي، **ما تلحن فيه العامّة**، ص١١٢-١١٣.

[٤] ثعلب، **كتاب الفصيح**، ص٢٩٢.

وَثَمَّةَ أَمْرٌ آخَرُ يُمْكِنُ مُلاحَظَتُهُ في صَنيعِ ابْنِ مَنْظورٍ المُعْجَميِّ (لِسانِ العَرَبِ) مِنْ حيثُ نَقْلُ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ، فَقَدْ تَكَشَّفَ لَنا أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ تَجاوَزَ بَلْ أَهْمَلَ أَرْبَعَ لُغاتٍ كانَ قَدْ رَدَّأَها أَصْحابُها في الأُصولِ. وَهيَ: (الشِّحُّ) و(النُّصْفُ) و(الأُكْرَةُ) وَ(كَسْلانَة). فابْنُ مَنْظورٍ كَما سَنَلْحَظُ يُطالِعُنا بِمُخالَفَةٍ مَنْهَجيَّةٍ أُخْرى مَعَ هذِهِ الكَلِماتِ؛ حيثُ سَجَّلَ أَصْحابُ الأُصولِ الخَمْسَةِ رأياً نَقْدياً حولَ تِلْكَ الكَلِماتِ، فَعَبَّروا عَنْها بِحُكْمِ الرَّداءَةِ، إلّا أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ أَغْفَلَ هذا الحُكْمَ، واسْتَجْلَبَ أَحْكاماً نَقْدِيَّةً أُخْرى تَنْبَثِقُ عَنْ سُلَّمِ الفَصاحَةِ، نَحو: (والضَّمُّ أَعلى) و(لُغَةٌ جيِّدَةٌ). وَلَعَلَّ ما يُسوِّغُ ذاكَ الكَلامَ السّابِقَ رَصْدُ تِلْكَ الكَلِماتِ في اللِّسانِ وَمُقابَلَتُها مَعَ الأُصولِ الخَمْسَةِ السّابِقَةِ عَليهِ.

وَبَعْدُ، فَنَحْنُ مُحْتاجونَ هُنا لِأَنْ نَصِلَ إلى وَحيِ تِلْكَ المُلاحَظاتِ المَنْهَجيَّةِ السّابِقَةِ، فَنَرْصُدَ تِلْكَ المواطِنِ المُرَدَّأَةِ في الأُصولِ الخَمْسَةِ والّتي أَغْفَلَ وَبَدَّلَ ابْنُ مَنْظورٍ حُكْمَ الرَّداءَةِ فيها، نَحوَ كَلِمَةِ (الشِّحِّ)[١]. فَقَدْ نَقَلَ الأَزْهَريُّ (ت٣٧٠هـ) في مُعْجَمِهِ كَلاماً لابْنِ السِّكيتِ (ت٢٤٤هـ) يَخُصُّ هذِهِ الكَلِمَةَ، فَقالَ في التَّهْذيبِ: "هوَ الشُّحُّ والشَّحُّ. والشُّحُّ **كَلامُ العَرَبِ**، والشِّحُّ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٢]. أَمّا ابْنُ مَنْظورٍ فالواضِحُ أَنَّهُ ارْتَضى ذاكَ الحُكْمَ الّذي سجَّلَهُ ابْنُ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) في كِتابِهِ، حيثُ قالَ صاحِبُ المُحْكَمِ: "الشُّحُّ والشَّحُّ والشِّحُّ: البُخْلُ، **والضَّمُّ أَعْلى**"[٣]. وَفي الحَقيقَةِ إنَّ ابْنَ مَنْظورٍ نَقَلَ حُكْماً نَقْدياً انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ سيدَةَ في كِتابِهِ، لكِنْ ما يُعَدُّ عَجَباً أَنْ نَجِدَ صاحِبَ اللِّسانِ ذا موقِفٍ انْتِقائيٍّ، بِمَعْنى أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ نَقَلَ ما نَقَلَ وَجَمَعَ ما جَمَعَ مِنْ ذاكَ الإِرْثِ

---

[١] البُخْلُ.

[٢] الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (شح).

[٣] ابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، مقلوبه (ش ح ح). ويُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (شحح).

اللِّسانيِّ مِنْ تِلْكَ الأُصولِ الخَمْسَةِ، إلّا أَنَّهُ ارْتَضى حُكْماً نَقْدِيّاً وَأَغْفَلَ حُكْماً نَقْدِيّاً آخَرَ، فَهَلْ حَقّاً كانَ لِهذا الانْتِقاءِ مَدْعاةً وَضَرورَةً؟.

مِنَ اليَسيرِ أَنْ نَعْثُرَ عَلى التَّداعياتِ الّتي تَمَخَّضَ عَنْها ذاكَ الانْتِقاءُ الحُكْميُّ النَّقْديُّ، فَلو حَقّاً أَعَدْنا النَّظَرَ في المَنْقولِ الّذي ساقَهُ الأَزْهَرِيُّ فيما يَخُصُّ الكَلِمَةَ (الشِّحّ)، لوَجَدْنا أَنَّ صاحِبَ التَّهْذيبِ يَنْقُلُ الحُكْمَ بِناءً عَلى سَنَدٍ مُتَّصِلٍ بِراوٍ لُغويٍّ حَصيفٍ، وَهوَ ابْنُ السِّكيتِ. وَعليهِ، كانَ الأَحْرى بابْنِ مَنْظورٍ أَنْ يَنْتَقِي الحُكْمَ الّذي ساقَهُ الأَزْهَرِيُّ لِكونِهِ أوثَقَ صِلَةً بالرّاوي، خُصوصاً أَنَّ ابْنَ سيدَةَ لَمْ يَذْكُرْ سَنَداً لِحُكْمِهِ. إلّا أَنّنا لو أَمْعَنّا النَّظَرَ قَليلاً في كِتابِ (إِصْلاحِ المَنْطِقِ) الشَّهيرِ لابْنِ السّكيتِ لَأَدْرَكْنا أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ حَقّاً نَظَرَ في هذا الكِتابِ فَلَمْ يَجِدْ حُكْمَ الرَّداءَةِ الّذي نَسَبَهُ الأَزْهَرِيُّ لابْنِ السِّكيتِ في مُعْجَمِهِ[1]، فَضْلاً عَنْ أَنَّ تِلْكَ الكَلِمَةَ لَمْ يُسْتَجْلَبْ لَها حُكْمُ الرَّداءَةِ عِنْدَ السَّلَفِ في حُدودِ ما طالَعْنا.

وَبَعْدَئِذٍ فَما كانَ لابْنِ مَنْظور إلّا أَنْ تَخيَّرَ مَنْهَجاً انْتِقائِيّاً مُريداً مِنْ ذلِكَ الابْتِعادَ عَنْ حُكْمِ الأَزْهَرِيِّ المَشوبِ بِخَلَلٍ في السَّنَدِ، يَقولُ حَسَنُ نَصّارُ مُعَلِّقاً عَلى طَريقَةِ تَعامُلِ ابْنِ مَنْظورٍ مَعَ الأُصولِ الخَمْسَةِ: "والحَقُّ إِنَّهُ كانَ ميّالاً إِلى اخْتِصارِ نُصوصِ التَّهْذيبِ والتَّصَرُّفِ فيها أَكْثَرَ مِنْ غيرِها، بَلْ آثَرَ نُصوصَ الصِّحاحِ والمُحْكَمِ عَليها حينَ تَشْتَرِكُ في التَّفْسيرِ. وَلَعَلَّ السَّبَبَ في ذلِكَ أَنَّ الجوهريَّ وابْنَ سيدَةَ كانا أَكْثَرَ أَمانَةً مِنَ الأَزْهَرِيِّ في نَقْلِ النُّصوصِ، فَلَمْ يُبيحا لِنَفْسيهِما حَقَّ التَّصَرُّفِ فيها. وَتَتَمَثَّلُ الأَشياءُ الّتي حَذَفَها مِنَ التَّهْذيبِ في بَعْضِ المَعاني وَرواياتِ الأَشْعارِ والأَشياءِ الاسْتِطْرادِيَّةِ مِثْلَ المُتَرادِفاتِ والموادِّ الّتي ليسَتْ في موضِعِها، وَأَكْثَرِ أَسْماءِ الرُّواةِ واللُّغويّينَ الّتي كانَ الأَزْهريّ يُحِبُّ إيرادَها والإِكْثارَ مِنْها، وَكانَ إِلى جانِبِ ذلِكَ يَتَصَرَّفُ في

[1] يُنْظَر: ابن السّكيت، **إصلاح المنطق**، ص٣٦. ويُمْكِنُكَ أَنْ تَنْظُرَ أيضاً عِنْدَ: ابن السّكيت، **كتاب الألفاظ**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان– ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٤٩.

عِباراتِهِ بالاخْتِصارِ. ويَنْبَغي أَلّا يَتوهَّمَ الْمَرْءُ أَنَّ هذِهِ الأَنواعَ الّتي حَذَفَ الْكَثيرَ مِنْها، فَإِنَّما حَذَفَ مِنْها أَشياءَ مُتَناثِرَةً قَليلَةً. وَهذا في غيرِ أَسْماءِ اللُّغويّينَ والرُّواةِ فَقَدْ حَذَفَها كُلَّها أو جُلَّها"(١).

ما نَسْتَطيعُ أَنْ نَخْرُجَ بِهِ كَمُحَصِّلَةٍ لِما سَبَقَ أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ وَعى حَقيقَةَ الدَّرْسِ اللُّغويِّ القائِمِ عَلى التَّحَقُّقِ والتَّثَبُّتِ مِنَ النُّقولِ، فَحاوَلَ جاهِداً أَنْ يَتَلَمَّسَ جادَةَ الصّوابِ في الحُكْمِ النَّقْديِّ المُتَخيَّرِ المُتَعَلِّقِ بالرَّداءَةِ، لكِنَّ هذا الانْتِقاءَ وَعَلى الرَّغْمِ مِنْ دِقَّتِهِ يُنافي حَقيقَةَ تِلْكَ المُقَدِّمَةِ الّتي دوَّنَها في مَطْلَعِ كِتابِهِ (لِسانِ العَرَبِ).

وَثَمَّ كَلِماتٌ أُخرى مُرَدَّأَةٌ أَغْفَلَ نَقْلَها ابْنُ مَنْظورٍ مِنَ الأُصولِ، كَكَلِمَةِ (النُّصْف) الّتي سَجَّلَها الأَزْهَريُّ (ت٣٧٠هـ) في مُعْجَمِهِ ناقِلاً الحِكايَةَ عَنِ اللّيثِ بنِ سَعْدٍ (ت١٧٥هـ) حيثُ قالَ الأَخيرُ: "النِّصْفُ: أَحَدُ جُزأَي الكَمالِ، وَنُصْفٌ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"(٢). أَمّا بالنِّسْبَةِ لابْنِ مَنْظورٍ فَقَدْ ذَكَرَ اللُّغَتينِ في اللِّسانِ بِمَعْزِلٍ عَنْ حُكْمِ الرَّداءَةِ المُصاحِبِ لِلُغَةِ الضَّمِّ في (النُّصْف)، حيثُ نَقَلَها عَنِ الجوهَريِّ (ت٣٩٣هـ) مَعزوَّةً إِلى الصَّحابيِّ الوَرِعِ زيدِ بنِ ثابِتٍ (ت٤٥هـ) ﷺ(٣). ويَبْدو أَنَّ صاحِبَ اللِّسانِ لا يَخْتَلِفُ عَنْ صاحِبِ الصِّحاحِ في عَدَمِ نَقْدِ الكَلِمَةِ بالرَّداءَةِ، فالانْطِباعُ الّذي يُمْكِنُ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ المَرْءُ مِنْ هذا التّوافُقِ هوَ احْتِرازٌ دينيٌّ عَنِ النَّقْدِ اللُّغويِّ بِحَقِّ لُغَةٍ أو قِراءَةٍ عُزِيَتْ لِأَحَدِ كُتّابِ الوَحيِ رِضوانُ اللهِ عَليهِمْ. وَعَلى أَساسِ هذِهِ الرُّؤيَةِ –سواءٌ صَحَّتْ أَمْ لَمْ

---

(١) نصّار، حسين، **المعجم العربي نشأتُهُ وَتطوّرُهُ**، دار مصر للطباعة، القاهرة،١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، ٢/٤٤٨. وَثَمَّةَ دِراسَةٌ عُنِيَتْ بِها صاحِبَتُها بِحَصْرِ مُداخَلاتِ ابْنِ مَنْظورٍ في مُعْجَمِهِ، يُنْظَر: التّل، نضيد عمر فالح، ٢٠١٠م، **مُداخلات ابن منظور في لسان العرب وَقيمتها اللّغويّة**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد.

(٢) الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (نصف).

(٣) يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (نصف). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (نصف).

تَصِحَّ- فَإِنَّ التَّجاوُزَ الّذي ارتَكَبَهُ صاحِبُ اللِّسانِ بِحَقِّ الكَلِمَةِ (النُّصْف) لا يَتوافَقُ والمُقَدِّمَةَ الّتي بَدَأَ بِها كِتابَهُ، إِذْ هوَ لَمْ يُسَجِّلْ حُكْمَ الرَّداءَةِ كَما هوُ ماثِلٌ عِنْدَ الأَزْهَرِيِّ.

وَمِنَ المآخِذِ المَنْهَجِيَّةِ الأُخْرى عَلى ابْنِ مَنْظورٍ في نَقْلِهِ الرَّديءَ مِنَ اللُّغاتِ، والمُسْتوفاةِ مِنَ الأُصولِ اللُّغويَّةِ الخَمْسَةِ، كَلِمَةُ (الأُكْرَةِ) الّتي سَجَّلَها ابْنُ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) في مُحْكَمِهِ حيثُ قالَ: "الأُكْرَةُ[١]: الكُرَةُ، **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[٢]. فَلابْنِ مَنْظورٍ في هذِهِ الكَلِمَةِ شَأْنٌ آخَرُ مِنْ حيثُ الوّصْفُ النَّقْديُّ حينَ راحَ إِلى القولِ: "وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ لِلْكُرَةِ الّتي يُلْعَبُ بِها: أُكْرَةٌ، **واللُّغَةُ الجيِّدَةُ** الكُرَةُ"[٣]، وَهوَ بِهذا الوَصْفِ، وَمِنْ طَريقٍ غيرِ مُباشِرٍ يَتوافَقُ مَعَ الرُّؤيَةِ النَّقْديَّةِ لِلْأَزْهَرِيِّ حينَ ذَهَبَ هذا الأَخيرُ إِلى القولِ: "الأُكْرَةُ: **لُغَةٌ ليسَتْ بِجيِّدَةٍ**"[٤].

وَأيّاً يَكُنْ في النُّقولِ السّابِقَةِ، فَإِنَّ أَبْرَزَ ما يَتَرَتَّبُ عَليها هوَ ذاكَ الخَطَلُ والاضطِّرابُ الّذي يُدْرِكُهُ المَرْءُ أَثْناءَ مُقارَنَتِهِ بينَ مُقَدِّمَةِ لِسانِ العَرَبِ وَما انْتَخَبَهُ ابْنُ مَنْظورٍ في مَتْنِ اللّسانِ بِحَقِّ الكَلِمَةِ (الأُكْرَة). فَإِذا اسْتَقَرَّتْ صِحَّةُ هذا الكَلامِ وَجَبَ مِنْ كُلِّ بُدٍّ القولُ: إِنَّ لابْنِ مَنْظورٍ موقِفاً في الأَخْذِ والنَّقْلِ عَنِ الأُصولِ الّتي أَفْصَحَ عَنْها، فَهوَ لَمْ يَكْتَفِ بِعَدَمِ نَقْلِ حُكْمِ الرَّداءَةِ بَلْ تَصَرَّفَ في اسْتِدْعائِهِ حُكْماً نَقْديّاً آخَرَ، وَمَعْنى هذا أَنَّهُ مُعَبِّرٌ عَنْ شَخْصِهِ، لا كما ادَّعى في مُقَدِّمَتِهِ قائِلاً: "**أَدّيتُ الأَمانَةَ في نَقْلِ الأُصولِ بِالفِصِّ، وَما تَصَرَّفْتُ فيهِ بِكَلامٍ غيرَ ما فيها مِنَ النَّصِّ**"[٥].

---

[١] الأُكْرَةُ بالضَّمِّ: الحُفْرَةُ في الأَرْضِ يَجْتَمِعُ فيها الماءُ، فيُغْرَفُ صافياً. ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (أكر).

[٢] ابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، (أ ك ر).

[٣] ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (أكر).

[٤] الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (أكر).

[٥] ابن منظور، **لسان العرب**، المُقدِّمَةُ ص٨.

ويُمْكِنُ أَنْ يَنْسَحِبَ الشّيءُ نَفْسُهُ حولَ الكَلِمَةِ المُرَدَّأَةِ (كَسْلانة)، والّتي تَكَفَّلَ الأَزْهَرِيُّ (ت٣٧٠هـ) بِنَقْلِها عَنِ اللّيثِ (ت١٧٥هـ) في كِتابِهِ، حيثُ جاءَ في التَّهْذيبِ: "رَجُلٌ كَسْلانٌ، وامْرَأَةٌ كَسْلى، وَكَسْلانَةُ **لُغَةٌ رَديئَةٌ**"[(١)]. وَلكِنْ عَلى الرَّغْمِ مِنْ هذا النَّقْلِ فَمُلاحَظٌ أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ يُجَسِّدُ موقِفَ اللُّغويّينَ الآخِذينَ بِروحِ التّوسِعَةِ اللُّغويَّةِ حينَما أَشارَ إِلى قولِ الجوهَرِيِّ (ت٣٩٣هـ)، فَذَكَرَ لُغاتٍ مُتَعَدِّدَةً تُقالُ بِحَقِّ الأُنْثى هيَ: "كَسِلَةٌ وَكَسْلى وَكَسْلانَةٌ وَكَسولٌ وَمِكْسالٌ"[(٢)]. وَعَليهِ، فَإِنَّ ابْنَ مَنْظورٍ لا يَسْتَثْني لُغَةً مِنَ اللُّغاتِ السّابِقَةِ ليَحْكُمَ عَليها بالرَّداءَةِ، فَتَأْسيساً عَلى ما ذَكَرَهُ في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ نُراهُ بِهذا يَرْتَكِبُ مُخالَفَتينِ مَنْهَجيَّتينِ في النَّقْلِ، تَتَمَثَّلُ المُخالَفَةُ الأولى في عزوِ مَنْقولِهِ السّابِقِ لِلْجوهَرِيِّ، والأَمْرُ بِخِلافِ ذلِكَ، إِذْ تَبيَّنَ أَنَّ هذا النَّقْلَ ماثِلٌ بِحَرْفيَّتِهِ عِنْدَ ابْنِ سيدَةَ في مُحْكَمِهِ[(٣)].

وَأَمّا المُخالَفَةُ الثّانيَةُ، فَهيَ مُتَمَثِّلَةٌ بِعَدَمِ نَقْلِ حُكْمِ الرَّداءَةِ المُسَجَّلِ بِحَقِّ الكَلِمَةِ (كَسْلانة). هذا، وَمِمّا يُؤَكِّدُ صِحَّةَ المُلاحَظاتِ الّتي سَجَّلْناها سابِقاً بِحَقِّ المُخالَفاتِ المَنْهَجيَّةِ ما ذَهَبَ إِليهِ ابْنُ مُرادٍ قائِلاً: "إِنَّ ابْنَ مَنْظورٍ كانَ ذا موقِفٍ مِنْ مَصادِرِهِ الأَساسيَّةِ، وَكانَ ذا مَنْهَجٍ في الأَخْذِ بِها والاعْتِمادِ عَليها. فَلَمْ يَكُنْ كِتابُهُ –لِذلِكَ– نَقْلاً أَميناً لِأُصولِهِ، بَلْ كانَ مُدَوَّنَةً مُعَبِّرَةً عَنْ شَخْصيَّةِ واضِعِها العِلْميَّةِ"[(٤)].

---

(١) الأزهريّ، **تهذيب اللّغة**، مادّة (كسل).

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (كسل).

(٣) لَكَ أَنْ تُقارِنَ بينَ ما دوَّنَهُ الجوهَرِيُّ وابْنُ سيدَةَ وابْنُ مَنْظورٍ في كُتُبِهِمْ؛ لِتَصِلَ إِلى الفَهْمِ المُقَدَّمِ أَعْلاهُ. يُنْظَرُ: الجوهري، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، مادّة (كسل). وابن سيدة، **المُحكم والمحيط الأعظم**، (ك س ل). وابن منظور، **لسان العرب**، مادّة (كسل).

(٤) ابن مراد، **دراسات في المعجم العربي**، ص١٦١.

ويَبْدو أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ كانَ ذا مَنْهَجٍ آخِذٍ بِروحِ التّوسِعَةِ في اللُّغَةِ، وَلِتَبْريرِ ذلِكَ، نَسوقُ ردَّ ابْنِ هِشامٍ اللّخميّ (ت٥٧٧هـ) عَلى أَبي بَكْرٍ الزّبيديّ (ت٣٧٩هـ) عِنْدَما خَطّأَ العامّةَ في قولِهِمْ: (سَكْرانة)[١]، قائِلاً: "فَإذا قالَها قومٌ مِنْ بَني أَسَدٍ، فَكيفَ تُلَحَّنُ بِها العامَّةُ، وَإِنْ كانَتْ لُغَةً ضَعيفَةً، وَهُمْ قَدْ نَطَقوا بِها كَما نَطَقَتْ بَعْضُ قَبائِلِ العَرَبِ"[٢]. وَهُنا المَأخَذُ الأَكْبَرُ عَلى الزّبيديّ، إذْ كيفَ لِأَهْلِ الإصْلاحِ وَالنَّمْذَجَةِ اللُّغويَّةِ أَنْ يَدْعوا إلى تَضْعيفِ أو نُكْرانِ إجازَةٍ كانوا قَدْ أَسَّسوا عَليها؟ فَبَنو أَسَدٍ مِنْ أَهْلِ الاحْتِجاجِ اللُّغويّ، وَبَطْنٌ مِنْ بُطونِ التَّفَنُّنِ اللِّسانيِّ. فالحَقَّ أَقولُ: إنَّ هذا الأَمْرَ مَحْفوفٌ بالشُّكوكِ، وَغايَةُ الانْتِصارِ لِهذا أَنْ تُجيلَ النَّظَرَ في المُدوَّناتِ، وَتُحَقِّقَ الأَلْفاظَ والكَلِماتِ، فَإذا بَلَغْتَ في النَّظَرِ ما أَتى عَلى ذِكْرِهِ رِجالاتُ اللُّغَةِ، اتَّضَحَ أَنَّ بَني أَسَدٍ "**يَصْرِفونَ كُلَّ صِفَةٍ عَلى فَعْلان لِأَنَّهُمْ يؤنِّثونَهُ بالتّاءِ، ويَسْتَغْنونَ فيهِ بِفَعْلانَة عَنْ فَعْلى، فَيَقولونَ: سَكْرانة، وَغَضْبانَة، وَعَطْشانَة**"[٣]. فَتِلْكَ عادَةٌ نُطْقيَّةٌ اشْتُهِرَتْ عَلى لِسانِ بَني أَسَدٍ وَحَسْبُ، فَلَمْ تَكُنْ تِلْكَ العادَةُ النُّطْقيَّةُ شُذوذاً وَلا لَحْناً، إلّا أَنَّ الصّيغَةَ (فَعْلى) فاقَتْ (فَعْلانَة) شُهْرَةً، فَباتَتْ أَكْثَرَ انْسِراباً عَلى الأَلْسِنَةِ وَأَكْثَرَ وَقْعاً عَلى أَسْماعِ بَعْضِ السَّلَفِ، كالزّبيديِّ الّذي حَكَمَ عَلى الصّيغَةِ المَنْسوبَةِ لِبَني أَسَدٍ (فَعلانة) بِالخَطَأِ. وَفي هذا المَقامِ نَأْنَسُ بِما نَسَجَهُ ابْنُ جِنّيّ (ت٣٩٢هـ) في المُحْتَسَبِ: "يُقالُ: رَجُلٌ سَكْرانُ وامْرَأَةٌ سَكْرى، كَغَضْبان وَغَضْبى، وَقَدْ قالَ بَعْضُهُمْ: سَكْرانَة، كَما قالَ بَعْضُهُمْ: غَضبانَة، والأَوَّلُ **أَقوى وَأَفْصَحُ**"[٤]. وَمِمّا يَعْضُدُ هذا الفَهْمَ ما أَتى عَلى ذِكْرِهِ صاحِبُ

---

[١] يُنْظَر: الزبيدي، **لحن العوام**، ص١٨٧.

[٢] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٣٥.

[٣] الصبّان، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، ٣/٣٤٤.

[٤] ابن جني، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، ٢/٧٢.

تاجِ العَروسِ صَراحَةً، فَقالَ: "وَهيَ كَسِلَةٌ كَفَرِحَةٌ عَلى القياسِ، **وَكَسْلانَةٌ لُغَةٌ أَسَديَّةٌ وَهيَ قَليلَةٌ**"[١].

وَبِإزاءِ هذينِ النَّقْلينِ الصَّريحينِ يُمْكِنُ فَهْمُ تَوَجُّهِ الزّبيديّ عِنْدَما خَطَّأَ الصيغَةَ **(فَعلانة)**، حيثُ إِنَّ ذلِكَ مُعَلَّلٌ –في رَأيِنا– بِعِلَّتينِ ثِنْتينِ، الأولى –وَهيَ الأَقْرَبُ إِلى فَهْمي–، أَنَّ أَبا بَكْرٍ الزّبيديّ قَدِ امْتَطى جوادَ التَّخْطِئَةِ في كِتابِهِ، إِذْ كانَ مُتَشَدِّداً في مَذْهَبِهِ التَّحْكيميّ، فَما جَرى عَلى الأَفْصَحِ عِنْدَهُ أَقَرَّ بِهِ، وَما عَدَلَ عَنْهُ لَحَّنَهُ وَخَطَّأَهُ وَأَغْلَقَ عَليهِ التَّرْحابَ[٢]. والثّانيَةِ، أَنَّ أَبا بَكْرٍ –حَقّاً وَصِدْقاً– قَدْ حَكَمَ بالتَّخْطِئَةِ تَماشِياً مَعَ مِقْدارِ ذيوعِ الكَلِمَةِ في الصُّقْعِ والعَصْرِ الّذي كانَ فيهِ قَيِّماً، وَهذا مُجَلّى في قولِ الزّبيديّ نَفْسِهِ: "وَرأيتُ كَثيراً مِنَ اللَّحْنِ الّذي نَسَبَهُ[٣] إِلى أَهْلِ المَشْرِقِ، قَدْ سَلِمَتْ عامَّتُنا مِنْ مُواقَعَتِهِ، وَنَطَقَتْ بوَجْهِ الصّوابِ فيهِ... ثُمَّ نَظَرْتُ في المُسْتَعْمَلِ مِنَ الكَلامِ في زَمانِنا وَبِأُفُقِنا،... فَرَأَيتُ أَنْ أُنَبِّهَ عَليهِ، وَأُبيِّنَ وَجْهَ الصّوابِ فيهِ"[٤]. وَفي هذا قالَ مُحَقِّقُ كِتابِ الزّبيديّ: "وَقَدْ كانَ الزّبيديّ أَصيلاً في مُلاحَظَةِ الأَخْطاءِ، الّتي تَفَشَّتْ عَلى أَلْسِنَةِ النّاسِ في عَصْرِهِ، بِمَعْنى أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ هذِهِ الأَخْطاءَ وَتَصويبَها مِنْ كُتُبِ اللُّغويّينَ الّذينَ سَبَقوهُ بالتَّأليفِ في موضوعِ اللَّحْنِ"[٥].

وَمِنْ خِلالِ الرّوايَةِ السّابِقَةِ، يَتَّضِحُ أَنَّ أَبا بَكْرٍ الزّبيديِّ يُجُسِّدُ حَقّاً واقِعَ المُتَشَدّدينَ الّذينَ لا يَعْتَدّونَ إِلّا باللُّغَةِ الأَفْصَحِ والأَشْهَرِ عَلى الأَلْسِنَةِ، فَثَمَّةَ قولٌ لابْنِ هشامٍ اللَّخْميّ يُجَسِّدُ هذا

---

[١] الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مادّة (كسل).

[٢] يَكْفيكَ أَنْ تَنْظُرَ "الرَّد عَلى الزّبيديّ في لَحْنِ العامَّةِ" عِنْدَ: ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص١١– ٤٥.

[٣] يَقْصِدُ أَبا حاتِمٍ السَّجَسْتانيّ.

[٤] الزبيدي، **لحن العوام**، ص٣٧.

[٥] **المصدر السّابق**، ص٣٧.

الأَمْرَ حيثُ يَقولُ: "**وَقَدْ غَلَّطَ العامَّةَ جَماعَةٌ مِنَ اللُّغويّينَ المُتَقدِّمينَ في اسْتِعْمالِهِمُ الأَضْعَفَ وَتَرْكِهِمُ الأَقْوى**"[١]. وَقَدْ سَبَقَ ابْنُ درستويه إلى هذا قائِلاً: "**وَليسَ كُلُّ ما تَرَكَ الفُصَحاءُ اسْتِعْمالَهُ بِخَطَأٍ؛ فَقَدْ يَتْرُكونَ اسْتِعْمالَ الفَصيحِ؛ لاسْتِغْنائِهِمْ بِفَصيحٍ آخَرَ، أو لِعِلَّةٍ غيرِ ذلِكَ**"[٢]. والأَمْرُ عينُهُ يُصادِقُ عَليهِ ناصِرُ الدّينِ الأَسَد حينَما رَأى أَنَّ عِنايَةَ عُلَمائِنا القُدامى تَتَمَثَّلُ في: "إيرادِ وَجْهينِ أو أوجُهٍ لِلَّفْظَةِ الواحِدَةِ، والنَّصِّ عَلى صوابِ وَجْهٍ واحِدٍ وَتَخْطِئَةِ غيرِهِ، أو عَلى جوازِ الأوجُهِ كُلِّها، لِأَنَّها لُغاتُ قَبائِلَ مُخْتَلِفَةٍ سُمِعَتْ كُلُّها عَنِ العَرَبِ. وَقَدْ يَرِدُ النَّصُّ عَلى جوازِها كُلِّها مَعَ إِنْزالِها مَنازِلَ مُتَفاوِتَةً، وَتَفْضيلِ وَجْهٍ واحِدٍ مِنْها، لِأَنَّهُ في رأيِهِمْ أَفْصَحُ وَأَعْلى"[٣].

وَمؤَدّى الكَلامِ بَعْدَ ما سَلَفَ كُلِّهِ يُمْكِنُنا القولُ بِخُصوصِ مَنْهَجِيَّةِ نَقْلِ الرَّديءِ عِنْدَ صاحِبِ اللِّسانِ: كانَ الأَحْرى بابْنِ مَنْظورٍ أَنْ يَبْتَعِدَ البُعْدَ كُلَّهُ عَنْ تِلْكَ الكَلِماتِ المُحَدِّدَةِ مَسْلَكَهُ والمُضيِّقَةِ مَنْهَجَهُ الّتي صَرَّحَ بِها في مُقَدِّمَةِ اللِّسانِ، نَحوَ: (**نَقَلْتُ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ مَضْمونَهُ، وَلَمْ أُبْدِلْ مِنْهُ شيئاً... بَلْ أَدّيتُ الأَمانَةَ في نَقْلِ الأُصولِ بِالفِصِّ**). إِذْ هوَ بِهذِهِ العِباراتِ يُحَدِّدُ نَمطيَّةً أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِها ضِمْنَ مُعْجَمِهِ، وَأَلْزَمَ أَفْهامَنا في تَأَمُّلِهِ، وَما ثَبَتَ في دِراسَتِنا خِلافٌ لِما ذُكِرَ في مُقَدِّمَتِهِ، رَغْمَ قولِهِ في المُقَدِّمَةِ عينِها: (**وَلَمْ أَشْبَعْ باليَسيرِ، وَطالِبُ العِلْمِ مَنْهومٌ**) إِلّا أَنَّهُ أورَدَها في مَعْرِضِ المَدْحِ والذَّمِ حيثُ قالَ: (**فَمَنْ وَقَفَ فيهِ عَلى صوابٍ أو زَلَلٍ، أو صِحَّةٍ أو خَلَلٍ، فَعُهْدَتُهُ عَلى المُصَنِّفِ الأَوَّلِ، وَحَمْدُهُ وَذَمُّهُ لِأَصْلِهِ الّذي عَليهِ المُعَوَّلُ**).

---

[١] ابن هشام اللّخمي، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، ص٧١.

[٢] ابن درستويه، **تصحيح الفصيح وشرحه**، ص٥٥.

[٣] الأسد، ناصر الدين، **تحقيقات لغوية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص١١-١٢.

والحَقُّ إنْ نَحْنُ رُحْنا نَتَأَمَّلُ الأَمْرَ مَلِيّاً، فَثَمَّةَ أَمْرٌ آخَرُ يُمْكِنُ أَنْ نَفْهَمَهُ مِنْ مَنْهَجيَّةِ ابْنِ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) في مُعْجَمِهِ، وَهوَ ذلِكَ الخُروجُ الّذي أَقْدَمَ عَليهِ صاحِبُ اللِّسانِ في نَقْلِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ؛ حيثُ ظَهَرَتْ شَخصيَّتُهُ النَّقْديَّةُ مِنْ خِلالِ تِلْكَ المواطِنِ الّتي حَكَمَ عَليها بالرَّداءَةِ، وَكذا الحالُ مَعَ أَصْحابِ الأُصولِ الّذينَ خَرَجوا أيضاً عَلى ما اعتيدَ عِنْدَ اللُّغويّينَ، وَخيرُ شاهِدٍ وَفيضُ دَليلٍ عَلى ذلِكَ، ما ذَهَبَ إليهِ الأَزْهَريُّ (ت٣٧٠هـ) في التَّهْذيبِ حينَما أوصَلَتْهُ فِطْنَتُهُ اللُّغويَّةُ إلى تَسْمِيَةِ الرَّديءِ في ثَلاثَ لُغاتٍ، هيَ: (حَرِصَ– يَحْرَصُ) و(الكِثْرَةُ) وَ(شُلَّت).

والأَمْرُ عينُهُ كَذلِكَ يُمْكِنُ فَهْمُهُ مِنْ عَمَلِ الجوهَريِّ (ت٣٩٣هـ) في صِحاحِهِ، فَقَدْ أَمْلى عَليهِ حِسُّهُ النَّقْديُّ في صَنيعِهِ المُعْجَميِّ بِتَجاوُزِ اللُّغويّينَ، فَحَكَمَ بالرَّداءَةِ عَلى ثَلاثِ عَشْرَةَ كَلِمَةٍ في مُعْجَمِهِ، وَهيَ: (أَشَرّ) وَ(أوقَفْتُ) وَ(أَشْغَلْتُهُ) وَ(أَبْرَدْتُهُ) وَ(أَمْحَقَهُ) وَ(مالِح) و(تَلْكَ) و(الوَحْل) و(يوشَكُ) وَ(غَلَقْتُ) و(اطَّرَدَ– انْطَرَدَ) وَإِثْباتُ الأَلِفِ في (أَنا) وَ(حيَّهَلا) عِنْدَ وَصْلِ الكَلامِ. وَلا نَعْدَمُ أيضاً أَنْ نَجِدَ ابْنَ سيدَةَ (ت٤٥٨هـ) مُتَجاوِزاً اللُّغويِّينَ في مُحْكَمِهِ حيثُ رَدَّأَ الكَلِمَةَ (أَقْرَح)، وَما ذَهَبَ إليهِ ابْنُ الأَثيرِ (ت٦٠٦هـ) أَيضاً مِنْ تَسميَةِ الرَّداءَةِ في الكَلِمَةِ (أَعْزَب) في كِتابِهِ.

إِذَنْ، المَلْحوظَةُ الّتي وَجَبَ أَنْ نَتَفَطَّنَ إِليها في هذا السّياقِ، هيَ أَنَّ المُعْجَميّينَ العَرَبَ كانوا عَلى وَعيٍ في صَنيعِهِمُ المُعْجَميِّ، إِذْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ خَرَجوا عَمّا هوَ ماثِلٌ عِنْدَ اللُّغويّينَ، فَأَصْحابُ الصَّنْعَةِ المُعْجَميَّةِ كانوا أَكْثَرَ صِلَةً مَعَ الواقِعِ اللُّغويِّ، الأَمْر الّذي أَدّى بِهِمْ إِلى أَنْ يَكونوا أَكْثَرَ جُرْأَةً في عَمليَّةِ الاسْتِقْراءِ والنَّقْدِ اللُّغويِّ.

وَقَدْ يُلاحَظُ أيضاً أَنَّ ابْنَ مَنْظورٍ (ت٧١١هـ) يورِدُ أَسْماءَ رواةٍ وَعُلَماءَ كُثُرٍ في مُعْجَمِهِ[١]، كاللّيثِ بنِ سَعْدٍ، والنَّضْرِ بنِ شُميلٍ، وَكُراعِ النَّملِ وَغيرِهِمْ، وَكَثيراً ما يَنْتَهي أو يَقِفُ سَنَدَ روايَةٍ في اللِّسانِ عِنْدَ هؤلاءِ الأَعْرابِ أو عِنْدَ غيرِهِمْ. يَقولُ شيخُنا حَنّا حَدّاد: "نَحْنُ نَعْجَبُ مِنَ ابْنِ مَنْظورٍ نَفْسِهِ وَمِنَ العُلَماءِ والباحِثينَ الّذينَ أولَعوا مُعْجَمَهُ مِنْ بَعْدِهِ الدَّرْسَ والتَّعْليقَ، كيفَ أَنَّهُمْ جَميعاً أَغْفَلوا دورَ عَلي بنِ حَسَنٍ الهُنائيِّ (ت٣١٠هـ)، المَعْروفِ بِـ(كُراعِ النَّملِ)، وَمُعْجَميهِ المَشْهورينِ (المُنَجَّدِ) و(المُنَضَّدِ) في ثَقافَةِ ابْنِ مَنْظورٍ وَمُعْجَمِهِ. فالمُتَصَفِّحُ لِلِسانِ العَرَبِ يَجِدُ اسْمَ كُراعٍ هذا يَتَرَدَّدُ كَثيراً فيهِ، حَتّى ليَطْغى عَلى بَعْضِ الأَسْماءِ الّتي صَرَّحَ ابْنُ مَنْظورٍ بالاسْتِفادَةِ مِنْها، بَلْ إنَّ ابْنَ مَنْظورٍ كَثيراً ما لا يَجِدُ المادَّةَ اللُّغويَّةَ إلّا عِنْدَ كُراع الّذي يَنْفَرِدُ بِها، فينْقُلُها عَنْهُ مَعَ التَّصْريحِ بِذلِكَ"[٢].

وَلَمْ يَقِفِ الأَمْرُ عِنْدَ الحُدودِ السّابِقَةِ، فَثَمَّةَ مَشْهَدٌ آخَرُ لابْنِ مَنْظورٍ في مُعْجَمِهِ يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ تَحَرُّرُهُ مِنَ اعْتِباراتِ اللُّغويّينِ المُتَقَدِّمينَ عَليهِ، وَهوَ مَشْهَدٌ يُجَسِّدُ خُروجاً عَنِ القيودِ الّتي وَضَعَها عُلَماءُ اللُّغَةِ مِنَ الشِّعْرِ العَرَبيِّ، وَلَعَلَّنا نَجِدُ في لِسانِ العَرَبِ شواهِدَ لِأَبي الطَّيِّبِ المُتَنبي (ت٣٥٤هـ)[٣]. بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَظَ أيضاً اعْتِمادُ ابْنِ مَنْظورٍ عَلى الكُتُبِ العِلْميَّةِ في مُعْجَمِهِ، وَهيَ الكُتُبُ المُشْتَمِلَةُ -كَما يَقولُ ابْنُ مُرادٍ-: "عَلى (عُلومِ العَجَمِ) أو (عُلومِ الأوائِلِ) وَخاصَّةً عِلْمَ

---

[١] لِمَزيدٍ مِنَ التَّفْصيلِ حولَ أَسماءِ الأَعلامِ والشُّعَراء والقَبائِلِ الوارِدَةِ في اللِّسانِ يُنْظَرُ: حدّاد، حنّا بن جميل، **جهود المعاصرين في خدمة لسان العرب وفهرسته**، مجلّة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللّغويّات، جامعة اليرموك، الأردن- إربد، المجلّد (١٣)، العدد (١)، ١٩٩٥م، ص٢٣- ٢٥.

[٢] حدّاد، حنّا بن جميل، **وقفة مع معجم الشّعراء في لسان العرب**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج (١١، ١٢)، ١٩٨١م، ص١٢١. ويُنْظَرُ: كراع النّمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي، **المُنَجَّد في اللّغة**، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ص١.

[٣] يُنْظَرُ: ابن منظور، **لسان العرب**، الموادّ (بذرق) وَ(قرط) وَ(أول) وَ(بون).

الطبِّ، إِذِ اعْتَمَدَ (جالينوس)[1] في أَحَدِ الأَعْمالِ المُتَرْجَمَةِ لَهُ، واعْتَمَدَ ابْنَ البيطارِ[2] في كِتابِهِ (الجامِعِ لِمُفْرَداتِ الأدويَةِ والأَغْذيَةِ)"[3].

وَعَلى أيِّ حالٍ، وَمَهْما يَكُنِ القولُ في (لِسانِ العَرَبِ) فَإِنَّهُ لا يَفْقِدُ مَكانَتَهُ، فَهوَ يُعَدُّ حَقّاً وَصِدْقاً موسوعَةً لُغويَّةً وَأَدَبيَّةً، فَكانَ وَلا يزالُ مَحَلَّ عنايَةِ الدَارِسينَ واهْتِمامِ الباحِثينَ، وَمَنْبَعاً ثَرّاً يَنْهَلُ مِنْهُ العالِمونَ، فَلا عَجَبَ أَنْ نَشْهَدَ لِصاحِبِهِ ذاكَ التَّطوُّرَ العَظيمَ في العَمَلِ المُعْجَميِّ في القَرْنِ السّابِعِ الهِجْريِّ، بِما ضَمَّ بينَ دَفَّتيهِ أُصولاً لُغويَّةً خَمْسَةً، وَشَهِدَ أَعْمالاً وَمآثِرَ للنَّضْرِ بنِ شميلٍ وابْنِ الأَعْرابيِّ واللّيثِ بنِ سَعْدٍ وَأَضْرابِهِمْ مِنَ الجَهابِذَةِ اللُّغويّينَ والأَدبيّينَ، فَضْلاً عَنِ الأَشْعارِ والأَراجيزِ الّتي اشْتَمَلَ عَليها مُعْجَمُ (لِسانِ العَرَبِ) في ذاك الوَقْتِ.

---

[1] يُنْظَرُ: المصدر السّابق، المادّة (شوص).

[2] يُنْظَرُ: المصدر نفسه، الموادّ (لبخ) وَ(كوذ) وَ(سوس) وَ(خرق) وَ(خربق).

[3] ابن مراد، إبراهيم بن مراد، **من المعجم إلى القاموس**، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ص٢٠٠.

الخاتِمَةُ

حاوَلَتْ هذِهِ الدِّراسَةُ مُعالَجَةَ مَفْهومِ (الرَّديءِ) مِنَ اللُّغاتِ عِنْدَ ابْنِ مَنْظورٍ في مُعْجَمِهِ الموسوعيِّ (لِسانِ العَرَبِ)، وانْتَهَتِ الدِّراسَةُ في ضوءِ اسْتِقْراءٍ تَفْصيليٍّ لِتِلْكَ اللُّغاتِ المُرَدَّأَةِ الوُصولَ إلى النَّتائجِ الآتيَةِ:

- انْتَهَتِ الدِّراسَةُ إلى أَنَّ مَفْهومَ الرَّديءِ عِنْدَ ابْنِ منْظورٍ يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ المُباشِرَةِ ذاتِ المَفاهيمِ المُتَعَدِّدَةِ، نَحوَ: القَليلِ، والأَقَلِّ، والنّادِرِ، والمَتْروكِ، والمَجْهولِ، والمَهْجورِ. ويَنْدَرِجُ أيضاً تَحْتَ مَسْأَلَةِ القِلَّةِ المُصاحِبَةِ لِعِلَلٍ أُخْرى، نَحوَ: مُخالَفَةِ الأقيسَةِ اللُّغويَّةِ، وَمُخالَفَةِ إجْماعِ القُرّاءِ، وَمُخالَفَةِ كون اللَّفْظَة جارية عَلى أَلْسِنَةِ أَهْلِ الحَضَرِ، وَمُخالَفَةِ النِّظامِ المَقْطَعيِّ في العَرَبيَّةِ الفُصْحى.
- وَصَلَتِ الدِّراسَةُ في تَفْصيلاتِها إلى أَنَّ مَفْهومَ الرَّديءِ لا يَتوافَقُ مَعَ مَعْناه المُعْجَميِّ، وَهوَ المُنْكَرُ والمَرْدودُ. بَلِ انْتَهتْ إلى أَنَّ الرَّداءَةَ تُشَكِّلُ أَحَدَ مَراتِبِ الفَصاحَةِ اللُّغويَّةِ حَسَبَ مَفْهومِها العامِّ.
- دَعَتِ الدِّراسَةُ إلى ضَرورَةِ إعادَةِ النَّظَرِ في المَناهِجِ النَّقْديَّةِ القَديمَةِ، والأحْكامِ التَّصْحيحيَّةِ، وَفْقاً لِما وَصَلَتِ إليهِ الدِّراسَةُ مِنْ بيانِ سِرِّ تِلْكَ الأَحْكامِ عِنْدَ الجَماعةِ اللُّغويَّةِ، حيثُ تبيَّنَ أَنَّها أَحْكامٌ فَضْفاضَةٌ ذاتُ سَعَةٍ، بِمَعْنى أَنَّها عائِمَةٌ، غيرُ ثابِتَةٍ عَلى مَفْهومٍ مُحَدَّدٍ. والدَّرْسُ اللُّغويُّ الحَديثُ يَأْنَسُ بالمُصْطَلَحاتِ المَرْكَزيَّةِ المُحَدَّدَةِ، لِذا فالواجِبُ أَنْ يَتِمَّ مُراجَعَةُ تِلْكَ الأَحْكامِ مُراجَعَةً عِلْميَّةً مُنْصِفَةً؛ لِأَنَّ المُصْطَلَحَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ قارّاً في الأَذْهانِ يَعْكِسُ مَفْهوماً مُحَدَّداً لا عائِماً.

- نَهَدَتِ الدِّراسَةُ إلى أَنْ يَنْضَبِطَ النَّقْدُ اللُّغويُّ، وَأَلّا يَغْرَقَ المُحَكِّمُ اللُّغويُّ بِمَتاهاتِ الأَحْكامِ وَتَشَعُّباتِها، إذْ سَتَظَلُّ مُعاناةُ الدَّرْسِ اللُّغويِّ قائِمَةً عَلى هذا الأَساسِ، ويَزْدادُ كُفْرُ النّاطِقِ بِالعَرَبيَّةِ، وَتَخوُّفُهُ مِنْها.

- اسْتَنْتَجَتِ الدِّراسَةُ أَنَّ المُعْجَميّينَ كانَ لَهُمْ خُروجٌ عَمّا تواضَعَ عَليهِ أَهْلُ العَرَبيَّةِ القُدامى في النَّظَرِ إلى لُغاتِ العَرَبِ كافَّةٍ، حيثُ بَدا المُعْجَميّونَ أَكْثَرَ تَمَرُّداً وَجُرْأَةً في تَسْجيلِهِمُ اللُّغويُّ عَبْرَ مُعْجَماتِهِمْ.

- انْتَهَتِ الدِّراسَةُ بالإشارَةِ إلى خُروجِ صاحِبِ اللِّسانِ عَمّا كانَ قَدْ أَفْصَحَ عَنْهُ في مُقَدِّمَةِ كِتابِهِ، وَهوَ ذلِكَ الخُروجُ الّذي أَقْدَمَ عَليهِ ابْنُ مَنْظورٍ في نَقْلِ الرَّديءِ مِنَ اللُّغاتِ؛ حيثُ ظَهَرَتْ شَخصيَّتُهُ النَّقْديَّةُ مِنْ خِلالِ تِلْكَ المواطِنِ الّتي حَكَمَ عَليها بالرَّداءَةِ، وَكذا الحالُ مَعَ أَصْحابِ الأُصولِ الخَمْسَةِ الّذينَ خَرَجوا أيضاً عَلى ما اعتيدَ عِنْدَ اللُّغويّينَ.

قائِمَةُ المَصادِرِ والمَراجِعِ

أ- **المَصادِرُ:**

- **القُرآنُ الكَريمِ.**
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلاميّة، بيروت، ١٩٧٠م.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مَسعدة (ت٢١٥هـ)، **كتاب معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللّغة**، تحقيق: يعقوب عبد النّبي، مراجعة: محمّد علي النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس (ت٧هـ)، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٤م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، **الإغراب في جدل الإعراب وَلمع الأدلّة في أصول النّحو**، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- ــــــــــــــــــــ، **الإنصاف في مسائل الخِلاف بين البصريين وَالكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عزّ الدين البدوي النّجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (ت٢١٥هـ)، **كتاب النوادر في اللّغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ابن أيبك الصّفدي، صلاح الدّين خليل (ت٧٦٤هـ)، **تصحيح التّصحيف وَتحرير التّحريف**، تحقيق: السيّد الشّرقاوي، مُراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، دار الجيل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت٥٨٢هـ)، **كتاب التّنبيه والإيضاح عَمّا وقع في الصّحاح**، تحقيق: مصطفى حجازي، مراجعة: علي النجدي ناصف ورفاقُهُم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
- البطليوسي، محمد بن عبد الله بن محمد بن السيّد (ت٥٢١هـ)، **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٦م.

- البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب**، تحقيق وَشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- البنّا، الشيخ أحمد بن محمد البنّا (ت١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، حقّقه وضبطه: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن عيسى بن زيد الشيباني (ت٢٩١هـ)، **كتاب الفصيح**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ـــــــــــــــــ، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.
- ابن ثور الهلالي، حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر الهلالي، **ديوان حميد بن ثور وفيه يائية أبي دؤاد الإياديّ**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ابن الجبّان، أبو منصور محمّد بن علي (المُتوفّى بعد ٤١٦هـ)، **شرح الفصيح في اللّغة**، دراسة وتحقيق: عبد الجبّار جعفر القزّاز، تقديم: إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثّقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١م.
- جرير، أبو حرزة بن عطية بن حذيفة الخطفي (ت١١٠هـ)، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٩م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ــــــــــــــــ، **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ــــــــــــــــ، **المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصيف وَعبد الفتّاح إسماعيل، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- ــــــــــــــــ، **المُنْصِف شرح ابن جني لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وَعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت٥٣٩هـ)، **ما جاءَ على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بِمعنى واحِدٍ**، تحقيق: ماجد الذّهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ)، **الصّحاح تاجُ اللّغة وَصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
- الحموي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، تصحيح: الشيخ حمزة فتح الله، مراجعة: محمد حسنين الغمراوى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢م.

- الحموي، شهاب الدّين أبو عبيد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- أبو حيّان التّوحيديّ، علي بن محمّد بن العبّاس (ت٤١٤هـ)، **البصائر والذّخائر**، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- أبو حيّان الأندلسي، أثير الدّين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وَتحقيق وَتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرّمة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ـــــــــــــــ، **مختصر في شواذّ القرآن**، عِناية: برجشتراسر، دار الهجرة، (د.ت).
- ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت٣٤٧هـ)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوى المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الدّمياطي، شهاب الدّين أحمد بن محمّد، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الراعي، عبيد بن حصين النّميري (ت٩٦هـ)، **ديوان الرّاعي النُّميري**، جَمَعَهُ وَحقَّقَهُ: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.

- رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة التميمي، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وَعلى أبيات مفردات منسوبة إليه،** اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، (د.ت).
- الرّضيّ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٨هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب،** تحقيق وشرح: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الزبيدي، مرتضى بن محمّد (ت١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس،** تحقيق: مصطفى حجازي، مُراجعة: أحمد مختار عمر وَضاحي عبد الباقي وَخالد عبد الكريم جمعة ورفاقُهُم، التراث العربي، الكويت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الزّبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللّغويين،** تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م.
- الزّبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، **لحن العوام،** تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت٣١١هـ)، **كِتاب فَعلتُ وأفعلتُ،** حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب وَصبحي التّميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ـــــــــــــــــــــ، **معاني القرآن وَإعرابه،** تحقيق وشرح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ابن السّكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وَعبد السّلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب(٣)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٠م.
- ــــــــــــــــــ، **كتاب الألفاظ**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان- ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ــــــــــــــــــ، **الكنز اللّغوي في اللّسنِ العربيّ**، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد **(ت٤٦٦هـ)**، **سرّ الفصاحة**، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، **المُحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ــــــــــــــــــ، **المُخصّص**، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- ــــــــــــــــــ، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وَعلي محمد البجاوي وَمحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، (د.ت).
- ــــــــــــــــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الصبّان، أبو العرفان محمّد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، (أمام الباب الأخضر- سيّدنا الحسين) القاهرة، (د.ت).
- الصّقليّ، أبو حفص عمر بن مكيّ (ت٥٠١هـ)، **تثقيف اللّسان وَتلقيح الجنان**، قدّم له وَضبطهُ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الطّبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **تفسير الطّبريّ جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الطّرماح، الحكم بن حكيم بن الحكم (ت١٢٥هـ)، **ديوان الطّرماح**، عني بتحقيقه: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- ابن عبّاس، أبو العبّاس عبد الله بن عبّاس، **كتاب اللّغات في القرآن**، حقّقه ونشره: صلاح الدّين المنجد، مطبعة الرّسالة، القاهرة، ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.
- ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، **تفسير ابن عطيّة "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**"، تحقيق: الرّحالة الفاروق وَرفاقه، مطبوعات وزارة الثقافة والشؤون الإسلاميّة، دولة قطر- الدّوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، **كتاب دلائل الإعجاز**، قرأهُ وَعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ـــــــــــــــــــــ، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدّرويش، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت٤٨٧هـ)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، حقّقه وضبطه: مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، **الحُجّة للقراء السّبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، مُراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدّقاق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ـــــــــــــــــــ، **كتاب التّكملة**، تحقيق ودراسة: كاظم أحمد المرجان، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.
- عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطّاب عمر بن عبد الله بن ربيعة (ت٩٣هـ)، **ديوان شعره**، قدّمَ له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت٣٥٠هـ)، **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مُراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- الفارابّي، أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان (ت٣٣٩هـ)، **كتاب الحروف**، قدّمَ لَهُ ووضَع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، **الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وَمَسائِلِها وَسُنَنِ العربِ في كَلامِها**، علّقَ عليهِ ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- ـــــــــــــــــــ، **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٤هـ)، **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)، **كتاب الأمالي**، وَيَليه "الذيل وَالنوادر" للمؤلّف وَكتاب "التّنبيه" لأبي عُبيد البكري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (د.ت).
- ــــــــــــــــــــ، **المَقصور والممدود**، تحقيق ودراسة: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري (ت٢٧٦هـ)، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ــــــــــــــــــــ، **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، اعتَنى به وَصحّحه: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت٥١٥هـ)، **كتاب الأفعال**، رتَبه: سالم الكرنوكي، دائرة المعارف العثمانيّة، ط١، ١٣٦٠هـ.

- ابن القوطيّة، أبو بكر محمد بن عمر (ت٣٦٧هـ)، **كتاب الأفعال**، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- كراع النّمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي (ت٣١٠هـ)، **المُنَجَّد في اللّغة**، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة (ت١٨٩هـ)، **ما تلحن فيه العامّة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- اللّبليّ، أبو جَعفر أحمد بن يوسف الفهري (ت٦٩١هـ)، **تُحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عيضة بن رداد الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، **شرح التّسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد وَمحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- المُبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، **المُقْتَضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- ابن مُجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت٣٢٤هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ـــــــــــــــــــــ، **شرح التسهيل "القسم النّحويّ"**، تحقيق ودراسة: محمد عبد النّبي محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- ابن مرداس، العباس بن مرداس السّلمي (ت١٨هـ)، **ديوان شعره**، جمعه وحققه: يحيى الجبّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- مُعاوية بن أبي سفيان، أبو عبد الرحمن معاوية بن صخر (ت٦٠هـ)، **ديوان معاوية بن أبي سفيان**، جَمَعَهُ وَحقَّقَهُ وَشرحَهُ: فاروق إسليم بن أحمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- النّابغة الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبد الله (ت٥٠هـ)، **ديوان النابغة الجعدي**، جَمَعهُ وَحقّقهُ وشرحه: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- أبو النّجم العجليّ، الفضل بن قُدامة (ت١٣٠هـ)، **ديوان أبي النّجم العجلي**، جَمعَهُ وَشرَحَهُ وَحَقَّقَهُ: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النّووي، الإمام الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ)، **تهذيب الأسماء واللّغات**، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت).
- ــــــــــــــــ، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج- شرح النّووي على مسلم**، بيت الأفكار الدوليّة، الأردن- عمّان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٧٦١هـ)، **مغني اللّبيب عَن كتب الأعاريب**، تحقيق وشرح: عبد اللّطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني- التراث العربي، الكويت، السلسلة التراثية (٢١)، (د.ت).
- ابن هشام اللّخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٥٧٧هـ)، **المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان**، دراسة وتحقيق: مأمون بن عبد الحميد الجنّان، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

ب- المَراجِعُ الحَديثَةُ:

- آل غنيم، صالحة راشد غنيم، **اللّهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وَبنية**، مركز البحث العلمي وَإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- استيتية، سمير شريف، **القراءات القرآنية بين العربيّة والأصوات اللّغويّة منهج لساني معاصر**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥م.
- الأسد، ناصر الدين، **تحقيقات لغوية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللّغويّة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٩م.
- أنيس، إبراهيم وَرِفاقُه، **المعجم الوسيط**، منشورات مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
- أنيس، إبراهيم، **في اللّهجات العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م.

- بروكلمان، كارل، **فقه اللّغات السّاميّة**، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- بشر، كمال، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- عبد التوّاب، رمضان، **لَحْنُ العامَّةِ وَالتّطوّرُ اللُّغويّ**، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- جبل، محمد حسن، **الاحتجاج بالشّعر في اللّغة "الواقع ودلالته"**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس- ليبيا، ١٩٨٣م.
- الحبّاس، محمّد، **النّحو العربي والعلوم الإسلاميّة**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- حدّاد، حنّا بن جميل، **شذرات من اللّغة والنّحو والتّراجم**، مؤسّسة حمادة للدّراسات الجامعيّة والنّشر والتّوزيع، الأردن- إربد، ٢٠٠٦م.
- الحربي، عبد العزيز بن علي، **لحن القول**، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- حسّان، تَمّام، **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.
- الحلبوسي، رسول صالح علي أحمد، **الظواهر الصوتيّة في قراءة حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي**، دار الإيمان، الإسكندريّة، ٢٠٠٦م.
- الحمداني، خديجة زبار، **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، عمّان- الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.

- الحمزاوي، محمد رشاد، **العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م.
- ـــــــــــــــ، **من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً**، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- حمّادي، محمد ضاري، **حركة التّصحيح اللّغويّ في العصر الحديث**، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.
- رابين، تشيم، **اللّهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمه وقدّمَ لَهُ وَعلّق عليهِ: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- الرافعي، مصطفى صادق، **تاريخ آداب العرب**، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ١٩٧٤م.
- الرفايعة، حسين عباس، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.
- الزّعبلاوي، صلاح الدين، **مسالك القول في النّقد اللّغوي**، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.
- زوين، علي، **منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث**، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.
- أبو زيد، بكر بن عبد الله، **مُعجم المناهي اللّفظيّة وَيليه فوائدُ في الأَلفاظِ**، دار العاصمة، المملكة العربية السعوديّة، ط٣، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- أبو السعود، عبّاس، **أَزاهير الفُصحى في دقائق العربيّة**، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

- سليم، عبد الفتاح، **في النّقد اللّغوي "دراسة تقويميّة"**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الشايب، فوزي حسن، **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- **______، قراءات وأصوات**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
- صالح، عبد الرحمن الحاج، **السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، موفم للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- **______، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتّحرير**، ضمنَ كِتاب: **اللّهجات العربيّة "الفصحى والعاميّة"**، جمع وإعداد: ثروت عبد السّميع، مراجعة: محمّد حمّاد، إشراف: كمال بشر، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الصّاعدي، عبد الرزاق بن فرج، **تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الطناحي، محمود محمد، **مقالات العلّامة الدكتور محمود محمد الطناحي "صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب"**، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- العَزّاويّ، نعمة رحيم، **النقد اللّغويّ بين التّحرر والجمود**، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٤م.

- عكاشة، عمر يوسف، **تأسيساً لوعي لغويّ مختلف دفع دلالة التّوكيد عن (إنَّ) وَأبحاثٌ أخرى**، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط١، ٢٠١٣م.
- ـــــــــــــ، **النّحو الغائب "دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللّغة العربيّة في مقتضى تعليمها لغير النّاطقين بها"**، دار الفارس للنّشر والتّوزيع، عمّان– الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
- عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- ـــــــــــــ، **العربيّة الصَّحيحة**، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٨م.
- غالب، علي ناصر، **لهجة قبيلة أسد**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.
- الغلاييني، مصطفى، **نظرات في اللّغة والأدب**، مطبعة وزنكوغراف طبارة، بيروت، ١٣٤٦هـ– ١٩٢٧م.
- الغوث، مختار، **لهجة قريش**، دار المعراج الدوليّة للنّشر، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
- فريحة، أنيس، **نحوَ عربيّة مُيسّرة**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م.
- فك، يوهان، **العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب**، تَرجمَهُ وَقدّم له وعلّقَ عليهِ وَصنعَ فهارِسَهُ: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- قباوة، فخر الدين، **تطوّر مشكلة الفصاحة والتّحليل البلاغي**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

- قدّور، أحمد محمّد، **مبادئ اللّسانيّات**، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الكوّاز، محمّد كريم، **الفصاحة في العربيّة المفاهيم والأصول**، مؤسّسة الانتشار العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
- محمّد، عبد الفتاح، **الفصيح في اللّغة والنّحو حتّى أواخر القرن الرابع الهجري**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- ابن مراد، إبراهيم، **دراسات في المعجم العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- ــــــــــــ، إبراهيم بن مراد، **من المعجم إلى القاموس**، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المَطلبيّ، غالب فاضل، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، وزارة الثقافة والفنون، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٧٨م.
- المغربي، عبد القادر، **عثرات اللّسان في اللّغة**، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٦٩هـ- ١٩٤٩م.
- الموسى، نهاد، **اللّغة العربيّة وأبناؤها**، دار المسيرة للنّشر، عمّان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- نصّار، حسين، **المعجم العربي نشأتُهُ وَتطوّرُهُ**، دار مصر للطباعة، القاهرة،١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ياقوت، أحمد سليمان، **الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة**، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط١، ١٩٨٩م.

ت- الدّورياتُ:

- الأقطش، عبد الحميد، **الإشباع الصوتي في المقاطع العربيّة- أوضاعه وأهميّته في التّعبير اللّغويّ**، مجلّة علوم اللّغة، القاهرة، المجلّد (٦)، العدد (٢)، ٢٠٠٣م.
- ــــــــــــ، **طليعة التّفكير اللّغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام**، مجلّة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، العدد (٧)، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الحبّار، أمين لقمان، **معايير الفصاحة السّماعيّة والقياسيّة في كتاب المزهر للسّيوطي**، مجلّة التربية والعلم، جامعة الموصل، الجمهوريّة العراقيّة، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ٢٠٠٨م.
- الحبّوبي، فاروق محمود، **منهج ابن منظور في لسان العرب**، مجلّة آداب الرافدين، العدد(٧)، ١٩٧٦م.
- حدّاد، حنّا بن جميل، **جهود المعاصرين في خدمة لسان العرب وفهرسته**، مجلّة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللّغويّات، جامعة اليرموك، الأردن- إربد، المجلّد (١٣)، العدد (١)، ١٩٩٥م.
- ــــــــــــ، **مصادر ابن منظور اللّغويّة في "لسان العرب" وَمنهجه في الإفادَة منها**، مجلّة جذور، النّادي الأدبي بِجدّة، المجلّد (١١)، العدد (٢٥)، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٧م.
- ــــــــــــ، **وقفة مع معجم الشّعراء في لسان العرب**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج (١١، ١٢)، ١٩٨١م.
- الحمزاوي، محمد رشاد، **توحيد المصطلحات أو مذهبيّة الدّعوة إلى توحيد الثّقافة العربيّة وترقيتها**، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد (١٢)، ١٩٩٥م.

- الزّاميني، عرسان، **وحدة لغة الشّعر الجاهلي "تفسير سياسي"**، مجلّة أبحاث اليرموك- سلسة الآداب واللّغويّات، المجلّد (٢٢)، العدد (١)، ٢٠٠٤م.
- السّنديوني، وفاء فهمي، **من الخصائص اللّغويّة لقبيلة أسد**، مجلّة جامعة الملك سعود، السّعوديّة، المجلّد (١)، الآداب (١، ٢)، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- الشّايب، فوزي حسن، **تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- ــــــــــــــــ، **ضمائر الغيبةِ أصولها وتطوّرها**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة الثامنة، الرسالة السادسة والأربعون، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ــــــــــــــــ، **نقص الاستقراء وَتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغويّة**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، الأردنّ، المجلّد (١٧)، العدد (٤٤)، ١٩٩٣م.
- الفيصل، سمر روحي، **موقف السّيوطي من الأغلاط اللّغويّة**، مجلّة التراث العربي، دمشق، العدد (٥٩)، ١٩٩٥م.
- فيشر، فولت ديتسرش، **المراحل الزّمنيّة للّغة العربيّة الفصيحة**، ترجمة: إسماعيل عمايرة، المجلّة الثّقافيّة، الجامعة الأردنيّة، عمّان- الأردنّ، العددان (١٢) (١٣)، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الموسى، نِهاد، **في الظّاهرة النّحويّة بينَ الفُصحى ولهجاتها**، مجلّة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمّان، المجلد (٤)، العدد (١-٢)، ١٩٧٣م.
- النّايلة، عبد الجبّار علوان، **ظاهرة تخطئة النّحويّين للفصحاء والقرّاء**، مجلّة المجمع العلمي العراقي، الجمهوريّة العراقيّة، المجلّد (٣٧)، العدد (١)، ١٩٨٦م.

ث- الرَّسائِلُ الجامعيَّةُ:

- التّل، نضيد عمر فالح، ٢٠١٠م، **مُداخلات ابن منظور في لسان العرب وَقيمتها اللّغويّة**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد.
- ربّاع، محمد علي يونس، ١٩٩٢م، **السّماع وأهميّته في التّقعيد النّحوي عند سيبويه**، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد.

Al-Azzam, Mohammed Jamil Mohammed. The inelegant languages in *Lesan Al'a'rab*, MA thesis, Yarmouk University.2013 (Advisor: Dr. Ahmad Abo Dalo, Co-advisor: Dr: Omar Ukasha.

Abstract

The purpose of this study is to examine the concept of (inelegant) languages in Ibn Manthour's *Lesan Al'a'rab*. In particular, the study attempts to investigate Ibn Manthour's approach which drew mainly on the founders of the five assets in determining the inelegancy of languages. The study aims to get to a scientific criterion in determining the inelegancy of languages. To this end, linguists and rhetoricians' criteria of eloquence along with the outcomes of modern linguistics on different levels were studied. The result of the study has revealed that inelegant languages are one of the levels of eloquence. It has also manifested that this normative judgment is mainly grounded on two bases. The first one is associated with the word lack of use and its infrequency. The second basis is associated with the lack of use accompanied with other defects such as the violation of linguistic analogy, the violation of the Holy Qur'an reciters' consensus, the violation of spatial borders and others.

Key words: Inelegancy, eloquence, Linguistic criticism, normativeness